

محمد حمّاد

وزير داخلية عبد الناصر

-شعراوي جمعة-

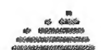
"شهادة للتاريخ"

محمـد حمــاد

شعراوى جمعة

شهادة للتاريخ

الطبعة الأولى
نوفمبر ٢٠١٥



مركز الأهرام للنشر

تصميم الغلاف:
محمد عيد

إصدار مركز الأهرام للنشر

مركز الأهرام للنشر
مؤسسة الأهرام ـ شارع الجلاء ـ القاهرة
تليفون ٢٥٤٤٢٠٧٧٢ - ٢٦٠٥٠٧٧٢
البريد الاليكتروني للمركز: apc@ahram.org.eg

منذ إنشائه فى ١٩٧٦ تحت اسم مركز الأهـرام للترجمة العلمية وخـلال مسيته بعد أن أصبح مركز الأهـرام للترجمة والنشر وصـولا إلـى وضعه الـراهـن. أصـدر مئات العناوين التى حملت خلاصة عقول وأفكار وابـداع نخبة من المفكرين والـكتاب في مصـر والـعـالـم ويـرحـب المـركـز بـاقـتـراحـاتـكـم وأفـكـاركـم

إهداء

إلى روح محمد عروق الذى ائتمننى على إصدار

«شهادة شعراوى جمعة للتاريخ»، لعلى أكون قد أوفيت بالأمانة.

محمد حماد

فهرس الموضوعات

مع شعراوى جمعة

أول علاقتى بالسيد شعراوى جمعة كانت على التليفون..

طلبنى فى مجلة «الموقف العربي»[1]، وكنت أعمل بها يومئذ، ولم يكن يعرفنى شخصياً، وكنت خرجت من مقر المجلة وتركت مع السكرتارية رقم الهاتف فى المكان الذى سأذهب إليه، فأعطوه الرقم، ولم يستنكف شعراوى جمعة أن يطلبنى هناك، ويبدو أنه عندما انتهى من طلب الرقم علم أنه يخص الكاتب الصحفى الكبير الأستاذ محمد عودة[2]، لأنه عندما رددت على التليفون بادرنى بالقول:

– الله هو ده تليفون عودة؟

قلت:

– أيوة يا أفندم.

فقال وقد توقع أننى المطلوب:

– وحضرتك مين؟

قلت: أنت اللى طالب، مين حضرتك؟

فقال:

– أنا شعراوى يا محمد يا حماد.

للوهلة الأولى لم أعرفه، أو قل لم أتوقعه، وجاء صوته من جديد يؤكد:

– شعراوى جمعة.

فقلت:

– أهلاً يا أفندم، كل سنة وحضرتك طيب.. أهلاً.. أهلاً.. بس إزاى حضرتك عرفتني، وأنا هنا عند الأستاذ عودة؟

---

١ – مجلة الموقف العربي: صدرت فى أواسط السبعينيات، واستمرت حتى أغلقها الرئيس أنور السادات فى قرارات سبتمبر سنة ١٩٨١، وصدرت مرة أخرى بعد اغتياله، ثم توقفت عن الصدور بعد رحلة طويلة من المصادرات والتضييقات والصدور بالخارج، أصدرها وترأس تحريرها الكاتب الصحفى الأستاذ عبد العظيم مناف.

٢ – محمد عودة: غاندى الثقافة العربية، كما كان يطلق عليه، يعتبر واحدًا من المثقفين الأكثر تمسكاً بالمبادئ، ومعارضة السلطات، سجنه الملك فاروق ثم عبد الناصر فالسادات، وكان أول رئيس تحرير لجريدة «الأهالي»، وله سلسلة كبيرة من المؤلفات والكتب أبرزها: «عرابى المفترى عليه»، «ميلاد ثورة»، «ليبراليون وشموليون»، «٧ باشوات وقصص أخرى»، «الصين»، «الوعي المفقود»، «فاروق - بداية ونهاية».

فقال وهو يضحك بسعادة بادية فى صوته:

- يا بنى دا أنا شعراوى جمعة..

فقلت:

- الله، أنتم ها تخلونا نصدق اللى كان بيتقال عليكم.

فتحدث جاداً:

- طيب ما أنت صدقت واللى كان.. كان.

وتابع يسألني:

- إيه يا سيدى بقى اللى أنت مختلف معايا فيه؟

كنت قد كتبت مقالاً فى مجلة «الموقف العربي» فى صفحتها الأخيرة تحت عنوان: «شرعية ثورتى يوليو ومايو»، وفيه عبارة تناولت السيد شعراوى جمعة بالقول: «سواء اختلفنا معه أو اتفقنا»، وها هو يتصل بالموقف العربى ثم يعطونه رقماً تركته فيتصل به ليسألني:

- ما الذى تختلف فيه معي؟

عبرت عن سعادتى الخاصة بتواصله معي، وقلت بعض الكلام فى تفسير ما جاء بمقالي، وركزت على فكرة أن جيلنا لا يستطيع أن يغفر لجيلكم أنه أضاع الثورة، وفرط فى السلطة، وقد كانت بين أيديكم، ثم تركتموها بطريقة . آسف أن أقول إنها طريقة ساذجة . والأسوأ أنكم تركتموها لمن تعرفون أنه لم يكن يوماً أهلاً لها، ولا هو كان مؤهلاً للقيام بتبعاتها.

●●●

دعانى السيد شعراوى جمعة للقاء معه فى منزله بمصر الجديدة، وأدار معى حواراً جاداً وصبوراً ومتفهماً وودوداً. وبعدها بدأت علاقة ودٍ صافٍ بيننا. وتكررت الزيارات واللقاءات، التقينا مرات فى أكثر من محفل، وأكثر من مناسبة، وكنت أذهب إليه فى منزله، يستقبلنى عند الموعد بالضبط، وكأنه يقف وراء الباب، ويودعنى لدى باب «المصعد».

وأذكر أننى قلت له مرة ضاحكاً، ونحن وقوفٌ على باب شقته أمام «المصعد» يودعني:

- لست أعرف لو أننى كنت قد تعرفت على حضرتك قبل عشرين عاماً، ماذا عساه أن يكون مصيري؟

وضحك، يرحمه الله، وهو يقول:

- فى السجن طبعاً.

وكان هذا هو لقائى قبل الأخير معه، وبعدها دخل الرجل المستشفى فى مرضه الأخير، وزرته مع أساتذة لى وزملاء ممن يقدرونه، ورأيت عنده ثلاثة وزراء داخلية سابقين إضافة إلى وزيرها الحالى يقفون لدى سرير مرضه، وقد تملك منهم التأثر الشديد..

ورحل الرجل..

وكان لى حظ وشرف أن أكتب وأحقق بقلمى «شهادته» للتاريخ التى أودعها بصوته وصورته شرائط «فيديو كاسيت» لدى الراحل الكبير الأستاذ محمد عروق[٣]، والذى رأى - فضلاً منه - أن أقوم بهذه المهمة، وكان يرحمه الله يعرف صدق مودتى واحترامى للرجل، وعمق مناقشاتى معه، والتى كان - يرحمه الله - يستمتع فيها بالخلاف معه، أكثر من الاتفاق على ما يقوله.

●●●

٣ - محمد عروق: ترأس إذاعة صوت العرب من العام ١٩٦٨ - ١٩٧١. من كوادر التنظيم الطليعى فى محافظة السويس، وكان ضمن الخلية الأولى التى يرأسها السيد شعراوى جمعة، وعمل معه بعد ذلك فى أكثر من موقع كان آخرها عضو أمانة التنظيم فى «طليعة الاشتراكيين»، وشارك فى تأسيس المعهد الاشتراكي فى السويس. وكانت تجربة رائدة فى ذلك الوقت المبكر فى أواسط الستينيات، وتعممت الفكرة والتجربة على أكثر من محافظة.



بدلاً من المقدمة:

«لم يفكروا جادين فى التآمر على السادات، وكانت إمكانية

إزاحته بين أيديهم، وكان بين أيديهم الكثير من أدوات السلطة، والقليل من العزم، وكان ذلك ضمن أسباب أخرى كثيرة جعلتهم لا يفكرون فى قليل من التآمر الذى يصلح لهم إمكانية الاستمرار، ولكن السادات تآمر عليهم، فنجح فيما فشلوا فيه..».

المؤلف

الخميس ١٣ مايو سنة ١٩٧١، صدر قرار الرئيس محمد أنور السادات بإقالة السيد شعراوى جمعة، نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وتعيين السيد ممدوح سالم خلفاً له، وبدا المخطط واضحاً للعيان، واستشعر الجميع عند محيط قمة السلطة حقيقة ما كان يبيته السادات لعدد من رجال الحكم وقادة التنظيم السياسى الحاكم، هؤلاء الذين لهم مواقف وطنية مشهود بها، أو معروف عنهم ارتباطهم بمبادئ ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، وقد عملوا إلى جوار زعيمها الراحل الرئيس جمال عبدالناصر، ثم كانت الاستقالات التى أذيعت مساء اليوم نفسه من الإذاعة، والتى أتاحت الفرصة أمام الرئيس السادات الذى كان يخطط بدأب للانقلاب على نظام عبدالناصر من استخدام الحرس الجمهورى فى توطيد انقلابه، فبدأ بالقبض على السيد على صبري، واعتقال وتحديد إقامة كل القيادات السياسية المناهضة لمخططه.

لم تكد تمر ساعات قليلة حتى حل الفريق محمد أحمد صادق محل الفريق أول محمد فوزي، وزير الحربية المستقيل، وتولى محمد عبدالسلام الزيات وزارة الإعلام خلفاً لمحمد فائق، وأصبحت بذلك أجهزة الأمن: (القوات المسلحة، والداخلية، والمخابرات العامة)، ووسائل الإعلام، كلها فى يد أنور السادات.

وبدأ تاريخ جديد..

لم يكن قرار إقالة شعراوى جمعة مفاجئاً لأحد من المطلعين على بواطن الأمور، ولا حتى فاجأ شعراوى جمعة نفسه..

كان السادات قد بدأ منذ اللحظة الأول لتوليه الرئاسة فى العمل من أجل الانفراد بالقرار، وحاول بدأبٍ القفز فوق المؤسسة السياسية، والعمل خارج المؤسسة التنفيذية، وحاول باستمرار الالتفاف حول المؤسستين، أو تجاهلهما..

وكان الآخرون - من خصومه - مطمئنين إلى ما فى أيديهم من سلطات، وقد كان فى أيديهم كل إمكانياتها، اللهم إلا فى الدقائق الأخيرة..

وكان قد وقع تحت أيديهم نص حوار سجلته أجهزة المخابرات العامة المصرية[٤] دار

٤ - يقول الأستاذ هيكل فى كتابه: «أكتوبر ٧٣ السلاح والسياسة»، طبعة الأهرام الأولى عام ١٩٩٣: (الحقيقة أن هذا الجهاز

بين القائم بالأعمال الأمريكى بالقاهرة «دونالد بيرجس»، وبين وكيل وزارة الخارجية الأمريكية جوزيف سيسكو، وكان الحوار دليلاً دامغاً على بداية الطريق الساداتى فى تحويل دفة السياسة الخارجية المصرية باتجاه الارتماء فى أحضان أمريكا والصلح مع «إسرائيل».

والأسوأ أن الحوار المسجل، وقد اطلعوا عليه، كان دليلاً دامغاً تحت أيديهم على أن السادات ينوى الإطاحة بهم جميعاً، وربما واحداً وراء الآخر، حين تسنح له الفرصة، وكانت الفرصة قريبة إلى الحد الذى لم يتوقعه أحد، ولا السادات نفسه، فبعد اطلاعهم على نص الحوار بأقل من ٢٤ ساعة، أقال السادات شعراوى جمعة من منصبه كوزير للداخلية، وهو الذى كان على موعد معه فى ذات اليوم.

وتتابعت من بعد ذلك الأحداث بإيقاع زاعق ومتصاعد..

وانتهى الأمر فى نهاية المطاف إلى النتيجة المعروفة للجميع، انفرد السادات بالسلطة وبالقرار، وحقق ما خطط له، وحصل على ما تآمر من أجله، ونجح فى انقلابه، وحكم على بعضهم بالإعدام، ثم خفف الحكم إلى السجن المؤبد، وحكم على الآخرين بالسجن المؤبد وخففه قليلاً، وأودعهم جميعاً غياهب السجون لمدة وصلت فى حالات كثيرة إلى عشر سنوات بالتمام والكمال.

لم يفكروا جادين فى التآمر على السادات، ولا فى إزاحته، وكانت إمكانية إزاحته بين أيديهم، وكان بين أيديهم الكثير من أدوات السلطة، والقليل من العزم، وكان ذلك ضمن أسباب أخرى كثيرة جعلتهم لا يفكرون فى قليل من التآمر الذى يصلح لهم إمكانية الاستمرار..

كانوا يمسكون بمفاتيح السلطة الرئيسية، فقد كان من بينهم نائب رئيس الجمهورية «على صبري»، وقد أقاله السادات فى الثانى من مايو سنة ١٩٧١. وبقى الآخرون يفكرون فى طريقة تجاوز ما حدث، وفى عودة المياه إلى مجاريها(١)، ولم ينشط فى ذهن واحد منهم أى تصور للتآمر..

وكان من بينهم «شعراوى جمعة» نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية والرجل القوى فى الوزارة، والمشرف على قطاع الخدمات، وأمين التنظيم فى الاتحاد الاشتراكي، وأمين عام «طليعة الاشتراكيين»..

الكبير كان قد حقق لنفسه مستوى عال فى مجال الأمن القومى، وقد وصلت كفاءته إلى حد أنه تمكن من وضع أجهزة تنصت وتسجيل فى بيت ومكتب القائم على شؤون المصالح الأمريكية «دونالد بيرجس» وقد شملت الرقابة كل غرفة فيه، بما فى ذلك مكتب ممثل وكالة المخابرات المركزية الأمريكية «يوجين ترون» ومسكنه أيضاً)

وكان من بينهم «سامى شرف» وزير شؤون رئاسة الجمهورية، الموقع المهم، الذى يدخل من بوابته كل ما يعرض على رئيس الجمهورية، ويخرج من عنده كل قرارات الرئيس...

وكان من بينهم وزير الحربية.. «الفريق أول محمد فوزي»..

وكان من بينهم وزير الإعلام.. «محمد فائق»..

وكان من بينهم وزير الخارجية.. «محمود رياض»..

وكان من بينهم أمين عام الاتحاد الاشتراكي.. «عبدالمحسن أبو النور»..

وكان معهم أغلبية أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربي: «ضياء الدين داود، ود. لبيب شقير، ود. كمال رمزى استنيو»..

وكان يدخل فى حساب قوتهم أغلبية أعضاء اللجنة المركزية للتنظيم السياسى الحاكم، وآخرون كثيرون من كوادر وجماهير الاتحاد الاشتراكي، وكثير من قيادات وكوادر «منظمة الشباب الاشتراكي».

كانت فى أيديهم مفاتيح السلطة ومغاليقها أيضاً، فكان طبيعياً ألا يفكروا فى الانقلاب على أنفسهم، وتآمر عليهم أنور السادات فنجح فيما فشلوا فيه، فقط لأنه خطط، ودبر، وتآمر بليل، ومن وراء ظهورهم، وفى أحيان كثيرة أمام أعينهم، وهم غافلون عن مجرد التفكير فى التآمر ضده.

المؤامرة - إذن - هى مؤامرة السادات، ولم تكن أبداً من جانب خصومه.. وإذا استطعنا أن نثبت اللحظة التاريخية عند ساعة الحسم فى ١٣ مايو سنة ١٩٧١، ونتحرك إلى أمام بعجلة التاريخ لنرى كيف تعامل أنور السادات نفسه مع كل الذين تعاونوا معه فى مايو سنة ١٩٧١؟. وما هو مصير الذين تعاونوا معه فى مايو سنة ١٩٧١؟، وكيف انتهى الحال بكل فرد منهم؟

التاريخ شاهد على أنهم جميعاً خرجوا، أو أُخرجوا، من السلطة بطريقة تكاد تكون مهينة:

- «محمد عبدالسلام الزيات» ذراعه اليمنى فى انقلاب مايو سنة ١٩٧١ انتهى به الأمر متهماً فى قضية تجسس، ومهدد بالحكم عليه بالإعدام، ولولا اغتيال السادات فى السادس من أكتوبر سنة ١٩٨١، لكان الزيات ومعه ١٨ من الشخصيات الوطنية والسياسية الحزبية المتهمين فى قضية التخابر راحوا ضحية غضب السادات عليهم.[٥]

---

٥ – أطلق على هذه القضية اسم «التفاحة ١٩»، وشملت تهم الخيانة العظمى والعمالة للاتحاد السوفييتي، والى جانب محمد عبد السلام الزيات شملت لائحة الاتهام ١٨ آخرين من معارضى نظام السادات، وجرت فصولها «إعلامياً»، بنشر صور تلفريونية مصورة بشكل سرى تذاع على الهواء للملايين تتضمن سيارت تدخل السفارة السوفياتية أو جلسة فى مقهى بين

ـ «محمد حسنين هيكل» الذراع الإعلامية الأقوى فى انقلاب مايو سنة ١٩٧١ انتهى به الأمر مطروداً من «الأهرام»، مكانه الأثير، بعد أقل من ثلاث سنوات، وظل ممنوعاً من الكتابة فى مصر من يومها، وشُنت عليه حملات التشويه والتخوين وإسقاط الاعتبار كلما كتب مقالاً أو ألف كتاباً لا يعجب أنور السادات، ثم انتهى به الأمر سجيناً فى «ليمان طرة»، ضمن حملة سبتمبر الشهيرة، التى حبس فيها السادات زبدة النخبة المصرية المعارضة لتوجهاته السياسية.

ـ الفريق أول «محمد أحمد صادق» الذى أمَّن له فى اللحظة الحاسمة ـ يوم ١٣ مايو سنة ١٩٧١ ـ موقف القوات المسلحة، طرده السادات من الجيش بعد أقل من سنة على انقلابه.

ـ الفريق «الليثى ناصف» الذى وقف إلى جانب أنور السادات انحيازاً للشرعية التى كان يمثلها موقع رئيس الجمهورية، انتهى به الأمر قتيلاً فى لندن.

كلهم نالوا المصير نفسه..

كلهم انتهى بهم الأمر نهاية مأساوية..

وإذا رجعنا من جديد إلى تلك اللحظة الفارقة من التاريخ بالقرب من مايو سنة ١٩٧١، سوف نشاهد أنور السادات وهو يلعب لعبته المفضلة، يُظهر غير ما يُبطن، ويبعد ويقرب، ويعطى إشارات عكس ما ينتوى فعله، وهو يعلم يقيناً أن قمة السلطة فى مصر بعد غياب جمال عبدالناصر كانت منقسمة إلى اتجاهين، وموزعة بين توجهين، اتجاه يحسب على اليمين السياسى يمثله هو وكل الذين وقفوا معه، واتجاه يحسب على اليسار بمفهومه العام. وفيه كل خصومه بدرجات متفاوتة.

كانت التوجهات عند قمة السلطة فى مصر منقسمة بين توجه محافظ فى قضايا الداخل، وميال أكثر إلى علاقة مختلفة مع أمريكا عما ساد فى فترة الستينيات، وتوجه آخر يميل أكثر إلى قضية التنمية المستقلة فى الداخل، والاعتماد على الذات، وعلى أفضل علاقات مع «الاتحاد السوفييتي» فى الخارج.

وراح أنور السادات، طوال فترة الشهور من أكتوبر سنة ١٩٧٠ إلى مايو سنة ١٩٧١، يلعب لعبته بنجاح، وصبر. ودأب، فقرّب إليه أصحاب التوجه الذى يمثله، وصنع له بؤرة مساندة وقوية داخل صفوف نواب مجلس الأمة وخارجه. خاصة مع هؤلاء الذين أضيروا من «القرارات الاشتراكية» فى الستينيات، وعلى جانبٍ آخر راح السادات يضرب مناوئيه وخصومه بعضهم ببعض، ليُضعف شوكتهم، ويشل حركتهم، ويضمن عدم توحدهم فى مواجهته، عند ساعة الحسم.

●●●

الانقلاب ـ إذن ـ هو من صنع السادات، فلم ينقلب الآخرون، وحتى آخر لحظة

شخصين يتبادلان الحوار، مع حملة من الشتائم تتهم الخصوم السياسيين وتلطخ سمعتهم وتغتالهم معنوياً وإعلامياً قبل أن يبت القضاء حكمه وقراره.

كان السادات يستخدم سلطاته فى ضرب بعضهم بالبعض الآخر، مستغلاً أنهم ليسوا مجموعة واحدة، ومتلاعباً بفردية كل واحد فيهم، وطموحاته، ثم لما تمكّن منهم اتهمهم بالتخطيط لمؤامرة تستهدف قلب نظام الحكم..

وكان هو على الحقيقة سيد المتآمرين، ولم تكن مؤامرته تهدف إلى إزاحة البعض ممن كانوا فى الدوائر الأولى والأهم من سلطة الحكم، فالرئيس - أى رئيس - دائماً له سلطة وحق اختيار معاونيه، وحق إقالتهم واستبدالهم بآخرين، والمسألة لا يمكن التوقف بها عند حدود ما يحلو للبعض وصفه بأنه «صراع على الحكم»، ذلك أن تاريخ ما حدث ووقائع ما جرى فى مصر بعد ١٥ مايو سنة ١٩٧١، ينفى قاطعاً ما ذهب إليه هذا البعض، بل ويكاد يقطع بأن المؤامرة كانت تستهدف أولاً إزاحة «سياسات عبدالناصر» قبل أن تستهدف الإطاحة برجاله.. كانت الأولى هدفاً.. وكانت الثانية مجرد وسيلة.

وجاء كل ذلك بسياسة «الخطوة، خطوة»، حتى كانت آخر الخطوات هناك تحت الكراسى وفوق منصة العرض العسكرى فى السادس من أكتوبر من سنة ١٩٨١، وكانت مصر ساعتها على علاقة خاصة جداً مع الولايات المتحدة الأمريكية، وفى سمائها ارتفع العلم الإسرائيلى على شاطئ النيل، وعلى أرضها كانت كل مكاسب ومنجزات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ قد جرى تبديدها أو التلاعب بها والالتفات عنها..

لم تكن المؤامرة - بيقين - ولم يكن الانقلاب - بالقطع - موجهين ضد أفراد بأعينهم، بل كانت المؤامرة موجهة ضد سياسات، ومن واحد ارتفع بآليات النظام نفسه إلى قمته.. وهنا يكمن أحد أهم جوانب المأساة.. وأكثرها درامية..

كانت المؤامرة من طرف واحد، فلم يكن هناك متآمرون غير أنور السادات.. وجاء الانقلاب من طرف واحد، فلم يكن هناك انقلابيون غير أنور السادات..

وقائع تلك المؤامرة كثيرة، وأسرار هذا الانقلاب وحقائقه ضاعت وسط ماكينة إعلام قادها أنور السادات بنفسه ضد كل ما انقلب عليه..

واليوم بعد مضى كل هذه العقود لا يزال بعض تلك الأسرار، وكثير من هذه الحقائق خارج دائرة العلم العام..

مضت سنون طويلة على انقلاب ١٥ مايو سنة ١٩٧١ تكشفت خلالها أسرار، وسقطت أكاذيب، وكتب كثيرون مذكراتهم، وتضاربت حول ما حدث الروايات، واتفقت، وبقيت الحقيقة الكاملة تحتاج إلى إضافات جديدة. وتحتاج إلى تمحيص وجهد جديدين، وتحتاج إلى شهادات أخرى يقدمها العالمون ببواطن الأمور..

ولا أحد يمكنه أن يُقلل من قيمة شهادة يقدمها «شعراوى جمعة»، فالرجل كان فى أهم مواقع السلطة، من منتصف الستينيات وحتى انقلاب مايو سنة ١٩٧١، فقد كان المسؤول الأول عن أمن البلاد فى الداخل، وكان أميناً للتنظيم الطليعي، وكان مشاركاً فى كل أعمال اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي، وكان قريباً من موقع الرجل الأول دائماً، قريباً من قلب وعقل جمال عبدالناصر، كما كان قريباً إلى موقع رئيس الجمهورية بحكم مناصبه، وربما بما يمسك بين يديه من سلطات ومهمات طوال تسعة شهور من رحيل جمال عبدالناصر فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧٠، وحتى إقالته فى ١٣ مايو سنة ١٩٧١.

والرجل . إلى ذلك كله . صاحب سجل حافل بالخدمات الجليلة التى قدمها لبلاده طواعية، وعن حب واقتناع، وظل حتى رحيله فى سنة ١٩٨٨ نموذجاً للعطاء الفذ والمقتدر.

تولى «شعراوى جمعة» العديد من المواقع والمناصب الهامة قبل أن يُنقل إلى المخابرات العامة، التى استمر بها إلى سنة ١٩٦١، حتى وصل إلى درجة نائب رئيس الجهاز، وكان مسؤولاً فيها عن مكافحة التجسس والعمل الخارجي.

وفى نوفمبر سنة ١٩٦١ عين محافظاً للسويس حتى أول يوليو سنة ١٩٦٤، ثم عين وزيراً فى مجلس الرئاسة المشترك بين مصر والعراق خلال سنة ١٩٦٥، عين وزيراً للدولة بمجلس الوزراء وأميناً لتنظيم الاتحاد الاشتراكى وأميناً لطليعة الاشتراكيين، وفى ١٠ سبتمبر سنة ١٩٦٦، عين شعراوى جمعة وزيراً للداخلية مع احتفاظه بموقعه داخل التنظيم السياسي، وفى وزارة الدكتور محمود فوزى الأولى بعد تنصيب أنور السادات رئيساً، عين نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية، واحتفظ بمواقعه فى التنظيم السياسى حتى ١٣ مايو سنة ١٩٧١..

باختصار هذا هو الرجل الذى نقدم شهادته.

أعرف أنها ليست المرة الأولى التى تكشف فيها بعض «الأحداث» التى سوف تقرأها على لسان «شعراوى جمعة»، ولكنها تحتوى هذه المرة على الكثير من الأسرار والتفاصيل التى لا غنى عنها فى رسم صورة ما حدث، صورة أقرب إلى الواقع بكل تجلياته، وربما بكل ظلاله.

ولا نقول إنها الكلمة الأخيرة حول «ما جرى» خلال ٧ شهور، لم يستطع أنور السادات أن يتركها تطول أكثر من ذلك، وهو الطامح إلى الانفراد بصناعة القرار، والطامع فى العز والجاه والفخفخة، فانقلب على الجميع، وأسس لدولته التى لم يستمر فى حكمها أكثر من عشر سنوات انتهت بمقتله، وتولى زمامها من بعده نائبه محمد حسنى مبارك.

●●●

هل حان وقت الحساب؟

سؤال يتفرع عنه سيل من الأسئلة الملحة وبالغة الأهمية.

لماذا نجح أنور السادات ومحمد حسنين هيكل فى مايو سنة ١٩٧١، ولماذا فشل على صبرى وشعراوى جمعة؟

لماذا انقسم معسكر السادات حين استتب الأمر للرئيس السادات فى الحكم، وظهرت خصوماتهم المكبوتة إلى العلن، وأقيل بعضهم من السلطة بطريقة مهينة، وسجن بعضهم الآخر فى خسة، وقتل بعضهم الثالث فى ظروف غامضة؟

كان هذا هو ما جرى لمعسكر أنور السادات المنتصر فى الصراع عند قمة السلطة وحولها فى مايو سنة ١٩٧١ .. على الجانب الآخر، ورغم الهزيمة، ورغم الخلافات فى الطبائع الشخصية، ورغم الاختلافات فى القدرات، لم ينفجر معسكر على صبرى وشعراوى جمعة على نفسه.

احتفظ كل منهم برأيه فى الآخرين ولم يجرح فى أحد منهم، وحافظوا ـ على مستوى الشكل على الأقل ـ على علاقاتهم ولو فاترة أحياناً، ولكنهم أبداً بقوا فى المكان الذى وضعهم فيه أنور السادات، أنهم مجموعة متفاهمة ومتناغمة وعلى قلب رجل واحد..

لم يكونوا على الحقيقة، لا فى السلطة، ولا خارجها، مجموعة واحدة، ولا كانوا فى السلطة، ولا فى خارجها، على قلب رجل واحد، ولا كانوا متفاهمين مترابطين، لا فى السلطة، ولا خارجها.. ولكنهم ظلوا على احترامهم المتبادل لأنفسهم، ولأقدار كل منهم..

لم أسمع مرة واحدة «شعراوى جمعة» يتحدث عن «على صبري» مثلاً، إلا ويسبق اسمه لقب السيد فلان، أو سيادة النائب، أو على الأقل النائب. وكان ذلك بعد خروجهم من السلطة وخروجهم من السجن بفارق عشر سنوات على الأقل..

لماذا فشلوا إذن فى لحظة الحسم؟

هل انقلبوا فعلاً؟، وفشل انقلابهم؟

وإذا لم يكونوا قد فكروا أساساً فى الانقلاب، فلماذا لم ينقلبوا؟

كل ما فى أيديهم من معطيات، وكل ما فى حوزتهم من أسباب، تعطيهم الحق فى الانقلاب، أو ربما تستوجب عليهم أن يقوموا هم بالانقلاب، قبل أن ينقلب الخصم عليهم، ويسجنهم، وينكل بهم، ويهدر سمعتهم على كل لسان.

ولكنهم ـ حسب روايتهم ـ لم ينقلبوا..

رغم أسباب الانقلاب ودواعيه لم ينقلبوا..

وهل يدان المرؤ لأنه لم ينقلب؟، رغم أن التهمة المقدم بها إلى المحاكمة هي: الانقلاب؟!

هل حانت ساعة الحساب بالسياسة لما جرى عند مطلع عقد السبعينيات من القرن الماضى عند قمة السلطة فى مصر؟

ألم تأخذنا تلك النتيجة التى انتهت إليها حالة الصراع عند قمة السلطة إلى مزالق ودروب ضيقة لا زلنا نعانى من ضيقها وانعدام الأفق للخروج منها حتى يومنا هذا؟

●●●

لم يكن ما جرى عند القمة فى مايو سنة ١٩٧١ صراعاً على السلطة قدر ما كان صراعاً على التوجهات والانحيازات التى يراد استبدالها ويراد تحويلها، وكان المتهمون بأنهم «مراكز قوى» حائط صد أول ضد تعديل التوجهات وتحويل الانحيازات..

والغريب أنه لولاهم ما كان السادات استطاع أن يطمح إلى خلافة جمال عبدالناصر على كرسى الفرعون.. حسب شهادة شعراوى جمعة، كانت قيادات الاتحاد الاشتراكى فى أغلبيتها العارمة ضد ترشيحه.. وكانت قواعد تنظيم «طليعة الاشتراكيين» ضد ترشيحه.. وكانت سمعته لدى الجماهير الشعبية العريضة لا تؤهله لخلافة جمال عبدالناصر.. ويكفى أن نتذكر الهتاف الشهير الذى كانت تتغنى به الجماهير الحاشدة فى تلك الآونة: «ساب لك إيه يا صبية عبدالناصر لما مات.. ساب لك... من المنوفية اسمه أنور السادات»..

وكانت شخصيته الضعيفة المهزوزة معروفة لدى قطاعات كبيرة من القيادات الوسيطة فى الدولة.. ولولا سرعة حسمهم لترشيحه لانفتحت أبواب كثيرة على أشخاص عديدين كانوا طامحين بحجم مشاركتهم فى مسيرة ثورة ٢٣ يوليو وكانوا قادتها وكانوا ألمع من السادات وأكثر حضوراً على مدار مسيرة الثورة، وحتى الرحيل المفاجئ لجمال عبدالناصر فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧٠.

كان يمكن أن يكون زكريا محيى الدين هو خليفة عبدالناصر، وقد عمل إلى جواره منذ ليلة الثورة، وقد كتب خطة التحرك فى تلك الليلة الفاصلة فى تاريخ مصر بخط يده. ثم وقع عليها جمال عبدالناصر، وظل يعمل معه متنقلاً من رئاسة المخابرات، إلى وزارة الداخلية إلى وزارات أخرى عديدة، ثم رئيساً للوزراء ونائباً لرئيس الجمهورية.

كان زكريا محيى الدين أولى بها بحساب حجم المشاركة وتعدد الخبرات والكثير من الإنجازات والنجاحات.. وبحساب الرتبة العسكرية هو أقدم منهم جميعاً، وقد كان يحمل رتبة (القائم مقام) العقيد ليلة الثورة.. وبحساب الخبرة العملية كان له قصب السبق عليهم جميعاً، إلا «على صبري» الذى ترأس الوزارة فى عهد جمال عبدالناصر مرتين، وكان

صاحب إنجاز الخطة الخمسية الأولى والأخيرة فى مصر، وكان صاحب شخصية قوية ربما لا تناسب الممسكين بمفاتيح السلطة ومغاليقها لحظة رحيل عبدالناصر..

●●●

لماذا أدت وقائع ما جرى فى شهر مايو سنة ١٩٧١ إلى تقديم عدد من المسؤولين السياسيين والتنفيذيين (وزراء وأعضاء لجنة تنفيذية عليا للتنظيم السياسى الحاكم، وبعض من كبار رجال الدولة فى عهد جمال عبدالناصر) لـ«المحاكمة الجنائية» بتهم أولها المشاركة والتخطيط فى مؤامرة محاولة قلب نظام الحكم وآخرها «علم ولم يبلغ»، وانتهت بإدانة العديد من هذه القيادات، وقضى أغلبهم عشر سنوات داخل السجون لذنبٍ لم يقترفوه عجزاً أو ترفعاً..

النتيجة الأهم لما أسفرت عنه أحداث مايو سنة ١٩٧١ هى استقرار أنور السادات على كرسى مصر بدون منازعة أو معارضة، وانفرد بالحكم، وأعاد تشكيل الدولة من جديد على مقاس «آخر الفراعنة» كما كان يحب أن يطلق على جمال عبدالناصر وعليه هو شخصياً.

والآن وبعد مرور ما يزيد على أربعة عقود على وقائع ذلك الشهر الحاسمة فى تعديل قمة الهرم فى الدولة المصرية، لينفرد بالجلوس عليها مرتاحاً أنور السادات المرشح الأضعف حظاً بين كل الذين كانت أسماؤهم تسبقهم إلى قائمة الترشيح الجادة لخلافة جمال عبدالناصر فى نهاية سبتمبر سنة ١٩٧٠.

أما آن الأوان لكى نقدم ما جرى فى تلك الأيام، من ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ إلى ١٥ مايو سنة ١٩٧١ (سبعة أشهر وسبعة عشر يوماً) إلى «محكمة التاريخ» ليفصل فيها بما يشاء، ويقرر فيها القول الفصل.

هل التاريخ يملك محكمة بالفعل؟

هل حسم التاريخ يوماً قضية أثارت كل هذا اللغط، وتناوشتها كل هذه الخصومات، وتقاطعت معها كل هذه المصالح، وتنابذت فيها كل هذه الأهواء..

«المحاكمة الجنائية» فى هكذا قضايا لها ظروفها، وصحيح أنها تتعامل على أرضية قانونية محددة، إلا أنها فى الغالب الأعم تعبر بالقانون عن نتيجة الصراع السياسي، فيُقدَّم الخاسرون إلى المحاكم، ويتقدم الفائزون إلى مقاعد السلطة.

والمحاكمة الجنائية قد تُغلب حكم السياسة على حكم القانون، ولكنها فى الأصل تُغيب أحكام السياسة وراء تعقديات القانون.

بالقانون كان يمكن أن يكتفى بمدد الحبس الاحتياطى على ذمة القضية عقاباً للمتهمين على عدم وعيهم القانونى بما يمكن أن تسببه أفعالهم الساذجة لهم من عواقب وخيمة، ليس أقلها خروجهم المهين من السلطة وقد دانت لهم طويلاً من قبل.

●●●

سؤال مطروح منذ أربعة عقود يتجدد كل عام مع الذكرى. ويطفو على السطح كلما دعت ضرورة تمليها السياسة. سواء كانت من نوع الضرورات التى تدعو النظام الذى نشأ من رحم الانقلاب فى مايو سنة ١٩٧١ وأبواقه للحديث عنها، أم ضرورات تحفز الآخرين خارج السلطة على إلقاء بعض الضوء على ما جرى وكان.

والغريب هو صمت أطراف وقائع ما حدث ما بين ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧٠ إلى ١٣ مايو سنة ١٩٧١، سواء صمت الأطراف التى فازت بغنيمة السلطة فى مصر ومن كان معها مؤيداً أو مخططاً أو من وراء حجاب، أم صمت الأطراف التى وجدت نفسها بين يوم وليلتين وراء قضبان حديدية وداخل عنابر سجن، كان بعضهم قد افتتحها بنفسه داخل ليمان «أبى زعبل».

هذا الصمت لا يزال مضروباً حتى الآن، رغم مرور كل هذه السنين على العديد من الأسئلة الفرعية، وربما الأكثر أهمية ضمن سؤال الحساب عما جرى وكان.

المُراجع المدقق لكل ما نشر من ذكريات ومذكرات وشهادات سوف يكتشف ـ مع التمحيص والتدقيق ـ أن كل طرف أدلى ببعض ما عنده، وليس كل ما عنده.

وسوف يفاجأ بأن الأطراف جميعها احتفظت بالكثير من الوقائع والأحداث، إما غامضة يلفها ضباب من كل جانب، وإما مغيبة عن الحضور فى أى نقاش جاد لوقائع تلك الفترة الحاسمة من تاريخنا المعاصر.

لدى مراجعتى المتفحصة ـ لكل ما نشر حول الوقائع من أطراف عدة، كان يراودنى إحساس ثقيل بأن الغموض قُصد لذاته فى بعض الأحيان، ومن كل الأطراف أو من أكثرها.

وأحيانا كان الغموض مقصوداً لإلهاء الأعين ولفتها إلى مواطن يجرى البحث عما كان فيها، لكى لا تُمعن النظر فيما كان يجرى على رقعة أخرى أكثر أهمية ربما تفضح حقيقة ما حدث هناك.

تبادلوا الاتهامات على كل جانب، واستخدموا فى ذلك ما يجوز وما لا يجوز، ولكنهم

احتفظوا ـ جميعاً ـ بشيء ما غامض، شيء غير قابل للفهم إلا على نحو ما يقدمون هم من تفسيرات.

ولأنهم ـ جميعاً ـ كانوا أطرافاً منغمسة فى الأحداث والمواقف التى مع طرف وضد طرف آخر فلا يجوز لأى باحث عن الحقيقة، منصف ونزيه وموضوعى إلا أن ينظر ـ بحذر ـ وربما بريبة إلى ما يقدمونه ـ جميعاً ـ من تفسيرات لغموض ما أرادوه غامضاً باتفاق بينهم غير مكتوب.

غموض يُبقى بعضهم خارج دائرة الحساب التاريخى عما جرى وكان، وغموض يُبقى بعضهم الآخر بمنأى عن تقديم تفسيرات حقيقية لما جرى، حتى لا يقع فى فخ الحقيقة المُرَّة التى ربما تدين الجميع فى وجه من وجوهها.

أربعة عقود مضت ولا تزال هناك أسئلة كثيرة تبحث عن إجابات شافية: منها – مثلاً – هل كان الفريق أول محمد فوزى وزير الحربية ينوى القيام بانقلاب عسكرى وتشكيل مجلس رياسة تحت رئاسته، وماذا تقدم أوراق التحقيقات من إجابات حول هذا السؤال الكبير؟

ومنها – أيضاً – ما هو سر الورقة التى أخفاها الفريق أول محمد أحمد صادق وزير الحربية الأسبق عن أنور السادات حتى لا يقدم على إعدام خصومه فى مايو سنة ١٩٧١؟

وهل كانت هناك ورقة من الأصل، أم أنها كانت من بعض تلفيقات بعض أطراف الخصومة؟

ومنها ـ كذلك ـ لماذا اختار عبدالناصر السادات نائباً له، ما هى الروايات التى قيلت لتفسير هذا القرار، ولماذا لم تتفق روايتان حول تفسير واحد؟

ومنها ـ بالضرورة ـ سؤال حول الدور الذى لعبه «محمد حسنين هيكل» لإسقاط من أسماهم هو «مراكز القوى» ولماذا انحاز الكاتب الكبير إلى جانب أنور السادات فى الصراع ضد رجال جمال عبدالناصر؟

ومنها ـ أيضا ـ هل كان على صبرى «زعيماً» لجماعة مايو أم كان «ضحيتها»؟

ومنها ـ من واقع الاتهامات فى التحقيقات ـ هل كانت هناك نية لاغتيال أنور السادات فى مايو سنة ١٩٧١؟ وما هى تفاصيل الخطة، ومن أصحابها ومن هم الذين كان من المقدر أن يقوموا بتنفيذها؟

ومنها ـ حتى لمجرد التسلية ـ سؤال حول حقيقة «تحضير الأرواح» التى اتهم بها هيكل كلاً من السادة: شعراوى جمعة وسامى شرف ومحمد فوزي!.

ومنها: لماذا استقال الوزراء وأعضاء اللجنة التنفيذية عندما أقال السادات «شعراوى جمعة» ولم يحدث ذلك عندما أقال «على صبري» قبله بعشرة أيام فقط؟

وعلى الإجمال:

لماذا نجح السادات وهيكل فى مواجهة على صبرى وشعراوي؟

هذه الأسئلة وغيرها تنتظر إجابات التاريخ، وهى فى كل الأحوال بحاجة إلى تدقيق وتمحيص وفرز وتجنيب لأقوال أبطال الحوادث، لنتعرف على ما هو سمين منها وما هو غث فيها..

●●●

وهذه شهادة حق منى فى حق هؤلاء الذين تعاملت واقتربت منهم من بين رجال جمال عبدالناصر الذين زج بهم أنور السادات فى السجن ليتخلص منهم، ويتخلص فى الوقت نفسه من أى معارضة حقيقية لتوجهاته الجديدة ولخططه فى الالتحاق بالغرب والارتماء فى الأحضان الأمريكية، والصلح مع «إسرائيل»، والحق أشهد أننى وجدت فيهم نوعية مختلفة من المسؤولين الكبار فى الدولة.

تلك النوعية التى انقرضت من بعد ترحيلهم عن السلطة، وحلت محلهم نوعيات أخرى أثرت، ونهبت، واستغلت الموقع والمنصب للإثراء، على حساب الشعب، ومن أمواله.

وكانت تلك ميزتهم الكبرى التى لا يختلف عليها إلا شانئ أو حاقد أو صاحب غرض.

تختلف معهم ومع تقديرهم للأمور، وتخالفهم الرأى فى الكثير مما رأوه، وتتهمهم حتى بالتقصير والعجز وعدم الكفاءة السياسية، خاصة فى طريقة تعاملهم مع أنور السادات، ولكنك أبداً لن تختلف على نزاهتهم ونظافة يد كل واحد فيهم ..

ولا حتى يمكنك أن تختلف مع نبل مقصدهم وشرف مسعاهم، حتى ولو كنت تعتبرهم مدانين سياسياً فى أحداث مايو سنة ١٩٧١، ولو اعتبرتهم مسؤولين عما جرى لمصر نتيجة إهدارهم لفرصة تثبيت دولة القانون والمؤسسات والحريات والعدالة الاجتماعية، التى ظل يعمل من أجل بناء أركانها جمال عبدالناصر.

حتى خصومهم فى سنة ١٩٧١، وجدوا ذمتهم المالية بريئة من كل شبهة، نقية من أى اتهام.

●●●

قصة حصولى على شهادة «شعراوى جمعة» بدأت مع تعرفى واقترابى من الصديق والأستاذ والرجل الكبير والإعلامى القدير «محمد عروق» القيادة الناصرية البارزة فى

صفوف تنظيم «طليعة الاشتراكيين»، تنظيم جمال عبدالناصر كما سُمى بحق، وكان عضواً بأمانة التنظيم الطليعى بالاتحاد الاشتراكى العربي، والمدير السابق لإذاعة «صوت العرب»، وأمين تنظيم وعضو المكتب السياسى للحزب الناصرى إبان تأسيسه فى أوائل التسعينيات من القرن الماضي، وهو الذى آل على نفسه منذ خروجه من السجن بعد انقضاء مدته أن ينشئ «مركز التوثيق الناصري» وكانت فرحته. كما قال لى بخروج زملاء السجن ورفاق الموقف فرحتين: الأولى: فرحة بحرية رفاق يحترمهم ويكن لهم كل الحب والمودة والتقدير.. وفرحة أخرى: بإمكانية تحقيق حلم قديم بالتسجيل والتوثيق لثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، عبر العشرات من التسجيلات المصورة مع عدد كبير من قادتها وأصحاب التأثير الفعال فى مسيرتها الطويلة من سنة ١٩٥٢ إلى سنة ١٩٧٠.

وشهادة السيد «شعراوى جمعة» التى نقدمها فى هذا الكتاب، هى فى الأصل تفريغ حرفى لخمسة شرائط «فيديو» تسجل بالصوت والصورة شهادة واحد من أهم من حكموا مصر تحت رايات جمال عبدالناصر، هى أولاً شهادة وزير داخلية جمال عبدالناصر، وهى واحدة ضمن العديد من الشهادات التى بقيت حبيسة أشرطة الفيديو، لدى هذا المركز الذى راحت فكرة تشكيله برحيل الأستاذ عروق، وهو الذى أسر لى بأنه لم تتم الاستفادة الحقيقية بما تم جمعه من شهادات لكبار رجال الدولة والسياسة فى عهد الرئيس الراحل جمال عبدالناصر، منها تسجيلات موسعة مع السيد على صبرى عن تجربته فى رئاسة الوزارة، وعن دوره فى قضية ١٥ مايو سنة ١٩٧١، وغيرها من الأمور والقضايا المهمة، ومنها تسجيلات تصل إلى ٢٢ ساعة مع السيد سامى شرف، ومنها تسجيلات مع السيد أمين هويدى وهو بدوره له كتب مطبوعة حكى فيها تجربته السياسية مع كل من جمال عبدالناصر وأنور السادات، ومنها تسجيلات مع السيد محمود رياض وزير الخارجية الشهير، وقد روى مذكراته فى ثلاثة أجزاء كبيرة طبعتها دار «المستقبل العربي» التى أسسها وترأسها السيد محمد فائق، وزير الإعلام فى عهد الرئيس عبدالناصر، وشهادات أخرى متفرقة مع الفريق أول محمد فوزي، ومع السيد سعد زايد وغيرهما كثيرون.

وكان من حسن حظى أن خصنى الأستاذ محمد عروق بالحصول على هذه الشهادة كاملة غير منقوصة، وائتمننى على صياغتها وتدقيق وقائعها وتوضيح بعض ما غمض فيها، وهى فى الأصل عبارة عن «تفريغ حرفي» للتسجيلات التى حوت شهادة السيد شعراوى جمعة، ولم يسبق نشرها من قبل فى كتاب، وكنت نشرت بعض مقتطفات منها فى حلقات صحفية، فى جريدة العربي، لسان حال الحزب الناصرى فى بداية إصدارها

على مدار شهرى مايو ويونيو سنة ١٩٩٤.

وهذه هى المرة الأولى التى تصدر فيها هذه الشهادة كاملة غير منقوصة، وبنفس الترتيب الذى أراده السيد شعراوى جمعة لها، وتكاد تكون بنفس ألفاظه إلا ما ارتأيت أن أعيد صياغته بنفس روح صياغاته، ولكن بلغة فصيحة، خاصة فى تلك الأجزاء التى تحدث فيها بالعامية المصرية، وهى قليلة بالقياس إلى مجمل الشهادة التى سجلت، كما هو مدون على الصفحة الأولى لتفريغها فى الفترة الممتدة من ٧ فبراير سنة ١٩٨٦، ولغاية ١١ فبراير سنة ١٩٨٦. وجرى تسجيل الشهادة على خمسة أشرطة فيديو فى استوديوهات مؤسسة الشارقة للإنتاج الفني، بدأت مع الشريط رقم ٤٦، وانتهت فى الشريط رقم ٥٠، مدة كل شريط منها ٩٠ دقيقة.

وهذه هى المرة الأولى التى يزاح فيها الستار عن النص الحرفى وبالترتيب الذى ارتآه السيد شعراوى جمعة لشهادته، وبألفاظه التى حكاها بها.

●●●

هذه الشهادة التى يقدمها واحد من أهم الذين كانت فى أيديهم قدرات صناعة القرار فى مصر طوال الشهور السبعة التى تلت رحيل الرئيس جمال عبدالناصر، سواء بما تحت يديه من سلطات، أو بما كان يملك من تأثير فى مجريات الأحداث فى تلك الآونة، كان السادات يحاول أن يلخص المجموعة فيه، ليتخلص به منهم، وكان كل فرد من المجموعة حريصاً على معرفة اتجاه الريح من بوصلته، كان على اتصال على مدار الساعة بأنور السادات، وكان على تواصل كبير مع كل المحسوبين عليه، بدا فى لحظات كثيرة من مسيرة الصدام مع السادات كأنه نقطة ارتكاز، تتجمع عندها قوة الضغط، وتتفرق بعدها سحب البخار المكتوم..

ومن هنا أهمية تلك الشهادة، ومركزيتها..

ليس كل ما فى هذه الشهادة جديداً، أعترف.. ولكن الجديد والأهم فيها، هو تلك القدرة التى تحلى بها صاحب الشهادة على الاعتراف بالخطأ، حتى إنه ردد خلال هذه الشهادة أمام التاريخ قوله: هنا اخطأنا، وهنا أخطأت، وهنا كان خطؤنا الكبير، حتى رأيت أن أجعله عنواناً لفصل من فصول هذه الشهادة التى أضعها أمام القارئ مستريح البال أنها وصلت إلى قارئها، كما أراد لها شعراوى جمعة أن تكون.

●●●

أخيراً .. لى وجهة نظر متكاملة فيما جرى فى مصر منذ رحيل جمال عبدالناصر

وحتى تولى السادات مسؤولية خلافته. ليس هنا مجالها وقد يتاح لى من بعد فرصة كتابتها وهى فى الحقيقة تستحق أن تكتب. ولكنى آثرت أن أبقيها بعيداً عن هذه «الشهادة» حتى تبقى تعبيراً عن صاحبها، أمانة أمام القارئ، واحتراماً لرجل يستحق كل الاحترام، حتى لو اختلفنا معه..

●●●

مصر ساعة الرحيل

«إنى أثق أن أجيالا قادمة سوف تلتفت إلى هذه الفترة وتقول

كانت تلك من أقسى فترات نضالهم، لكنهم كانوا على مستوى المسؤولية، وكانوا الأوفياء بأمانتها».

جمال عبدالناصر

فى سبتمبر سنة ١٩٧٠، كانت مصر الجريحة قد بدأت تنهض وتستعد لتحرير أرضها، استعدت عسكرياً، وشعبياً وتركها عبدالناصر، وقد استقرت فيها المؤسسات المختلفة.[٦]

ونتحدث هنا عن صورة هذه المؤسسات قبيل الرحيل المفاجئ لجمال عبدالناصر، وأول هذه المؤسسات هو الاتحاد الاشتراكى العربى المؤسسة الحزبية فى مصر. وثانيها المؤسسة التشريعية وهي: مجلس الأمة، وثالثها المؤسسة التنفيذية برئاسة الجمهورية والوزارة، والمؤسسة الرابعة هي: المؤسسة العسكرية، ونتحدث عنها واحدة بعد الأخرى.

●●●

كان قد صدر بيان ٣٠ مارس سنة ١٩٦٨ مقرراً إعادة انتخاب الاتحاد الاشتراكى من القاعدة إلى القمة، وفعلاً جرى تشكيله بالانتخاب من القاعدة إلى القمة.

وفى سبتمبر١٩٧٠ سنة، كانت الوحدات القاعدية فى المصنع والقرية قد أتمت مدتها وكان من المفترض أن يعاد انتخابها مرة أخرى، وتأجل ذلك بسبب ظروف المعركة، يلى هذه الوحدات القاعدية لجان المراكز. والأقسام، وبجوار كل لجنة كان يوجد المؤتمر، ثم يلى ذلك لجان المحافظات، ثم المؤتمر القومى لكل محافظة، وينتهى البناء الهرمى بعد ذلك إلى المؤتمر القومى العام للاتحاد الاشتراكى العربي، وهو أعلى سلطة فى الدولة، وفى المؤسسة الحزبية، وكان يضم١٧٠١ عضو. نصفهم من العمال والفلاحين، وفيما بعد انبثق عن المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى كل من اللجنة المركزية واللجنة التنفيذية العليا، أما اللجنة المركزية فقد كانت تتكون من ١٥٠ عضواً أساسياً و٥٠ عضواً احتياطياً نصفهم من العمال والفلاحين.

---

٦ — بدأ السيد شعراوى جمعة تسجيله لهذه الشهادة منفعلاً وهو يستعيد شريط الذكريات، فقال: فعلاً كانت الفترة من يونيو سنة ١٩٦٧ من أقسى الفترات وأصعبها وأشدها، ومن خلال شريط المجد وشريط العظمة لذكريات ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ بقيادة المعلم والقائد والإنسان العظيم مفجرها ومشكلها جمال عبد الناصر، خلال هذا الشريط يبدو أمامى أربع سنوات عجاف، السنة الأولى سنة ١٩٦١، سنة الانفصال (يقصد انفصال الوحدة بين مصر وسوريا) والسنة الثانية ١٩٦٧ سنة النكسة، والسنة الثالثة ١٩٧٠، سنة وفاة عبد الناصر، والسنة الرابعة سنة الردة ١٩٧١.

حديثي اليوم سينصب على السنوات الأخيرة، سنوات الحزن، سنوات الردة، الفترة من سنة ١٩٧٠ قبيل وفاة ورحيل الزعيم والبطل جمال عبد الناصر.. الموقف فى سبتمبر سنة ١٩٧٠ كان يبدو واضحاً أن مصر (قطع)، وبعد فترة راحة قصيرة عاود السيد شعرواى التسجيل من جديد وقال: سأتحدث عن سنوات الحزن وسنوات الردة أما الحديث عن جمال عبد الناصر فهو حديث طويل أرجو أن تتاح لى فرصة أخرى ثم بدأ فى سرد شهادته

وأما اللجنة التنفيذية العليا فقد كان من المفروض أن تتكون من ١٤ عضواً ولكن اقتصر فى تكوينها على ٨ أعضاء فقط.

والحقيقة أن قصة انتخاب اللجنة التنفيذية العليا تستحق أن تروى فى هذا السياق، لأنها مرتبطة بعد ذلك بالكثير من الحوادث فى عام الانقلاب.

●●●

بعد أن فرغنا من انتخاب اللجنة المركزية، كان من المفروض أن يتم انتخاب اللجنة التنفيذية العليا، وفى لقاء بين الرئيس جمال عبدالناصر مع أعضاء اللجنة المركزية طلب الأعضاء منه أن يختار بنفسه أعضاء اللجنة التنفيذية العليا، بمعنى أنهم يفوضونه فى اختيار الأفراد، ثم يعرض أسماءهم على اللجنة المركزية للموافقة عليها، وكان معنى ذلك أن يجرى تعيين أعضاء اللجنة التنفيذية العليا، ولكن عبدالناصر رفض هذا الأسلوب، وعندما ألحت اللجنة المركزية عليه بهذا الشأن طلب إعطاءه فرصة، ثم بدأ فى إدارة جلسات بقصر القبة مع كل أمين من أمناء الاتحاد الاشتراكى بالمحافظات، وهى جلسات تاريخية بالمعنى الحقيقى للكلمة، وكان لى حظ حضور هذه اللقاءات بصفتى مشرفاً على إعادة بناء الاتحاد الاشتراكي، وأشهد أن جمال عبدالناصر كان صبوراً للغاية، وصريحاً للغاية، يناقش بالعقل وبالفكر والمعرفة آراء كل من الأمناء فى محاولة صادقة منه للتعرف على أنسب الأفراد المفروض أن يكونوا أعضاء فى اللجنة التنفيذية العليا.

كانت جلسات مصارحة حقيقية أبدى خلالها أمناء الاتحاد الاشتراكى رأيهم بالكامل فى كل الذين يحتمل ترشيحهم كأعضاء فى اللجنة التنفيذية العليا، وكان من الواضح جداً عدم رغبة، أو عدم اقتناع الأغلبية العظمى من الأمناء بأن يكون السيد أنور السادات عضواً باللجنة التنفيذية العليا، وأبدى معظم أمناء المحافظات رأيهم هذا، عدا بعض الأمناء يمثلون أقلية لم تمانع فى أن يكون السادات عضواً باللجنة التنفيذية العليا، وأعتقد أن الرئيس جمال عبدالناصر أبلغ السيد أنور السادات بالاتجاهات السائدة فى هذه الجلسات.

عاد عبدالناصر بعد الانتهاء من هذه اللقاءات وأصر على أن يكون هناك انتخاب حر للجنة التنفيذية العليا، وأكد على أنه لا يمكنه أن يختار، أو أن يعين، أو أن يشير، إلى أى أحد أو إلى أى شىء بهذا الخصوص.

وتقرر أن تجرى عملية انتخاب اللجنة التنفيذية العليا.

فى تلك الأثناء. وتحديداً فى الفترة بين جلسة المصارحة بين الرئيس وأمناء المحافظات وبين قرار لجنة الانتخاب بإجراء عملية اقتراع على أعضاء اللجنة التنفيذية العليا. تقدم

بعض الأشخاص القريبين من الرئيس جمال عبدالناصر باقتراح مفاده أنه لا داعى لتشكيل اللجنة التنفيذية العليا، وأن يكتفى بتعيينى سكرتيراً للجنة المركزية مع الاحتفاظ بعملى فى وزارة الداخلية، ويكتفى فى فترة الحرب بهذا الشكل، لجنة مركزية وسكرتير عام هو شخصى الضعيف ورئيس هو الرئيس جمال عبدالناصر، والريس طلب أخذ رأيى فى هذا الموضوع، وكان جمال عبدالناصر واحداً من الذين يجيدون فضيلة الاستماع والتعرف على كل الآراء المختلفة، وكان طريقته تتمثل فى أن الشخص يبدى رأيه متضمناً الحل الواضح لتنفيذ هذا الرأي، وحين سألنى عن رأيى فى هذا الاقتراح، كانت إجابتى له: بأنه اقتراح يتدفى مع بيان ٣٠ مارس سنة ١٩٦٨، الذى ينص على انتخاب الاتحاد الاشتراكى من القاعدة إلى القمة، وينص على أن «اللجنة التنفيذية العليا» هى قمة هذا التنظيم.

وكانت النقطة الثانية من أسباب رفضى لهذا الاقتراح أننى رأيت فى استبعاد تشكيل اللجنة التنفيذية العليا، بما يعنيه أيضاً من استبعاد بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة من أى تشكيل جديد سوف يثير حساسيات لا ضرورة لها، وقد يجلب «وجع الدماغ» للرئيس عبدالناصر نفسه فى هذه الفترة المليئة بالحساسيات.

وكانت النقطة الثالثة تخص موقفى من ترشيحى لشغل موقع «سكرتير عام للجنة المركزية»، فقد اعتذرت بسبب تضاعف العبء على كاهلى إذا ما جمعت بين وزارة الداخلية وموقع أمين اللجنة المركزية.

واقتنع الرئيس عبدالناصر بهذا، وتقرر المضى فى إجراء الانتخابات.

وللانتخابات قصة طريفة ..

***

اخترت أحد أساتذة الجامعة وهو الأخ الدكتور عبدالمجيد عثمان(٧). وكان رئيساً لجامعة قناة السويس على ما أذكر، وعينت معه من يساعده فى الإشراف على عملية انتخاب اللجنة التنفيذية العليا، وحددنا يوم الانتخاب.

وقبل الانتخابات بيوم عُقد اجتماع لمجلس الوزراء أوضح فيه عبدالناصر للوزراء: «كل وزير يمكنه أن يرشح نفسه لانتخابات اللجنة التنفيذية، ولكن هناك شرطين:

الشرط الأول: هو عدم الجمع بين الوزارة وعضوية اللجنة التنفيذية العليا.

---

٧ – الدكتور عبد المجيد عثمان محمد: عالم الكيمياء الشهير، واحد من الأساتذة العظام ممن أنشأوا جامعة قناة السويس. وكان أول رئيس لها فى الفترة من أكتوبر سنة ١٩٦٧ حتى سبتمبر سنة ١٩٨٥.

الشرط الثاني: أن جمال عبدالناصر لن يساعد أحداً على النجاح، وأن الأمر كله متروك لأصوات المقترعين من أعضاء اللجنة المركزية.

ثم قال الرئيس: كل ما هو محظور أن يرشح وزير الداخلية نفسه للجنة التنفيذية العليا، لأنه مطلوب أن يبقى فى الداخلية، والحقيقة أنى فوجئت بهذا الأمر لأنه جاء على عكس اتفاق جرى فى اجتماع الرئيس عبدالناصر مع أمناء المحافظات، كان مؤداه أن أترك وزارة الداخلية، ورشحنا اللواء حسن طلعت[8] وزيراً للداخلية، بعد انتخابى عضواً باللجنة التنفيذية العليا.

ولكن الرئيس كان له قرار آخر..

فى هذه الأثناء اتصل بى السيد أنور السادات ليسألني:

. ها تعمل إيه فى الانتخابات؟

فقلت له:

. الانتخابات لها لجنة يرأسها الدكتور عبدالمجيد عثمان، والتصويت سري، والفرز علنى أمام اللجنة المركزية.

فقال لي:

. إحنا عاوزين نعمل حاجة تانية، إحنا عاوزين نجيب عبدالسلام الزيات[9] رئيساً للجنة الانتخاب.

فسألته:

. ليه عبدالسلام الزيات، واحنا فعلاً قمنا بتعيين رئيس اللجنة؟ وهو رجل مشهود له بالكفاءة والنزاهة؟

فقال السادات:

. عبدالسلام الزيات ممكن ينفذ التعليمات الخاصة بى أنا. فى قراءة أى اسم بغض النظر عن الاسم المكتوب فى الورق.

وفى الحقيقة أنا رفضت هذا الاقتراح رفضاً باتاً، وقد وضح لى أن أنور السادات، وهو نائب رئيس الجمهورية، ويعتبر نفسه أقدم الموجودين فى هذه الفترة، ويريد أن يكون

---

٨ – اللواء حسن طلعت مدير «المباحث العامة»، وهو الجهاز الذى تغير اسمه فيما بعد ١٥ مايو سنة ١٩٧١ إلى مباحث أمن الدولة، وتولى ستة من قادة هذا الجهاز وزارة الداخلية، وهم عبد العظيم فهمي، وممدوح سالم، وسيد فهمي، وحسن أبو باشا، وأحمد رشدي، وحبيب العادلي.

٩ – محمد عبد السلام الزيات: تولى وزارة شؤون مجلس الأمة فى حكومتين متتاليتين من سنة ١٩٧٠، ثم اختير نائباً لرئيس مجلس الوزراء سنة ١٩٧٢ بعد مساندته السادات فى التخلص ممن أسماهم السادات «مراكز القوى» فى ١٥ مايو سنة ١٩٧١، وحين اختلف مع السادات أُسقط فى الانتخابات التشريعية، ثم قدم للمحاكمة بتهمة التجسس والتخابر لصالح دولة من دول الكتلة الاشتراكية، وكانت النية مبيتة على الانتقام منه خلال محاكمة استثنائية شكلها السادات خصيصاً لتصفية خصومه بتهم الخيانة والتجسس (!)

الحائز على أعلى الأصوات، خاصة وأن الرئيس عبدالناصر كان قد قال إن الأقدمية ستعدل بالنسبة لأعضاء اللجنة التنفيذية العليا بناء على الأصوات التى يحصلون عليها.

وفى المؤتمر الذى تم بين الرئيس عبدالناصر مع أمناء الاتحاد الاشتراكى لم يكن هناك خلاف بين الأمناء كلهم على السيد على صبرى والسيد حسين الشافعي، وكان الرئيس جمال عبدالناصر يسأل:

ـ لماذا حسين الشافعي، وهو بعيد عن العمل السياسى بمعناه المرتبط بالجماهير، وهو منخرط فى الأعمال التنفيذية أكثر من الأعمال السياسية.

وكان الرد: إن الرجل طيب!

ولما علم أنور السادات بذلك خشى أن يتقدمه حسين الشافعى فى الأصوات، ولذلك فكر فى التلاعب فى نتيجة الفرز، وعندما رفضت ذلك اتجه أنور السادات من خلفى إلى أمناء المحافظات ممن يثق بهم جداً، وكانوا إما واحدا أو اثنين من أمناء المحافظات، وطلب منهم ألا يعطوا أصواتهم لحسين الشافعي.

●●●

كان من الطبيعى وربما الضرورى أن يكون للتنظيم الطليعى توجيهات بخصوص انتخابات اللجنة التنفيذية العيا، وكان الاتفاق قد جرى مع الرئيس جمال عبدالناصر على أن تشمل توجيهات التنظيم الطليعى تزكية ستة أفراد من بين ١٤ هم أعضاء اللجنة، ثم أصبحوا بعد ذلك ٨، بدلا من ٦، وكان الأفراد الستة الذين جرت تزكيتهم من قبل التنظيم الطليعى هم: أنور السادات، وحسين الشافعي، وعلى صبري، ومحمود فوزي، والدكتور رمزى استينو، وضياء الدين داود، وانضم إليهم بعد ذلك الأخ عبدالمحسن أبو النور، والأخ لبيب شقير، وتركنا بقية الأعضاء الأربعة عشر لاختيار أعضاء اللجنة المركزية كما يشاءون. ولم نضع أى قيد على أى فرد. ولم نطلب إسقاط أى فرد من المرشحين.

ومن اللحظة التى علم فيها أنور السادات ما جرى فى المؤتمر مع أمناء المحافظات أصبحت كل مشكلته ألا يحصل حسين الشافعى على أصوات أعلى منه، وعاد السادات يطلب منى أن يحجب بعض أفراد التنظيم الطليعى أصواتهم عن حسين الشافعي، أو أن يتم تغيير لجنة الانتخابات، وحدث العكس حيث لم يلتزم بعض أعضاء التنظيم الطليعى من أعضاء اللجنة المركزية الالتزام الكامل بتوجيهات التنظيم الطليعي، وحجبوا أصواتهم عن أنور السادات، وفى الوقت نفسه لم يعط بعض الأفراد المتعاونين مع السادات أصواتهم لحسين الشافعي، فكانت النتيجة أن فاز على صبرى بأعلى الأصوات، إضافة إلى أنه كان

يتمتع بعلاقات طيبة داخل الاتحاد الاشتراكي.

وجاءت النتيجة صادمة لكل من السادات والشافعى فى نفس الوقت، وكان تعليق عبدالناصر فى حديث معه بعد الانتخابات أن ضحك وقال لي:

ـ أنا كنت متوقعاً هذه النتيجة، لأنه طالما الوضع على هذا النحو، فلابد أن على صبرى ها يطلع الأول لعلاقته بالناس، ولسوء تصرف السادات.

●●●

وكان «الريس» قد حضر جميع مراحل انتخابات اللجنة التنفيذية العليا، وظل متواجداً فى مكتب الأمين العام للاتحاد الاشتراكي، وأنا أشرف على الانتخابات، وكان الاتصال بيننا مستمراً، والتصويت كان علنياً، والنتيجة كانت واضحة، وكنت أبلغ الرئيس بالنتيجة فى أثناء عملية التصويت وقبل انتهائها وتقريباً فى منتصف العملية قال لى الريس:

ـ أنا لن أعدل الأقدمية حسب ترتيب الأصوات عشان أنور السادات مايزعلش.

وظهرت النتيجة فجاء على صبرى «الأول»، وحسين الشافعى «الثاني»، ومحمود فوزى «الثالث»، وحصل أنور السادات على الموقع «الرابع»[10]، وللأسف الشديد سقط جميع الوزراء الذين رشحوا أنفسهم، واعتقد بعضهم أننا أوحينا إلى أعضاء اللجنة المركزية بضرورة إسقاطهم، ولكن الحقيقة أن معظم الوزراء الذين لم يوفقوا فى الحصول على أصوات اللجنة المركزية لم يكونوا على درجة عالية من الوعى السياسي، ولم تكن لهم دراية بالعمل السياسى والتنظيمي، وكانت صلتهم مقطوعة بجماهير الاتحاد الاشتراكي، وقياداته وقواعده. ولم يحدث أن تدخل أحد لإسقاطهم، وأنا أعتبر أن انتخابات اللجنة التنفيذية العليا من أنزه الانتخابات التى تمت فى مصر فى هذا الوقت.

وعندما أعلنت نتيجة التصويت كان هناك تعبير للأستاذ محمد حسنين هيكل قال فيه: «نجح على صبري، وسقط بيان ٣٠ مارس»، وقد أثار هذا التعليق غضب الرئيس

---

١٠ - كان الترتيب على الوجه التالي:
١ - السيد على صـــبرى ١٣٤ صوتاً.
٢ - السيد حسين الشافعــى ١٣٠ صوتاً.
٣ - الدكتور محمود فـــوزى ١٢٩ صوتاً.
٤ - السيد أنور الســـادات ١١٩ صوتاً.
■ - الدكتور كمال رمزى استينو ١١٢ صوتاً
٦ - السيد عبد المحسن أبو النـــور ١٠٤ أصوات.
٧ - السيد ضياء الدين داود ١٠٤ أصوات.
٨ - الدكتور محمد لبيب شقير ٨٠ صوتا

عبدالناصر كما نقل ليَ الآخ محمد أحمد[11]، وعلمت منه أن «الريس» عنف هيكل على هذا التعبير تعنيفاً شديداً، وهنا لابد أن أذكّر بأن العلاقة بين الأستاذ هيكل والسيد على صبرى لم تكن على مستوى طيب.

انتهت الانتخابات، وأعلنت النتيجة، ونزل «الريس» مغادراً مبنى الاتحاد الاشتراكي، واستقل معه السيارة كل من حسين الشافعى وأنور السادات لتوصيله إلى منزله، وكان السادات غاضباً من النتيجة، فقال له الرئيس:

ـ أنت زعلان ليه؟ دا لولا شعراوى ماكنتش نجحت؟!

فقال له:

ـ كده يا ريس؟!

فقال عبدالناصر:

ـ هى دى الحقيقة.

وظلت انتخابات اللجنة التنفيذية العليا بوقائعها ونتيجتها عالقة بذهن أنور السادات فى كل مراحل تعاملنا معه، كنا قد نسيناها، ولكنه أبداً لم ينسها، ولذلك تحدثت عنها بهذا التفصيل.

●●●

هكذا كان الاتحاد الاشتراكى قائماً ومنتخباً من القاعدة حتى مستوى اللجنة التنفيذية العليا التى جمعت بين الجديد والقديم، ولجنة مركزية تمثل وجهاً حقيقياً من أوجه الثورة، وتضم بين صفوفها العمال والفلاحين والمثقفين، ومؤتمر قومى عام يجمع حوالى ١٧٠٠ عضو تنظيمي، يناقش ويشارك فى إبداء الآراء حول القضايا المطروحة، وكانت لجان الاتحاد منتشرة فى جميع الوحدات الإنتاجية وفى جميع القرى.

وكانت هذه اللجان تعمل بصدق فى كل المواقع من أجل هدفين لا ثالث لهما: المعركة والإنتاج.

وكان هناك أيضاً تنظيم «طليعة الاشتراكيين» الذى اشتهر باسم «التنظيم الطليعي» وقد بدأ يتكون جغرافيا ابتداء من سنة ١٩٦٤، عندما توليت الإشراف عليه، وعاونى فى هذا مجموعة من الشباب المخلصين، ممن كانوا قد عملوا معى فى السويس، واشتركوا فى تكوين خليتى الأولى فى التنظيم، وعملوا معى بعد ذلك فى الأمانة العامة لتنظيم «طليعة الاشتراكيين»، وبدأنا بنفس الجهد الكبير والحماس منقطع النظير الذى عملنا به معاً فى السويس فى إقامة تنظيم «طليعة الاشتراكيين»، الذى كما جاء فى الميثاق كان عليه

---

[11] سكرتير الرئيس الخاص

أن «يقود النضال من داخل صفوف الاتحاد الاشتراكى ويتحسس مشاكل الجماهير»[١٢].

وأذكر هنا المجهود العظيم الذى بذله معى المرحوم عبدالهادى ناصف والأخ العزيز محمد عروق وحشد كبير من الشباب من السويس ومن بعض المحافظات الأخرى.

وكان تنظيم «طليعة الاشتراكيين» يقوم بدوره فى التثقيف السياسى والفكرى عبر نشراته العظيمة التى كان يصدرها فى جميع المجالات.

ثم كانت هناك «منظمة الشباب» على مستوى جيد من الوعى والإدراك السياسي. وكان هناك «معاهد الدراسات الاشتراكية» تغذى هذه التشكيلات بالكادر، وتنمى وعى القيادات والكوادر الرئيسية، وهذه المعاهد لها قصة عظيمة يجب أن تروى.

فكرة «المعهد الاشتراكي» كانت ثمرة لجهد وعمل بذلا فى السويس أول الأمر، بدأت بدراسات أنجزناها حول الميثاق ونشط فى هذا المجال بصورة ملحوظة الأخ محمد عروق الذى لم يكن ينام، وكان يحضر المحاضرون من القاهرة وكنا نقوم بتفريغ المحاضرات فى الليل وتطبع وتوزع فى المحافظة ولم نكلف الدولة أى مليم، وتطورت الفكرة، وتطور الأداء إلى درجة أن سكرتير عام المحافظة طلب منى أن توضع خطة دعاية حول العمل الذى نقوم به، وأذكر أنى قلت له: إن نجاح هذا العمل هو الذى سوف يكون دعايته الحقيقية.

وعندما وصلت أنباء ما يجرى فى محافظة السويس إلى الرئيس جمال عبدالناصر طلب من السيد على صبرى أن يتابع تجربة السويس ويرى ما يفعله شعراوى فى محافظته، وينظر فى حكاية «المعاهد الاشتراكية» اللى عملوها هناك، وطلب منه أن ينقل فكرة ما يحدث فى السويس إلى أمانات الاتحاد الاشتراكى إلى المحافظات الأخرى.

وبدأت الفكرة تنتشر فى بورسعيد وفى الإسماعيلية، وبنى سويف، ثم بعد ذلك ومع تكوين الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى سنة ١٩٦٤ أنشأت أمانة للمعاهد الاشتراكية، وأنشئ معهد الدراسات الاشتراكية الذى لعب دوراً كبيراً جداً فى تربية الكادر السياسى الكفء فكرياً وتنظيمياً وجماهيرياً.

●●●

كانت المؤسسة الحزبية . إذن . قائمة بجميع أفرعها وأنشطتها وتشكيلاتها، وتقود العمل السياسى فى البلد، وكان هناك إلى جانبها المؤسسة التشريعية ممثلة فى مجلس الأمة، وفى هذه الفترة كان هناك ارتباط عضوى كبير بين المؤسستين الحزبية والتشريعية،

---

١٢ – جاء فى الباب الخامس من الميثاق تحت عنوان: «عن الديمقراطية السليمة» ما نصه: (إن الحاجة ماسة إلى خلق جهاز سياسى جديد داخل إطار الاتحاد الاشتراكى العربي؛ يجند العناصر الصالحة للقيادة، وينظم جهودها ويبلور الحوافز الثورية للجماهير، ويتحسس احتياجاتها، ويساعد على إيجاد الحلول الصحيحة لهذه الاحتياجات)

فالاتحاد الاشتراكى يرشح من بين أعضائه من يفوز بانتخابات داخلية لكى يمثل الدائرة الانتخابية، ويقف خلف هؤلاء المرشحين كل وحدات الاتحاد الاشتراكى فى مواجهة أى عناصر من خارج «الاتحاد» ترشح نفسها فى الانتخابات، ولم يكن هذا الارتباط وبهذا الشكل موجودًا من قبل، وكانت تلك هى المرة الأولى التى يحدث فيها هذا الترابط بين المؤسستين الحزبية والتشريعية، بعد سقوط التجربة الحزبية التى كانت فى العهد الملكي.

وإلى جانب الاتحاد الاشتراكى ومجلس الأمة تأتى المؤسسة التنفيذية وعلى رأسها رئيس الجمهورية، ونائب الرئيس «أنور السادات»، ثم لجنة عمل تعمل إلى جوار السيد رئيس الجمهورية مكونة من: شعراوى جمعة، وأمين هويدي، ومحمد فوزي، وسامى شرف، وكان ينضم إليهم أحيانا الأخ محمد فائق[13]، وكان ينضم إليها أى شخص آخر يطلب لعمل ما، وكان واجب «لجنة العمل» هذه هو التحضير والتجهيز لكثير من الأعمال على رأسها: قضية إعداد الدولة للحرب، أو ربط الدولة بالقوات المسلحة والتحضير للمعركة.

وكان هناك تفكير لإنشاء مجلس الأمن القومى يتكون من هؤلاء مضافاً إليهم وزير الإرشاد والخارجية ومديرو المخابرات العامة والمباحث والمخابرات الحربية، وللأسف جاءت الوفاة لكى توقف تنفيذ الفكرة.

●●●

يلى هذا التشكيل أنور السادات نائب رئيس الجمهورية الذى عين فى ديسمبر سنة ١٩٦٩ قبل سفر «الريس» إلى القمة العربية فى الرباط..

والسؤال الكبير الذى بقى إلى الآن بدون إجابة حاسمة هو: لماذا عين الرئيس جمال عبدالناصر السيد أنور السادات نائبا لرئيس الجمهورية؟

إجابات كثيرة جداً قيلت حول هذا السؤال..

قال البعض: كانت هناك مؤامرة. وأن حسن التهامي[14] أرسل برقية من الدار البيضاء

---

١٣ – محمد محمد فائق: وزير إرشاد قومى (إعلام) مصرى سابق، وعمل مستشاراً برئاسة الجمهورية مع الرئيس جمال عبد الناصر مسؤولاً عن أفريقيا، ويعد على المستوى القارى واحدا من قادة أفريقيا العظام، وفى الوزارة الأخيرة التى ترأسها جمال عبد الناصر بعد نكسة يونيو سنة ١٩٦٧ دخل محمد فائق وزيرا للإرشاد القومى (وزير الإعلام) وظل فى منصبه حتى تولى الوزارة محمد حسنين هيكل وعاد إليها بعد استقالة هيكل فى سنة ١٩٧٠، وبقى فى منصبه حتى استقال فى ١٣ مايو سنة ١٩٧١.
-سجن فى قضية مايو سنة ١٩٧١، وظل فى السجن لمدة عشر سنوات، وخرج منه ليبدأ حياته من جديد، لم ينزو وانفتح على قضايا العصر الجديدة، واهتم بقضايا وهموم وحقوق الإنسان، وأصبح واحداً من دعاتها وحراسها الكبار، وتولى أمانة المنظمة العربية لحقوق الإنسان، وترأس مجلس إدارة جريدة العربى الناطقة باسم الحزب الناصري، ويشغل حالياً موقع رئيس المجلس القومى لحقوق الإنسان.

١٤ – حسن التهامى (١٩٢٤ - ٢٠٠٩): لعب دوراً كبيراً فى انتقال السلطة إلى الرئيس أنور السادات وتصفية خصومه السياسيين، وكان عضوا فى المحكمة الخاصة التى قامت بمحاكمتهم. وعيّنه السادات فى نهاية سنة ١٩٧١ وزير دولة لشؤون رئاسة الجمهورية، وفى سنة ١٩٧٧، منح درجة نائب لرئيس الوزراء برئاسة الجمهورية.
شغل منصب مستشار الأمن القومى المصرى ومستشار السادات للأمور الدينية، وقام بدور رئيسى وفعال فى الاتصالات السرية التمهيدية مع «إسرائيل»، لإبرام معاهدة السلام، ورافق الرئيس السادات فى رحلته الى القدس سنة ١٩٧٧، وشارك

يقول فيها إن الجنرال أوفقير وزير داخلية المغرب[15] كان يرتب لمؤامرة تستهدف اغتيال الرئيس جمال عبدالناصر، وكان مدير المباحث المصرية هناك فى المغرب[16]، وكان عبدالمجيد فريد[17] هناك. وقد سألنا وبحثنا وتقصينا ودققنا حول هذه النقطة، وصحيح أن برقية بهذا المعنى وصلتنا، ولكن تبين لنا أنه لم يكن يوجد أى ظل للمؤامرة التى تحدثت عنها هذه البرقية[18].

وقال البعض: السبب وراء المبادرة إلى تعيين أنور السادات نائباً لرئيس الجمهورية فى هذا التوقيت، جاءت فى أعقاب حديث طويل بين السيد حسين الشافعى والأخ سامى شرف[19]، حول علاقة الرئيس جمال عبدالنصر بالسيد حسين الشافعي، ونقل هذا الحديث للرئيس جمال عبدالناصر[20]، ولا أستطيع أن أعرف إن كان لهذا الحديث تأثير

فى كافة المفاوضات التى أدت إلى توقيع معاهدة الصلح المصرية الإسرائيلية.

١٥ – الجنرال محمد أوفقير (١٤ مايو ١٩٢٠ – ١٦ أغسطس ١٩٧٢): وزير الدفاع ووزير الداخلية فى المملكة المغربية، كان اليد اليمنى للملك محمد الخامس، ثم الحسن الثانى بين ١٩٤٠ – ١٩٧٢، ويُتهم بأنه قام بمجازر عديدة ضد المعارضين، وبقتل المعارض المغربى الشهير المهدى بن بركة، فى ١٦ أغسطس سنة ١٩٧٢ قام بمحاولة انقلاب فاشلة ضد الملك الحسن الثاني، وتم إعدامه.

١٦ – اللواء حسن طلعت.

١٧ – كان أميناً لرئاسة الجمهورية فى ذلك الوقت.

١٨ – وهى الرواية التى قدمها الأستاذ محمد حسنين هيكل فى تفسيره لقرار الرئيس جمال عبد الناصر بتعيين السادات نائباً له قبل سفره إلى المغرب لحضور اجتماع منظمة المؤتمر الإسلامي، وفيها أن تقارير المخابرات المصرية من المغرب قد أكدت وجود مؤامرة لاغتيال الرئيس عبد الناصر، يدبرها الموساد بالتعاون مع وزير الداخلية، ووزير الدفاع المغربى، الجنرال محمد أوفقير، وبناء على هذه التقارير، قام الرئيس عبد الناصر بتعيين السادات نائبا له، تحسباً لأى احتمالات لحدوث مؤامرة اغتياله، وحسب رواية الأستاذ هيكل فإن وجهة نظر الرئيس عبد الناصر فى ذلك التعيين تقوم على أن السادات يصلح رئيساً مؤقتاً لفترة انتقالية، حتى يتم تنظيم أمور الدولة، ويقول الأستاذ هيكل إنه بعد عودة الرئيس عبد الناصر من المغرب سالماً، وفى غمرة مشاغل الرئيس طوال التسعة شهور الأخيرة من حياته. نسى السادات فى هذا المنصب حتى وافته المنية فى ٢٨ / ٩ / ١٩٧٠ (١)

١٩ – سامي شرف: وزير شؤون رئاسة الجمهورية، اختاره الرئيس جمال عبد الناصر للعمل سكرتيراً لرئيس الجمهورية للمعلومات، عُيِّن وزيراً للدولة عضواً فى مجلس الوزراء بتاريخ ٢٦ إبريل سنة ١٩٧٠ ثم أعيد تعيينه وزيرا للدولة فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٧٠. وفى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٧٠ عُيِّن وزيراً لشؤون رئاسة الجمهورية.
- سُجن مرتين: الأولى فى يناير سنة ١٩٥٣ فيما عُرف بقضية المدفعية، والمرة الثانية فى ١٣ مايو سنة ١٩٧١ فيما عُرف بانقلاب مايو، وحُكم عليه بالإعدام الذى خُفِّف إلى السجن المؤبد.

٢٠ – يقول رئيس المخابرات الأسبق فى كتابه: «أحمد كامل يتذكر»، ط دار الهلال ص ٥٩: كان أنور السادات هو من بقى من أعضاء مجلس قيادة الثورة فى الحكم إلى جوار السيد حسين الشافعي، وكان السادات يتحرك حركة واسعة فى شكل مؤتمرات جماهيرية بتعليمات من جمال عبد الناصر، أما الشافعى فقد كان عضواً باللجنة التنفيذية العليا يحضر اجتماعاتها وينتهى دوره خارجها، ولقد أصابت المسؤوليات التى وضعها عبد الناصر على عاتق السادات فى هذه الفترة حسين الشافعى بالحنق الشديد وأراد أن يوصل إحساسه إلى الرئيس عبد الناصر بأقصر الطرق، فاستدعى سامى شرف إلى مكتبه، وقال له: إن الرئيس لم يعد يعطى الناس أقدارها واستحقاقاتها وإن من حوله يؤثرون عليه، كان الشافعى يدرك أن سامى شرف لن يحتفظ برسالته لنفسه وأنه سينقلها إلى جمال عبد الناصر حتى لو قيلت فى معرض حديث عابر، وفعلاً وفى نفس اليوم مساء نقل سامى شرف نص الرسالة وكانت النتيجة أن جمال عبد الناصر قرر أن يرد عملياً على الرسالة بتعيين أنور السادات نائباً للرئيس، وحلف اليمين فى الصباح الباكر قبل سفر جمال عبد الناصر إلى موسكو (تصحيح من المؤلف: المقصود قبل سفره إلى الرباط)

فى المسارعة إلى تعيين السادات أم لا؟

وقل البعض: أن الخلافات التى نشأت بين السيد أنور السادات والسيد حسين الشافعى فى إحدى سفريات الرئيس جمال عبدالناصر هى السبب[٢١].

ولم يكن الريس جمال ـ الله يرحمه ـ يعين أحداً أثناء سفرياته إلى الخارج، وكان يترك «لجنة العمل»[٢٢] تسير أجهزة الدولة على نفس المنوال الذى تسير عليه الأمور فى أثناء وجوده، وعلى الخط نفسه الذى يرسمه فى سياسته، وكان دائم القول لأنور السادات بطريقة ظريفة وضاحكة:

ـ يا أنور سيب الهرم وتعالى نام فى حضن شعراوى أحسن ما حد يطلع عليك فى الهرم وياخدك.

وكان السادات يترك منزله لكى يبيت فى قصر عبدالمنعم، أو فى قصر الطاهرة، أو فى قصر العروبة قريباً من أماكن تجمعنا فى مصر الجديدة.

أقولها مخلصاً إنه لا يمكن لأحد أن يجزم تماماً بإجابة حول سؤال: لماذا اختار جمال عبدالناصر أنور السادات نائبا لرئيس الجمهورية؟[٢٣].

---

٢١ – ذكر لى الوزير سامى شرف فى حوار معه أن الرئيس عبد الناصر عين السادات نائباً له، حتى يتسنى له الحصول على معاش نائب رئيس جمهورية، لأنه كان الوحيد من أعضاء مجلس قيادة الثورة، الذى لم يتم تعيينه كنائب لرئيس الجمهورية، ويتفق شرف مع رواية الأستاذ هيكل فى أن الرئيس عبد الناصر نسى السادات فى هذا المنصب حتى وفاته المفاجئة.

٢٢ – لجنة العمل: كما يطلق عليها السيد شعراوى جمعة والسيد سامى شرف وكانا عضوين فيها بعد النكسة فى سنة ١٩٦٧، وهى لجنة أخذت أكثر من اسم على مراحل مختلفة، وتشكلت فى الأوقات التى كان الرئيس جمال عبد الناصر يترأس فيها مجلس الوزراء، فقد كان حريصاً على أن يشكل «لجنة استشارية» إلى جواره، واجبها دراسة الموضوعات التى يأمر «الرئيس» بدراستها أو الموضوعات الهامة التى تفرض نفسها، ثم ترفع ما تراه من توصيات أو بدائل إليه، وكان تصرف عبد الناصر إزاء ما يرفع له من اقتراحات هو: إما الموافقة الصريحة بكلمة «أوافق»، أو الاعتراض الصريح بكلمة «لا أوافق» أو طلب «مزيد من الدراسة»، أو تنزل الورقة بيضاء دون تأشيرات، أو تحجز الأوراق عنده إلى ما شاء الله، وكانت سكرتارية الرئيس للمعلومات تبلغ الجهات المختلفة تأشيرات «الرئيس».
وفى أواخر الخمسينيات كان يرأس اللجنة الاستشارية السيد على صبرى وزير شؤون رئاسة الجمهورية، وكان أعضاؤها هم: محمد عبد القادر حاتم مدير مصلحة الاستعلامات فى ذلك الوقت، والسيدان حسين ذو الفقار صبري، ومراد غالب المستشاران بالرئاسة، وأمين هويدى نائب رئيس المخابرات العامة.
وبعد النكسة كانت اللجنة مكونة من شعراوى جمعة، وزير الداخلية، وأمين هويدى وزير الحربية، ثم رئيس المخابرات العامة ثم وزير الدولة، وسامى شرف سكرتير الرئيس للمعلومات، وكان ينضم إليها أحياناً محمد حسنين هيكل رئيس تحرير الأهرام ووزير الإعلام، أو بعض الوزراء الآخرين إذا استدعت الظروف ذلك، وأثناء سفر الرئيس إلى الخارج كان السيد أنور السادات نائب الرئيس يرأس اللجنة ليبت فيما يرفع له من اقتراحات، أو يؤجل ما يراه لحين عودة الرئيس من الخارج.
وقد كتب السيد أمين هويدى فى كتابه «مع عبد الناصر» يقول: (قيل كلام كثير عن هذه اللجنة، وكتب البعض عنها كلاماً تنقصه الدقة وينحو إلى التضليل والتشكيك، بل كانت هذه اللجنة محل اهتمام المحققين أثناء التحقيق فيم أسموه قضية ١٥ مايو سنة ١٩٧١، والشيء الغريب حقيقة أن بعض المتقولين كان من بين من حضروا اجتماعات هذه اللجنة، وقد قيل عنها إنها كانت توجه الحكم فى مصر، وقيل عنها إنها كانت تفرض آراءها على عبد الناصر)، ويضيف أمين هويدى مؤكداً: (والكل يعلم أن عبد الناصر لم يخضع فى حياته لفرد من الأفراد أو لجنة من اللجان وإلا كان فى هذا إن صدق نفى لما قاله نفس هؤلاء عن ديكتاتورية نسبوها إلى الرجل).

٢٣ – يقول محمد حسنين هيكل فى كتابه «خريف الغضب» ص٨٥: فى ديسمبر سنة ١٩٦٩ كان على عبد الناصر أن يشارك فى أعمال مؤتمر القمة العربى الذى عقد فى ذلك الوقت فى الرباط بالمغرب، وأتذكر أننى كنت معه فى هذه الرحلة وعندما دعانى

يلى مجلس الوزراء منصب نائب الرئيس الذى كان يشغله لحظة رحيل عبدالناصر السيد أنور السادات.. وكان مجلس الوزراء قد تشكل فى ١٩ يونيو سنة ١٩٦٧ فى أعقاب النكسة، وهو المجلس الذى ترأسه الرئيس جمال عبدالناصر، وكان لذلك قصة تؤكد حرص الرئيس على استشارة معاونيه واحترام آرائهم.

وكان الرئيس قد طلبنى تليفونيا، وتحدث معى فى أمور شتى ثم قال لي:

ـ أنا بفكر أجيب زكريا محيى الدين رئيساً للوزارة.

وكان رئيس الوزراء فى ذلك الوقت هو السيد صدقى سليمان، فقلت له:

ـ يا ريس أنا لى رأى فى هذا، وهو أن الفترة من بعد ما جرى فى ٥ يونيو سنة ١٩٦٧، وحتى تتم إزالة آثار العدوان، هى فترة تتطلب توحيد وسرعة اتخاذ القرار، ويفضل فى هذه الحالة أن يكون رئيس الجمهورية هو رئيس الوزراء، وخصوصا إذا كان رئيس الجمهورية هو جمال عبدالناصر، رجل القرار، ورجل الحسم..

واسترسلت أقول:

ـ النقطة الثانية يا «ريس» أنك تتحمل المسؤولية بالكامل فى هذه الفترة، سواء المسؤولية السياسية أو المسؤولية التنفيذية، يعنى ترسم سياسة المجلس وتتابع التنفيذ.

ووافق الرئيس مشكوراً على هذا الرأى وتولى رئاسة الوزارة.

ولازالت أعتبر أن الفترة من يونيو سنة ١٩٦٧ إلى سبتمبر سنة ١٩٧٠ من أنشط

إلى الجلوس بجانبه بعد اقلاع الطائرة كما كان يفعل دائما، فإنه اشار إلى بالجلوس وعلى وجهه ابتسامة وفوجئت به يقول: هل تعرف ماذا فعلت اليوم؟ لم أكن اعرف، وقال لي:

كان أنور السادات – سيمر عليّ لكى يصحبنى إلى المطار، وطلبت منه ان يجيء معه بمصحفه. ولم يفهم ماذا عنيت بهذا الطلب، وعندما جاء فقد جعلته يقسم اليمين ليكون نائبا لرئيس الجمهورية فى غيابي» وأبديت دهشتى وسألته عن السبب الذى دعاه إلى ذلك ومد جمال عبد الناصر يديه إلى ملف كان قد وضعه أمامه على المائدة فى الطائرة وسحب منه عدة أوراق ناولها لى ثم قال: اقرأ هذه البرقيات

كانت الأوراق عددا من البرقيات الشفرية أرسلتها مجموعة المقدمة التى سبقت الرئيس إلى الرباط لإعداد الترتيبات الإدارية اللازمة لإقامته ولعمله أثناء انعقاد المؤتمر وكانت بينها برقية بتوقيع سكرتير عام رئاسة الجمهورية ورئيس مجموعة المقدمة تقول: ان هناك معلومات متداولة فى بعض الأوساط السياسية فى المغرب بان الجنرال محمد اوفقير وزير الداخلية المغربى يتعاون مع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية فى محاولة لاغتيال جمال عبد الناصر أثناء وجوده فى المغرب.

وفرغت من قراءة البرقية بكل تفاصيلها والتفت إلى الرئيس مستوضحا وقال هو: إننى كثيرا ما أتلقى مثل هذه المعلومات، ودائما يثبت انها إشاعات بلا أساس لكن ظروفنا الآن لا تحتمل أى فراغ ولقد فكرت فى انه إذا فرض وصدقت المعلومات هذه المرة وحدث شيء فان انور يصلح لسد الفترة الانتقالية، إن الاتحاد الاشتراكى والقوات المسلحة سوف يواصلان تحمل المسؤوليات الفعلية وفى فترة الانتقال فان دور انور السادات سيكون شكليا.

ثم أضاف عبد الناصر.

إن الآخرين جميعا واتتهم الفرصة ليكونوا نواباً لرئيس الجمهورية إلا أنور «ولعله دوره الآن» ثم أضاف مرة أخرى قوله· وعلى أى حال فهى فترة أسبوع على أرجح الأحوال وكانت التجارب قد علمته من قبل أن كل هذه التقارير عن مؤامرات الاغتيال مبالغ فيها وقد رأى منها الكثير

وأنضج فترات عمل الرئيس جمال عبدالناصر، رغم ما ردده بعض الناس الذين قالوا: إن جمال عبدالناصر مات سنة ١٩٦٧، وهو كلام خاطئ، فالفرد يموت عندما تنتهى حياته، أو عندما يصاب باكتئاب، أو عندما يقبع فى منزله، ولا يؤدى أى عمل، ولا تكون له أى فائدة لبلده، ولا يمارس أى دور، مثل هذا الإنسان يمكن أن نعتبره ميتاً رغم أنه على قيد الحياة، الإنسان يموت إذا ماتت مبادئه، أو إذا اندثر تراثه، والحقيقة أن جمال عبدالناصر بعد يونيو سنة ١٩٦٧ قام بأعمال مجيدة، وعظيمة، وشهدت الفترة نفسها نشاطاً كبيراً له، فكان يجتمع بمجلس الوزراء يوم الأحد من كل أسبوع من السابعة مساءً إلى الحادية عشرة تقريباً، وأتمنى أن يتاح فى يوم من الأيام نشر محاضر اجتماعات مجلس الوزراء فى تلك الفترة على الناس، لكى يعرفوا كيف كانت تدار اجتماعات مجلس الوزراء، وليتعرفوا على المناقشات والموضوعات التى كانت تدار فيه.

كان هناك - أولاً - متابعة دقيقة للموقف العسكري، وكان وزير الحربية يتولى شرحه، ولا أسرار فيه، وكان هناك - ثانيا - الموقف السياسي، ويتولى شرحه وزير الخارجية، وكان هناك - ثالثا- الموقف التموينى وكان أحد أهم اهتمامات جمال عبدالناصر انحيازاً منه للجماهير الكادحة ذات الدخل المحدود، وكان حريصاً على توفير كل متطلبات معيشتها، وكان عبدالناصر يدخل الاجتماع وقد قرأ خمسة تقارير حول الموقف التمويني، من وزارة التموين، ومن الداخلية، ومن الاتحاد الاشتراكي، ومن طليعة الاشتراكيين، وكان يحفظ أرقام المخزون، وحجم الاختناقات، والمطلوب، ولعلنا نذكر أنه لم يحدث فى تلك الفترة أى اختناق تموينى على الرغم من الهزيمة وتكاليف الحرب، وكان السبب فى الأساس يرجع إلى اهتمام الرئيس شخصياً بهذا الموضوع الذى جعل منه بنداً ثابتاً على جدول أعمال اجتماعات مجلس الوزراء.

وكان الرئيس جمال عبدالناصر يحضر كل يوم اثنين من كل أسبوع اجتماع «اللجنة التنفيذية العليا» واجتماع «اللجنة المركزية» يوم الأربعاء، وكانت تدور فى ظل هذه الاجتماعات مناقشات حادة ومطولة، وبعض المناقشات كان يشتط بعيداً. وأذكر أن أسماء مثل عبدالهادى ناصف، وفريد عبدالكريم، وصبرى مبدى كانوا ضمن مجموعة كبيرة من الشباب المتحمس الذين يناقشون داخل «اللجان الفرعية» فى اللجنة المركزية، ثم يطلبون الكلمة فى الجلسات العامة للجنة المركزية وكنت فى بعض الأحيان أتصور أن الرئيس لن يعطيهم الكلمة. وقد تحدثوا من قبل طويلاً. ولكنه دائماً ما كان يعطيهم الحق فى الحديث مرة أخرى. بل إنه كان يطلب منهم أن يتكلموا إذا ما لم يطلبوا الإذن بالحديث.

وأذكر أن اللجنة المركزية ناقشت فى أحد اجتماعاتها قضية الإعلام وأعيدت من جراء المناقشة توزيع المسؤولية عن الجرائد القومية، وأصبح السيد على صبرى مشرفاً على جريدة الجمهورية، وتولى السيد أنور السادات الإشراف على مؤسسة الأخبار، وقال الرئيس جمال عبدالناصر:

ـ الأهرام ده «بتاعي»، وأنا مسؤول عنه..

وإذا بأحد الأعضاء يقف ليقول:

ـ لا يا ريس، لا يجوز أن تكون أنت مسؤولاً عن أى جريدة، لأن معنى ذلك أننا لا يمكن أن نهاجم الأهرام مادمت أنت مسؤولاً عنه.

وتحدث آخرون حول ذلك فقال الرئيس:

ـ مادام هو ده رأيكم فأنا غير مسؤول عنها، ولن أذهب إلى «الأهرام» إذا كان هذا يرضيكم.

كان هذا هو جمال عبدالناصر على الحقيقة، وكانت مناقشات اللجان وعملها ومشاركته فيها عمل عظيم، كان حركة دائمة يعمل بدأبٍ ليل نهار، وحرام أن يقال أنه مات سنة ١٩٦٧، ولا ننسى أنه كان يحضر كل مناقشات واجتماعات المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكي، وكان دائم السفر إلى الاتحاد السوفييتى بغرض إنهاء مشاكل التسليح، وكان يسافر فى تلك الفترة باستمرار إلى طرابلس والخرطوم.

لم يمت جمال عبدالناصر سنة ١٩٦٧، بل قام فى الحقيقة بأعمال مجيدة، كان يتابع الموقف فى الأمم المتحدة، ويتابع وقائع العدوان، وكان ـ وهذا أعظم إنجازاته فى تلك الفترة ـ يتابع يومياً لحظة بلحظة تطور الإعداد للمعركة، ولا تفوته شاردة ولا واردة من النشاط على جبهة القتال. وكلن يدرس ويفحص كل ما يجرى على الساحة الدولية، وفى الأمم المتحدة.

إضافة إلى كل تلك المهام العظيمة ظل الرئيس عبدالناصر يتمتع بحس إنسانى رائع، وبمسؤولية كبيرة عن كل ما يجرى فى البلد، وكان لا ينام إذا عرف بأن دورية مصرية عبرت إلى سيناء إلى أن يتأكد أن هذه الدورية قد عادت، ويطمئن على سلامة أفرادها، مهما كان حجم هذه الدورية صغيراً أو كبيراً، وربما كان قائد الوحدة أو قائد الجيش قد نام، ولكن جمال عبدالناصر كان يظل متيقظاً وعلى اتصال مستمر مع الفريق أول محمد فوزى القائد العام للقوات المسلحة إلى أن يطمئن إلى أن القوات عادت بسلام.

●●●

بعد أن تحدثت عن المؤسسة السياسية الحزبية. وعن المؤسستين التشريعية والتنفيذية.

يبقى الحديث عن المؤسسة العسكرية، وكانت القوات المسلحة قد أعيد تنظيمها وتسليحها وتدريبها بعد نكسة يونيو سنة ١٩٦٧، وكان على رأسها الفريق أول محمد فوزي[٢٤] الرجل الذى أعاد تنظيمها وتسلم مهمته فى أعقاب النكسة مباشرة، وقاد حرب الاستنزاف طوال فترة الثلاث سنوات من سنة ١٩٦٧ إلى سنة ١٩٧٠، حين قبل عبدالناصر مبادرة روجرز.

وكلمة إنصاف فى حق هذا الرجل هى أن القوات المسلحة المصرية كانت فى حاجة إلى رجل مثله، وقد تحمل المسؤولية على شدتها وصعوبتها، وضحى بكثير من صورته العامة كرجل شديد وقاس فى سبيل إعادة بناء القوات المسلحة، وكان له فضل كبير فيما حققته قواتنا المسلحة فيما بعد من نصر فى أكتوبر سنة ١٩٧٣.

وكانت زيارة الرئيس جمال عبدالناصر إلى الاتحاد السوفييتى فى يناير سنة ١٩٧٠ من أنجح الزيارات، استطاع خلالها استدراج الاتحاد السوفييتى لكى يرسل قوات سوفييتية بأحدث الصواريخ للدفاع عن العمق المصرى فى مواجهة غارات طائرات «الفانتوم» الإسرائيلية حتى تتفرغ القوات الأمامية لمعركة العبور.

وجاءت زيارته الأخرى والأخيرة فى يوليو سنة ١٩٧٠ ليكون التركيز فيها على المعدات الإلكترونية التى كانت تحتاجها القوات المسلحة بشدة، وقد وعد الاتحاد السوفييتى فى هذه الزيارة بإرسال معدات لم ترسل لدول حلف وارسو إلى هذا الوقت.

ورجع الرئيس من زيارته إلى الاتحاد السوفييتى ليعلن قبول مصر مبادرة روجرز[٢٥] ولم يكن يهدف من وراء هذا القبول غير إعطاء مهلة لسلاح المهندسين يتمكنوا خلالها من استكمال بناء حائط الصواريخ، ودفع منظومة الصواريخ المتطورة إلى الأمام بالقرب من جبهة القتال، ولكى تكون مظلة تتمكن قواتنا من العبور فى ظل حماية صاروخية موجهة إلى طائرات العدو.

وكانت قد جرت مناقشة «مبادرة روجرز» وقبول عبدالناصر لها فى أجواء ديمقراطية

---

٢٤ – الفريق أول محمد فوزي (١٩١٥ ـ ١٦ فبراير ٢٠٠٠): القائد العام للقوات المسلحة وزير الحربية ومهندس حرب الاستنزاف (١٩٦٧ـ ١٩٧٠).تولّى قيادة الجيش المصرى خلفا للمشير عبد الحكيم عامر القائد العام للجيش المصرى بعد نكسة يونيو ١٩٦٧، ويعزى إليه الفضل فى إعادة تنظيم صفوف الجيش المصرى بعد النكسة وبناء حائط الصواريخ المصرية ضد إسرائيل والذى استُعمل بكفاءة فى إيقاع خسائر جسيمة فى صفوف العدو الإسرائيلى فى حرب الاستنزاف فى الفترة ١٩٦٧ـ ١٩٧٠.

فى ١٤ مايو سنة ١٩٧١ قدم استقالته من جميع مناصبه تضامناً مع بعض الوزراء احتجاجاً على سياسة الرئيس السادات، وتم اعتقاله مع عدد كبير من كبار المسؤولين السابقين وحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة، لاتهامه بالتآمر ضد الرئيس السادات وتمّت محاكمته أمام محكمة عسكرية رفضت الحكم عليه بالإعدام على أساس أن قائد الجيش لا يُعدم إلا بتهمة خيانة الوطن والاتصال بالعدو أثناء الحرب

٢٥ – وليام روجرز (٢٣ يونيو ١٩١٣ ـ ٢ يناير ٢٠٠١): وزير الخارجية الأمريكى رقم ٥٥، ظل فى منصبه من ٢٢ يناير ١٩٦٩ إلى ٣ سبتمبر ١٩٧٣، سبقه الوزير دين رأسك ولحقه الوزير هنرى كيسنجر

حقيقية وسوف يأتى الحديث حولها فيما بعد لنعرف كيف استطاع جمال عبدالناصر إقناع الناس بها، وما هو الهدف الحقيقى من وراء قبولها..

والخلاصة أن قواتنا المسلحة كانت على أتم الاستعداد لمعركة التحرير، وكانت خطة العبور جاهزة، وكان من المفروض أن تنفذ فى ربيع سنة ١٩٧٠ أو ربيع سنة ١٩٧١، وسافر «الريس» فى سبتمبر إلى مرسى مطروح، وكان من المقرر أن يسافر إليه الفريق أول محمد فوزى لمراجعة ومناقشة هذه الخطة، ولكن وصول العقيد معمر القذافى فجأة إلى مرسى مطروح بعد اندلاع أحداث «أيلول الأسود»، اضطر كل ذلك الرئيس أن يعود إلى القاهرة دون أن يقر الاعتماد الأخير للخطة ٢٠٠ التى كانت تهدف إلى العبور والوصول إلى الحدود الدولية بين مصر وفلسطين. وكانت تحتوى على أكثر من مرحلة لتحقيق هذا الهدف.

***

إلى جانب الفريق أول محمد فوزى القائد العام وزير الحربية، كان هناك الفريق محمد أحمد صادق[٢٦] فى موقع رئيس الأركان، ولقد كان لتعيينه رئيساً للأركان قصة قد تكون هذه هى المرة الأولى التى تروى فيها:

كان الفريق أحمد إسماعيل على هو الذى خلف الفريق عبدالمنعم رياض فى رئاسة الأركان[٢٧]، ولأن جمال عبدالناصر أستاذ ومدرس «تكتيك» بارع، ورجل قرار، له قدرة فائقة على التوقع والتخيل، وتقدير مواقف الأعداء والخصوم، ودراسة أفعالهم وتوقع ردود أفعالهم المحتملة، سمعناه فى أحد اجتماعات مجلس الوزراء الذى كان دائماً ما يشهد مناقشة تطورات الوضع العسكري. وهو يطلب من الفريق أول فوزى أن يتنبه هو ورئيس الأركان إلى إمكانية أن تقوم إسرائيل خلال الفترة المقبلة بعملية دعائية تهدف إلى رفع معنويات قواتها. والتأثير بالسلب على معنويات قواتنا. وقال: أنا أتوقع أن تكون مثل هذه العملية فى البحر الأحمر، ثم توجه بحديثه إلى الفريق فوزى وقال الرئيس: يا

---

٢٦ – الفريق أول محمد أحمد صادق (١٤ أكتوبر سنة ١٩١٧ – ١٥ مارس سنة ١٩٩١): عمل مديراً للمخابرات الحربية من ١١ يونيو سنة ١٩٦٦ إلى ٩ سبتمبر سنة ١٩٦٩، عين وزيراً للحربية، ونائباً لرئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للإنتاج الحربى فى ١٥ مايو سنة ١٩٧١ خلفاً للفريق أول محمد فوزي، حتى أقاله الرئيس السادات فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٧٢ وحل مكانه المشير أحمد إسماعيل علي.

٢٧ – الفريق أول محمد عبد المنعم محمد رياض عبد الله (٢٢ أكتوبر سنة ١٩١٩ ـ ٩ مارس سنة ١٩٦٩): قائد عسكرى بارز، شغل منصب رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية، حقق انتصارات عسكرية وأشرف على الخطة المصرية لتدمير خط بارليف، خلال حرب الاستنزاف، واستشهد فى المواقع الأمامية على الجبهة، نعاه الرئيس جمال عبد الناصر ومنحه رتبة الفريق أول ووسام نجمة الشرف العسكرية، واعتبر يوم ٩ مارس من كل عام هو يوم الشهيد تخليداً لذكراه، أطلق اسمه على أحد الميادين الشهيرة بوسط القاهرة بجوار ميدان التحرير ووضع به نصب تذكارى للفريق

فوزى نبه الفريق أحمد إسماعيل رئيس الأركان[٢٨] إلى هذا، لأنه لو حصلت فلن أعذره على الإطلاق.

وتشاء الظروف أن يحضر الرئيس يوم ٩ سبتمبر سنة ١٩٦٩ مناورة فى إحدى ضواحى القاهرة، وكان بصحبته الفريق فوزى ورئيس الأركان الفريق أحمد إسماعيل، وجاءت المعلومات بما توقعه عبدالناصر، فقد أنزلت إسرائيل بعض القوات فى مواقع على البحر الأحمر، وقامت تلك القوات بعمليات قطع طرق كما تخيلها الرئيس عبدالناصر فى اجتماع مجلس الوزراء، وطلب عبدالناصر من رئيس الأركان أن يذهب إلى موقع المعركة يصحبه كبير الخبراء السوفييتى لكى يتصرف حسب الظروف الموجودة، وللأسف أن كبير الخبراء السوفييتى هو الذى توجه إلى موقع المعركة، بينما بقى الفريق أحمد إسماعيل فى مقره بالقاهرة، وعلم عبدالناصر بما حدث، فأصدر على الفور قراره بإعفاء أحمد إسماعيل من رئاسة الأركان.

وكان على الرئيس عبدالناصر بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة والفريق فوزى بصفته القائد العام أن يختارا رئيساً جديداً للأركان، واتصل الرئيس تليفونياً بكل من أمين هويدي[٢٩]، وسامى شرف وشعراوى جمعة، وقال لكل منهم: كل فرد يرشح رئيساً للأركان ويكتبه فى ورقة ويرسله لي، ولا أحد منكم يخبر الثانى بالترشيح.

وكانت النتيجة أنى رشحت الفريق صادق، وسامى شرف رشحه أيضاً، ورشح أمين هويدى الفريق عبدالمحسن مرتجي، ودخلت الترشيحات بخطابات منفصلة إلى الرئيس، وجرت مناقشة منفردة بين الرئيس جمال عبدالناصر وبين الفريق فوزى وانتهى الأمر بتعيين الفريق محمد أحمد صادق رئيساً للأركان، وأعتقد أن هذه هى المرة الأولى التى يذاع فيها هذا السر الذى لم يعرفه حتى الفريق صادق نفسه.

●●●

---

٢٨ – المشير أحمد إسماعيل على (١٤ أكتوبر سنة ١٩١٧ ـ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٧٤): القائد العام للقوات المسلحة ووزير الحربية المصرى خلال حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣، شغل قبلها منصب رئيس المخابرات العامة المصرية ورئيس أركان القوات المسلحة. وفى أعقاب انقلاب مايو سنة ١٩٧١ عين الرئيس أنور السادات الفريق أحمد إسماعيل رئيساً للمخابرات العامة، وبقى فى منصبه قرابة العام ونصف العام، وفى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٧٢ عاد من جديد إلى ارتداء البدلة العسكرية، وتولى أرفع منصب فى الجيش وقيادة أخطر المعارك فى تاريخ الوطن معركة أكتوبر المجيدة. بعد الحرب منحه الرئيس السادات رتبة المشير فى ١٩ فبراير سنة ١٩٧٤ اعتبارا من السادس من أكتوبر سنة ١٩٧٣ وهى أرفع رتبة عسكرية مصرية، وهو ثانى ضابط مصرى يصل لهذه الرتبة بعد المشير عبد الحكيم عامر، وحصل أيضاً على نجمة سيناء من الطبقة الأولى وتم تعيينه فى ٢٦ إبريل سنة ١٩٧٤ نائباً لرئيس الوزراء.

٢٩ – أمين هويدى (٢٢ سبتمبر سنة ١٩٢١ ـ ٣١ أكتوبر سنة ٢٠٠٩): اختاره الرئيس عبد الناصر رئيساً للمخابرات العامة ووزيراً للحربية المصرية بعد نكسة يونيو سنة ١٩٦٧ فى سابقة لم تعرفها مصر من قبل، وكانت غاية عبد الناصر من ذلك إعادة بناء القوات المسلحة المصرية بعيداً عن مراكز القوى التى ساهمت صراعاتها فى حصول النكسة، وأشرف من موقعه كرئيس للمخابرات العامة على عملية تدمير المدمرة الإسرائيلية إيلات بتاريخ ٢١ أكتوبر سنة ١٩٦٧، وكذلك على عملية «حفار النفط الإسرائيلى الذى تم تفخيخه وتدمير جزء كبير منه، جرى ذلك فى ٢٨ مارس من سنة ١٩٦٨. له ٢٥ مؤلفاً باللغة العربية والانجليزية.

وهنا يجدر بى أن أتوقف لأسجل ملاحظة مهمة وضرورية فى فهم سياق الأحداث، كما جرت بها المقادير فيما بعد، وأقول إن العلاقة بين الفريق أول فوزى وبين الفريق صادق لم تكن على ما يرام، ولكنها ظلت غير ملحوظة على الإطلاق، وبدأت تظهر على حقيقتها بعد رحيل الرئيس جمال عبدالناصر حيث جرت عملية استقطاب من بعض المقربين لأنور السادات تستهدف ضم الفريق صادق إلى «شلته» ليكون ضمن المجموعة المحيطة به[٣٠]، وكان لذلك أثر كبير فى تفاقم ما كان موجوداً من توتر سابق فى العلاقة بين القائد العام وبين رئيس الأركان.

كانت القوات المسلحة جاهزة تدريباً وتسليحاً وتجهيزاً وتنظيماً لتنفيذ الخطة ٢٠٠ التى كانت على وشك الاعتماد النهائى لها قبيل رحيل الرئيس جمال عبدالناصر..

وحين أقول إن الخطة ٢٠٠ كانت جاهزة للتوقيع من القائد الأعلى للقوات المسلحة، فلابد أن ندرك أن الخطط ليست مجرد مجموعة أوراق، ولا هى تتم على الورق، أو فى خيال أحد، وأن نعى أن الخطة العسكرية لعملية مثل معركة العبور هى مجموعة أعمال تقوم بها إدارات مختلفة، بعضها عمليات حسابية، وبعضها عمليات تخطيطية، وبعضها عمليات تدريبية تقوم بها وتقترحها الجيوش فى الميدان، ثم إدارة العمليات، ثم لابد أن يجرى التدريب عليها، ثم لابد أن يستعد الإمداد والتموين لكى تجهز احتياجاتها، وهكذا فإن جميع أفرع وقيادات القوات المسلحة تعرف عن يقين أن الفريق أول محمد فوزى كان قد انتهى من إعداد «الخطة ٢٠٠» التى كانت مرحلتها الأولى هى الوصول إلى ممرات، وأعلن الفريق فوزي[٣١] ذلك

---

٣٠ يشير شعراوى جمعة فى هذا الخصوص إلى ما ذكره هيكل فى كتابه: «أكتوبر السياسة والسلاح» وفيه يعترف الأستاذ محمد حسنين هيكل أن السادات استدعاه إلى مقابلته فى بيته بالجيزة، وتحدث السادات عن هواجسه بشأن موقف القوات المسلحة من الصراع بينه و«مراكز القوى»، وحسب شهادة هيكل نفسه فقد نصحه. «من باب الاطمئنان أن يتحدث فى الموضوع صراحة مع الفريق الليثي ناصف قائد الحرس الجمهوري، فهذا الحرس لديه كتيبتان من الدبابات، وهو يستطيع إذا ألم بجوانب الموقف أن يحمى رئيس الدولة، ويجعل أى تفكير فى التعرض له بالقوة عملية مكلفة. ومن باب الزيادة فى الاطمئنان من الضرورى له أن يتحدث فى الموضوع صراحة مع الفريق محمد أحمد صادق، رئيس أركان حرب القوات المسلحة. ذلك أن صادق عارف بالأحوال. ولن يقبل بإقحام الجيش فيما لا دخل له فيه، وفي كل الظروف فإن وزير الحربية لا يستطيع تحريك لواء واحد بدون أمر يصدره رئيس أركان الحرب».

ويواصل «هيكل» بأن السادات اقتنع بهذا المنطق، وبدأ من باب الاحتياط ـ بما هو حال وعاجل، ورأى أن يتصل هو مباشرة بقائد الحرس، وكانت صلته به حتى هذه اللحظة عن طريق وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية. وأما فيما يتعلق بالفريق «صادق» فإن الرئيس طلب إلى هيكل أن يقوم بالاتصال به باعتبار صلات ود بين الاثنين سابقة. ذلك أنه يخشى لو استدعاه أن تظهر نواياه، فى حين أن لقاءه مع الفريق «الليثى ناصف» سوف يبدو طبيعياً فى إطار العلاقة بين رئيس الجمهورية وقائد الحرس الجمهوري.

٣١ – ذكر الفريق أول محمد فوزى فى مذكراته: «حرب الثلاث سنوات ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠»: بناء على توجيهات الرئيس الراحل عبد الناصر الصادرة إليه فى يوليو سنة ١٩٦٧ فى أعقاب الهزيمة، أصبحت إستراتيجية العمل العسكرى للقوات المسلحة المصرية هى تحرير الأرض المحتلة فى سيناء بالقوة، والوصول بالقوات المصرية إلى خط الحدود المصرية الفلسطينية وتأمينها، ثم استغلال النجاح سياسيا لاسترداد حقوق الشعب الفلسطيني، وكانت الفترة الزمنية التى حددها عبد الناصر لتحقيق ذلك الغرض هى ثلاث سنوات.
ونتيجة لدراسة اللجان العسكرية التى شكلت داخل القيادة العامة برئاسة الفريق عبد المنعم رياض رئيس أركان حرب القوات المسلحة التى استمرت لمدة شهر، تم وضع خطة عامة لتحرير الأرض أطلق عليها اسم «الخطة ٢٠٠»، وانبثقت من الخطة ٢٠٠ خطط مرحلية وخطط نوعية، وتم تطبيق هذه الخطط فى شكل مشروعات عمليات مشتركة. وانتهت هذه المرحلة بوضع الخطة «جرانيت» التى كانت تحقق المرحلة الأولى من الخطة ٢٠٠ الشاملة.

ويعنى هذا الكلام بوضوح أن القيادة العامة قد وضعت خطة هجومية شاملة هى الخطة ٢٠٠ هدفها الوصول إلى الحدود الدولية، وأن هذه الخطة كان سيجرى تنفيذها على مرحلتين: المرحلة الأولى، وأطلق عليها اسم جرانيت، وكانت عبارة عن عبور قناة السويس واقتحام خط بارليف والوصول إلى منطقة المضايق الجبلية الاستراتيجية، والمرحلة الثانية كانت عبارة عن التقدم من منطقة المضايق فى عملية هجومية للوصول إلى الحدود الدولية، وبذا يتحقق الغرض النهائي وفقا للخطة ٢٠٠

مراراً، ولم يحدث أن كذبه أحد من قادة القوات المسلحة.

كانت تلك هى ملخص الصورة التى كانت عليها المؤسسات التى تركها الرئيس جمال عبدالناصر يوم رحيله..

وكان هناك إلى جانب المؤسسات مصادر الفكر ممثلة فى الميثاق وبرنامج ٣٠ مارس، كما كان هناك الدستور المؤقت، وأهم مواده التى أعملناها بعد رحيل عبدالناصر كانت المادة (١١٠) وكانت تنص على أنه: «فى حالة استقالة الرئيس أو عجزه الدائم عن العمل أو وفاته يتولى مؤقتا الرئاسة النائب الأول لرئيس الجمهورية ثم يقرر مجلس الأمة خلو منصب رئيس الجمهورية». وكانت تلك المادة هى التى حددت خط سير الإجراءات التى اتخذناها بعد وفاة جمال عبدالناصر..

كانت الدولة المصرية من الناحية الداخلية تتمتع بالاستقرار السياسى والاستقرار التنفيذي، ويحدوها الأمل، فى إزالة آثار عدوان سنة ١٩٦٧، وتعمل على تحرير الأرض، وتحضر على قدم وساق لمعركة التحرير..

وكان هناك - أخيراً - جانب إعداد الدولة للحرب وربطها بمتطلبات المؤسسة العسكرية

وأوضح الفريق فوزى بعد ذلك أنه عقب مرور ثلاثة أعوام على هزيمة يونيو سنة ١٩٦٧ وصلت القوات المسلحة المصرية إلى قدرة وإمكانات عسكرية ومعنويات عالية، وتم اختيار التشكيلات الميدانية وجميع أفرع القيادة العامة على واجبات عملياتها، بحيث أصبح فى إمكان هذه القوات البدء فى معركة التحرير بمجرد صدور الأمر إليها بذلك، وفى أواخر أغسطس سنة ١٩٧٠ وفى اجتماع مصغر دعا إليه الرئيس عبد الناصر لعرض الموقفين السياسى والعسكرى بعد أن توقفت حرب الاستنزاف فى ٧ أغسطس سنة ١٩٧٠، عقب مبادرة روجرز التى كان أول بنودها ينص على أن يتوقف الطرفان عن إطلاق النار فى الأرض وفى الجو عبر خط وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر، ذكر الفريق فوزى أنه أبدى للرئيس الراحل عبد الناصر استعداد القوات المسلحة لبدء معركة التحرير فور انتهاء فترة وقف إطلاق النار المؤقت فى ٧ نوفمبر سنة ١٩٧٠.

وأكد الفريق فوزى فى مذكراته أنه فى الأسبوع الأول من سبتمبر سنة ١٩٧٠ حصل على تصديق شفهى من عبد الناصر - خلال وجوده معه فى رحلة إلى مرسى مطروح - على تنفيذ الخطة ٢٠٠، على أن يركز على تنفيذ الخطة جرانيت أولاً وهى الوصول إلى منطقة المضايق، وعلى أن يتم تنفيذ ذلك بمجرد انتهاء فترة وقف إطلاق النار.

وعلل الفريق فوزى سبب حصوله على تصديق شفهى من عبد الناصر على تنفيذ الخطة ٢٠٠ دون بحث أو مناقشة القرارات التفصيلية التى كان يحملها معه والخاصة بالخطة ٢٠٠ الشاملة والخطة جرانيت المرحلية. كما كان الاتفاق بأنه انما يرجع إلى ظروف طارئة، فقد حضر الرئيس الليبى معمر القذافى ومعه اثنان من رملائه فجأة إلى مرسى مطروح وانشغل عبد الناصر معهم دون أن يتمكن الفريق محمد فوزى من الانفراد به خلال الأيام الأربعة التى قضاها معه هناك، ثم ما جرى بعد ذلك من تصاعد الموقف فى عمان على أثر الصدام بين الملك حسين والفلسطينيين، وأخيراً حالت وفاة عبد الناصر فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧٠ التى كانت كما ذكر الفريق فوزي- حادثا ذا آثار إستراتيجية خطيرة - حالت دون استمرار التخطيط الزمنى لبدء معركة التحرير.

البعض الآخر ذهب إلى أنه حتى رحيل الرئيس عبد الناصر لم تكن هناك خطة هجومية لتحرير سيناء على عكس ما ورد خطأ فى مذكرات الفريق أول محمد فوزي، من هؤلاء الرئيس أنور السادات نفسه الذى يقول فى كتابه «البحث عن الذات»: إن الخطة الدفاعية ٢٠٠ التى تسلمتها من عبد الناصر قد انهارت، فقبل أن يرحل عبد الناصر بشهر واحد دعانى وذهبنا معاً إلى مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة وهناك جمع القادة المصريين والخبراء السوفييت ومحمد فوزى وزير الحربية فى ذلك الوقت، ووقف القادة المصريون والخبراء السوفييت لمدة ٧ ساعات أمام عبد الناصر وأمامى يشرحون الخطة الدفاعية ٢٠٠ التى أقرها الجميع، كان هذا هو الوضع العسكرى الذى تسلمته من عبد الناصر، خطة دفاعية سليمة ١٠٠٪، ولكن لا وجود لخطة هجومية.

أما الفريق سعد الدين الشاذلى رئيس الأركان وقت حرب أكتوبر فيقول فى مذكراته عن حرب أكتوبر: عندما عينت رئيساً للأركان فى مايو سنة ١٩٧١ لم يكن هناك خطة هجومية كانت لدينا خطة دفاعية تسمى «الخطة ٢٠٠». وكان هناك أيضاً خطة تعرضية أخرى تشمل القيام ببعض الغارات بالقوات على مواقع العدو فى سيناء، ولكنها لم تكن ترقى إلى المستوى الذى يسمح لنا بأن نطلق عليها خطة هجومية. وكانت تسمى «جرانيت»

بواسطتى كوزير للداخلية، ومسؤول عن الدفاع المدني، وكان ذلك كله يجرى على قدم وساق.

●●●

وكان هذا هو مجمل الوضع فى الداخل..

والآن نلقى نظرة سريعة على علاقة مصر تحت قيادة جمال عبدالناصر بثلاث كتل رئيسية: بالدول العربية، ثم بالقضية الفلسطينية، وبالدولتين الأعظم فى ذلك الوقت: الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة الأمريكية.

نبدأ بعلاقتنا بالعرب: وأظن أن لا أحد يشكك فى أن جمال عبدالناصر بذل حياته وسنوات عمره فى النضال بجانب الشعب الفلسطيني، وفى تدعيم الثورة الفلسطينية، واتفاقية القاهرة فى سنة ١٩٦٩ هى التى حددت العلاقة بين الفلسطينيين واللبنانيين إلى فترة قريبة، وكانت هى المقياس الذى يقاس عليه جميع التحركات الفلسطينية فى لبنان.

وفى سبتمبر سنة ١٩٧٠، ذلك الشهر الحزين انفجرت حوادث الأردن وقطع عبدالناصر إجازته فى مرسى مطروح، وكانت إجازة شبه إجبارية فرضها عليه الأطباء، ولكنه عاد لكى يناضل من أجل إنقاذ القضية الفلسطينية وليحقن الدماء العربية، فدعا إلى انعقاد مؤتمر القمة العربية، وفى ٢٤ ساعة تجمع كل ملوك ورؤساء الدول العربية فى القاهرة حول جمال عبدالناصر من أجل إنقاذ ما يمكن إنقاذه، وحضر الملك حسين يوم ٢٧ سبتمبر، وانتهى المؤتمر إلى نجاح مشهود به.

وكانت علاقة عبدالناصر بالدول العربية ممتازة جداً.

وكان هناك «ميثاق طرابلس» بين مصر وليبيا والسودان، وكان هناك تحرك نحو دمشق، ونحو الوحدة.

وكانت جميع البلاد العربية على علاقة طيبة مع مصر فى تلك الآونة ومع جمال عبدالناصر، ولذلك تواجدوا جميعاً فى مؤتمر القمة الأخير تحت رئاسته. ولم يتخلف عنه إلا القليل، وهو الذى أمر بتشكيل لجنة على مستوى القمة لتقصى حقائق ما يجرى فى الأردن، وتشكلت من رئيس السودان الرئيس جعفر نميري، ومعه السيد حسين الشافعى من مصر، والسيد الباهى الأدغم رئيس وزراء تونس، والفريق محمد أحمد صادق، رئيس الأركان المصري، وهم الذين استطاعوا إنقاذ السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، وأحضروه من الأردن حيث كان محاصراً، إلى القاهرة ليتمكن من حضور جلسات القمة ممثلاً لفلسطين.

●●●

كانت علاقة مصر بالاتحاد السوفييتى طيبة للغاية، وأحب أن أذكر هنا أن جمال

عبدالناصر يعتبر أحد الزعماء القلائل الذين كانوا محل تقدير واحترام من قادة الاتحاد السوفييتي، وهو أحد زعماء ثلاثة فى العالم أبلغوا فى الساعة الثالثة قبل الفجر أن الاتحاد السوفييتى سيقوم بغزو «تشيكوسلوفاكيا»، كنا فى شهر أغسطس فى الإسكندرية، وفوجئنا جميعاً بأن السفير السوفييتى يطلب مقابلة سريعة وعاجلة مع الرئيس، وقد توجسنا شراً، وخشينا أن يكون هناك عدوان «إسرائيلي» جديد، ولكن المقابلة كانت تهدف إلى إبلاغ الرئيس عبدالناصر بما سوف يقدم عليه قادة الاتحاد السوفييتي، ولشرح أبعاد وأسباب وأهداف تلك الخطوة التى لم يعلم بها قبل وقوعها غير الرئيس جمال عبدالناصر، والزعيم الهندى جواهر لال نهرو، والرئيس اليوغسلافى جوزيف بروز تيتو، فقط من بين كل زعماء العالم فى ذلك الوقت.

هذا هو جمال عبدالناصر الذى كان يمكنه من موقع الصديق القوى أن يخفض أكثر من نصف سعر المعدات العسكرية فى لقائه مع القادة السوفييت، بل كان يستطيع أن يلغى أية مبالغ مطلوب سدادها، لأنه كان قوة عظيمة فى مواجهة الإمبريالية فى المنطقة، ولأنه كان يمثل سنداً حقيقياً وقوياً لحركات التحرير العربية والإفريقية.

كان السفير السوفييتى فى القاهرة ينظر إلى الرئيس عبدالناصر كزعيم كبير، وكقائد ثورة، ولم يحدث أن تجرأ أحد من الخبراء السوفييت على أن يطلب من الرئيس عبدالناصر أى شيء، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وكانت هناك لجنة للعلاقات بين مصر والاتحاد السوفييتى مهمتها أن تناقش كل ما يتصل بالعلاقات بين البلدين، ولم يحدث أن تدخل الاتحاد السوفييتى فى أى شأن خارجى أو داخلي، وكانت العلاقات بين العاصمتين قائمة على التعاون الوثيق من أجل مصلحة البلدين ومن أجل صالح حركات التحرر الإنساني، ومن أجل تحقيق أمن واستقرار العالم.

●●●

العلاقة مع أمريكا كانت مقطوعة منذ العدوان الإسرائيلى فى يونيو ١٩٦٧، ولم يكن هناك أى تمثيل دبلوماسى متبادل بين البلدين، فقط كان هناك مشرف على رعاية المصالح الأمريكية فى مصر تحت علم سفارة دولة أخرى، وهو مستر دونالد بيرجس.

وكانت «مبادرة روجرز» هى أشهر ما جرى قبيل رحيل عبدالناصر فى مسار العلاقات بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، ودون دخول فى تفاصيل المبادرة هنا، حيث يأتى مكانها فى سياق قادم، وعلى الرغم من اقتناع عبدالناصر الكامل بأن هذه المبادرة لن تحقق المطالب العربية المشروعة. وكان يعلم أن «إسرائيل» سوف ترفضها وإن قبلتها

فلن تنفذها، ولكنه مع ذلك قبلها، بهدف بناء حائط الصواريخ، ثم إدخال الصواريخ إلى الخطوط الأمامية بالقرب من قناة السويس استعداداً للمعركة.

كانت هذه هى تفاصيل الصورة فى مصر صباح اليوم الحزين، يوم ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧٠، ولا زلت أذكر أن الرئيس جمال عبدالناصر كان له تعبير وسط أزمة «أيلول الأسود» ظل يردده طوال يومى ٢٧ و٢٨ سبتمبر، كان يقول: «إننا فى سباق مع الموت».

ولعله لم يكن يدرك حجم الحقيقة المرة فى هذا التعبير الذى ظل يردده قبيل رحيله المفاجئ، ولم يكن التسابق مع الموت بين الفلسطينيين وبين الأردنيين فقط، وإنما كان بين جمال عبدالناصر شخصياً وبين الموت، كأنه كان يسابق أيامه الأخيرة حتى لا تفلت منه قبل أن يتمكن من أن ينهى آخر مهمة قدمها خدمة لأمته قبل أن يختطفه الموت ويرحل.

●●●

ظهرت جريدة «الأهرام» فى صباح ذلك اليوم الحزين، وعلى صدر صفحتها الأولى العناوين الرئيسية الآتية:

«التوصل إلى اتفاق - بعد يوم من العمل المركز توصل الرؤساء إلى اتفاق بين الأردن والمقاومة - الرؤساء وقعوا الاتفاق مساء أمس واشترك معهم الملك حسين وياسر عرفات، وانفردت «الأهرام» بنشر آخر توقيع للرئيس جمال عبدالناصر مع توقيعات الملوك والرؤساء.

كانت هذه العناوين الرئيسية التى تصدرت صفحة «الأهرام» الأولى هى نتائج جهد جبار، وهو بكل المقاييس فوق طاقة البشر بذله الرئيس جمال عبدالناصر، رغم تحذيرات الأطباء بل ورغم فزعهم من مواصلة مثل هذا الجهد طوال أسبوع كامل، بدأ مع يوم ١٢ سبتمبر سنة ١٩٧٠. حيث انعقد مؤتمر القمة العربية الأخيرة فى ظل وجود عبدالناصر فى فندق هيلتون بالقاهرة، وانتهى يوم ٢٨ نفسه بتوديعه أمير الكويت فى مطار القاهرة.

وكان عبدالناصر قد نجح فى تحقيق أهدافه فى هذا المؤتمر، وكان الهدف الأول بالطبع هو وقف سفك الدماء فى الأردن، وكان الهدف الثانى يتمثل فى الحفاظ على قوة منظمة التحرير الفلسطينية وضمان استمرار عملها تجسيداً لنضال الشعب الفلسطيني، وكان الهدف الثالث هو الخروج من هذا الوضع الخطير الذى تفجر مع أحداث سبتمبر سنة ١٩٧٠، والذى أسمى عن حق بـ«أيلول الأسود» بتجميع القوى العربية للعمل معاً على تحرير الأراضى العربية المحتلة ولمواجهة «إسرائيل» فى ظل وفاق وتضامن عربيين يتيحان الظروف المناسبة لكسب معركة التحرير.

وكان الملك حسين قد وصل إلى القاهرة بعد أن هيأ الرئيس عبدالناصر الأجواء داخل

المؤتمر لتقبل حضوره، حيث كانت غالبية الحاضرين فى حالة ثورة شديدة على تصرفات السلطات الأردنية، وبالفعل وصل الملك صباح يوم ٢٧ حيث استقبله الرئيس عبدالناصر بالمطار، وصحبه إلى فندق هيلتون، وبعدها توصل المؤتمر إلى الاتفاق، وانشغل الرئيس عبدالناصر من صباح يوم ٢٨ سبتمبر فى توديع الرؤساء والملوك العرب.

●●●

لم يمكث الملك حسين[٣٢] فى مصر غير ليلة واحدة، كان قد وصل القاهرة يوم ٢٧ سبتمبر وسافر يوم ٢٨، وفى صباح ٢٨ اتصلت بى فتاة كان لها أخ يعمل معى فى وزارة الداخلية، وهم من عائلة متوسطة الحال، ولكنها عائلة ثورية وناصرية جداً، أمام منزل تلك العائلة المصرية البسيطة توقفت سيارة وبعد لحظات نزل منها بعض الأفراد الذين يبدو من مظهرهم العام أنهم غير مصريين، وأثارت السيارة وراكبوها الذين تركوها ورحلوا شكوك الفتاة، فاتصلت بأخيها تليفونياً تخبره بشكوكها واتصل بي، وحين استطلعت الأمر أخبرنى المسؤولون أن هناك سيارة فى منطقة قريبة من شارع العروبة المؤدى إلى مطار القاهرة الدولى يمكن أن تنفجر، فأرسلت على الفور المختصين بالدفاع المدنى ورجال المباحث العامة، وبالفعل صدقت شكوك الفتاة، واتضح أن السيارة مجهزة بقنبلة معدة للانفجار بطريق موكب الملك حسين.

وحوالى الساعة الواحدة ظهراً اتصل بى السيد سامى شرف وقال لي: «الريس» يسأل هو فيه قنبلة كانت ستنفجر فى الطريق؟، فقلت له: أنا أعد الآن تقريراً عن هذا الموضوع.

وهذا التقرير . للأسف الشديد . لم يناقش مع الرئيس جمال عبدالناصر وكانت كل المؤشرات المتوافرة لدينا وقتئذ تشير إلى أن القائمين على هذه العملية هم إحدى المجموعات المضادة للملك حسين، لم نعرفهم، وحالت التطورات الطارئة التى جرت بعد ذلك دون فتح الملف برمته.

●●●

مع اقتراب عقارب ساعة يوم ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧٠ من الخامسة والنصف مساء اتصل بى الأخ سامى شرف تليفونياً، وقال باقتضاب شديد: سوف أمر عليك لأننا سنذهب إلى «الريس»، وجاء سامى وركبت معه سيارته التى كان يقودها بنفسه، ولست أعرف ما هى الأسباب التى جعلتنا لا نتحدث عن أسباب الزيارة غير المتوقعة وكنت . طوال الطريق .

---

٣٢ – الملك الحسين بن طلال بن عبد الله بن حسين الهاشمى (١٩٣٥ - ١٩٩٩): ملك المملكة الأردنية الهاشمية من عام ١٩٥٢ حتى سنة ١٩٩٩. وقام فى سنة ١٩٩٤ بالتوقيع على معاهدة سلام بين بلاده وبين «إسرائيل»، وتوفى فى ٧ فبراير سنة ١٩٩٩ مباشرة بعد أن نقل ولاية العهد لابنه الملك عبد الله الثانى ملك الأردن

أعد نفسى لأى سؤال أو طلبات قد يريد «الريس» الإجابة عنها أو الاستفسار بخصوصها، خاصة وأن شهر أغسطس كان قد شهد مناقشات وتعليمات فى لقاءات هامة وحاسمة مع الرئيس فى الإسكندرية.

وصلنا إلى منزل الرئيس فى منشية البكري، وهناك فوجئت بالأخ فؤاد عبدالحى أحد أفراد السكرتارية الخاصة[٣٣]، وهو فى حالة شديدة من اليأس والانهيار لم أشهدهما من قبل، ومن كلماته البسيطة عرفنا أن: «الريس تعبان جداً».

هرولنا مباشرة باتجاه السلم الداخلى وصعدنا إلى الدور العلوى قفزا فوق السلم لندخل إلى حجرة نوم الرئيس، كنت أول من وصل مع سامى شرف إلى حيث وجدنا الرئيس مستلقياً فوق سريره ومن حوله كان هناك مجموعة من الأطباء، وفى الحجرة أجهزة كهربائية، وبين الأمل والرجاء والخوف من المجهول جلسنا نراقب الموقف والأطباء يحاولون بذل كل مجهود وكانوا يتدافعون حوله بالإسعافات السريعة، وراح أحدهم يدلك قلبه بينما استخدم طبيب آخر الصدمة الكهربائية.

وفى هذه الأثناء وصل السيد حسين الشافعي، والسيد على صبري، والأستاذ محمد حسنين هيكل، وكنت قد قمت بالاتصال بمنزل كل من الفريق أول محمد فوزى والأخ أمين هويدى اللذين وصلا على الفور وكان السيد أنور السادات هو آخر الواصلين.

قبل وصول السيد أنور السادات حدث أن اهتز الجسد الكريم من جراء إحدى الصدمات الكهربائية واستبشرنا خيراً، ولكن للأسف كانت عبارة عن ردة فعل الصدمة الكهربائية، وكان هناك من يدعو، ومن يصلي، ومن يتطلع إلى السماء راجياً، ولكن حان الوقت الذى ليس للبشر فيه أى قدرة على أى تدخل.

وكانت حكمة الله سبحانه وتعالى أن تصعد روح جمال عبدالناصر القائد والعظيم والمعلم إلى بارئها حوالى الساعة السادسة والربع من مساء يوم ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧٠.

●●●

وصل السيد أنور السادات بعدما أسلم جمال عبدالناصر الروح، وعرفنا منه أنه كان خارج منزله فى زيارة أسرية، وقت أن استدعى على عجل لكى يحضر إلى منشية البكري، ووصل وهو لم يكن يعلم ما حدث، وكانت معه زوجته، وكانت ترتدى «فستانا أخضر اللون» ولم يكن ذلك مناسباً بالطبع، ولكنها لم تكن تدرى بدورها ما جرى.

---

٣٣ - اللواء فؤاد عبد الحى عمل فى المخابرات العامة وتولى بعض الوظائف فى رئاسة الجمهورية، وكان مسؤولا عن أمن الرئيس الشخصي، بالتنسيق مع قائد الحراسة الخاصة اللواء محمد البنا الذى ينفذ خطة تحركات الرئيس، وكان حتى سنة ١٩٦٦ على قوة المخابرات، فأصدر الرئيس عبد الناصر أمراً بنقله إلى رئاسة الجمهورية مديراً عاماً ثم عينه سكرتيراً خاصاً له، وظل فى موقعه المقرب من جمال عبد الناصر حتى لحظة الرحيل.

وبعد أن وصل أنور السادات إلى غرفة نوم الرئيس عبدالناصر كشف الغطاء من على وجه الزعيم وسأل سؤالاً لست أدرى حتى الآن ماذا كان يقصد به؟، وهل له معنى؟، أو لم يقصد منه أى شيء، ولست أخمن دلالته، فوجئنا جميعاً بالسادات وهو يوجه سؤاله إلى لا أحد ويقول:

ـ هل قام الأطباء بواجبهم؟

وكانت الإجابة طبعاً أن كل الأطباء بذلوا كل الجهد الممكن.

وبعد ذلك تقرر أن ننزل إلى الصالون فى الدور الأول لكى نجتمع ونقرر الإجابة على سؤال كبير: ما العمل بعد عبدالناصر؟

كان اللقاء الأول الذى يتم بين هذه المجموعة فى صالون منزل الرئيس جمال عبدالناصر بدون الرجل، وكان الحاضرون هم: أنور السادات، حسين الشافعي، على صبري، شعراوى جمعة، أمين هويدي، محمد فوزي، سامى شرف، ومحمد حسنين هيكل[٣٤].

وكان أمامنا عدة قرارات مطلوبة وسريعة وواجبة.

كان علينا ـ أولاً ـ أن ننقل الجثمان إلى غرفة العيادة المكيفة بقصر القبة لحين إتمام إجراءات الجنازة، حيث يجب أن نعطى فسحة من الوقت ليتمكن زعماء العالم من المشاركة فى الجنازة، وكان علينا ـ ثانياً ـ أن ندعو إلى اجتماع مشترك بين «اللجنة التنفيذية العليا» للاتحاد الاشتراكى وبين «مجلس الوزراء» لتقرير الخطوات التالية.

●●●

مساء يوم الرحيل، كانت ليلة الإسراء والمعراج، وكانت رئاسة الجمهورية تحتفل بهذه المناسبة، وكان الاحتفال فى قصر القبة، وحين دخلناه وجدنا على المنصة حسن التهامى وزير الدولة برئاسة الجمهورية، وبجواره الشيخ الباقورى رحمه الله[٣٥]، والدكتور صبرى

---

٣٤ – كانت هذه المجموعة خليطاً من أعضاء اللجنة التفيذية العليا وبعض الوزراء المتنفذين، على هذا التفصيل:

ـ أنور السادات كان يشغل وقتها منصب نائب رئيس الجمهورية وعضو اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي.

ـ حسين الشافعى كان وقتها عضو اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي.

ـ على صبرى كان وقتها عضو اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي.

ـ شعراوى جمعة كان وقتها وزيراً للداخلية وأمين تنظيم الاتحاد الاشتراكى وأمين تنظيم «طليعة الاشتراكيين».

ـ أمين هويدى كان وقتها وزير دولة برئاسة الجمهورية.

ـ الفريق أول محمد فوزى كان وقتها القائد العام للقوات المسلحة وزير الحربية والإنتاج الحربي.

ـ سامى شرف كان وقتها وزير شؤون رئاسة الجمهورية ومدير مكتب الرئيس للمعلومات.

ـ محمد حسنين هيكل كان وقتها وزيراً للإعلام ورئيس مجلس الإدارة ورئيس تحرير جريدة «الأهرام».

٣٥ – الشيخ أحمد حسن الباقوري (٢٦ مايو ١٩٠٧ ـ ٢٧ أغسطس ١٩٨٥): عمل وزيراً للأوقاف بعد ثورة يوليو سنة ١٩٥٢، ثم شغل المنصب نفسه فى الجمهورية العربية المتحدة حتى سنة ١٩٥٩، وعمل مديراً لجامعة الأزهر سنة ١٩٦٤، ثم مستشاراً برئاسة الجمهورية، وتوفى أثناء علاجه فى لندن فى ٢٧ أغسطس ١٩٨٥

الخولي[٣٦] رحمه الله، وعدد كبير من موظفى الرئاسة، وتشاء الظروف أن يدخل جثمان عبدالناصر إلى القصر وسط تصفيق الجماهير التى كانت حاضرة الاحتفال، وكانت تصفق لسبب أو لآخر، ولكنها بدت للداخلين بجثمانه وكأنها تحية غير مقصودة للعظيم صاحب هذا الجثمان.

أدخل الجثمان إلى غرفة العيادة، وفى عودتنا عرف المجتمعون باحتفال ليلة «الإسراء والمعراج» بوفاة الرئيس جمال عبدالناصر، وأن جثمانه وصل إلى سرايا القبة فانفض الاحتفال على الفور.

●●●

تأخر انعقاد الاجتماع المشترك بين اللجنة التنفيذية العليا ومجلس الوزراء بعض الوقت، وجاء التأخير بسبب أن عدداً من الوزراء كانوا فى بورسعيد بملابس الميدان، وكانت هناك دائما فى تلك الفترة زيارات يقوم بها الوزراء وقيادات الاتحاد الاشتراكى إلى الوحدات المتقدمة من القوات المسلحة على الجبهة، بغرض الربط بين الشعب وبين الجيش استعداداً لليوم العظيم، يوم التحرير.

وكانت التعليمات قد صدرت بإبلاغ القيادات بضرورة الحضور إلى اجتماع هام، وأوقفت الإذاعات والتليفزيون عن نشر البرامج العادية، وبدأت جميعها فى إذاعة القرآن الكريم فقط، وبدأ توافد الوزراء إلى قصر القبة، وكان من بينهم من جاء بملابس الميدان، وعند الساعة التاسعة والنصف تقريباً التئم شمل الاجتماع المشترك بين اللجنة التنفيذية العليا ومجلس الوزراء، وانعقد الاجتماع فى نفس القاعة التى شهدت من قبل اجتماعات مجلس الوزراء تحت رئاسة جمال عبدالناصر.

وعندما دخل أنور السادات إلى القاعة توجه على الفور إلى المقعد الذى كان يجلس عليه وهو نائب رئيس الجمهورية، وترك السادات مقعد عبدالناصر شاغراً، وبدأ الاجتماع التاريخي، وكان السؤال الملح على أذهان الجميع هو:

- كيف سنواجه الموقف بعد غياب عبدالناصر؟

كان مطلوبا من الاجتماع أن يتخذ عدة قرارات فى أكثر من قضية، كانت أولى القضايا وأهمها وأخطرها تتمثل فى الوضع الدستوري، وتشكلت لجنة ضمت كلاً من الدكتور لبيب شقير رئيس مجلس الشعب، وضياء الدين داود عضو اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى والمحامي، وحافظ بدوى عضو مجلس الشعب والقانونى البارز. كانت مهمة اللجنة أن تدرس الخطوات الدستورية لانتقال السلطة بعد غياب عبدالناصر.

---

٣٦ - الدكتور حسن صبرى الخولي: الممثل الشخصى السابق للرئيس جمال عبد الناصر.

قررت اللجنة أن المادة (١١٠) من الدستور التى تنص على أنه فى حالة استقالة الرئيس أو عجزه الدائم عن العمل أو وفاته يتولى مؤقتاً الرئاسة النائب الأول لرئيس الجمهورية، ثم يقرر مجلس الأمة خلو منصب رئيس الجمهورية، ويجرى الاستفتاء على من يرشحه المجلس للمنصب[٣٧].

كان هناك إجماع على إعمال أحكام الدستور، وقصدنا أن نضرب المثل للأمة العربية، وأن نقدم صورة مصر للعالم فى أفضل ما يمكن، كنا نريد أن نثبت أن عبدالناصر ترك رجالاً، وأن مصر سوف تباشر أمورها وفق شرعية دستورية، وأنها سوف تقطع خط الرجعة أمام أى احتمالات تآمرية أو أفكار انقلابية قد يحلو للبعض ممارستها، والبعض هنا كان مجهولاً، وكنا ساعتئذ فى ساعات المجهول بعينه، وكان قرارنا يتلخص فى إسناد رئاسة الجمهورية بصفة مؤقتة إلى نائب رئيس الجمهورية أنور السادات إلى أن يصير الاستفتاء على منصب رئيس الجمهورية خلال ستين يوماً كما ينص الدستور.

أثناء اجتماع اللجنة التى شكلت لدراسة الترتيبات الدستورية ظل الاجتماع المشترك بين اللجنة التنفيذية العليا وبين مجلس الوزراء منعقداً، وطرح أنور السادات أن يتولى الرئاسة لحين إزالة آثار العدوان، أو لحين انتهاء مدة رئاسة الرئيس عبدالناصر. وكان يتبقى منها سنتان إلا قليلا. أيهما أقرب، واعترض أغلب الحاضرين على الفكرة، لأنها تتنافى مع الاتجاه العام الذى ساد مناقشات الاجتماع من ضرورة إعمال أحكام الشرعية الدستورية وتفادى أية أوضاع مؤقتة.

وكانت النقطة الثانية على جدول أعمال الاجتماع المشترك هى كيفية إعلان الوفاة، واتفق على أن يتولى محمد حسنين هيكل كتابة بيان يلقيه أنور السادات بالإذاعة والتليفزيون، يعلن فيه الخبر على الناس، وإلى جانب هذا البيان طرح البعض اقتراحاً بإذاعة بيان للأمة يحدد سياسة وأهداف المرحلة المقبلة، وللأسف الشديد حدثت حول هذا الاقتراح خلافات وتباينات كثيرة، فلم ير هذا البيان النور حتى الآن، وكان من المقرر أن يصدر مثل هذا البيان عن الاجتماع المشترك، بين اللجنة التنفيذية العليا ومجلس الوزراء، ونظراً لهذه الخلافات والتباينات صدر البيان عن اللجنة التنفيذية العليا منفردة.

كان الموضوع الثانى المطروح على الاجتماع المشترك يختص بإجراءات وترتيبات

---

٣٧ - نص المادة (١١٠) من الدستور الصادر فى اليوم الرابع والعشرين من شهر مارس سنة ١٩٦٤: (فى حالة استقالة الرئيس، أو عجزه الدائم عن العمل، أو وفاته، يتولى الرئاسة مؤقتاً النائب الأول لرئيس الجمهورية، ثم يقرر مجلس الأمة، بأغلبية ثلثى أعضائه، خلو منصب الرئيس، ويتم اختيار رئيس الجمهورية خلال مدة لا تجاوز ستين يوماً من تاريخ خلو منصب الرئاسة)

ومواعيد الجنازة، وأذكر أن الأخ حمدى عاشور[٣٨]، وكان وقتها وزيراً للإدارة المحلية، اقترح أن تبدأ مراسم الجنازة من الجامع الأزهر، وقلت من جانبى أنه مع تقديرى واحترامى للأزهر الشريف بما يحمله من مغزى ومعنى وقيمة تاريخية. إلا أننى اقترح أن تبدأ الجنازة من أمام مقر مجلس قيادة الثورة، كنت أرى أن انطلاق جنازة جمال عبدالناصر من هذا المكان له دلالته الواضحة، ويقدم رسالة لكل العالم، وهو إعلان عن استمرار الثورة واستمرار المسيرة بعد عبدالناصر، بالإضافة إلى أن مقر مجلس قيادة الثورة قريب إلى منطقة «وسط البلد» والطرق هناك متسعة، ويمكن أن يسير موكب الجنازة بدون توقف، ومن ناحية أمنية فإن إمكانية السيطرة الأمنية على الموكب فى هذه المنطقة أكبر من غيرها فى أى مكان آخر خاصة لو كان منطقة الأزهر التى تعانى دائماً من الازدحام الشديد، فضلاً عن أنها تضم الكثير من البيوت المتداعية مما قد يسبب اضطراباً فى خط سير الجنازة.

وحدث فى هذه النقطة نقاش طويل، واتفقنا على إجراء معاينة على الطبيعة للأماكن المقترحة، وكنا قد اتفقنا على أن يذيع السيد أنور السادات نبأ الوفاة، وأن يذهب بنفسه إلى مبنى التليفزيون، وتم تكليف الفريق أول محمد فوزى ولجنة مكونة من شعراوى جمعة، وسامى شرف، وأمين هويدي، والليثى ناصف، وحسن طلعت، ومحمد أحمد، ويشترك معهم حمدى عاشور، ووجيه أباظة، تكون مهمتها الإعداد لترتيبات الجنازة وعملية الدفن، على أن تعتبر هذه اللجنة فى حالة انعقاد دائم لحين إتمام مهمتها والانتهاء منها على خير وجه.

وكانت المفاجأة الكبرى لنا فى طريقنا لمعاينة منطقة الأزهر هى هذا الحشد الجماهيرى الهائل الذى سد علينا كل الطرق من قصر القبة حتى منزل الرئيس عبدالناصر فى منشية البكري، إلى الدرجة التى لم نستطع معها أن نكمل طريقنا من منشية البكرى حتى نخرج إلى طريق صلاح سالم، واضطررنا إلى الإسراع بسياراتنا للدخول فى مبنى الحرس الجمهورى لنخرج من الباب الخلفى له حتى ندخل على طريق صلاح سالم، وكانت الجماهير قد تكاثرت على سياراتنا تسألنا:

– أين عبدالناصر، هاتوا لنا عبدالناصر؟

---

٣٨ محمد حمدى عاشور: اشترك فى تنظيم الضباط الاحرار، عين محافظاً لدمياط سنة ١٩٦٠، ثم محافظاً للإسكندرية فى الفترة من ١٢ نوفمبر سنة ١٩٦١ حتى ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٦٨، وعين وريراً للإدارة الحلية فى سنة ١٩٦٨، واختير وزيراً للتموين والتجارة الداخلية فى سنة ١٩٧٠، وشغل منصب محافظ القاهرة فى الفترة من ٩ سبتمبر سنة ١٩٧٢ حتى ٢٤ إبريل سنة ١٩٧٤

وكانت الدموع تملأ المآقى داخل السيارات التى تحملنا، وعلى طول الطريق الذى زرع بالناس فى لحظات، ولم يكن أنور السادات قد انتهى من إعلان نبأ الوفاة إلا منذ دقائق.

عند وصولنا إلى منطقة الأزهر كان واضحاً أن اختيار مقر مجلس قيادة الثورة أوفق، واتفقنا على أن تنطلق الجنازة من هناك، على أن يدفن الجثمان بجوار مقر القيادة العامة للقوات المسلحة الذى استولى عليه القائد والبطل ليلة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢.

وأذكر أنه كان هناك تفكير بأن يتحول مقر القيادة العامة مستقبلاً إلى متحف للثورة، وبذلك يصبح المثوى الأخير لجمال عبدالناصر بجوار متحف الثورة، وكانت هناك جمعية دينية تقوم على إنشاء مسجد ومستشفى ودار للرعاية، وكان «الريس» الله يرحمه شديد العناية بهذه الجمعية. يساعدها من ماله الخاص، ومن المال العام، وهو المسجد المدفون بجواره جثمان عبدالناصر.

●●●

تقرر أن تكون الجنازة أول أكتوبر لإعطاء فرصة أكبر لرؤساء وزعماء العالم للمشاركة، وبدأت أيام الحزن من يوم الوفاة المصادف يوم الاثنين ٢٨ سبتمبر إلى يوم الخميس أول أكتوبر سنة ١٩٧٠ يوم الجنازة.

وكان الشعب كله قد خرج إلى الشوارع والميادين والساحات الشعبية، خرجت النساء والبنات، وخرج الرجال والشباب، جاء العمال وجاء الفلاحون، جماعات وراء جماعات تردد أهازيج الحزن التى ابتكروها فى رثاء الراحل العظيم بشكل تلقائي، كانوا يرددون معاً والحزن يعتصر القلوب:

- «ابكى ابكى يا عروبة. على اللى بناكى طوبة طوبة».

وكانت ترتفع أصواتهم عالية إلى السماء وهم يقولون:

- «يا حسين أنت وعرفت. أيه رأيكم بعد ما مات»..

وكانت تنخفض أصوات الحشود الكبيرة وهى تدمدم:

- «ابكوا ابكوا بدم.. عبدالناصر أب وعم».

وكانت الجماهير لا تزال تخاطب زعيمها وقائدها وكأنه حى قائم بينها، كانوا يسألونه بلوعة الملهوف:

- «يا جمال يا نور العين.. سايب مصر ورايح فين»..

ولم يكن إصرار الجماهير على مواصلة الطريق الذى رسمه الزعيم غائباً عن مشهد الحزن الكبير، كانوا يرددون بحماس السنين الطويلة مع ثورة يوليو ومع جمال عبدالناصر.

. «بالروح بالدم حنكمل المشوار، بالجيش بالشعب، حنكمل المشوار».

لم يقتصر مشهد الحزن الكبير على «القاهرة»، ولا على كل أقاليم مصر، ومدنها وقراها. بل كان المشهد نفسه يكاد يتكرر فى «حلب» و«دمشق» و«حماه»، وفى العراق فى «بغداد» وفى «البصرة»، وفى «الكويت» وفى لبنان فى بيروت العربية وفى الجنوب فى «صور»، وفى الشمال فى «طرابلس»، وفى اليمن شماله وجنوبه، كسا الحزن كل القلوب فى جميع الأقطار العربية التى خرجت مدنها تبكى وتنتحب فى أكبر وأضخم وداع شهده العالم حتى وقتها، وكان الحزن فى تلك الأيام هو سيد الموقف بدون منازع.

●●●

وكان علينا وسط مشاهد الحزن ومشاعره الفياضة أن نعمل على ترتيبات الجنازة، وفى هذه الأثناء ظهرت لنا مشكلة جديدة، كانت قد وصلتنا معلومات تفيد بأن المنتسبين إلى «الطرق الصوفية» فى مصر سوف يتكالبون على الجثمان ليخطفوه ويسعون به حول كافة مساجد العاصمة، ويطوفون به على أضرحة أولياء الله الصالحين، فى «السيدة زينب»، وفى «الحسين»، وفى «السيدة نفيسة».

عن هذه المعلومات كان مطلوباً بعيداً أن نؤمن حماية للجثمان، وتكفل بها الجيش بالتعاون مع الشرطة، وتم وضع خطة محكمة لحماية وتأمين الجثمان أثناء نقله من القبة إلى الجزيرة ومن بعد أثناء سير الجنازة.

وكانت أمامنا نقطة هامة تختص بكيفية نقل الجثمان من قصر القبة إلى مقر مجلس قيادة الثورة وسط هذه الحشود المنتحبة على رحيل زعيمها، وتقرر أن تجرى عملية النقل بواسطة إحدى الطائرات «الهليوكوبتر» ترسو فى نادى الجزيرة القريب من المنطقة، وبعد الاطمئنان على آخر ترتيبات الجنازة، وعلى تأمين فندق «الهيلتون»، حيث من المقرر أن ينزل الزعماء والرؤساء المشاركون فى تقديم العزاء وفى تشييع الجثمان إلى مثواه الأخير. قررتُ مع مجموعة من الوزراء أن نبيت معاً ليلة الجنازة فى مبنى «هيئة قناة السويس».

●●●

بات معى فى تلك الليلة كل من السيد أمين هويدي، والسيد سامى شرف، والسيدين حلمى السعيد[٣٩]، وسعد زايد، بالإضافة إلى أحمد مشهور رئيس هيئة قناة السويس، وكانت حالتنا جميعاً يرثى لها..

كانت عاطفتنا تجاه جمال عبدالناصر تماثل ملايين البشر فى مصر، وفى الوطن العربي، وأخشى أن أقول وزيادة، كنا نحن الذين عملوا إلى جواره، نعمل معه كمناضلين

---

٣٩ – المهندس حلمى السعيد: (١٥ يوليو سنة ١٩١٩ ـ ١٥ فبراير سنة ٢٠١١): كان أحد أعضاء مجموعة جمال عبد الناصر من الضباط الاحرار، وحصل على نوط الواجب فى حرب فلسطين ١٩٤٨ وعمل مستشاراً لرئيس الجمهورية سنة ١٩٥٨، ورئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة سنة ١٩٦٤، ثم وزيراً للكهرباء والسد العالي سنة ١٩٧٠ اتهم فى قضية «مراكز القوى» فى مايو سنة ١٩٧١. وتوفى يوم ١٥ فبراير سنة ٢٠١١ عن عمر يناهز ٩١ عاماً

وليس كموظفين، نعمل بحب له، وبحب للبلد، نعمل معه بإخلاص وبصداقة وأخوة من أجل مصر.

والعمل مع جمال عبدالناصر لا يمكن قياسه بالعمل مع أى أحد آخر، وهذه أحد الأسباب الرئيسية فى خلافنا بعد ذلك مع أنور السادات..

اختلفت نظرتنا إلى أسلوب العمل مع الرجلين، فقد كان الفارق بين الشخصيتين كبيراً، وكان أنور السادات نفسه يحس بذلك ويشعر به بشكل واضح..

كنا نحب العمل مع عبدالناصر الإنسان والبطل، مع القائد الذى يحميك، مع المعلم الذى يعلمك، والأخ الذى يساعدك، والأب الذى يربت على كتفك وقت الشدائد..

لذلك لا يمكن أن تعطى كل هذا الحب مع هذا الوطنى العظيم لأى أحد آخر.

ولست أعرف لماذا يستنكر الناس علينا مثل هذه العاطفة تجاه جمال عبدالناصر، ويسأل بعضهم ما علاقة السياسة بالعاطفة؟ بل ما دخل العاطفة فى السياسة؟، ولكن فى الحقيقة نحن لم نكن محترفى سياسة، وكنا نعيش مع جمال عبدالناصر ليس كمجموعة وزراء، أو كمجموعة سياسيين، هدفهم الحكم، كنا نعيش معه فى الحقيقة كمجموعة، أو كخلية من خلايا الثوار الأحرار، كنا نعمل ونتعامل معه كمناضلين، ولذلك عملنا معه بحب وتقدير وبصداقة وأخوة.

هذه الجذوة من النار العاطفية التى كانت موجودة فى داخلنا نحوه، هى التى دفعتنا إلى أن نفكر ليلة الجنازة فى الاستقالة من كافة المواقع التى عملنا بها مع جمال عبدالناصر، وأقولها الآن متجرداً، وبمنتهى الصدق مع النفس، ان تفكيرنا فى تلك الليلة منصباً على الاستقالة[٤٠] بعد خروج الجنازة، وانتهاء مراسم الدفن، كنا نقول لأنفسنا بصوت مسموع:

---

٤٠ - قصة التفكير فى الاستقالة ذكرها محمد حسنين هيكل بطريقته، ورد عليها أمين هويدى بطريقته أيضاً

يقول محمد حسنين هيكل فى كتابه «الطريق إلى رمضان» - دار النهار- بيروت - ١٩٧٥- ص ١٠٢ وما بعدها:

أثناء خروجنا من الاجتماع اقترب منى شعراوى جمعه وقال: أظن أننا يجب أن نذهب إلى مكان نجلس فيه ونتحدث أنت وأنا وسامى وأمين هويدي.. قلت: لا بأس.. وركبنا نحن الأربعة السيارة الرسمية لوزارة الداخلية المخصصة له، وجلس هو فى المقعد الأمامي، بينما جلسنا نحن فى المقعد الخلفي، وتبعتنى سيارتي.

كان شعراوى وسامى وأمين هويدى اتفقوا على أن يقضوا الليل فى مبنى هيئة قناة السويس فى جاردن سيتي، ومن هناك يستطيعون بسهولة أن يصلوا إلى مبنى مجلس الثورة فى الجزيرة، حيث يبدأ فى تشييع الجنازة، أما أنا فكنت سأقضى الليل فى منزلى على النيل مباشرة، وهكذا فإننا كلنا كنا متجهين الوجهة نفسها.

لكن عندما وصلنا إلى العباسية على بعد ٤ أميال من وسط المدينة، كان الميدان أصبح مغلقاً تماماً، وطلب شعراوى إلى السائق أن يتجه شمالاً، وأن يحاول السير فى الطريق الخلفى الذى يمر بالقلعة، وعندما اقتربنا من امام كلية البوليس أوقف السيارة، والتفت ناحيتنا، وقال:

- أولئك الثلاثة، أنور السادات، وحسين الشافعي، وعلى صبري، ينزلون فى قصر القبة. ويتصرفون كأنهم حكومة ثلاثية، مثلهم فى ذلك مثل كويسغين، بودجورني، وبريجنيف، بينما نحن الناصريين الحقيقيين، وأقرب الناس إلى عبد الناصر. لم نفعل شيئاً للتنسيق فى ما بيننا، أو الاتفاق على أسلوب مشترك للعمل، وهذا ما يجعلنى أرى ضرورة البحث فى الموقف بعضنا مع بعض فقلت له «لنكن واضحين بشأن موقف كل منا، هناك نقطة نظام أضعها ونصيحة صغيرة أقدمها:

أما نقطة النظام فهى أنكم إذا كنتم تريدون التنسيق فيما بينكم بصفتكم وزراء فلا تفعلوا ذلك بحضورى لأنى قد استقر رأيى على الخروج وترك الوزارة»..

أثار قولى غضباً شديداً لدى سامى شرف وقال: لا. إما أن نخرج كلنا، أو نبقى كلنا.. فقلت: «إنى لم أكن أبداً جزءاً من السلطة، كما هو الحال بالنسبة إليكم، كنت دائماً صحفياً، ولم أقبل منصب وزير الإرشاد، إلا تحت ضغط شديد من جانب عبد الناصر، وتعهدت بقبوله لمدة سنة فقط، وقد انقضت الآن ستة أشهر، وانتقل عبد الناصر إلى رحاب الله، وهكذا فقد قررت أن أتحلل من وعدي».. واعترض سامى بأنى إذا فعلت ذلك فسأبدو كأنى غير مستعد للعمل تحت رئاسة أى شخص آخر غير عبد الناصر، فى حين أنهم سيظهرون فى مظهر المستعد لخدمة أى شخص..

وقلت لسامي: إنه يبالغ، وأنى اتخذت قرارى بالخروج من الوزارة، وسأتمسك به، ولذا فإنى لا أوافق على أن يتم أى تنسيق بين الوزراء فى حضوري. تلك كانت نقطة النظام، إما نصيحتى الصغيرة فهى أن من الخطأ بالنسبة لهم أن يحاولوا العمل معاً كناصريين، إن فعلتم ذلك، فإنكم، ولا شك، ستثيرون ردود فعل تؤدى فى النهاية إلى صراع على السلطة، وإذا حدث تصادم فى الآراء، فانى سأؤدى دورى فيه كصحفي، أما إذا نشب صراع على السلطة قائم على الأشخاص، فلن يكون لى شأن به، وستعانى البلاد كلها منه..

وازداد سامى انفعالاً وراح يصيح: عبد الناصر لم يمت.. فقلت له: «اسمع لابد أن تواجه حقائق الطبيعة، إن الرجل مات، وسيحكم على كل منكم فقط، من الآن فصاعد بما يمكن أن يقدمه من أجل مصلحة البلد، إنها صفحة جديدة فتحت أمامكم جميعاً» وبدأ سامى يبكي، ويصرخ بأننا إما أن نبقى كلنا أو نخرج كلنا.. وعندئذ فقدت أعصابي، ونزلت من السيارة، واتجهت إلى سيارتي، وكانت تقف وراء سيارة شعراوى مباشرة، وعدت إلى القاهرة»

هذه رواية «هيكل» عن هذا اللقاء..

ولكن أمين هويدى له تعليق عليها، جاء فى كتابه «مع عبد الناصر»، (من ص ١٩٣ إلى ص ٢٠١):

يؤكد هويدى فى البداية: لم يمسنى هيكل فى حديثه من قريب أو بعيد، ولم يمسنى الرجل فى أحاديثه التليفزيونية التى أجراها عقب أحداث مايو سنة ١٩٧١، ولا مسنى فى مقالاته التى نشرها فى «الأهرام» وهو رئيس تحرير له..

وكان من الحكمة ـ والحالة هكذا ـ أن أقفز فوق ما قيل وأعبره، كما يفعل الكثيرون، ولكنى بذلك أكون كاتماً للشهادة، الأمر الذى نهانا عنه الله تعالى فى كتابه العزيز، ثم لا أظننى أضير أحداً ـ حتى هيكل ـ بقولى ما حدث دون تحريف..

ويعود أمين هويدى ليؤكد أنه لم يكن ينتسب إلى «جماعة» أو «شلة» حتى من أيام جمال عبد الناصر..

ثم يبدأ فى التعليق، فيسجل أن اللقاء لم يتم ـ كما قال هيكل ـ أمام كلية الشرطة، وبعد انتهاء الاجتماع الذى تم فى مكتب وزير الحربية فى كوبرى القبة، ولكن بداية اللقاءات تمت فى قصر القبة، فقد ذهبت أنا وشعراوى وسامى إلى القصر، لنرى سير الأمور فى زيارة خاطفة، وتركنا سامى فى الشرفة الخارجية لفترة طويلة، عاد بعدها فجأة ومعه هيكل، ولم أكن أعلم بوجوده فى القصر، ولم أكن أعلم أن اتفاقاً تم بين ثلاثتهم على اللقاء

وبذلك كنت الوحيد الذى يجهل أن اللقاء سوف يتم.

لم يتم الاجتماع بطريقة مفاجئة– كما يقول هيكل– ولكن باتفاق مسبق، فإنه من الجائز أن يكون قد اندفع بغريزته الصحفية لمثل هذا اللقاء، حتى يتحسس الأوضاع بنفسه، ربما لنفسه، وربما لغيره، وربما للغرضين معاً.

وليس فى هذا عيب، فمن الحكمة أن يعرف كل فرد أين يضع قدمه، وعلى ما أذكر، فإن الاجتماع تم فى مدخل مدينة نصر، وليس أمام كلية الشرطة، بالرغم من أن هذا لا يغير قليلاً أو كثيراً فى الموضوع.

لم يلق هيكل أبداً بكل هذه النصيحة عن الناصرية، والسلطة، والصراع، ولم يتحدث شعراوى جمعه أبداً عن السادة: السادات، والشافعي، وعلى صبري، كما لم يتحدث عن «الترويكا» الروسية. ولم يصرخ سامي، أو يبك، ولا هو أنكر وفاة عبد الناصر.. أبداً، لم يحدث شيء من هذا كما صوره هيكل فى أسلوب غلبت عليه الإثارة الصحفية التى تبعث على التشويق.

ولكن كل ما ذكره شعراوى لهيكل هو أننا قررنا التخلى عقب تشييع الجنازة، وبعد انتقال السلطة بالطريقة الدستورية، وسأله عن رأيه فى ذلك.

رحب« هيكل» أيما ترحيب بالفكرة، وذكر أيضاً أنه سيترك المنصب الوزارى ليتفرغ لرئاسة تحرير الأهرام، حيث كان الرجل يجمع بين المنصبين، مضيفاً أنه لكل زمن رجاله، وعلى الجميع أن يعيدوا النظر فى أفكارهم، وسوف تتعدد اللقاءات فى الأيام القادمة، وسلم الرجل واتجه إلى عربته، دون أن يفقد أعصابه، ودون أن يغضب، واتجه إلى منزله، واتجهنا نحن إلى مكتب سامى شرف..

وهناك انفجرت فى الرجلين، لتوريطى فى اجتماع لم أخطر به، وتساءلت عن سبب أخذ رأى هيكل فى موضوع يتعلق برغبة كل واحد منا، وبإرادته، ثم لم يكن الموضوع فى حاجة إلى مناقشته فى مدينة نصر، وكان الأفضل مناقشته فى قصر القبة، حيث كنا، أو فى مكتب أى فرد فينا.

كنا قد اجتمعنا مراراً، وهذا أمر عادي، وقررنا أن نتخلى عقب نقل السلطة بالطريقة الدستورية، لنفسح المجال للسيد أنور السادات ليختار معاونيه، ولو أننى كنت مزمعاً على أن أتخلى فى أقرب وقت ممكن. ورأى شعراوى أن يستشير هيكل فى الأمر

- كيف نتعامل مع أحد غير جمال عبدالناصر.[٤١]

حين تحلل هذا الكلام من الناحية السياسية قد لا يكون مستساغاً عند كثيرين، بعض الناس قد يقولون علينا: «دول ناس عبط»، يسيبوا حكم البلد من أجل العاطفة؟

والآن اعترف أن الذى يتعامل مع رجل مثل جمال عبدالناصر يصعب عليه كثيراً - إن لم يكن من المستحيل - أن يتمكن من العمل إلى جوار أحد غيره.

كانت العاطفة تجاه القائد تشدنا إلى مثل هذا التفكير، ولعبت دوراً كبيراً فى رؤيتنا فى ذلك الوقت، ولا أنكر أنه كانت هناك - لا شك - عوامل أخرى تدفعنا لأن نفكر بمثل هذه الطريقة.

ونحن على هذه الحالة نبيت ليلتنا الأولى من دون جمال عبدالناصر، فى مبنى «هيئة قناة السويس»، فوجئنا عند الساعة الثالثة صباحاً باللواء حسن طلعت مدير المباحث العامة يتصل بى ليقول لي:

- يبدو أن الجنازة لن تتم كما خططنا لها.

وبدأ يشرح لى التفاصيل، وكانت المفاجأة أن «حديقة الحرية» التى تقع فى مواجهة مقر قيادة الثورة قد احتلت من قبل الجماهير التى زحفت فى كل مكان من مصر لتشارك فى تشييع بطلها، ما يعنى أن كل هذه الأعداد من الجماهير الغفيرة ستكون فى الخلف أثناء سير الجنازة، مما يهدد بأن تضغط كل هذه الحشود على الجنازة الرسمية التى من المخطط أن تبدأ التحرك من أمام مقر مجلس قيادة الثورة، وسألت حسن طلعت عن بقية الشوارع، فأخبرنى أن جميع الطرق المؤدية إلى المكان الذى حدد للدفن، من نقطة بدء الجنازة قد اكتظت بالملايين.

قلت لحسن طلعت رئيس المباحث العامة: التعليمات هى أنه لا مجال لأى احتكاك بالجماهير، والهدف هو المحافظة قدر الطاقة والإمكان على حسن سير ونظام الجنازة.

ولم يكن أمامنا الكثير مما يمكن أن نفعله حيال هذا التدفق الهائل لجماهير الشعب الزاحفة من كل حدب وصوب فى وداع القائد.

***

لأن من عادته أنه كان يستشير هيكل وسامى فى كل أمر يقدم عليه.
وكما نرى فإن الموضوع الذى تم بسيط للغاية، ولكنهُ قدم بطريقة تلقى الظلال على النوايا، ولا شك أن هذه الظلال كانت بالضرورة تترك آثاراً فى النفوس، تتعمق بمرور الأيام، وحتى لا ننسى كانت جثة عبد الناصر مازالت موجودة فى قصر القبة، لم يتم تشييعها بعد إلى مثواها الأخير.

٤١ - كان لسان حال الكثيرين كما ذكر لى سامى شرف: «هل من المناسب لنا نحن رجال عبد الناصر أن نعمل مع رئيس غيره، كائناً من كان هذا الرئيس؟»، ولذلك كثر المفكرون فى الاستقالة فى تلك الآونة

كان من المفروض حسب الخطة أن تبدأ الجنازة الرسمية من أمام مقر مجلس قيادة الثورة حتى نهاية كوبرى قصر النيل باتجاه ميدان التحرير، ومن أمام فندق «الهيلتون» ينسحب الرؤساء والزعماء المشاركون فيها إلى الفندق، وبعد ذلك تلتحم الجنازة الرسمية مع ممثلى النقابات المهنية والعمالية والفلاحين وقيادات الاتحاد الاشتراكي، وتمضى فى مسيرها حتى المقبرة.

ولكن ما جرى كان شيئاً آخر مختلف تماماً.

والذى حدث أن جميع الاحتياطات والإجراءات التى تتعلق بالجنازة الرسمية لم تستطع أن تصمد طويلاً أمام تدافع الجماهير التى باتت فى حديقة الحرية وخلفها وانضمت لحظة بدء الجنازة الرسمية من الخلف، فلم تستطع أن تسير أكثر من ١٠ أمتار ذابت بعدها ـ على حد وصف جريدة «الأهرام» ـ فى طوفان البشر الذى استطاع الوصول رغم كل الجهود التى حرصت على غلق المنطقة، وتحريم الوصول إليها إلا لحاملى البطاقات، لكن الجماهير تصدت لكل عائق وقف أمامها، وتمكنت من الوصول إلى موقع سير «الجنازة الرسمية» منذ بدايتها لتأخذ مسيرة الوداع مع أول خطوة لها فى حضور شعبى فريد فاق كل خيال أو تصور.

وإزاء ذلك اضطررنا إلى إنهاء الجانب الرسمى الخاص بالرؤساء وزعماء العالم الذين شاركوا معنا فى تشييع القائد عند تمثال سعد زغلول بعد أقل من ٥٠٠ متر من بدايتها، وعاد الرسميون من هذه النقطة إلى مقر مجلس قيادة الثورة، واستمرت الجنازة شعبية من اللحظة الأولى، ومضت فى سيرها الطبيعى وسط أمواج من البشر.

عند اقترابنا من فندق «الهيلتون» شعر كل من السيد أنور السادات والسيد على صبرى بالتعب وعدم القدرة على مواصلة السير فى الجنازة، وتم نقلهما إلى «الهيلتون»، ومن هناك جرى نقلهما إلى مقر مجلس قيادة الثورة.

وبانفعالات أقوى من أية محاولة للسيطرة عليها كان انفجار الشعور الشعبى لحظة أن لمحت الجماهير بطلها جثمانا داخل نعش من الخشب الزان ملفوفاً فى علم الوطن محمولاً على عربة مدفع تجرها ٦ خيول سوداء، وأصبحت العربة بخيولها الستة نقطة فى بحر من البشر، الذين بدت محاولاتهم لاختطاف النعش من موضعه، كما لو أن كلاً منهما يريد دفنه داخل قلبه، وعندما تمسك الحرس الجمهورى المحيط بالنعش، وبجهد غلاب بجثمان بطله، كان عليَّ، ومعى الفريق أول فوزي، أن نتخذ قرارنا وسط تلك الموجات من الانفعالات، وكان قرارنا أن نفصل بين الجنازة وبين العربة التى تحمل الجثمان. بحيث

تسير الجنازة على يمين الطريق وتمضى العربة فى طريقها على يساره، وركبت مع الفريق أول محمد فوزى سيارة مدرعة خلف عربة الجثمان، وطلب أن يسير موكب الجثمان على هذه الصورة بأقصى سرعة ممكنة، وبذلك استطعنا أن نحقق هدفين:

أن نحافظ على الجثمان وننقله سليما تماما إلى المقبرة، وفى الوقت نفسه أن تمضى الجنازة الشعبية والرسمية بما يليق بجمال عبدالناصر فى طريقها المرسوم سلفا من التحرير إلى مسجد عبدالناصر بالقبة ..

وأخيراً وصلنا مع الجثمان إلى داخل المسجد، وأدى شيخ الأزهر الصلاة عليه وخلفه جمع كبير من العلماء، بالإضافة إلى عدد كبير من المسؤولين الذين تمكنوا من الوصول إلى ساحة المسجد.

وبعدها توجهنا إلى حيث ندفن الرئيس، ولحظة نزول الجثمان، إلى المقبرة، وهى لحظة لن أنساها على الإطلاق، كنت واقفاً وبجانبى السيد أمين هويدي، وإذا بسيدة ترتدى ملابس سوداء، تبدو من فلاحات مصر، لا أعرف كيف وصلت إلى حيث نقف ثم تزيحنى والسيد أمين هويدى بقوة، وتقف فى مواجهة الجثمان، الذى كان فى طريقه إلى حيث يوارى عنا إلى الأبد، وقالت الفلاحة المصرية والحزن يعتصر قلبها، وقلوب كل الموجودين: «سايبنى لمين يا ريس».

وإلى اليوم مازلت أذكر كل تفاصيل تلك الحادثة وقد بدا لى أن مصر جاءت فى صورة تلك السيدة البسيطة لتسأل جمال عبدالناصر لحظة ورى التراب:

- سايبنى لمين يا ريس؟

●●●

الجنازة سار فيها ١٠٠ ممثل لمائة دولة فى العالم من بينهم ٣٠ رئيسا و٢٠ رئيس وزراء ولم تر مصر، ولم يشهد التاريخ، وأظنه لن يشهد، حشداً جماهيريًا وشعبياً مثلما حدث فى جنازة جمال عبدالناصر.

كانت الطائرة الهليوكوبتر تتحرك بجثمانه فى خط سيرها المقرر، وكنت أتابعها بنظرى وأنا أردد بينى وبين نفسى هذا الجزء من بيت الشعر:

- «علو فى الحياة... وعلو فى الممات».

عاش جمال عبدالناصر فى قلوب محبيه، وظل عالياً فى نظر جميع الناس، وراجعوا الشعر، والنثر، وكل الكلام الذى قيل أو كتب فيه، لن تجدوه قيل فى أى أحد غيره، من سنة ١٩٧٠ وحتى اليوم ونحن فى سنة ١٩٨٥ يعنى ١٥ أو ١٦ سنة، لم نر ولم نقرأ مثل هذا الكلام فى زعيم أو رئيس دولة، ولم نشاهد مثل هذا الحشد الذى اجتمع على طول الرقعة

العربية من الخليج إلى المحيط لتوديع جمال عبدالناصر، وهذا ليس غريباً على قائد نذر نفسه لمصر وللأمة العربية، ولقضية التحرر فى جميع أنحاء العالم.

وهنا أتذكر ما قاله تنظيم «طليعة الاشتراكيين»، فى رحيل جمال عبدالناصر، وكان قد أصدر نشرة خاصة يوم ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٧٠ جاء فيها:

(يا جنود عبدالناصر الأوفياء.. يا طلائع نضاله على طريق الحرية والاشتراكية والوحدة.

لقد أستشهد بالأمس قائدنا العظيم، لقد جعل من حياته الغالية فديةً للدماء والآلام العربية وحمايةً لراية الثورة الفلسطينية.

يا جنود عبدالناصر الأوفياء.. يا طلائع نضاله..

إن جمال عبدالناصر لم يمت، ولن يموت، مادامت مبادئه حية فى عقولنا، فى قلوبنا، فى سواعدنا، تتجسده فى نضالنا، نتحققه فى وحدتنا الصلبة)..

على الجانب الآخر، وفى سابقة هى الأولى والأخيرة من نوعها، اجتمع قادة الأمة العربية وممثلوهم الذين حضروا إلى القاهرة، اجتمعوا تلبية لاقتراح من الرئيس السودانى الأسبق جعفر نميري، وأصدروا بياناً أكدوا فيها تمسكهم بنهج رائد القومية العربية، وقال البيان:

(نحن قادة الأمة العربية وممثلو قادتها من ملوك ورؤساء، المجتمعين بالقاهرة يوم ورى جثمان عزيزنا الراحل. وفقيدنا الكبير، المقاتل المستبسل، والبطل الجسور، المغفور له الرئيس جمال عبدالناصر، وقد كنا نحمل أحزان أمتنا الكبيرة عليه، وفجيعتنا فيه وأمتنا أشد ما تكون حاجة إلى حكمته، وإلى حزمه وعزمه، وإلى صدق جلده وجهاده، ونبل معدنه ومراده..

كان دائما بيننا حين تغشى العرب فى أية دار من ديارهم غاشية فكيف وقد صار فقده المهول هو الغاشية. كان دائما بيننا حين يحزب الأمر، ويدلهم الخطب. ويعظم الفتق، يؤلف بين القلوب، يشيع الطمأنينة، ويهب الأمل، غير بخيل بمشورة. أو جهد، أو مدد، ويتوهج إيماناً بالعروبة واتحادها، ويتألق استبشاراً بعزتها وانتصارها، يحمى ثغورها، ويحمل همومها، ويحامى عنها، ويخطئ ويصيب من أجلها، ويحلم بيوم نصرها الأكيد).

كان هذا رثاء الملوك والرؤساء العرب لجمال عبدالناصر سنة ١٩٧٠، ولست أعلم أن رثاء مثل هذا حدث لغيره من العرب جميعاً، والتاريخ شاهد، ولا يزال يشهد، على أن هذا لم يتكرر، وأعتقد أنه لن يتكرر.

●●●

كانت وفاة جمال عبدالناصر ملحمة جماهيرية شعرية نثرية أدبية، فى غاية الإبداع، رثاه الكتاب الصحفيون ورثاه الأدباء والمبدعون ورثاه الشعراء والناشرون وما زالت ذاكرتى تحفظ رائعة نزار قبانى الشهيرة التى يقول فيها:

قتلناك يا جبل الكبرياء..

وآخر قنديل زيت يضيء لنا فى ليالى الشتاء..

وآخر سيف من القادسية ..

قتلناك نحن بكلتا يدينا وقلنا المنية..

ولا أنسى تلك الأبيات التى رثاه بها شاعر المقاومة الفلسطينية معين بسيسو حين قال:

وهناك من طائرة الهليوكوبتر..

يلقى عبدالناصر منشورات الثورة ..

فوق القاهرة وغزة ..

فوق دمشق، وفوق الخرطوم، وفوق طرابلس وفوق قنال كل الثوار..

يلقى الأعلام، ويلقى الأزهار ..

الكرسى الشاغر يا عبدالناصر..

يحرسه أسدان..

أسد من قرية بهوت..

وأسد من أسوان..

يحرسه أسدان..

يحرسه أسدان..

●●●



لماذا أنور السادات؟

«تسبب هيكل بنشر نعى زكريا محيى الدين فى الأهرام، فى عاصفة

داخل صفوف الجيش، ما دفع عددا من كبار الضباط إلى الطلب من الفريق أول محمد فوزى أن يتحرك للاستيلاء على السلطة تخليصاً للبلاد من بلبلة لا تحتملها الظروف، وأزمة لا تتحملها التحديات».

رئيس المخابرات العامة

غاب جمال عبدالناصر، ولأول مرة وجدنا أنفسنا من دونه أمام كل الصعاب، وفى مواجهة كل المسؤوليات.

غاب جمال عبدالناصر، وقد تعاهدت جماهير الشعب، ومعها كل أبناء الأمة العربية قادة وشعوباً على مواصلة طريقه، والسير على نهجه، حتى تحقيق النصر.

غاب القائد وبقيت المسؤوليات الجسام أمامنا تحتاج منا إلى تكاتف كل الجهود، حتى نسد معاً فراغاً لم نكن نتوقع أننا جميعا قادرون على سده، فضلاً عن أن يسده واحدٌ منا بمفرده.

غاب الزعيم والمعلم فى وقت كان العدو على الأبواب، والمعركة واجبة، والجيش على أهبة الاستعداد لخوض معركة التحرير الكبرى.

غاب الرجل الذى كان قائداً لبلادنا طوال ثمانية عشر عاما، وعلينا وعلى العالم منذ هذه اللحظة أن نتعامل مع مصر التى تركها جمال عبدالناصر.

وبعد الجنازة كان علينا أن نعمل فى جميع الاتجاهات لنحقق أهداف ومبادئ جمال عبدالناصر..

وكانت أمانة فى أعناقنا أن نقدم مصر إلى العالم، وهى مقبلة على معركة التحرير، وهى فى موقع قيادة النضال العربي، نقدم مصر بوزنها الذى كان عبدالناصر يدركه..

وكان علينا أن نحافظ على ذلك الوزن دون أن ينقص..

وكان علينا أن نثبت أن المؤسسات التى تركها عبدالناصر ليست عاجزة على أن تواصل مسيرتها الطبيعية، وكان علينا أن نثبت فاعلية تلك المؤسسات، وأن نثبت وجودها..

وكان أول وأهم شيء فى ذلك كله يبدأ من عند انتقال السلطة سلميا دون صراعات. ومن دون أن نفتح الأبواب أمام المجهول.

●●●

بعد الجنازة أصبح أنور السادات هو رئيس الجمهورية المؤقت لأنه لم يكن هناك نائب لرئيس الجمهورية غيره، لأن «الريس» فى تشكيله للوزارة فى ١٩ يونيو سنة ١٩٦٧، كان قد أدخل جميع أعضاء مجلس قيادة الثورة الموجودين فى الحكم، وهم زكريا محيى الدين، وحسين الشافعي، وكذلك على صبري، ودخل معهم صدقى سليمان نواباً للرئيس فى الوزارة، يعني مثلاً عين السيد حسين الشافعى نائباً للرئيس ووزيراً للأوقاف، والسيد على صبرى نائباً للرئيس ووزيراً للحكم المحلي، وهكذا، لم يكن هناك نائب لرئيس الجمهورية، ثم بعد تشكيل اللجنة التنفيذية العليا خرج بعض هؤلاء ليقودوا لجان الاتحاد الاشتراكي، وعين أنور السادات كما ذكرت من قبل نائبا لرئيس الجمهورية فى ديسمبر سنة ١٩٦٩.

والسؤال هنا الآن هو:

- لماذا أنور السادات؟

كثيرون وجهوا إلينا هذا السؤال فى صورة اتهام؟

- لماذا أنور السادات(؟!)، ولماذا أيدناه على الرغم من عدم حب الناس له، وعلى الرغم من أن أمناء الاتحاد الاشتراكي، وأعضاء لجنته المركزية، وكثيرون من قياداته، وقواعده، كانوا يرفضون ترشيح أنور السادات لخلافة جمال عبدالناصر؟، لماذا؟، ولم تكن سمعة أنور السادات فوق مستوى الشبهات، رشحناه ليكون رئيساً للبلاد بعد جمال عبدالناصر؟

السؤال الكبير يحمل فى طياته أسئلة عديدة، منها مثلاً : هل كنا نفضل الرئيس الضعيف فاخترناه، هل كان غرضنا أن نختار شخصاً ضعيفاً نحاول السيطرة عليه، والحكم من خلفه؟

والحقيقة أن كل ذلك لم يكن صحيحاً على الإطلاق، فقد كان هناك العديد من العوامل التى رسمت وحددت لنا طريقة التفكير فى الموضوع برمته..

كان أنور السادات - كما قلت من قبل - نائبا لرئيس الجمهورية وقت حدوث الوفاة، وكانت المادة ١١٠ من الدستور المؤقت تنص على أنه فى حالة عجز أو وفاة أو استقالة الرئيس يتولى النائب الأول رئاسة الجمهورية مؤقتاً، ولذلك كان من المحتم أن يتولى أنور السادات يوم ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧٠ رئاسة الجمهورية بالنيابة، وأن يصبح الرئيس المؤقت للجمهورية.

ولأننا كنا نريد أن نعلن للعالم أجمع أن ثمانية عشر عاماً من عمر الثورة بقيادة جمال عبدالناصر لم تكن عبثاً، وأن جمال عبدالناصر وضع نظاماً به مؤسسات، وأن هذه المؤسسات عليها أن تلعب دورها وتثبت وجودها بعد وفاة القائد، وكان أول أدوارها المرسومة، وأهمها على الإطلاق فى تلك اللحظة العصيبة من عمر البلد، أن تنتقل السلطة عبرها سلمياً ومن دون صراعات. أو دون اقتتال، لذلك كان علينا أن نسارع بإعلان السادات رئيسا مؤقتاً للجمهورية بصفته النائب الوحيد وقت حدوث الوفاة.

والنقطة الثانية والمهمة بعد ذلك كانت المعركة..

المعركة التى تجهزت لها

كانت قواتنا المسلحة قد تجهزت لخوض معركة التحرير. وكان الرئيس جمال عبدالناصر يعمل ليل نهار وعلى مدار اليوم كله من أجل إزالة آثار عدوان سنة ١٩٦٧. واستعادة الأرض العربية المحتلة، وكان هذا هو أول وأجل اهتمامات عبدالناصر من يونيو سنة ١٩٦٧ إلى أن حدثت الوفاة، كان همه وكل اهتمامه الذى لا يعلوه اهتمام، ولذلك ظلت المعركة نصب أعيننا فى تلك اللحظة، ونحن نقرر كيف تسير الأمور بعد رحيله..

ولم يكن من الملائم، ولا من المناسب وطنياً، ولا معنويًا، أن نجعل القوات المسلحة تلتفت إلى الخلف، إذا اشتعلت معارك الخلاف على من يخلف جمال عبدالناصر، ولم يكن أمامنا إلا أن تبقى عين القوات المسلحة مصوبة فقط إلى الأمام، فى اتجاه سيناء، نحو مهمة وحيدة هى استعادة الأرض المحتلة.

ولا يجب أن يفوت علينا - هنا - ونحن نسأل الآن: «لماذا أنور السادات»؟، أن ألفت النظر إلى أن أنور السادات كان يفرط فى تلك الفترة فى إعلان الوفاء والولاء لجمال

عبدالناصر، وكان دائم الإعلان عن إيمانه بمبادئ «الزعيم الخالد»، وعن إصراره على ضرورة السير على طريقه، ولا ننسى أنه هو نفسه الذى انحنى أمام تمثال عبدالناصر، وهو يحلف اليمين الدستورية رئيساً للجمهورية خلفاً لعبدالناصر، ولا شك أن ذلك الولاء المعلن من أنور السادات لأفكار وشخص جمال عبدالناصر كان من بين دوافعنا ساعتئذٍ لكى نطمئن إليه.

ولست أنكر أن العاطفة لعبت دوراً فى اختيار أنور السادات، فهو نفسه الذى اختاره عبدالناصر نائباً لرئيس الجمهورية، ولم نكن نملك - بالعاطفة - أن نغير من اختاره الرجل قبل رحيله، وآثرنا أن نختاره على طريقه، وبالأسس التى وضعناها، ووافقنا عليها أنور السادات، بل وكان متحمساً لها، من أول جماعية القيادة، واحترام المؤسسات، وتفعيل دورها فى كل القرارات الهامة، إلى الاتفاق على توزيع المسؤوليات الرئيسية فى البلاد[٤٢].

وباختصار كانت هذه الاعتبارات التى حكمت تفكيرنا فى هذه النقطة، ولم يكن الأمر مسألة تحكم منا، ولم يكن اختياراً لشخص ضعيف، بل حكمتنا هذه العوامل كلها، ولم يكن بالإمكان تغييرها، ولا كان فى مكنتنا أن نفكر فى غيرها.

وأسارع بالاعتراف بأننا أخطأنا، أو بالأحرى شاركنا فى الخطأ، وكان الخطأ الأساسى أننا لم نفكر بطريقة أكثر عقلانية فى اختيار أنور السادات، ولست أقصد مسألة أن يكون رئيساً مؤقتاً، أقصد بالضبط الإسراع فى تنصيبه رئيساً للجمهورية.

ولهذا وجب علىَّ أن أستعيد ما حدث فى هذه النقطة تحديداً.

●●●

بعد تعيين أنور السادات رئيساً مؤقتاً للبلاد، كان لا يكف، ولا يمل، من الإعلان عن عدم رغبته فى دخول الاستفتاء، أو طرح اسمه فى الانتخابات كرئيس للجمهورية، وكان يحاول إيهامنا بأن رغبته الحقيقية هى أن يكمل كرئيس مؤقت المدة المتبقية من الفترة الرئاسية الأخيرة للرئيس جمال عبدالناصر، وقد بقى منها وقتها سنتان إلا قليلاً.

لماذا كان السادات يلح علينا فى هذا الاتجاه؟ -

لا نستطيع أن نجزم بطبيعة نوايا السادات. فالنوايا لا يعلمها إلا الله وحده، ولكن يبقى لنا أن ندرس عدة احتمالات فى هذا الشأن.

كان الاحتمال الأول يتمثل فى أن أنور السادات - ربما لتخوفات لديه - لا يريد أن يغامر بطرح اسمه فى عملية استفتاء، وهو يعلم شعور الناس نحوه.

---

٤٢ - جاء فى تقرير اللجنة التنفيذية العليا أمام الجلسة الخامسة والعشرين للّجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى المنعقدة يوم الاثنين ٤ من شعبان سنة ١٣٨٩ الموافق ٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٠ المخصصة لتأبين الرئيس جمال عبد الناصر هذا النص: (إن جمال عبد الناصر، وقد انتقل إلى جوار ربه، قد ترك بالإضافة إلى مبادئه، مؤسسات سياسية ودستورية، وضع نظامها كجزء رئيسى فى ثورته، واختارها الشعب، ممثلة في:

أ) الاتحاد الاشتراكى- وعلى قمته المؤتمر القومى واللجنة المركزية- مؤسسة السلطة السياسية.

ب) وفى مجلس الأمة، مؤسسة السلطة الدستورية البرلمانية.

إن هذه المؤسسات بوضعها القائم - وطبقاً لنظامنا السياسى والدستورى هى وحدها التى تمارس السلطة التى أوكلها لها الشعب، تطبيقاً لمبادئ عبد الناصر. وإن غياب عبد الناصر بقدراته الخارقة ومواهبه الواسعة يعنى بالضرورة أن تضاعف هذه المؤسسات السياسية والدستورية من تحمل المسؤولية، ومن فاعليتها، ومشاركتها مع الرئيس المقبل للجمهورية وبجانبه. ليكون جماع عملهم جميعاً ومعاً، وإنجازهم المتكامل، مسيرة ضخمة على طريق عبد الناصر. ونحو تحقيق آماله).

وكان هناك احتمال آخر وهو أن أنور السادات يريد بإعلانه عن رغبته فى الاستمرار رئيسا مؤقتاً لبقية مدة الرئيس الراحل. أن يختبر نوايانا تجاهه، كان يريد أن يعرف هل نحن معه؟، أم ضده؟، وهل سنستجيب له، ويعرف بذلك أننا لا نريده، أم سنرفض هذا الاقتراح، ويتأكد لديه صدق تأييدنا لترشيحه رئيساً للجمهورية.

كان يريد إجابتنا لكى يحدد موقفنا بالضبط، ومن ناحيتى فإننى أعتبر أنها كانت إحدى مناورات السادات استهدف بها كشف النوايا مبكراً.

هناك نقطة أخرى ساعدت فى عملية الإسراع بانتخاب أنور السادات..

ولعلنا نذكر جميعاً أن الفترة التى أعقبت الوفاة، وحتى إتمام إجراءات الجنازة، كانت البلد تعيش فى حالة «بلبلة» شديدة جداً، وكانت تلك «البلبلة» واحدة من ضمن الأسباب التى دفعت بنا نحو الإسراع بإجراءات الاستفتاء على أنور السادات مرشحاً لرئاسة الجمهورية.

●●●

كانت أول عوامل «البلبلة» ما نشرته جريدة «الأهرام» صباح يوم السبت ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٧٠، وهو اليوم السابق على تشييع جنازة الزعيم الراحل، فقد نشرت فى إحدى صفحاتها الرئيسية وداخل «برواز» نعياً من السيد زكريا محيى الدين، نعى ورثاء منه وحده، وليس ضمن مجموعة أعضاء مجلس قيادة الثورة[٤٣].

وكان ذلك مثيراً للتساؤلات، والأقاويل، والتخمينات التى لا ظل لها من الحقيقة..

وأسجل هنا أن السيد زكريا محيى الدين شخصية محترمة، وكان قد شغل من قبل موقع رئيس الوزراء، وكان نائباً لرئيس الجمهورية، وهو معروف بقدراته وكفاءته فى الإدارة، وكان وزيراً للداخلية لفترة طويلة، وحظى على الدوام بتقدير واحترام كثير من رجالات الإدارة، وبعض الضباط الأحرار، ولا يوجد شيء يمس سمعته على المستوى الشخصي، ومن هنا كان من الطبيعى أن يثير التركيز عليه، وعلى البيان الذى أصدره ينعى فيه جمال عبدالناصر تساؤلات الناس، وتخميناتهم، وبرز فى أوساط سياسية واسعة السؤال:

- هل من المحتمل أن يترشح السيد زكريا محيى الدين رئيساً للجمهورية؟

ما زاد الطين بلة، ووسع من نطاق «البلبلة»[٤٤] أن التليفزيون فعل نفس الشيء. وركز

---

٤٣ – يلمح شعراوى جمعة هنا إلى مسؤولية محمد حسنين هيكل عن إثارة «البلبلة» حول اسم السيد زكريا محيى الدين، وقد ذكر فى موقع آخر، مثل هذا التلميح حين قال: «لم نكن وحدنا المسؤولين عن اختيار أنور السادات رئيساً خلفاً للرئيس جمال عبد الناصر، ويشار هنا إلى أن الأستاذ محمد حسنين هيكل كان فى تلك الأثناء وزيراً للإعلام وهو بهذه الصفة المسؤول عن التليفزيون، الذى أبرز مشاركة السيد زكريا محيى الدين فى الجنازة، وفى الوقت كان هو نفسه رئيس تحرير جريدة « الأهرام»، التى أبرزت نعى السيد زكريا محيى الدين، ما يفيد مسؤوليته عن إبرازه أيضاً على صفحاتها.

٤٤ – يقول أحمد كامل فى كتابه «من أوراق رئيس المخابرات المصرية» ـ ط دار الهلال ـ ص ٦٠ ما نصه:

(لم تتوقف المناورات، وفوجيء الجميع بنشر محمد حسنين هيكل لنعى زكريا محيي الدين لجمال عبد الناصر فى الأهرام. وكان صدى هذا النعى فى القوات المسلحة قويا للغاية، حتى أننى أستطيع أن أقول من موقع الرؤية القريبة، أن الجيش تبنى فى هذا التوقيت مسألة ترشيح زكريا محيي الدين لموقع رئيس الجمهورية، وتحول الأمر داخل القوات المسلحة إلى إتجاه عام، ولعلى أضيف أن المخابرات العسكرية وتحت تأثير هذا الإحساس قامت بأجراء إستطلاع رأى فى صفوف القوات المسلحة كانت نتيجته لصالح زكريا محى الدين

على السيد زكريا محيى الدين تركيزاً كبيراً أثناء إقامة صلاة الجنازة على جثمان جمال عبدالناصر، وكذلك فى أثناء عملية الدفن.

وقد رصدنا بعض الاتصالات التى تمت بين بعض الوزراء السابقين، وعدد من رؤساء الدول الذين شاركوا فى تشييع الجنازة، بغرض حملهم على التدخل لتأييد زكريا محيى الدين وطرح فى هذا الإطار اقتراح بعقد لقاء منفرد بين بعض هؤلاء الرؤساء وبين السيد زكريا محيى الدين، وقد قمنا من ناحيتنا بإفشال هذه العملية.

●●●

كانت هناك بالإضافة إلى كل ما ذكرته من أسباب جعلتنا نسرع فى تنصيب أنور السادات رئيساً للجمهورية، العديد من المؤثرات الأخرى على قرارنا، تأتى هذه المرة من الخارج، فقد لَمّح لنا، ولأنور السادات نفسه، الكثير من الرؤساء والقادة العرب أنه من الضرورى حسم الموقف بالسرعة الواجبة فى مثل هذه الظروف، وضرورة الإسراع فى إجراءات نقل السلطة إلى رئيس الجمهورية المنتخب حتى تستقر الأمور.

ثم كانت هناك نقطة غاية فى الأهمية، وهى الجيش، الذى يستعد لخوض معركة التحرير، وقد قال لنا الفريق أول محمد فوزي: «نحن مقبلون على معركة، ولابد أن يكون للقوات المسلحة القائدة الأعلى الحقيقى الذى تحترم أوامره، والذى تتفاعل معه من أجل المعركة، وأن هذا لا يمكن أن يحدث فى ظل أوضاع مؤقتة أو وسط ظلال من الخلافات وعدم الحسم».

●●●

إلى جانب كل هذا الذى ذكرته كان هناك تطور مهم جداً كان له أثر كبير فى قرارنا بالإسراع إلى تنصيب أنور السادات رئيساً للجمهورية..

فوجئنا بمذكرة موقعة من أعضاء مجلس قيادة الثورة، وكان من بين الموقعين عليها السادة: زكريا محيى الدين، وعبداللطيف البغدادي، وكمال الدين حسين، وحسن إبراهيم، والمذكرة مقدمة منهم إلى السيد أنور السادات الرئيس المؤقت، وكانت تتضمن طلبات وأشياء غريبة.[٤٥]

ومع أن هيكل نفى بعد ذلك علاقته بنشرِ نعى زكريا وألصقه بممدوح طه رئيس قسم الأخبار فى جريدة «الأهرام» فى ذلك الوقت. إلا أن المسألة أصبحت أكثر تعقيداً، وطلب عدد من كبار ضباط القوات المسلحة من الفريق أول محمد فوزى القائد العام أن يتحرك للاستيلاء على السلطة تخليصاً للبلاد من بلبلة، وأزمة لا تحتملها الظروف، ولا تتحملها التحديات).

٤٥ – يقول عبد اللطيف البغدادى إنه بعد اجتماعه فى منزله مع زكريا محيى الدين وكمال الدين حسين، تم الاتفاق على كتابة مذكرة إلى أنور السادات، رفض حسن إبراهيم التوقيع عليها مصارحاً زملاءه بأنه قطع علاقته بالسياسة ليتفرغ إلى الأعمال الاقتصادية، كما لم يوقع عليها بقية أعضاء مجلس القيادة السابقين، حيث كانت الصلة بينهم مقطوعة، وليس لهم انتماء فكرى مشترك.

جاء فى هذه المذكرة بعد مقدمة طويلة عن ضرورة ملء الفراغ الذى خلفه عبد الناصر ما يلي:

(إننا على يقين من أن تحرير الضمير والفكر والحرية وحرية الكلمة والشعور بالأمن فى ظل سيادة القانون العادل وتحمل مسؤولية الرأى والعمل السياسى لكل مواطن عن طريق مجلس أو مجالس منتخبة انتخابا حراً ومؤسسات دستورية حرة تمثل تمثيلاً صادقا وحقيقياً إرادة الشعب، نحن على يقين من أن كل ذلك هو سلاح الشعب فى معركة الحياة التى يخوضها وفى كل معركة وهو سلاحه ضد جميع القوى والتيارات التى تتربص بأمتنا الدوائر ويسعدها شل إرادة الشعب.)

وتخلص المذكرة من ذلك إلى المطالبة بما يلي:

(لذلك نرى أن نضرب مثلا لشعبنا بأن تتوحد كلمتنا وأن تتكاتف جهودنا فى تحمل مسؤولية قيادة جماعية تقود الخطوات الأولى لخلاص أمتنا من المحنة التى تجتازها وهذه المسؤولية تعلمون ويعلم المواطنون جميعاً أنها لا تغرى أبدا إلا بالتضحية،

كانت مذكرة أعضاء مجلس قيادة الثورة تطلب - أولاً - «تشكيل جمعية وطنية عن طريق الانتخاب فى مدة لا تزيد عن ستة أشهر، وتكون مهمة هذه الجمعية إقرار نظام الحكم فى مصر، ولها أن تقرر ما تراه من تنظيمات ومؤسسات تكون لازمة لتحقيق الديمقراطية فى مصر».

ولم يكن التسليم بما جاء فى هذه المذكرة يعنى إلا شيئاً واحداً هو إلغاء دولة جمال عبدالناصر، وإلغاء المؤسسات الحزبية والتشريعية القائمة، ما يعنى أن نترك البلد تدخل إلى المجهول[٤٦].

وهنا لى ملاحظة مهمة تتعلق بالمؤسسات التى تركها عبدالناصر وقد قامت على أساس الميثاق وفى أعقاب بيان ٣٠ مارس سنة ١٩٦٨، كان هناك الاتحاد الاشتراكي، وكان هناك مجلس الأمة قائمين على خط سياسى واضح وتوجه عام محدد، وحتى النكسة فى سنة ١٩٦٧ لم تحل دون استمرار خطنا الاشتراكى وتوجهاتنا الاجتماعية، حتى إن الرئيس عبدالناصر حدد قيمة ما يمتلكه الفرد من الأرض بـ ٥٠ فدانا بدلاً من ١٠٠ فدان، وكان ذلك فى يوليو سنة ١٩٧٠، فى إشارة واضحة إلى أن الخط الاشتراكى للثورة لن يغيب وراء الظروف القائمة على الجبهة مع «إسرائيل» .

وكان غريباً، بل ومستفزاً أن يأتى بعد ذلك من يقول لنا: الغوا الاتحاد الاشتراكي، ولجنته المركزية، ولجنته التنفيذية العليا، والغوا مجلس الأمة، والغوا مجلس الوزراء، وتعالوا نشكل «جمعية وطنية»، توجد لنا بعد ٦ أشهر نظاماً جديداً.[٤٧]

وكان واضحاً أن مذكرة المتبقين من أعضاء مجلس قيادة الثورة يتعاملون مع كل ما

وتكون الوظيفة الأولى لهذه القيادة أن تهيئ الفرصة للمواطن لكي يتحمل مسؤولية معركة حياته، وأن ينتخب انتخاباً حراً جمعية وطنية تمثل سيادة الشعب بسلطاته الدستورية والتشريعية المختلفة، وأن تقوم هذه «الجمعية الوطنية» بعمل الدستور الدائم لجمهورية العربية المتحدة الذى طال انتظار الشعب له، وأن تقيم المؤسسات الدستورية اللازمة لحياة دستورية وديمقراطية سليمة، ومستقرة، وتضمن كفالة الحرية للفرد وللمجتمع، على أن يكون نصف أعضاء هذه الجمعية من الفلاحين والعمال، وأن يشرف على انتخابها جهاز قضائى مستقل الإرادة، وأن يتم تشكيل هذه الجمعية الوطنية فى ظرف ستة أشهر على الأكثر، وأن تكون سلطة السيادة فى هذه الفترة للقيادة الجماعية والتى يرأس جلساتها الرئيس المؤقت للجمهورية وتكون قراراتها بأغلبية أعضائها، ولا يصدر قرار من قرارات سلطة السيادة إلا منها.

وخلال هذه الفترة يكون واجب هذه القيادة أن تقود معركة الشعب لتحرير أرض الوطن، وبمجرد اجتماع الجمعية الوطنية تطرح هذه القيادة الثقة عليها، وتنتهى مهمة هذه القيادة بمجرد إنشاء القيادة الدستورية حسب الدستور الدائم.)

توقيع: كمال الدين حسين - زكريا محيى الدين - عبد اللطيف البغدادي.

٤٦ – فى حوار مع المؤلف ذكر السيد سامى شرف: كنا فى اجتماع مع انور السادات بقصر العروبة بمصر الجديدة، وأثناء الاجتماع دخل علينا السكرتير ومعه مغلف باسم أنور السادات الذى قام بفتحه فى وجودنا، فوجد به مذكرة مكتوبة على الآلة الكاتبة، وهى عبارة عن أربع صفحات أو أكثر، تتضمن المطالبة بإحياء مجلس قيادة الثورة، والعمل بمبدأ القيادة الجماعية فى إطار المتبقين على قيد الحياة من أعضاء مجلس قيادة الثورة، وطلبت المذكرة أيضاً إجراء مقابلة جماعية مع أنور السادات.

وحدثت مناقشة للموضوع وتم الاتفاق بين الجميع على رفض المقابلة الجماعية، وقال السادات: إذا كنت سأقابل أحداً منهم، فلن يكون غير عبد اللطيف البغدادي، ومنفرداً.

وفى مذكراته ذكر عبد اللطيف البغدادى أن أنور السادات قد حدد له يوم الثلاثاء ٦ أكتوبر سنة ٠٧٩١ موعداً، ولكنه آثر أن يرسل له المذكرة مبكراً يوم الأحد حتى يكون رأيهم معروفاً فى وقت تتصارع فيه الآراء

٤٧ – يقول أحمد حمروش فى كتابه «غروب يوليو». (كان مضمون هذا المذكرة رغبة فى فرض قيادة جديدة تكون امتداداً للمجلس السابق للثورة، وإلغاء لما هو قائم من تنظيمات متمثلة فى الاتحاد الاشتراكي)

تركه عبدالناصر على أنه غير صالح للاستمرار، ولم يكن فيه أى فائدة لمصر، ولا لشعب مصر..

وسط تيار غالب فى البلد يطالب ويلح فى أننا «ها نكمل المشوار»، باستمرار خط جمال عبدالناصر، ومبادئه، وسياسته، واستكمال مسيرته، تخرج علينا هذه «المذكرة» بإلغاء كل ما هو قائم، والبحث عن «نظام جديد» تضعه «جمعية وطنية» منتخبة.(١)

ولم تكن هذه فقط هى كل سوءات تلك «المذكرة» بل كانت أهم سوءاتها، أنها أغفلت المعركة، ولا شك أن الخوض فى انتخاب «جمعية وطنية»، تضع خلال ٦ شهور قواعد وأسس النظام الجديد، سوف يأخذ البلد فى اتجاه بعيد عن المعركة، والتى بدا من خلال مذكرتهم هذه أنها ليست واردة فى حسابات أحد من أصحاب تلك المذكرة.

وأذكر أننا كنا قد رفضنا إعادة انتخابات الوحدات القاعدية للاتحاد الاشتراكى فى القرى والمراكز حتى لا نشغل الناس بمعارك انتخابية، وحتى لا نبتعد بهم عن مسار المعركة، ثم تأتى هذه «المذكرة» لكى تقترح إلغاء كل ما هو قائم من مؤسسات الدولة، وتدعو إلى إقامة نظام جديدٍ.

لهذه الأسباب كان طبيعياً أن يكون قرارنا هو رفض مذكرة أعضاء مجلس قيادة الثورة، والاعتراض على كل ما جاء فيها.

وأعترف هنا - الآن - أن هذه المذكرة كانت واحدة ضمن عوامل رئيسية أخرى جعلتنا نعمل على سرعة الترشيح والاستفتاء على أنور السادات..

وهنا نقطة فى منتهى الأهمية..

أقولها بوضوح ودون تردد، إذا كنا نحن قد أخطأنا فى الإسراع بطرح اسم أنور السادات على الاستفتاء الشعبي، ومن ثم تنصيبه رئيساً للبلاد، فلست أعفى آخرين كثيرين شاركونا نفس الخطأ.. بل إن بعضهم - ومنهم أعضاء مجلس قيادة الثورة - كان أحد العوامل التى دفعتنا دفعاً إلى ذلك..

وأحسب أن مثل هذه المذكرة، لو أنها كانت بناءة، ولو أنها جاءت لتدعو إلى توحيد وتجميع القوى الوطنية، ولو أنها كانت تناصر العمل الثورى من أجل استمرار خط جمال عبدالناصر، ولو أنها أعطت الأولوية اللازمة لمعركة التحرير، لو أنها اشتملت على ذلك لكانت التقديرات قد اختلفت..

وكان وجه التاريخ قد تغير.

●●●

خطؤنا الكبير

«أخطأنا فى أننا ضغطنا على الجماهير أكثر مما ينبغى حتى تنتخب

أنور السادات، وضغطنا على القيادات أكثر من اللازم لكى تدعو إلى انتخابه، وكان هذا التجاهل لوعى وحس الجماهير هو خطؤنا الذى لا يمكن إنكاره».

شعراوى جمعة

كان علينا بعد الاستقرار على ترشيح السيد أنور السادات أن نمضى قدماً فى إجراءات الاستفتاء عليه كمرشح لرئاسة الجمهورية، وتحددت المواعيد على أساس أن تجتمع اللجنة التنفيذية العليا يوم السبت ٣ أكتوبر سنة ١٩٧٠، ويجتمع بعدها مجلس الوزراء يوم الأحد ٤ أكتوبر، وفى اليوم التالى تجتمع اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي، على أن يجتمع مجلس الأمة لتسمية المرشح للرئاسة يوم ٧ أكتوبر، وأن يكون يوم ١٥ أكتوبر هو يوم الاستفتاء الشعبى على اسم المرشح.

وهنا يبرز سؤال لماذا حرصنا على عقد اجتماعات المستويات العليا: (اللجنة المركزية، واللجنة التنفيذية العليا) فى التنظيم السياسي، بينما يحدد الدستور فى مادته (١٠٢)[٤٨] أن الاستفتاء يتم على من يرشحه مجلس الأمة، لا اللجنة التنفيذية العليا، ولا اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي؟

والحقيقة أن الرئيس عبدالناصر هو صاحب فكرة أن يكون للحزب سلطة ترشيح القيادات العليا فى الدولة، وكان حريصاً وهو يبنى الحزب أن يضع تقاليد تصلح للاستمرار، وتكون فى صالح العمل السياسي، وكان ينظر دائماً إلى أهمية إعطاء دور واختصاصات واسعة للتنظيم السياسى لتعظيم فاعليته، ولو بقى الرئيس عبدالناصر لكان الاتحاد الاشتراكى قد حاز اختصاصات واسعة جداً، وهو الذى كان يقول لنا دائماً يجب أن نعمل من أجل أن يأتى اليوم الذى «تسمى اللجنة المركزية كلاً من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، تسمى الرئيس، وترسل التسمية إلى مجلس الأمة طبقاً للدستور، وتسمى رئيس الوزراء، وترسل به إلى رئيس الجمهورية، الذى عليه أن يأخذ بترشيحها، وأن توضع لذلك آليات محددة فى الدستور، وكان يرى أن هذا الأسلوب هو الذى يعطى للتنظيم السياسى الحاكم قوة وفاعلية ودوراً هو جدير بهم جميعاً».

وكانت المرة الأولى التى يحدث فيها مثل هذه الإجراء بعد رحيل جمال عبدالناصر..

وبالفعل دعيت كلاً من اللجنة المركزية واللجنة التنفيذية العليا لتسمية المرشح لرئاسة الجمهورية ممارسة منها لهذا الإرث الذى أعطاه لها المعلم والقائد جمال عبدالناصر..

وقد كان فى انتظارنا مفاجأتان كبيرتان فى أول اجتماع للجنة التنفيذية العليا..

---

٤٨ – نص المادة ١٠٢ من دستور سنة ١٩٦٤: «يرشح مجلس الأمة رئيس الجمهورية، ويعرض الترشيح على المواطنين لاستفتائهم فيه. ويتم الترشيح فى مجلس الأمة لمنصب رئيس الجمهورية، بناء على اقتراح ثلث أعضائه على الأقل، ويعرض المرشح الحاصل على أغلبية أعضاء المجلس، على المواطنين لاستفتائهم فيه. فإذا لم يحصل أحد من المرشحين على الأغلبية المشار إليها، أعيد الترشيح مرة أخرى بعد يومين من تاريخ التصويت الأول، ويعرض المرشح الحاصل على الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس على المواطنين لاستفتائهم فيه.

يعتبر المرشح رئيساً للجمهورية، بحصوله على الأغلبية المطلقة لعدد من أعطوا أصواتهم فى الاستفتاء. فإن لم يحصل المرشح على هذه الأغلبية، رشح المجلس غيره ويتبع فى شأنه الطريقة ذاتها»

●●●

قبل أن أخوض فى سرد وقائع ما جرى فى اجتماع اللجنة التنفيذية، أعود بالذاكرة إلى واقعتين هامتين فى السياق الذى نتحدث فيه:

الأولى: تختص بقرار وقف إطلاق النار، وكانت هناك ضرورة ملحة لأن تحدد السلطة الجديدة قرارها بخصوص استمرار أو عدم استمرار قرار وقف إطلاق النار، بسبب قرب انتهاء المهلة المحددة فى مبادرة روجرز[٤٩] التى قبلتها مصر قبل شهر واحد من وفاة الرئيس جمال عبدالناصر.

وكان موعد تجديد قرار وقف إطلاق النار ينتهى فى ٧ نوفمبر سنة ١٩٧٠.

وكان لابد من اتخاذ قرار سريع بهذا الخصوص حتى نظهر من ناحية للعالم الخطوات التى نسير عليها، ونعطى رسالة من ناحية أخرى للقوات المسلحة بأننا يجب أن نعطى القيادة الجديدة الوقت الكافى لتفهم الموقف الحقيقي، ولذلك عقدنا اجتماعاً مصغراً حضره الفريق أول محمد فوزى وزير الحربية، والسيد محمود رياض وزير الخارجية، وشعراوى جمعة وزير الداخلية، والسيد محمد فائق وزير الإرشاد، والسيد أمين هويدى وزير الدولة، والسيد سامى شرف وزير شؤون رئاسة الجمهورية، وبعد مناقشات سريعة قررنا مد العمل بوقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر أخرى.

كنا نريد أن نرسل إلى الجميع من حولنا وإلى العالم أجمع برسالة بأن القيادة الجديدة تدرس الموقف، وتمنح لنفسها الوقت الكافى للتعامل مع تطورات القضية.

حدث هذا قبيل اجتماع اللجنة التنفيذية العليا لتقرر اسم المرشح للرئاسة خلفاً للرئيس جمال عبدالناصر.

وكانت هناك واقعة أخرى سبقت هذا الاجتماع لها دلالة مهمة..

●●●

كنا فى المطار فى توديع أحد الرؤساء العرب، بعد أداء واجب العزاء فى الزعيم الراحل. وقبل أن نغادر المطار نادانى أنور السادات وانتحى بى جانباً، وطلب منى أن أرافق السيد حسين الشافعى فى سيارته فى طريقنا إلى قلب القاهرة، وأفهمنى أن الشافعى يريد إبلاغى عن بعض «المعلومات المهمة»..

ركبت فعلاً معه فى سيارته. وتناول السيد حسين الشافعى فى حديثه معى أمرين:

أولاً المؤامرة الوهمية، فوجئت بالشافعى وهو يقول لى إنه يملك معلومات خطيرة نقلها إلى السادات عن مؤامرة تحاك ضد أنور السادات شخصياً. وسألته عن حقيقة المؤامرة التى يتحدث عنها وعن الأشخاص المتورطين فيها؟

فقال: ـ المعلومات المتوفرة لدى تشير إلى أن عبدالمحسن أبو النور وحلمى السعيد

---

٤٩ – مبادرة روجرز: مبادرة قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية على لسان وليام روجرز وزير الخارجية في عهد الرئيس ريتشارد نيكسون، وقد جاءت هذه المبادرة لعمل فترة وقف إطلاق النار بين القوات الإسرائيلية والقوات المصرية دخلت المبادرة حيز التنفيذ فى الساعة الواحدة من صباح السبت ٨ أغسطس سنة ١٩٧٠ لمدة ٩٠ يوماً، ولم يمتد العمر بجمال عبد الناصر حتى نهاية المدة المحددة لوقف إطلاق النار وبعد وفاة جمال عبد الناصر تجدد وقف إطلاق النار لمدة ثلاث سنوات وشهرين حتى قامت حرب أكتوبر المجيدة سنة ١٩٧٣ وكان وليام روجرز قد ترك منصبه سنة ١٩٧١

يجهزان لمؤامرة ضد أنور السادات، وأنهما ينويان مفاجأة السادات لدى دخولهما عنده برشاشات صغيرة ويطلقان عليه الرصاص بهدف التخلص منه نهائياً.

كان الحديث غريباً ولم يكن ليصدقه أحد، وعدت لأسأل السيد حسين الشافعي:

- من الذى نقل إليك هذه المعلومات؟

وتمنع الشافعى قليلاً فى أن يذكر اسم الشخص الذى أبلغه بهذا الكلام.

وقلت له: لابد أن تذكر لى اسمه لأن ما تذكره لا يمكن تصديقه بالنسبة للسيد عبدالمحسن أبو النور ولا بالنسبة إلى المهندس حلمى السعيد.

وذكرت له: أن هذين الشخصين بالذات لا ينامان الليل أو النهار وهما يدعوان إلى أنور السادات وطلبت منه بإصرار اسم ناقل هذه المعلومات؟

فقال لي: - «فلان».[٥٠]

ويبدو أن الحديث عن «المؤامرة الوهمية» لم تكن هى الموضوع الأهم لدى السيد حسين الشافعى الذى اكتفى بقولى هذا ثم بادرنى بالقول:

- أنا أعترض على ترشيح أنور السادات رئيسا للجمهورية.

قلت: طيب لماذا تعترض؟

وتحدث الشافعى طويلاً عن الأسباب، فقال :

- «سمعة أنور السادات فى الدول العربية حولها الكثير من الشبهات، وسمعته فى الداخل ليست فوق مستوى الشبهات».

وذكرنى الشافعى بحادثة قصر الموجي..

●●●

حكاية هذا القصر تتلخص فى أنه كان فى منطقة «الهرم» قصر ضخم جدا وفخم جدا يمتلكه لواء اسمه الموجي[٥١] وعندما شاهده السادات أراد أن يستحوذ عليه لنفسه وفعلاً أصدر قراراً بفرض الحراسة على القصر تمهيداً للاستيلاء عليه، ولكن اللواء الموجى اعترض على ذلك، وتبنى قضيته فى ذلك الوقت الأخ فريد عبدالكريم الذى كان أميناً للاتحاد الاشتراكى فى محافظة الجيزة، ونشر الموضوع بتفاصيله فى بيان وزعه على قواعد الاتحاد الاشتراكى فى المحافظة، ووصل الموضوع برمته إلى علم الرئيس جمال عبدالناصر، وأوقف القرار[٥٢].

---

٥٠ – يقول السيد شعراوى جم++عة رغم انى لم أصدق هذه المعلومات ولا أخذتها مأخذ الجد إلا أننى رأيت أهمية للبحث عن مصدرها، وبعد التحرى عن حقيقة هذا الشخص ودوافعه تبين أنه إنسان مخبول من قرية حلمى السعيد فى محافظة الدقهلية.

٥١ – العميد صلاح الدين صادق الموجى القائد العسكرى لمدينة بورسعيد فى غضون العدوان الثلاثى سنة ٦٥٩١.

٥٢ – علم الرئيس جمال عبد الناصر بقصة قصر الموجى وهو فى رحلة علاج فى مصحة « تسخالطوبو» بالاتحاد السوفييتي، وكان أنور السادات يسكن فيلا فى الهرم - وهى من بيوت الحراسة - وأثناء بحث السيدة جيهان السادات عن بيت فى المنطقة رأت قصراً أعجبها، وذهبت لزيارته أكثر من مرة ووقع اختيارها عليه، وتبين أنه ملك اللواء صلاح الموجي، واتصل السادات بأمين هويدى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وقتها، وكان المسؤول عن القرارات المتعلقة برئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ومنها قرارات الحراسة، وطلب منه «فرض الحراسة» على اللواء الموجي، وادعى أن لديه معلومات عنه بإثراء غير مشروع، وأن موقفه مريب، وإلا فمن أين له القصر الذى يملكه؟

وحسب شهادة السيد سامى شرف «بدأ أمين هويدى يبحث فى الموضوع، وكنا نلتقى يومياً معه - شعراوى جمعة وزير الداخلية وأنا - وكان السادات وقتها نائباً للرئيس، ولكن هذا الموضوع يجب أن يعرض على الرئيس لأنه لا يحق لأى أحد أن يصدر هذا القرار خصوصاً وأن هناك سبباً شخصياً للاستيلاء على القصر»

لم يكتف الشافعى بتذكيرى بحادثة قصر الموجي، بل استفاض فى حديثه معي، وذكر أسبابا أخرى لاعتراضه على ترشيح السادات وقال ضمن ما قال: «السادات لم يسند إليه أى عمل تنفيذى طوال المشوار منذ قيام ثورة يوليو حتى الآن».

وقال السيد حسين الشافعي، وكأنه يسجل موقفه أمامي:

- أنا أكرر اعتراضى على ترشيح السادات، وأخشى من أن يحسب فشله فى أى عملية انتخاب أو استفتاء على مصداقية النظام ويعرضه للخطر والاهتزاز.

وفى معرض ردى على ما قاله الشافعى أوضحت له أن الالتفاف حول أنور السادات ومعاونته معاونة صادقة كفيلان بأن تسير المركب بأمان، وتجعلنا نستطيع التغلب على النقص الذى فيه ونكمله بوجودنا حوله.

واجتمعت اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى بالدور الحادى عشر فى مبنى الاتحاد على كورنيش النيل، وكانت المرة الأولى التى تجتمع فيها بدون الرئيس جمال عبدالناصر، وكان الاجتماع مخصصاً لمناقشة ترشيح رئيس الجمهورية، وعند بدء الاجتماع كانت هناك أكثر من مفاجأة.

جاءت المفاجأة الأولى من الدكتور محمود فوزي، وكان يشغل موقع مساعد رئيس الجمهورية للشؤون الخارجية، إضافة إلى عضويته باللجنة التنفيذية العليا، وهو رجل على خلق، وعلى دراية بالشؤون الخارجية، وأدى العديد من الأدوار المهمة فى الكثير من المؤتمرات، والمحافل الدولية، وخاصة فى هيئة الأمم المتحدة، وفى مجلس الأمن، ولكل هذه الأسباب كانت تزكيتنا له من داخل التنظيم الطليعى لكى يدخل اللجنة التنفيذية العليا، ورغم خبراته الكبيرة فى المجال الدبلوماسى والعمل الخارجي، إلا أن أحداً لا ينكر أنه كان وافداً جديداً على العمل السياسى الداخلي، بل وعلى الشأن الداخلى برمته.

فوجئنا جميعاً فى بداية الجلسة بالدكتور محمود فوزى يمد يده إلى جيب «الجاكت» الداخلى ويخرج منه ورقة، عندما فتحها أمامنا تبين لنا أنها طويلة جداً. ولم نعرف محتواها إلا عندما بدا فى تلاوة ما فيها، فإذا بها استقالة مسببة من جميع مناصبه، وكانت المبررات التى ذكرها الدكتور فوزى تدور حول بلوغه سن السبعين، وأنه قد آن الأوان لكى يستريح بعدما قدم لبلاده ما قدم من خدمات.

والحقيقة أننا جميعاً فوجئنا بهذه الاستقالة، وقد كنا نرى - خاصة فى مثل الظروف التى تمر بها البلد - ضرورة الحفاظ على وحدة القيادة، ورأينا أن تلك الظروف لا تسمح

يقول سامى شرف: «أرسلت برقية إلى الرئيس عبد الناصر، وطلب هويدى من السادات التريث لحين عودة الرئيس، ولكنه أصدر أمراً بوضع قصر الموجى تحت الحراسة، وعندما عاد الرئيس عبد الناصر وكان السادات فى استقباله بالمطار وركب معه السيارة عنفه الرئيس ورفض رفضاً باتاً هذا الأسلوب من العمل، وعاتبه فى مسألة الموجي وفى أشياء أخرى متعلقة بتصرفات شخصية فى علاقاته مع العرب أوغيرهم، وكان عبد الناصر يتفادى الكلام فيها، ووجد أن الفرصة قد أتيحت لكى ينبه أنور السادات إلى أن هذا التصرف وغيره لا يليق بوضعه كنائب رئيس الجمهورية.

وبعد ذلك تقرر أن يخصص له قصر كاسترو - منزل الجيزة الذى عاش فيه حتى وفاته - وصرف النظر عن أى إجراء اتخذ ضد اللواء صلاح الموجي وكان عبد الناصر حساساً للغاية بالنسبة لتصرفات الشخصيات العامة الشخصية وكان لديه أمل أنه بالتنبيه والعتاب والمصارحة يتغير أسلوب الشخصية، وأصابت السادات وعكة صحية اعتكف على إثرها فى قريته ميت أبو الكوم بالمنوفية، ولم يعد منها إلا فى زيارة العقيد معمر القذافى إلى مصر»

بمثل هذه الاستقالة فى وقت كنا فى أمس الحاجة إلى أن نتكاتف جميعاً على قلب رجل واحد، ثم يأتى مساعد رئيس الجمهورية وأحد أعضاء اللجنة التنفيذية العليا لكى يقدم استقالته، كانت حيرتنا شديدة ليس من الاستقالة فقط، ولكن من توقيتها، وحِرنا جميعا فى تفسير الأسباب الحقيقية وراء استقالة الدكتور محمود فوزي.

هل لم يكن يريد العمل مع أنور السادات؟

ما حدث بعد ذلك يثبت العكس، فقد عمل مع أنور السادات رئيساً للوزراء، ولفترة طويلة نسبياً.

هل كانت الاستقالة مجرد مناورة منه يريد بها معرفة مدى تمسكنا به؟

الحقيقة أن هذا ما أعتقده حتى اليوم، أنها كانت مناورة مبكرة من الدكتور محمود فوزي[٥٣].

ناقشناه فى الاستقالة، وأكدنا على ضرورة وحدة الصف فى مواجهة ما تمر به البلاد من ظروف غير عادية بعد رحيل عبدالناصر، وفى نهاية الأمر رفضنا الاستقالة بالإجماع، ومرت مفاجأة الدكتور محمود فوزى بسلام[٥٤].

وانتقل بنا النقاش إلى الموضوع الرئيسى المدرج على جدول أعمالنا واهتمامنا وهو وضع رئاسة الدولة.

ودارت المناقشات حول الموقف العام، وكان هناك اقتراحان:

الأول يرى أن يكمل الرئيس المؤقت المدة المتبقية من رئاسة عبدالناصر.

ويرى الاقتراح الثانى أن نسير فى إجراءات الترشيح الفورى لتحقيق الاستقرار.

وكان الاتفاق بيننا على أن يتقدم الدكتور لبيب شقير[٥٥] بترشيح أنور السادات لرئاسة الجمهورية، وما أن طرح الدكتور لبيب شقير اسم أنور السادات للترشيح، حتى كانت المفاجأة الثانية لأعضاء اللجنة التنفيذية العليا، كانت المفاجأة هذه المرة من السيد حسين

---

٥٣ – حسب تفسير أمين هويدى فإن الدكتور محمود فوزى كان متأثراً من عدم دعوته لحضور أول اجتماع مع الوفد السوفييتى الذى كان يزور القاهرة معزياً فى وفاة الرئيس عبد الناصر. ومن ثم أراد أن يعرف وضعه فى النظام الجديد، وقد سحبها سريعا. وكان قد اطمأن إلى الموقف من تواجده. وفيما بعد استدعاه السادات لكى يرأس أول وزارة فى عهده.

٥٤ – لم تكن مفاجأة محمود فوزى بطلبه الاستقالة هى الوحيدة، فقد سبقه محمد حسنين هيكل بطلب الاستقالة من منصبه كوزير للإرشاد (الإعلام)، وعن الاستقالتين يقول أمين هويدى فى كتابه «مع عبد الناصر». (فى الوقت الذى كانت تقدم فيه الاستقالات من محمود فورى ومحمد حسنين هيكل كان هناك عمل جاد لإكمال ترشيح أنور السادات لمنصب رئيس الجمهورية يتم على قدم وساق بعدما استقر الرأى على الآتى:

- يعرض الترشيح على اللجنة التنفيذية العليا يوم السبت ٣ أكتوبر سنة ١٩٧٠.
- يعرض الترشيح على اللجنة المركزية يوم الاثنين ٥ اكتوبر سنة ١٩٧٠.
- دعوة مجلس الأمة لاجتماع غير عادى صباح يوم الأربعاء ٧ أكتوبر سنة ١٩٧٠.
- يتم الاستفتاء على اسم المرشح يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٧٠.
- وإذا جاءت النتيجة بنعم يجتمع مجلس الأمة يوم السبت ١٧ أكتوبر سنة ١٩٧٠ ليؤدى رئيس الجمهورية اليمين الدستورية وفقا لنص المادة ١٠٤ من الدستور.

وانصرف كل فيما يخصه لبذل كافة الجهود حتى يتم نقل السلطة بالطريقة الدستورية، وقد تمت هذه الخطوات فى دقة أذهلت العالم وكانت محل تعليقات من كافة الجهات الرسمية والصحافة وأجهزة الإعلام العالمية).

٥٥ – الدكتور محمد لبيب شقير: (١٩٢٦ - ١٩٨٦) : رئيس مجلس الأمة السابق. فى عهد عبد الناصر تولى ثلاث وزارات فى خمس حكومات متتالية من سنة ١٩٦٤، شغل منصب رئيس مجلس الأمة فى ٢٠ يناير سنة ١٩٦٩، عين وزيرا للاقتصاد والتجارة الخارجية سنة ١٩٦٤، ووزيرا للتخطيط سنة ١٩٦٦، ووزيرا للتعليم العالي سنة ١٩٦٧ ورئيس المجلس الأعلى للبحث العلمى سنة ١٩٦٧، آخر منصب سياسى له: رئيس مجلس الأمة فى الفترة من ٢٠ يناير سنة ١٩٦٩ إلى ١٤ مايو سنة ١٩٧١

الشافعي، ولم يكن الأمر مفاجئاً بالنسبة لي، فقد جرى حديث بيني وبينه بهذا الخصوص كما ذكرت من قبل، أعلن الشافعى اعتراضه على ترشيح أنور السادات، وأفاض فى شرح أسباب عدم اقتناعه بهذا الترشيح، وللحقيقة والتاريخ، فإن السيد حسين الشافعى قال «كل اللى فى نفسه» عن أنور السادات، وبالعربى الفصيح، قال الشافعى فى السادات ما لم يقله مالك فى الخمر، كما يقولون.

وبعد مناقشات طويلة استقر الرأى على ترشيح أنور السادات، وكان علينا بعد ذلك أن نتوجه إلى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى لإيضاح أسباب الترشيح، وقد كان مقرراً أن تنعقد يوم ٥ أكتوبر سنة ١٩٧٠.

●●●

قبل اجتماع اللجنة المركزية كان عليَّ أن أبذل مجهوداً فوق العادة فى فترة قصيرة جداً، وهى لا تزيد عن يومين فقط، كان عليَّ أن أجتمع مع عدد كبير من أمناء الاتحاد الاشتراكى حتى أناقش معهم ترشيح اللجنة التنفيذية العليا لأنور السادات، وكنت أعرف مشاعر الكثيرين تجاه السادات وأعرف أن الكثيرين اصطدموا مع السادات فى فترات سابقة أثناء رئاسته لمجلس الأمة، وأعرف أنه كان يستخدم بعض النواب فى مناوئة الاتحاد الاشتراكي، وكان إذا شكل الاتحاد الاشتراكى لجنة محافظة، يعمل هو على تشكيل لجنة إقليمية من النواب التابعين له، وينشأ من هذا الوضع مواقع جديدة فى المحافظة، فتجد فى مواجهة أمين الاتحاد الاشتراكى من يسمى برئيس اللجنة الإقليمية، وهكذا كان السادات يعمل على خلق الكثير من الصراعات بين مستويات الاتحاد الاشتراكى ومجلس الأمة، كنت أدرك ذلك وأعرف تفاصيله، وبالتالى أعرف ردود أفعال الكثيرين من قيادات وقواعد الاتحاد الاشتراكى تجاه طرح اسم أنور السادات كمرشح لرئاسة الجمهورية خلفاً للرئيس جمال عبدالناصر.

وكان عليَّ أن أتحرك بسرعة كبيرة، وأنا مدرك لكل هذه الخلفيات، وفعلاً تمكنت من إقناع الكثيرين، ولكنى بذلت جهداً كبيراً مع البعض الآخر، وكان فريد عبدالكريم[٥٦] على رأس هؤلاء الرافضين لترشيح السادات، واجتمعت معه، بعد أن فشل جميع من تحدثوا

سجن فى القضية الشهيرة والمعروفة باسم قضية «مراكز القوى» والتى حبس فيها الرئيس الأسبق أنور السادات خصومه السياسيين بعد ١٥ مايو سنة ١٩٧١ التى سماها ثورة التصحيح. ويقول الدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء السابق: إن الدكتور لبيب شقير، وهو كان رجل قانون، وأعرفه جيداً وهو شخصية ذكية جداً، وقد كان له رأى قانونى بأن الدستور المؤقت الصادر فى سنة ١٩٦٤ يلزم بأن يكون النائب الأول لرئيس الجمهورية هو من يخلف الرئيس فى حالة الوفاة، وكان هذا الرأى يغلق الباب أمام ترشيح أنور السادات لخلافة جمال عبد الناصر، أو على الأقل يفتح الباب أمام ترشيحات أخرى غير أنور السادات، ولا تقصرها على السادات وحده. ويبدو أن السادات حملها له، ولم ينسها حتى مايو سنة ١٩٧١ فزج باسمه فى القضية، وحبس فيها لمدة محدودة، خرج بعدها لينهى حياته السياسية ويستأنف مجددا حياته العملية كأستاذ اقتصاد وكقانونى مميز.

٥٦ – فريد عبد الكريم: محامي وسياسى اشتراكى مصري، شغل موقع الأمين العام للاتحاد الاشتراكى فى محافظة الجيزة تحت قيادة عبد الناصر، وفى بداية عصر السادات هاجم سياساته التى كان يرى أنها تحيد عن الطريق الذى رسمه جمال عبد الناصر، ولم يكن غريبا أن يكون أحد المتهمين الرئيسيين فى قضية «مراكز القوى» وحكم عليه مع على صبرى ومحمد فايق بالإعدام، لكن الرئيس السادات عاد فخفف هذا الحكم إلى السجن المؤبد، ثم أفرج عنهم صحيا بعد ذلك، بعد أن أمضوا فى السجن عشر سنوات.

بعد خروجه شرع فى تأسيس حزب للناصريين، فبدأ فى إجراءات تأسيس الحزب الاشتراكى الناصري بعد أن استطاع أن يجذب له عشرات الآلاف من المؤسسين، ولكن تم رفض إنشاء الحزب من لجنة شؤون الأحزاب تخوفا من ثورية وكيل مؤسسيه. وتوفى يرحمه الله - فى أكتوبر سنة ٢٠٠١

إليه في إقناعه بقرار اللجنة التنفيذية العليا.

ودام اجتماعي مع الأخ فريد عبدالكريم أمين الاتحاد الاشتراكي بمحافظة الجيزة أكثر من ساعتين، وعندما وصلت المناقشة معه إلى طريق مسدود قلت له: يا فريد أنت لا تريد أنور السادات، فمن ترشح إذن؟، قال: أرشح الدكتور محمود فوزي، وناقشته فى ذلك، وأوضحت له أن الدكتور فوزى لا يملك خبرة فى النواحي الداخلية، وليس له ارتباط بالثورة، وأنه لا أحد غيره يرضى بهذا الترشيح، وخاصة المؤسسة العسكرية، وأن الاتحاد الاشتراكى لن يرضى به أيضاً، واحتار فريد عبدالكريم، ولم يجد أمامه بديلاً آخر.

وهنا نقطة أود تسجيلها للتاريخ وهى أن السيد على صبري[٥٧] كان قد أخرج نفسه نهائياً من الأسماء التى يمكن أن نفكر فى ترشيحها، وقال: لن أرشح نفسى لرئاسة الجمهورية، وكان له فى ذلك أسباب كثيرة، ذكر منها أن ترشيحه قد يثير انقساماً فى البلد، ولذلك أبعد نفسه واسمه من البداية ومبكراً جداً عن الدخول فى مثل هذه المغامرة.

وأنا إذ أذكر هذه القضية هنا، فى هذا الموضع من شهادتي، أذكرها لأننى قلتها ساعتها للأخ فريد عبدالكريم، حتى لا يكون محرجاً من طرح اسمه، فذكرت له رأى السيد على صبري، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، لأنى أعرف أنه قد يتبادر إلى الأذهان سؤال طبيعى ومشروع جداً وهو: لماذا لم نطرح نحن اسم السيد على صبرى مرشحاً للرئاسة؟

وللتاريخ أسجل أن فريد عبدالكريم، وبعد أن انتهى النقاش بيننا، ووضح أننى بعد كل هذا الجهد قد استطعت إقناعه بأنه لا خيار آخر أمامنا، نظر إليَّ وقال لي، وكأنه يقرأ من كتاب الغيب المفتوح أمام ناظريه: «السادات رجل غير مأمون، ولا يمكن لنا أن نطمئن إليه، ولا إلى توجهاته، وهو معروف بعدم الوفاء لكل الذين وقفوا معه»، وختم فريد عبدالكريم كلامه معى قائلاً:

«سوف تكون أنت أول الذين يتخلص منهم أنور السادات بعد أن يستتب له الأمر».

---

٥٧ – على صبرى (٣٠ أغسطس ١٩٢٠ - ٣ أغسطس ١٩٩١)؛ عسكرى وسياسى بارز، شغل موقع نائب رئيس الجمهورية فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر، وترأس مجلس الوزراء في تشكيلتين وزاريتين متتاليتين أواسط الستينيات، وفى عهد الرئيس أنور السادات شغل مرة أخرى منصب نائب الرئيس، حتى أقاله السادات فى أول مايو سنة ١٩٧١.

يعد أبرز قيادات الصف الثانى فى قيادة الثورة المصرية وأحد مؤسسى المخابرات العامة المصرية، ومديراً لها منذ سنة ١٩٥٦ إلى ١٣ مايو من سنة ١٩٥٧

تولى رئاسة الوزراء لفترتين: المرة الأولى من ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٦٢ – ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤، فكان أول رئيس وزراء فى تاريخ مصر يحقق بنجاح تنفيذ الخطة الخماسية الوحيدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ثم ترأس الحكومة مرة أخرى عند إعادة تشكيلها فى ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ وإلى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٦٥.

عين أميناً عاماً للاتحاد الاشتراكى العربى من سنة ١٩٦٥ حتى سنة ١٩٦٧، وأصبح عضواً منتخباً فى اللجنة التنفيذية العليا، ومساعداً لرئيس الجمهورية لشؤون الدفاع الجوي، ومسؤول الاتصال بين القوات المسلحة المصرية والقيادة السوفييتية فى كل ما يخص التسليح والتدريب والخبراء، فى أواخر أيام حكم الرئيس عبد الناصر.

كان مرشحاً بقوة لخلافة جمال عبد الناصر، لولا أنه خشى من أن يحدث ترشحه انقساماً عند قمة السلطة فى تلك الظروف الاستثنائية من عمر الوطن، أقاله السادات فى أول مايو سنة ١٩٧١، وجعله على رأس المتهمين فى القضية الشهيرة باسم «مراكز القوى»، وحُكم عليه بالإعدام وخُفف الحكم إلى المؤبد، وقضى عشرة أعوام كاملة فى السجن قبل أن يتم الإفراج عنه ليعيش حياة من العزلة والانقطاع عن العالم كله، وظل صامتاً حتى أصدر كتيباً دوّن فيه تحت عنوان «على صبرى يتذكر، بصراحة عن السادات».

توفي على صبرى فى ٣ أغسطس سنة ١٩٩١، عن عمر يناهز ٧٣ عاماً

دخلنا اجتماع اللجنة المركزية، ودارت مناقشات مطولة. انتهت بصدور بيان عن اللجنة المركزية، ولا زلت أحمل تقديراً واعتزازاً كبيرين لهذه المناقشات، ولهذا البيان، وأعتبر أنهما كانا تعبيراً عن حس ووعي سياسيين على درجة عالية من الصفاء واستشراف المستقبل، وأذكر أن البيانً المشترك بين اللجنة التنفيذية العليا واللجنة المركزية، وكذلك البيان الذى انفردت به اللجنة المركزية كانا قد حددا الأخطار التى تحدق بأمتنا وبنضالها من أجل التحرر والتقدم، ورسما معالم الطريق والمبادئ الأساسية للتحرك فى الفترة المقبلة.

وكان البيان قد تناول العوامل التى كانت تشكل خطراً على مصر وعلى الوطن العربى كله، وهى العوامل ذاتها التى رصدها تقرير اللجنة التنفيذية العليا وتتمثل في:

- إن « إسرائيل» تحتل الآن سيناء وتحتل معها أجزاء عزيزة وغالية من وطننا العربى كله: القدس والضفة الغربية للأردن وقطاع غزة، والجولان، وهى سوف تحاول أن تستغل مرحلة ما بعد عبدالناصر أملاً منها فى أن تضم نهائياً أراضينا المحتلة إليها، ومن الطبيعى أنها سوف تحاول الوصول لذلك عن طريق تفتيت الجبهة الداخلية لشعبنا، وعن طريق التحرك الدولى وعن طريق التحرك العسكري.

- إن «إسرائيل» على مدى الثمانية عشر عاماً الماضية لم تكن وحدها فى حالات ضرب ثورتنا وإنهاء تحريرنا، وهدم دولتنا الاشتراكية فقد كانت تؤيدها وتساندها وتدعمها دائما قوى الإمبريالية العالمية، وعلى رأسها الولايات المتحدة بسبب وحدة المصالح بينهما، ومن أجل ذلك فلابد أن يكون واضحا أمامنا أن الإمبريالية العالمية سوف تحاول بكل ما أوتيت من قوة وبكل ما تملك من وسائل أن تجمع وتركز طاقاتها من جديد وتوجهها مجمعة ومركزة لتقضى على صمود الشعب المصرى ثم على تحرره ولتنتشر من بعد ذلك فى تصفية التحرر فى الوطن العربى كله.

- إن الثورة الاشتراكية العظيمة التى أقامها جمال عبدالناصر على مدى ثمانية عشر عاماً لصالح قوى الشعب العامل كلها، والتى يؤيدها الإجماع الكامل من كل هذه القوى، صدمت بالضرورة، وعلى مدى هذه المدة مصالح أفراد فئة محدودة ضئيلة من الاستغلاليين الرجعيين، وكما تدلنا كل تجارب الثورات العظيمة فى العالم فلابد أن نتوقع أن بعض بقايا هذه الفئة سوف يحاولون الخروج من جديد من زوايا النسيان الذى وضعهم فيه التقدم ليعيدوا التاريخ إلى الوراء.

●●●

كانت هذه العوامل هى أخطر ما يواجه مصر فى ذلك الوقت، وكانت هى فى الوقت نفسه الأساس والأصل الذى يمكن أن تشكل خطراً على مسيرتنا فى المرحلة المقبلة، كما رصدها تقرير اللجنة التنفيذية العليا.

ومن هنا رأت اللجنة التنفيذية العليا ضرورة الاتفاق العام على المبادئ التى تحكم التحرك المقبل، بما فيه الإسراع بانتخاب رئيس الجمهورية.

وقد كان لافتاً للنظر أن ينصب التقرير على استمرار الثورة كما رسمها جمال عبدالناصر. والقضاء على كل العوامل التى تعوق هذا الاستمرار.

وكان لافتاً ـ أيضاً ـ أن ينص التقرير على أنه «نظراً لأن استمرار الثورة يقتضى بالضرورة استمرار الحكم الثوري، واستقراره، فإن ذلك يحتم أن يتخذ الشعب قراره بأسرع ما يمكن فى موضوع رئيس الجمهورية، قمة السلطة ورئاسة الدولة حتى لا تترك الفرصة لاستخدام هذا الموضوع بواسطة العوامل التى أشرنا إليها».

وكان لافتاً ـ كذلك ـ أن ينص التقرير على أن «اختيار رئيس مقبل للجمهورية يجب أن يتم عن طريق الاستفتاء الشعبي، لأن ذلك هو الطريق الوحيد الذى حدده الدستور الذى يجب أن تحترم أحكامه فى كل النواحي».

وكان لافتا ـ أخيراً ـ أن ينص التقرير على أن جمال عبدالناصر، وقد انتقل إلى جوار ربه، قد ترك، بالإضافة إلى مبادئه، مؤسسات سياسية ودستورية تتمثل فى مؤسسة السلطة السياسية، (الاتحاد الاشتراكي، وعلىً قمته المؤتمر القومى واللجنة المركزية)، إضافة إلى مؤسسة السلطة التشريعية (مجلس الأمة)، وأن هذه المؤسسات بوضعها القائم وطبقاً لنظامنا السياسى والدستورى هى وحدها التى تمارس السلطة التى أوكلها لها الشعب تطبيقاً لمبادئ عبدالناصر، وأن غياب عبدالناصر يستلزم أن تضاعف تلك المؤسسات فاعليتها ومشاركتها مع الرئيس المقبل، وبجانبه ليكون جماع عملهم جميعا ومعاً، وإنجازهم المتكامل مسيرة ضخمة على طريق عبدالناصر ونحو تحقيق آماله».

كانت كل هذه الآراء والنصوص كأنها تستقرأ المستقبل، وتستشرف الخطر القادم وعلىٍ هذا الأسس جاءت موافقة اللجنة المركزية بالإجماع على ترشيح أنور السادات رئيساً للجمهورية.

●●●

ولم تفوت اللجنة المركزية فرصة إعلان موافقتها على ترشيح أنور السادات لرئاسة الجمهورية، فأصدرت بدورها بياناً خاصاً بها، وهو ـ فى نظرى بيان ثورى وعظيم جداً، وأنا هنا ألخص المبادئ الرئيسية التى وردت فيه، لما تمثله من أهمية قصوى فى تفهم التخوفات التى لم تكن غائبة عن قيادات الاتحاد الاشتراكى فى ذلك الوقت.

كانت المبادئ الرئيسية التى حواها بيان اللجنة المركزية تتمثل في:

ـ إن استمرار الثورة التى فجرها عبدالناصر، ودوامها، والحفاظ على مكاسبها، هو أمانه فى عنق الشعب. وكذلك الحفاظ على الخط الاشتراكى وتنميته.

ـ إن المؤسسات السياسية والدستورية المتمثلة فى الاتحاد الاشتراكى وفى مجلس الأمة جناحه البرلمانى والتشريعى والتى انتخبها الشعب بإرادته الحرة من القاعدة إلى القمة هى وحدها الممثلة لإدارة الشعب والتى من خلالها، ومن خلالها وحدها، يباشر الشعب سلطته.

ـ إن القوات المسلحة تقف اليوم ومعها كافة قوى الشعب فى تلاحم وتماسك كاملين لتحرير الأرض ولتحمى مكاسب الثورة ومسيرتها.

ـ إن نضالنا من أجل تحرير الأرض العربية يجب أن يزداد ويتصاعد فى كل الميادين تصميما وإصراراً على التحرير والنصر.

ـ التأكيد على وحدة النضال العربى وتنمية الصداقة مع الدول الاشتراكية ومع كل

الشعوب الراغبة فى السلام والوقوف مع الشعوب التى تناضل من أجل الحرية والعدل والاصطفاف بكل عزم وصلابة فى جبهة الثورة العالمية المعادية للاستعمار وكذلك مع الدول غير المنحازة.

كانت هذه هى العناوين الرئيسية التى حرصت اللجنة المركزية على ترسيخها منذ اللحظة الأولى للموافقة على ترشيح أنور السادات رئيساً للجمهورية.

وأقول أن هذا الوعى السياسى والنضج فى النظر إلى الأمور، وتخوفها من أنور السادات، وحرصها على مستقبل الوطن، كل ذلك جعل اللجنة المركزية تضع فى الاعتبار كل مواطن الخطر التى يمكن أن تقع فى المستقبل، وكيف تواجهها، وأكدت على استمرار الثورة والحفاظ على مكاسبها والتأكيد على دورها، والإصرار على مواصلة طريق النضال، وعلى أهمية المعركة لاسترداد الأراضى العربية المحتلة كلها، والإيمان بالوحدة العربية، والتمسك بنضال الشعب الفلسطيني، والمحافظة على الصداقة الوطيدة مع الاتحاد السوفييتي.

ولو أننا استعرضنا هذه النقاط واحدة وراء الأخرى، ثم نظرنا إلى ما حدث بعد ذلك سوف نجد أن كل هذه المبادئ ضربت فى الصميم خلال العام ١٩٧١، وكانت محاولات ضرب تلك المبادئ هى محاور خلافنا الرئيسية مع أنور السادات فى الفترة منذ انتخابه وحتى مايو سنة ١٩٧١.

●●●

انتهت اجتماعات اللجنة المركزية - إذن - بترشيح السادات بالإجماع، ولم يحضرها حسين الشافعي، وبدأت العواصف تجيء من كل مكان.

جاءنى أمناء الاتحاد الاشتراكى بالمحافظات مرة أخرى وقالوا لي:

- «إننا صدمنا عندما نزلنا إلى محافظاتنا، وأن الجماهير رافضة ترشيح السادات رئيسا».

- ما الحل؟

- وما هو دورنا؟

كانت هذه هى أسئلتى للمصدومين من رد فعل الجماهير تجاه ترشيح السادات. وقلت:

- لابد أن نستمر فى محاولاتنا لإقناع الجماهير. وأننا اتفقنا جميعا على القيادة الجماعية، وعلى توزيع المواقع الرئيسية فى الدولة والمسؤوليات، وعلى ضرورة التأكيد على دور المؤسسات، وهذا كله سوف يضمن أن تسير المركب حتى ننتهى من معركة التحرير.

ولكن العواصف كانت قد بدأت ..

ولم تهدأ بعد..

وجاء أمين الاتحاد الاشتراكى بمحافظة القاهرة الأخ عبدالمجيد فريد[٥٨]، ومعه

---

٥٨ – عبد المجيد فريد (١٩٢٠-٢٠١٠): عسكرى وسياسى ودبلوماسي، من الضباط الأحرار. عمل مديرًا لمكتب الرئيس جمال عبد الناصر ثم أمينًا لرئاسة الجمهورية وأميناً للاتحاد الاشتراكي لمدينة القاهرة. سجنه الرئيس أنور السادات بتهمة الاشتراك فيما عرفت بقضية «مراكز القوى» فى مايو سنة ١٩٧١ وبعد خروجه من السجن اختاره الرئيس الجزائرى الراحل هوارى بومدين ليكون مستشاراً له لشؤون الشرق الأوسط وتوفى يوم ١٦ سبتمبر ٢٠١٠ عن عمر يناهز ٩٠ عاماً.

أعضاء لجنة المحافظة، وعدد من ممثلى العمال، يتحدثون جميعاً عن أنهم يجدون صعوبة فى إقناع الناس بترشيح أنور السادات، وقال بعضهم:

ـ الناس تتحدث عن سوء أخلاقيات هذا الرجل، وأنه ينقلب على كل الذين عاونوه من قبل، أنت ستكون أول من يرى فيك خطراً عليه، وسوف يتخلص منك، أنت الذى تدافع عنه الآن.

وجلسنا جلسة طويلة نتناقش، وحاولت أن أتحدث معهم بالمنطق بعيداً عن العواطف، وكان ردى على تحذيرهم لى بأن السادات سوف يتخلص منى فى أقرب فرصة أنى قلت لهم:

ـ لماذا يتخلص منى السادات، طيب الأول يتخلص من اليهود، هذا هو الأساس الذى يجب أن نبنى عليه مواقفنا جميعاً، ويجب أن نتعاون معاً فى هذه المرحلة حتى إزالة آثار العدوان، ويجب أن تكون المعركة هى هدفنا جميعاً، وفى سبيلها تهون أشياء كثيرة جداً.

ما أن انتهت عاصفة لجنة محافظة القاهرة بالاتحاد الاشتراكى حتى فوجئت بالأخ مفيد شهاب[٥٩]، يدعونى إلى اجتماع فى مقر «منظمة الشباب» حيث يجتمع أمناء المحافظات مع عدد كبير من أعضاء سكرتارية المنظمة، وفهمت أن الموقف فى غاية التوتر، وفعلاً عندما ذهبت إلى الاجتماع الذى يبدو أنه كان منعقداً قبل مجيئى لمدة طويلة، وجدت الشباب ساخطاً على قرار اللجنة المركزية بترشيح أنور السادات، وتحدث الموجودون عن أن «سمعة السادات ليست فوق مستوى الشبهات»، وعن أنه ليس اشتراكياً، وأنه لن يسير على «خط جمال عبدالناصر»، وأنه معاد للاتحاد الاشتراكي، وعددوا كل المساوئ التى يرونها فى أنور السادات.

كان الاجتماع مع الشباب صاخباً، وساخطاً، وأذكر أنى أرهقت فيه إرهاقاً شديداً إلى درجة أننى أشفقت على نفسي، وانسحبت خارج الاجتماع، وما أن خرجت حتى وجدت دموعى تنزل رغماً عني، بكيت بكاءً مراً وحزمت أمرى على أن أمنع نفسى عن الدخول فى أى صدام مع الشباب.

واستقر رأيى على ذلك، فهدأت ثورتى واطمأنت نفسى إلى قراري. وعندما رجعت قلت لهم: «لست أستطيع، ولا أملك القدرة على أن أدخل فى صراع مع «منظمة الشباب»، أو حتى فى موقف مضاد لموقفها. أنتم بالنسبة لى جيل المستقبل، وإن أصررتم على رفض ترشيح أنور السادات لرئاسة الجمهورية فسوف أقدم استقالتي، وأترك الحكم. وهذا كل ما يمكننى أن أفعله تجنباً لأى موقف متناقض معكم، وهذا هو جوهر نظرتى إليكم».

وتركتهم، وانسحبت من الاجتماع.

وكان لهذا الموقف أثر كبير فى تغيير موقف الشباب، وجاءوا إليّ مرة أخرى يطالبوننى بالعودة إلى اجتماعهم، وانعقد الاجتماع من جديد بحضوري، وتحدث عدد من قادتهم وقالوا: فقط من أجل خاطرك، ونحن غير مقتنعين، سوف ننزل إلى القواعد الشبابية للمنظمة، وندعوهم إلى ترشيح أنور السادات.

---

٥٩ ـ الدكتور مفيد شهاب: رئيس جامعة القاهرة الأسبق، ووزير التعليم العالى الأسبق، شغل منصب وزير المجالس النيابية والشؤون القانونية فى ظل حكم الرئيس الأسبق حسنى مبارك، وهو يعد من أهم وأبرز رجال القانون المصريين، وكان له دور مشهود فى الدفاع عن قضية مصر لاسترداد طابا

لم تتوقف العواصف..

فى نفس اليوم، وفى ساعة متأخرة من الليل جاءنى عددٌ من الضباط الأحرار، وتحدثوا معى فى الأمر طويلاً..

سألوني: ماذا تفعل؟

وقالوا: أنت مخطئ.

وقالوا: تقديرك لأنور السادات خاطئ.

وقالوا: نحن نعرف أنور السادات أفضل منك.

وقالوا: كان زميلنا فى الجيش، وهو رجل «مقلبنجي» جداً، يدبر «مقالب» لكل من يعرفهم.

وقالوا: ليس له صديق، وليس له وفاء، وأخيراً عرضوا عليّ التعاون مع السيد زكريا محيى الدين.

وقلت لهم: خلاص، «سبق السيف العذل».[٦٠]

وسألتهم: لماذا زكريا محيى الدين؟[٦١]، ولماذا لا يكون حسين الشافعى مثلاً؟

وقلت لهم: لماذا نقسم البلد من دون داعي، ولماذا نغفل دور المؤسسات؟

وقلت لهم: هذا قدر مصر، ولا يمكن تغييره الآن.

كانت العجلة قد دارت، ولم يكن فى مقدور أحد أن يوقف دورانها على الطريق المقدور.

وكانت العواصف شديدة، وكانت الأجواء غير مواتية وللحقيقة أقول: أننا أخطأنا خطأ كبيرا جدا، أخطأنا فى أننا ضغطنا على الجماهير أكثر مما ينبغى حتى تنتخب أنور السادات، وضغطنا على القيادات أكثر من اللازم لكى تدعو إلى انتخابه، وكان هذا التجاهل لوعى وحس الجماهير هو خطؤنا الذى لا يمكن إنكاره.

وإذا كنا قد أخطأنا، أو اضطررنا إلى ذلك فى وقتها، إلا أننى أقول اليوم عن اقتناع، إن أى نظام حزبى أو حتى شمولى يجب أن يضع من القواعد الدستورية والنصوص القانونية التى تجعل الأصل فى الحياة السياسية هو الاعتماد أساساً على إطلاق حق الجماهير فى اختيار من يحكمها ومن يقودها.

***

٦٠ – مثلٌ شائع يُضرب لمن يتعجل في عمل ما، ثم يتضح خطؤه فيندم عليه. وأصله أن رجلاً وثب على رجلٍ فقتله، يظنه قاتل أبيه، ثم اتضح له أن القتيل بريء فندم، ولما عذله الناس في ذلك (أي لاموه)، قال :سبق السيف العذل.

٦١ – زكريا محيى الدين (٥ يوليو سنة ١٩١٨ ـ ١٥ مايو سنة ٢٠١٢): عسكري وسياسي مصري.
تولى منصب مدير المخابرات الحربية سنتى ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣، وعين وزيراً للداخلية سنة ١٩٥٣، ثم أسند إليه إنشاء «إدارة المخابرات العامة» فى سنة ١٩٥٥، وعين نائباً لرئيس الجمهورية للمؤسسات ووزيراً للداخلية للمرة الثانية سنة ١٩٦١، وفى سنة ١٩٦٥ عين رئيساً للوزراء ونائباً لرئيس الجمهورية.
ـ عندما تنحى عبد الناصر عن الحكم عقب هزيمة يونيو سنة ١٩٦٧ أسند موقعه إلى زكريا محيى الدين ولكن الجماهير خرجت فى مظاهرات حاشدة يومى ٩ و١٠ يونيو ترفض التنحى وتطالب ببقاء عبد الناصر فى الحكم
ـ عرف لدى الرأى العام المصرى بالقبضة القوية والصارمة نظراً للمهام التى أوكلت إليه كوزير للداخلية ومدير لجهاز المخابرات العامة، وكان يتم الترويج له على أنه يمينى وليبرالى النزعة.
ـ توفى زكريا محيى الدين عن عمر يناهز ٩٤ عاماً فى يوم الثلاثاء الموافق ١٥ مايو سنة ٢٠١٢

بعد اجتماع اللجنة المركزية جاء الدور على مجلس الأمة الذى اجتمع بدوره فى يوم ٧ أكتوبر، وتقرر أن تكون هناك جلستان، خصصت الجلسة الصباحية لتأبين الزعيم الراحل، وإعلان خلو منصب رئيس الجمهورية، وفى الجلسة المسائية تم تسمية أنور السادات وإعلان ترشيحه تمهيداً لإجراء الاستفتاء الشعبى عليه.

وجرت عملية الترشيح من كل الأعضاء الموجدين بالجلسة، وجرت عملية التصويت حسب نص المادة ١٠٢ من الدستور بالنداء على اسم العضو، ثم يتوجه إلى صندوق الاقتراع ويضع ورقة الترشيح بطريقة سرية، وقامت هيئة مكتب مجلس الأمة بعملية فرز الأصوات، وكانت هناك أصوات باطلة، وغابت إحدى الدوائر الانتخابية عن التصويت، وانتهت عملية فرز الأصوات بأغلبية كبيرة لصالح ترشيح اسم أنور السادات لرئاسة الجمهورية وعلى هذا تقرر طرح اسمه على الاستفتاء الشعبي.

وحسب التقاليد انتقل د. لبيب شقير رئيس المجلس وبصحبته أعضاء هيئة المكتب إلى حيث يقيم أنور السادات فى قصر الطاهرة، وأبلغوه بموافقة أغلبية جلس الأمة على ترشيحه لرئاسة الجمهورية، وانتقل السادات إلى مقر المجلس، وألقى كلمة قال فيها: «جئت إليكم على طريق جمال عبدالناصر، جئت إليكم ولا أملك برنامجاً غير بيان ٣٠ مارس، وإن بيان ٣٠ مارس هو برنامجي».

وبيانه أمام مجلس الأمة يجب أن يقرأ جيداً لما فيه من وعود وعهود ومواثيق قطعها على نفسه، يوم قبلنا ترشيحه لخلافة جمال عبدالناصر.(٦٢)

---

٦٢ – بيان السيد محمد أنور السادات :أمام مجلس الامة فى ٧ أكتوبر سنة ١٩٧٠ بعد ترشيحه لرئاسة الجمهورية:

«أيها الإخوة المواطنون أعضاء مجلس الأمة:

«لقد جئت إليكم على طريق جمال عبد الناصر، وأعتبر أن ترشيحكم لى بتولى رئاسة الجمهورية، هو توجيه بالسير على طريق جمال عبد الناصر، وإذا أبدت جماهير شعبنا رأيها فى الاستفتاء العام بنعم، فإننى سوف أعتبر ذلك أمراً بالسير على طريق جمال عبد الناصر، الذى أعلن أمامكم بشرف، أننى سأواصل السير فيه على أى حال، ومن أى موقع.

إن الايام الماضية من حياتنا كانت أيام حزن عظيم، ولكن هذه الأمة الخالدة استطاعت بصمودها الفذ أن تحول مشاعر حزنها العظيم إلى طاقة قوة عظيمة، فخرجت مما عانت بأسرع مما قدر أحد، وقررت وصممت وحسمت فى عبارة واحدة شاملة قاطعة قائلة فى نفس واحد: طريق جمال عبد الناصر

أيها الإخوة

«لقد كنت أفكر طويلا خلال الايام الاخيرة فيما يمكن أن نقوم به فى مواجهة ما قضت به ارادة الله عز وجل. وقد وضعت لتفكيرى كله قاعدة واحدة، هى أن أبدأ كل تصرف بسؤال محدد هو: ماذا كان يطلب منا لو أنه كان مازال بيننا، وكنت على ضوء معرفتى به، رفقة ثلاثين سنة، وزمالة نضال وراء معركة بعد معركة، وفهم صديق لصديق. كنت أقدر الخطى والمواقع، باحثا على هذا النحو، ومستلهما، ولو كان جمال عبد الناصر بيننا هذه اللحظات لقال لا تحزنوا، ولكن تحركوا، لا تقفوا، ولكن تقدموا، لا تترددوا، ولكن أكملوا الطريق، وذلك ما فعله شعبنا العظيم، وذلك ما فعلته تعبيرا عن كل المؤسسات السياسية والدستورية التى تمثل سلطة الشعب.

أيها الإخوة

«إننى لست بحاجة أن أطيل عليكم فى وصف معالم طريق جمال عبد الناصر، فأنتم تعرفونه وشعبنا يعرفه، وأمتنا العربية تعرفه، والدنيا بأثرها تعرفه، انه طريق طويل بمسافة آمالنا، وهو طريق شاق بمقدار ما نواجه من خطر، وآمالنا على الأفق العريضة، والخطر من أعدائنا وصل إلى احتلال بعض من ترابنا الوطنى المقدس، وأريد أن أحدد أمام حضراتكم مجموعة من النقاط أرى لها أهمية خاصة قبل أن نصل إلى مجمل طريق جمال عبد الناصر، هذه النقاط ذات الأهمية الخاصة، هى كما يلي:

أولاً : إننا مطالبون بالدرجة الاولى، وبكل الوسائل بمواصلة النضال من أجل تحرير كل الأرض العربية المحتلة فى عدوان سنة ١٩٦٧، وهى القدس العربية وغزة والضفة الغربية للأردن والمرتفعات السورية وصحراء سيناء المصرية، وذلك مع الحرص الكامل على حقوق الشعب الفلسطينى. وعلى استمرار نضاله فى سبيل أرضه، ومن أجل مصيره، والضمان الحقيقى لهذا الهدف المشروع من نضالنا يتمثل فى مطلب أساسى واحد. هو تعزيز القدرة القتالية للقوات المسلحة المصرية لتكون حماية للسلام القائم على العدل أو أداة لفرضه

ثانيا : اننا مطالبون بمواصلة النضال من أجل وحدة الأمة العربية وإن متناقضات هذه الأمة وتأزمها طبيعى فى مرحلة

وبعد أن انتهى من إلقاء بيانه أمام أعضاء المجلس وبحركة تمثيلية توجه إلى تمثال لعبدالناصر وانحنى أمامه، وكانت تلك الحركة التمثيلية محل تعليق واسع وساخر فى حينه.

●●●

الماضى التى تعيشها الأمة لا يجب له ان يلهينا عن جوهر الحقيقة التى طالما نادى بها وعمل من أجلها جمال عبد الناصر، وهى أننا أمة واحدة تاريخها واحد ونضالها واحد ومصيرها واحد.

ثالثا : اننا مطالبون بتحديد أعداء أمتنا تحديداً لا شبهة فيه، وأعداؤنا هم إسرائيل والصهيونية الدولية والاستعمار العالمى.

ونحن فى صراع مصيرى معهم جميعاً، وهو صراع لا يستهدف الغزو، ولكن يطلب الأمن، لا يستهدف السيطرة، ولكن يطلب الحرية، لا يستهدف الحرب للحرب، ولكن يطلب السلام كما يجب أن يكون السلام.

رابعا : اننا مطالبون بالتمسك بسياسة عدم الانحياز، ولكن سياسة عدم الانحياز كما علمنا جمال عبد الناصر ليست موقفا سلبيا وانما سياسة عدم الانحياز على طريقته هى انحياز لاستقلالنا وانحياز لحريتنا وانحياز للسلام وانحياز للتقدم.

وبالتالى فهى سياسة تعد للأخطار التى تهدد هذه القيم كلها، وإن صداقتنا الخاصة مع الاتحاد السوفييتى وشعوبه العظيمة ووراءه مجموعة الشعوب الاشتراكية الكبيرة لتتسق اتساقا كاملاً مع سياسة عدم الانحياز وهى تطبيق عملى وواقعى لشعار من أبرز شعارات قائدنا العظيم وهو القائل: نصادق من يصادقنا ونعادى من يعادينا.

خامسا . اننا مطالبون دواما بان نذكر ولا ننسى أننا جزء من حركة التحرر الوطنى العظيمة باتجاهها التقدمى الاشتراكى واننا جزء من حركة التقدم العالمى الضخمة واننا بشعبنا وأمتنا تيار حضارى مؤثر يعطى ويأخذ ويفعل ويتفاعل.

سادسا : اننا مطالبون أولا وأخيرا بالحفاظ على المكاسب الاشتراكية التى تحققت لجماهير قوى شعبنا العامل، وبالمضى فى هذا الطريق الذى رسمه وحدده لنا قائدنا جمال عبد الناصر ترجمة أمينة لآمال جماهير الشعب العامل وحتمية مصير ووجود.

أيها الإخوة

بعد هذه الملاحظات أجئ إلى مجمل طريق عبد الناصر ولن تسمعوا فيه منى جديداً وكل ما أفعله فيه هو أن أؤكد عهداً، اننى جئت ومعى إلى هذا المجلس وثيقة واحدة اودعها فيه وأمشى قائلا لكم هذا برنامجى أيضا لأنه إرادة الشعب . اننى أودع فى هذا آخر الجلسة بيان ٣٠ مارس فذلك آخر برنامج متكامل قدمه جمال عبد الناصر لأمته وصدقت عليه جماهير شعبه فى استفتاء عام حر واعتمدته طريقا للنضال وامتداداعضويا للميثاق على ضوء الظروف الطارئة التى واجهت نضالنا ابتداء من يونيو سنة ١٩٦٧ ان بيان ٣٠ مارس يمثل فى هذه المرحلة وحدة أمتنا.

ونحن فى حاجة إلى هذه الوحدة، وبيان ٣٠ مارس يمثل فى هذه المرحلة أهدافنا الواضحة، ونحن فى حاجة إلى وضوح الهدف، وبيان ٣٠ مارسو بيان ٣٠ مارس تجسيد لارادة شعبية لا يرقى اليها شك .. وفوق كل ذلك فإن بيان ٣٠ مارس امتداد عضوى للميثاق وهو العلامة التى كتبها جمال عبد الناصر بنفسه على رأس طريقه.

أيها الإخوة

لكننى أود أن أضيف شيئا إلى ذلك وأقول لكم بأمانة الاحساس بالمسؤلية ذلك أن العمل من أجل تطبيق برنامج ٣٠ مارس فى وجود جمال عبد الناصر شئ والعمل والتطبيق فى غياب جمال عبد الناصر شئ آخر إن جمال عبد الناصر كان بطلاً تاريخيا، والبطل لا يصنع ولكنه يولد من ضمير أمته. ولهذا فإن قدرته لا يمكن أن تقاس بما تواضع عليه الناس من معايير، ان غياب البطل يعنى شيئا لا ينبغى له ان يغيب عنا وهو أن المسؤلية تصبح كلها واجب الجماهير بقواها العاملة ومؤسساتهاوتنظيماتها وأجيالها الحرة المتصلة اتصالا مباشرا بكفاح كل يوم لذلك فإن تاكيدنا للعهد يجب أن يصحبه استعدادنا جميعا لتحمل مسؤليات كان وجوده يعفينا منها.

وأصارحكم القول انه ليس بمقدورى ولا بمقدور أى شخص أن يتحمل ما كان يتحمله جمال عبد الناصر ولذلك فإنه من الضرورى إعادة توزيع المسؤليات ضمانا لأداء الأمانة كما يجب أن تؤدى الأمانة وفاء لحق الشعب وتكريما لذكرى قائده يمثل فى هذه المرحلة ارادة شعبية تعلو أى إرادة غيرها.

أيها الإخوة

انكم أضفيتم على شرفا يعلم الله أنه لم يخطر ببالى فى حياتى ولا سعيت اليه واننى أقدر مسؤلية ما ترون، لكن عونى فى تحمل المسؤلية أن تكونوا كلكم والأمة بأسرها معى قولا وعملا على طريق جمال عبد الناصر الذى نعيشه الآن فى قلب أمته العربية بقدر ما عاشته أمته العربية فى قلبه إلى لحظة سلمنا فيها علم الكفاح.

ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ربنا ولا تحمل علينا اصرا كما حملته على الذين من قبلنا، ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به واعف عنا واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين».

والسلام عليكم ورحمه الله وبركاته

بعد اجتماع اللجنة المركزية جاء الدور على مجلس الأمة الذى اجتمع بدوره فى يوم ٧ أكتوبر، وتقرر أن تكون هناك جلستان، خصصت الجلسة الصباحية لتأبين الزعيم الراحل، وإعلان خلو منصب رئيس الجمهورية، وفى الجلسة المسائية تم تسمية أنور السادات وإعلان ترشيحه تمهيداً لإجراء الاستفتاء الشعبى عليه.

وجرت عملية الترشيح من كل الأعضاء الموجدين بالجلسة، وجرت عملية التصويت حسب نص المادة ١٠٢ من الدستور بالنداء على اسم العضو، ثم يتوجه إلى صندوق الاقتراع ويضع ورقة الترشيح بطريقة سرية، وقامت هيئة مكتب مجلس الأمة بعملية فرز الأصوات، وكانت هناك أصوات باطلة، وغابت إحدى الدوائر الانتخابية عن التصويت، وانتهت عملية فرز الأصوات بأغلبية كبيرة لصالح ترشيح اسم أنور السادات لرئاسة الجمهورية وعلى هذا تقرر طرح اسمه على الاستفتاء الشعبي.

وحسب التقاليد انتقل د. لبيب شقير رئيس المجلس وبصحبته أعضاء هيئة المكتب إلى حيث يقيم أنور السادات فى قصر الطاهرة، وأبلغوه بموافقة أغلبية جلس الأمة على ترشيحه لرئاسة الجمهورية، وانتقل السادات إلى مقر المجلس، وألقى كلمة قال فيها: «جئت إليكم على طريق جمال عبدالناصر، جئت إليكم ولا أملك برنامجاً غير بيان ٣٠ مارس، وإن بيان ٣٠ مارس هو برنامجي».

وبيانه أمام مجلس الأمة يجب أن يقرأ جيداً لما فيه من وعود وعهود ومواثيق قطعها على نفسه، يوم قبلنا ترشيحه لخلافة جمال عبدالناصر.[٦٢]

---

٦٢ – بيان السيد محمد أنور السادات :أمام مجلس الأمة فى ٧ أكتوبر سنة ١٩٧٠ بعد ترشيحه لرئاسة الجمهورية:

«أيها الإخوة المواطنون أعضاء مجلس الأمة:

«لقد جئت إليكم على طريق جمال عبد الناصر، وأعتبر أن ترشيحكم لى بتولى رئاسة الجمهورية، هو توجيهٍ بالسير على طريق جمال عبد الناصر، وإذا أبدت جماهير شعبنا رأيها فى الاستفتاء العام بنعم، فإننى سوف أعتبر ذلك أمرا بالسير على طريق جمال عبد الناصر، الذى أعلن أمامكم بشرف، أننى سأواصل السير فيه على أى حال، ومن أى موقع.

إن الايام الماضية من حياتنا كانت أيام حزن عظيم، ولكن هذه الأمة الخالدة استطاعت بصمودها الفذ أن تحول مشاعر حزنها العظيم إلى طاقة قوة عظيمة، فخرجت مما عانت بأسرع مما قدر أحد، وقررت وصممت وحسمت فى عبارة واحدة شاملة قاطعة قائلة فى نفس واحد: طريق جمال عبد الناصر

أيها الإخوة

«لقد كنت أفكر طويلا خلال الايام الاخيرة فيما يمكن أن نقوم به فى مواجهة ما قضت به ارادة الله عز وجل. وقد وضعت لتفكيرى كله قاعدة واحدة، هى أن أبدأ كل تصرف بسؤال محدد هو. ماذا كان يطلب منا لو أنه كان مازال بيننا، وكنت على ضوءِ معرفتى به، رفقة ثلاثين سنة. وزمالة نضال وراء معركة بعد معركة، وفهم صديق لصديق، كنت أقدر الخطى والمواقع، باحثا على هذا النحو، ومستلهماً، ولو كان جمال عبد الناصر بيننا هذه اللحظات لقال لا تحزنوا، ولكن تحركوا، لا تقفوا، ولكن تقدموا، لا تترددوا، ولكن أكملوا الطريق، وذلك ما فعله شعبنا العظيم، وذلك ما فعلته تعبيرا عن كل المؤسسات السياسية والدستورية التى تمثل سلطة الشعب.

أيها الإخوة

«إننى لست بحاجة أن أطيل عليكم فى وصف معالم طريق جمال عبد الناصر، فأنتم تعرفونه وشعبنا يعرفه، وأمتنا العربية تعرفه، والدنيا بأثرها تعرفه، انه طريق طويل بمسافة آمالنا، وهو طريق شاق بمقدار ما نواجه من خطر، وآمالنا على الأفق العريضة، والخطر من أعدائنا وصل إلى احتلال بعض من ترابنا الوطنى المقدس، وأريد أن أحدد أمام حضراتكم مجموعة من النقاط أرى لها أهمية خاصة قبل أن نصل إلى مجمل طريق جمال عبد الناصر، هذه النقاط ذات الأهمية الخاصة، هى كما يلي:

أولاً : إننا مطالبون بالدرجة الاولى، وبكل الوسائل بمواصلة النضال من أجل تحرير كل الأرض العربية المحتلة فى عدوان سنة ١٩٦٧، وهى القدس العربية وغزة والضفة الغربية للأردن والمرتفعات السورية وصحراء سيناء المصرية، وذلك مع الحرص الكامل على حقوق الشعب الفلسطيني. وعلى استمرار نضاله فى سبيل أرضه، ومن أجل مصيره، والضمان الحقيقى لهذا الهدف المشروع من نضالنا يتمثل فى مطلب أساسى واحد، هو تعزيز القدرة القتالية للقوات المسلحة المصرية لتكون حماية للسلام القائم على العدل أو أداة لفرضه.

ثانيا : اننا مطالبون بمواصلة النضال من أجل وحدة الأمة العربية وإن متناقضات هذه الأمة وتأزمها طبيعى فى مرحلة

وبعد أن انتهى من إلقاء بيانه أمام أعضاء المجلس وبحركة تمثيلية توجه إلى تمثال لعبدالناصر وانحنى أمامه، وكانت تلك الحركة التمثيلية محل تعليق واسع وساخر فى حينه.

●●●

الماضى التى تعيشها الأمة لا يجب له ان يلهينا عن جوهر الحقيقة التى طالما نادى بها وعمل من أجلها جمال عبد الناصر، وهى أننا أمة واحدة تاريخها واحد ونضالها واحد ومصيرها واحد.

ثالثا : اننا مطالبون بتحديد أعداء أمتنا تحديداً لا شبهة فيه، وأعداؤنا هم إسرائيل والصهيونية الدولية والاستعمار العالمى.

ونحن فى صراع مصيرى معهم جميعاً، وهو صراع لا يستهدف الغزو، ولكن يطلب الأمن، لا يستهدف السيطرة، ولكن يطلب الحرية، لا يستهدف الحرب للحرب، ولكن يطلب السلام كما يجب أن يكون السلام.

رابعا : اننا مطالبون بالتمسك بسياسة عدم الانحياز، ولكن سياسة عدم الانحياز كما علمنا جمال عبد الناصر ليست موقفا سلبيا وانما سياسة عدم الانحياز على طريقته هى انحياز لاستقلالنا وانحياز لحريتنا وانحياز للسلام وانحياز للتقدم.

وبالتالى فهى سياسة تعد للأخطار التى تهدد هذه القيم كلها، وإن صداقتنا الخاصة مع الاتحاد السوفييتى وشعوبه العظيمة ووراءه مجموعة الشعوب الاشتراكية الكبيرة لتتسق اتساقا كاملاً مع سياسة عدم الانحياز وهى تطبيق عملى وواقعى لشعار من أبرز شعارات قائدنا العظيم وهو القائل: نصادق من يصادقنا ونعادى من يعادينا.

خامسا : اننا مطالبون دواما بأن نذكر ولا ننسى أننا جزء من حركة التحرر الوطنى العظيمة باتجاهها التقدمى الاشتراكى واننا جزء من حركة التقدم العالمى الضخمة واننا بشعبنا وأمتنا تيار حضارى مؤثر يعطى ويأخذ ويفعل ويتفاعل.

سادسا : اننا مطالبون أولا وأخيرا بالحفاظ على المكاسب الاشتراكية التى تحققت لجماهير قوى شعبنا العامل، وبالمضى فى هذا الطريق الذى رسمه وحدده لنا قائدنا جمال عبد الناصر ترجمة أمينة لآمال جماهير الشعب العامل وحتمية مصير ووجود.

أيها الإخوة

بعد هذه الملاحظات أجئ إلى مجمل طريق عبد الناصر ولن تسمعوا فيه منى جديداً وكل ما أفعله فيه هو أن أؤكد عهداً، اننى جئت ومعى إلى هذا المجلس وثيقة واحدة اودعها فيه وأمشى قائلا لكم هذا برنامجى أيضا لأنه إرادة الشعب . اننى أودع فى هذا آخر الجلسة بيان ٣٠ مارس فذلك آخر برنامج متكامل قدمه جمال عبد الناصر لأمته وصدقت عليه جماهير شعبه فى استفتاء عام حر واعتمدته طريقا للنضال وامتدادعضويا للميثاق على ضوء الظروف الطارئة التى واجهت نضالنا ابتداء من يونيو سنة ١٩٦٧ ان بيان ٣٠ مارس يمثل فى هذه المرحلة وحدة أمتنا.

ونحن فى حاجة إلى هذه الوحدة، وبيان ٣٠ مارس يمثل فى هذه المرحلة أهدافنا الواضحة، ونحن فى حاجة إلى وضوح الهدف، وبيان ٣٠ مارسو بيان ٣٠ مارس تجسيد لارادة شعبية لا يرقى اليها شك .. وفوق كل ذلك فإن بيان ٣٠ مارس امتداد عضوى للميثاق وهو العلامة التى كتبها جمال عبد الناصر بنفسه على رأس طريقه.

أيها الإخوة

لكننى أود أن أضيف شيئا إلى ذلك وأقول لكم بأمانة الاحساس بالمسؤلية ذلك أن العمل من أجل تطبيق برنامج ٣٠ مارس في وجود جمال عبد الناصر شئ والعمل والتطبيق فى غياب جمال عبد الناصر شئ آخر إن جمال عبد الناصر كان بطلاً تاريخياً، والبطل لا يصنع ولكنه يولد من ضمير أمته. ولهذا فإن قدرته لا يمكن أن تقاس بما تواضع عليه الناس من معايير، ان غياب البطل يعنى شيئا لا ينبغى له ان يغيب عنا وهو أن المسؤلية تصبح كلها واجب الجماهير بقواها العاملة ومؤسساتهاوتنظيماتها وأجيالها الحرة المتصلة اتصالا مباشرا بكفاح كل يوم لذلك فإن تأكيدنا للعهد يجب أن يصحبه استعدادنا جميعا لتحمل مسؤليات كان وجوده يعفينا منها.

وأصارحكم القول انه ليس بمقدورى ولا بمقدور أى شخص أن يتحمل ما كان يتحمله جمال عبد الناصر ولذلك فإنه من الضرورى إعادة توزيع المسؤليات ضمانا لأداء الأمانة كما يجب أن تؤدى الأمانة وفاء لحق الشعب وتكريما لذكرى قائده يمثل فى هذه المرحلة ارادة شعبية تعلو أى إرادة غيرها.

أيها الإخوة

انكم أضفيتم على شرفا يعلم الله أنه لم يخطر ببالى فى حياتى ولا سعيت اليه واننى أقدر مسؤلية ما ترون، لكن عونى فى تحمل المسئولية أن تكونوا كلكم والأمة بأسرها معى قولا وعملا على طريق جمال عبد الناصر الذى نعيشه الآن فى قلب أمته العربية بقدر ما عاشته أمته العربية فى قلبه إلى لحظة سلمنا فيها علم الكفاح.

ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ربنا ولا تحمل علينا اصرا كما حملته على الذين من قبلنا، ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به واعف عنا واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين»

والسلام عليكم ورحمه الله وبركاته.

انتهت المرحلة الأولى، وبقى بعد ذلك أن ندخل إلى مرحلة الاستفتاء على أنور السادات.
وكان علينا أن نواصل العمل ليل نهار بعد أن شعرنا باتجاه العواصف، ووجدت لزاماً عليَّ وعلى بعض الوزراء وعلى أعضاء اللجنة التنفيذية العليا أن نبذل جهداً مضاعفاً بعدما شعرنا بالخطر الشديد نتيجة المقابلات التى تمت والشعور المضاد الذى تبدى واضحاً تجاه ترشيح أنور السادات فى أوساط الاتحاد الاشتراكي، إضافة إلى أوساط شعبية واسعة، وسارعت قيادة تنظيم «طليعة الاشتراكيين» بإصدار عدة نشرات تنظيمية فى أسباب تأييد أنور السادات، وجرت بعض اللقاءات مع النقابات المهنية والعمالية، وجرت لقاءات أخرى مع أمناء الاتحاد الاشتراكى لكى يقوموا بالواجب المطلوب منهم، وكان هدفنا أن نخرج من هذه المرحلة الصعبة، وأوضحنا ذلك فى كل المقابلات، وذكرنا للجميع أن السادات هو الذى يطرح «القيادة الجماعية» كأسلوب للحكم فى الفترة المقبلة، وأنه قد جرى الاتفاق مع أنور السادات على مبدأ: «توزيع المسؤوليات».
وأعتقد أن هذه اللقاءات والاجتماعات أراحت الكثيرين إلى حد ما، وخاصة بعدما علموا من خلالنا أن السادات أعلن موافقته على أن يكون هناك رئيس وزراء غيره، وأمين عام للاتحاد الاشتراكي، وأنها ستكون قيادة جماعية إلى جوار السادات.

●●●

يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٧٠، كنت فى مكتبى بوزارة الداخلية أترقب الإقبال على الاستفتاء، وللأسف الشديد ظل الإقبال ضعيفاً جداً حتى منتصف النهار، وكان الموقف سيئاً ويبدو محرجاً.
وللحقيقة أذكر أننا فى أيام الرئيس جمال عبدالناصر، كنا نقوم بعمل ترتيبات خاصة لم نفعل مثلها مع أنور السادات، كنا فى يوم الاستفتاء نوزع الأدوار داخل الاتحاد الاشتراكى وتنظيم طليعة الاشتراكيين، ونحدد المسؤوليات، وكنا نقسم الأحياء إلى شوارع، والشوارع إلى مربعات، ولكل مربع مسؤول، تكون مهمته دعوة وإحضار المقيدين فى جداول الانتخابات للإدلاء بأصواتهم، ولذلك كنا نطمئن جداً إلى الإقبال الجماهيرى على الصناديق سواء فى الانتخابات أو الاستفتاءات، وهو إقبال يأتى عن طريق عمل سياسى وليس عملاً بوليسياً، كما يحلو للبعض أن يصور الأمر، وهذه النقطة كانت تهم الرئيس عبدالناصر جداً. كان يهمه الإقبال الجماهيرى أكثر من اهتمامه بعدد الأصوات التى يحصل عليها، وفى الحقيقة أننا لم نقم بهذه الترتيبات جميعاً مع الاستفتاء على أنور السادات نظراً لتتابع الأحداث، فتركنا الأمور تسير حسب رغبة الجماهير، إلى أن فوجئنا بالموقف السيئ عند منتصف نهار يوم الاستفتاء.
وعندئذ بدأت بالاتصال بأمناء الاتحاد الاشتراكي، وكان البعض منهم قد نزل تلقائياً لتجميع الناس والذهاب بهم إلى صناديق الاستفتاء، وكان من المناظر الغريبة أن يقوم فريد عبدالكريم ومعه محمود السعدنى بتجميع الناس من على المقاهى والشوارع والميادين ويستحثوهم على الذهاب إلى صناديق الاستفتاء، رغم أنهما كانا من أصحاب الرأى الرافض بشدة لترشيح أنور السادات.

●●●

جاءت لى النتيجة فى الوزارة، وكانت عكس ما كنت أتوقع، وأنا أعلم أنه لم يكن هناك إقبال شديد على صناديق الاقتراع. إذن. لماذا هذه النسبة المرتفعة من الحضور؟

تبين لى أن هناك مادة فى «قانون مباشرة الحقوق السياسية» تعاقب بالغرامة كل من لا يشارك في الإدلاء بصوته، وبسبب هذه المادة كان يجب على لجان الاستفتاء أن تحرر محضراً لكل متخلف عن الإدلاء بصوته، واستسهل المسؤولون بهذه اللجان أن يدلوا بأصوات المتخلفين على أن يتعبوا أنفسهم فى تحرير هذا الكم الهائل من محاضر التخلف عن القيام بالواجب الانتخابي.

ولو أن نتيجة الاستفتاء على أنور السادات كانت أقل من نتائج الاستفتاءات السابقة إلا أنها فى رأيى لا تعبر تعبيراً حقيقياً عن الشارع المصرى فى ذلك الوقت، كانت لا شك فى جزء منها كانت تعبر عن رجل الشارع، ولكن فى جزء آخر لا يستهان به كانت تعبر عما حدث فى لجان الاستفتاء.

وكان السادات قد ترك القاهرة يوم الاستفتاء إلى قريته «ميت أبو الكوم» بمحافظة المنوفية، وتحدثت معه تليفونياً، وأبلغته قرار إعلان نتيجة الاستفتاء:

وكانت المادة الأولى فيه: تعلن موافقة الناخبين على انتخاب محمد أنور السادات رئيساً للجمهورية العربية المتحدة بأغلبية ٦٤٣٢٥٨٧ صوتاً مقابل ٧١١٢٥٢ صوتاً.

وكانت جملة الأشخاص المقيدة أسماؤهم فى جداول الانتخاب لأحكام القانون ٨٤٢٠٧٦٨، وعدد من حضر منهم واشترك فى عملية الاستفتاء ٧١٥٧٦٥٣، وعدد الآراء الصحيحة ٧١٤٣٨٣٩، وعدد الآراء الباطلة ١٣٨١٤، وكانت النسبة المئوية عدد الحاضرين إلى عدد المدعوين ٨٥٪، والنسبة المئوية لعدد الآراء الموافقة إلى عدد الآراء الصحيحة ٩٠,٤٪..

●●●

بعد جهد شاق، وتعب شديد، وعمل يواصل الليل بالنهار، انتهت المرحلة الأولى من انتقال السلطة، وبدأنا فى أعقابها مرحلة العمل مع أنور السادات رئيساً، وفى خلال ١٧ يوماً أمكن للمجموعة التى أدخلها السادات السجن فى ١٥ مايو سنة ١٩٧١، واتهمها بالخيانة العظمى، أن تنقل السلطة سلمياً بعد رحيل عبدالناصر. وأن تسد الطرق أمام أية صراعات كانت تنذر بعواقب وخيمة، وأن تعلن للناس أهدافها بوضوح وصراحة: وكان هدفها هو استمرار الثورة واستمرارية خط جمال عبدالناصر، واستئناف التحضير للمعركة وتحرير الأرض والحفاظ على نضال شعب فلسطين وعلى الوحدة العربية ومناهضة الاستعمار والإمبريالية.

●●●

أعلنت نتائج الاستفتاء مساء يوم الجمعة ١٦ أكتوبر سنة ١٩٧٠، وكان أول الأمور التى يجب البدء فى التفكير فيها تحقيقاً لما جرى الاتفاق عليه من قبل، وكما طالبت به الجماهير هو إعادة توزيع السلطات والبدء فى عملية ترتيب البيت من الداخل، وتحقيق مبدأ «القيادة الجماعية».

وكان أول ما ينتظرنا جميعاً بعد هذه الخطوة أن نشرع فى تحديد اسم رئيس الوزراء.

انتهت المرحلة الأولى، وبقى بعد ذلك أن ندخل إلى مرحلة الاستفتاء على أنور السادات. وكان علينا أن نواصل العمل ليل نهار بعد أن شعرنا باتجاه العواصف، ووجدت لزاماً عليَّ وعلى بعض الوزراء وعلى أعضاء اللجنة التنفيذية العليا أن نبذل جهدا مضاعفاً بعدما شعرنا بالخطر الشديد نتيجة المقابلات التى تمت والشعور المضاد الذى تبدى واضحاً تجاه ترشيح أنور السادات فى أوساط الاتحاد الاشتراكي، إضافة إلى أوساط شعبية واسعة، وسارعت قيادة تنظيم «طليعة الاشتراكيين» بإصدار عدة نشرات تنظيمية فى أسباب تأييد أنور السادات، وجرت بعض اللقاءات مع النقابات المهنية والعمالية، وجرت لقاءات أخرى مع أمناء الاتحاد الاشتراكى لكى يقوموا بالواجب المطلوب منهم، وكان هدفنا أن نخرج من هذه المرحلة الصعبة، وأوضحنا ذلك فى كل المقابلات، وذكرنا للجميع أن السادات هو الذى يطرح «القيادة الجماعية» كأسلوب للحكم فى الفترة المقبلة، وأنه قد جرى الاتفاق مع أنور السادات على مبدأ: «توزيع المسؤوليات».

وأعتقد أن هذه اللقاءات والاجتماعات أراحت الكثيرين إلى حد ما، وخاصة بعدما علموا من خلالنا أن السادات أعلن موافقته على أن يكون هناك رئيس وزراء غيره، وأمين عام للاتحاد الاشتراكي، وأنها ستكون قيادة جماعية إلى جوار السادات.

●●●

يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٧٠، كنت فى مكتبى بوزارة الداخلية أترقب الإقبال على الاستفتاء، وللأسف الشديد ظل الإقبال ضعيفاً جداً حتى منتصف النهار، وكان الموقف سيئاً ويبدو محرجاً.

وللحقيقة أذكر أننا فى أيام الرئيس جمال عبدالناصر، كنا نقوم بعمل ترتيبات خاصة لم نفعل مثلها مع أنور السادات، كنا فى يوم الاستفتاء نوزع الأدوار داخل الاتحاد الاشتراكى وتنظيم طليعة الاشتراكيين، ونحدد المسؤوليات، وكنا نقسم الأحياء إلى شوارع، والشوارع إلى مربعات، ولكل مربع مسؤول، تكون مهمته دعوة وإحضار المقيدين فى جداول الانتخابات للإدلاء بأصواتهم، ولذلك كنا نطمئن جداً إلى الإقبال الجماهيرى على الصناديق سواء فى الانتخابات أو الاستفتاءات. وهو إقبال يأتى عن طريق عمل سياسى وليس عملاً بوليسياً، كما يحلو للبعض أن يصور الأمر، وهذه النقطة كانت تهم الرئيس عبدالناصر جداً. كان يهمه الإقبال الجماهيرى أكثر من اهتمامه بعدد الأصوات التى يحصل عليها، وفى الحقيقة أننا لم نقم بهذه الترتيبات جميعاً مع الاستفتاء على أنور السادات نظراً لتتابع الأحداث، فتركنا الأمور تسير حسب رغبة الجماهير، إلى أن فوجئنا بالموقف السيئ عند منتصف نهار يوم الاستفتاء.

وعندئذ بدأت بالاتصال بأمناء الاتحاد الاشتراكي، وكان البعض منهم قد نزل تلقائياً لتجميع الناس والذهاب بهم إلى صناديق الاستفتاء، وكان من المناظر الغريبة أن يقوم فريد عبدالكريم ومعه محمود السعدنى بتجميع الناس من على المقاهى والشوارع والميادين ويستحثوهم على الذهاب إلى صناديق الاستفتاء، رغم أنهما كانا من أصحاب الرأى الرافض بشدة لترشيح أنور السادات.

●●●

جاءت لى النتيجة فى الوزارة، وكانت عكس ما كنت أتوقع، وأنا أعلم أنه لم يكن هناك إقبال شديد على صناديق الاقتراع ـ إذن ـ لماذا هذه النسبة المرتفعة من الحضور؟

تبين لى أن هناك مادة فى «قانون مباشرة الحقوق السياسية» تعاقب بالغرامة كل من لا يشارك فى الإدلاء بصوته، وبسبب هذه المادة كان يجب على لجان الاستفتاء أن تحرر محضراً لكل متخلف عن الإدلاء بصوته، واستسهل المسؤولون بهذه اللجان أن يدلوا بأصوات المتخلفين على أن يتعبوا أنفسهم فى تحرير هذا الكم الهائل من محاضر التخلف عن القيام بالواجب الانتخابي.

ولو أن نتيجة الاستفتاء على أنور السادات كانت أقل من نتائج الاستفتاءات السابقة إلا أنها فى رأيى لا تعبر تعبيراً حقيقياً عن الشارع المصرى فى ذلك الوقت، كانت لا شك فى جزء منها كانت تعبر عن رجل الشارع، ولكن فى جزء آخر لا يستهان به كانت تعبر عما حدث فى لجان الاستفتاء.

وكان السادات قد ترك القاهرة يوم الاستفتاء إلى قريته «ميت أبو الكوم» بمحافظة المنوفية، وتحدثت معه تليفونياً، وأبلغته قرار إعلان نتيجة الاستفتاء:

وكانت المادة الأولى فيه: تعلن موافقة الناخبين على انتخاب محمد أنور السادات رئيساً للجمهورية العربية المتحدة بأغلبية ٦٤٣٢٥٨٧ صوتاً مقابل ٧١١٢٥٢ صوتاً.

وكانت جملة الأشخاص المقيدة أسماؤهم فى جداول الانتخاب لأحكام القانون ٨٤٢٠٧٦٨، وعدد من حضر منهم واشترك فى عملية الاستفتاء ٧١٥٧٦٥٣، وعدد الآراء الصحيحة ٧١٤٣٨٣٩، وعدد الآراء الباطلة ١٣٨١٤، وكانت النسبة المئوية عدد الحاضرين إلى عدد المدعوين ٨٥٪، والنسبة المئوية لعدد الآراء الموافقة إلى عدد الآراء الصحيحة ٩٠,٤٪..

●●●

بعد جهد شاق، وتعب شديد، وعمل يواصل الليل بالنهار، انتهت المرحلة الأولى من انتقال السلطة، وبدأنا فى أعقابها مرحلة العمل مع أنور السادات رئيساً، وفى خلال ١٧ يوماً أمكن للمجموعة التى أدخلها السادات السجن فى ١٥ مايو سنة ١٩٧١، واتهمها بالخيانة العظمى، أن تنقل السلطة سلمياً بعد رحيل عبدالناصر، وأن تسد الطرق أمام أية صراعات كانت تنذر بعواقب وخيمة، وأن تعلن للناس أهدافها بوضوح وصراحة: وكان هدفها هو استمرار الثورة واستمرارية خط جمال عبدالناصر، واستئناف التحضير للمعركة وتحرير الأرض والحفاظ على نضال شعب فلسطين وعلى الوحدة العربية ومناهضة الاستعمار والإمبريالية.

●●●

أعلنت نتائج الاستفتاء مساء يوم الجمعة ١٦ أكتوبر سنة ١٩٧٠، وكان أول الأمور التى يجب البدء فى التفكير فيها تحقيقاً لما جرى الاتفاق عليه من قبل، وكما طالبت به الجماهير هو إعادة توزيع السلطات والبدء فى عملية ترتيب البيت من الداخل، وتحقيق مبدأ «القيادة الجماعية».

وكان أول ما ينتظرنا جميعاً بعد هذه الخطوة أن نشرع فى تحديد اسم رئيس الوزراء

وفى حديث دار بينى وبين أنور السادات، وحضره السيد سامى شرف، قال الرئيس السادات:

ـ أنا أمامى حل بالنسبة للوزارة، وهو أن أختار شعراوى رئيساً للوزراء، وفى هذه الحالة علينا أن نقرر هل سيكون التغيير جزئيا، يعنى يشمل شخص رئيس الوزراء فقط، أم سيشمل تغيير الوزارة كلها.

وتدخلت فى الحديث مقاطعاً استرسال الرئيس السادات، وقلت له:

ـ أريدك أن تعرف أننا اتفقنا على أن يستمر الوضع الوزارى للمجموعة التى كانت حول الرئيس عبدالناصر بلا أى زيادة فى السلطات، أو فى المناصب، حتى لا يقال عنا أننا ورثنا عبدالناصر، أو أننا «استغلينا» الموقف، وطالبنا بمناصب، أو مزايا لم تكن موجودة من قبل فى ظل وجود الرئيس عبدالناصر.

وأعلنت له رفضى لترشيحه لى لرئاسة الوزارة على هذا الأساس الذى ذكرته له. وكان هذا بدوره خطأ جديداً ارتكبناه.

وأقول هذا الآن بعد أن أكدت لنا التجارب أن العمل السياسى لا يجب أن يبنى على أساس حسابات شخصية، أو حسابات عاطفية، ولا يجب أن يحكمه أو يتحكم فيه مثل هذا التردد خوفاً من بعض الكلام الذى يمكن أن يقال، خاصة وأنه قيل أكثر منه، رغم عزوفنا عن المناصب، وفى كل الأحوال سيقال كلام من هذا القبيل على المتصدر للعمل العام، وربما يقال فى العادة ما هو أسوأ مما خشينا أن يقال علينا.

أقول إن العمل السياسى هو خدمة الجماهير، والانحياز لمصالحها، ثم استخدام كل ما يتاح للمناضل من قوة لكى يسخرها فى تقديم الخدمة للناس، وفى تحقيق مصالحهم والعمل على أن يحصلوا على حقوقهم بكرامة وإنسانية، ولذلك أعتبر ـ وبعد التجربة واستلهاماً لدروسها ـ أن رفضنا لتولى رئاسة الوزارة فى ذلك الوقت كان خطأ كبيراً.

وكانت النتيجة الطبيعية التى ترتبت على هذا الخطأ أن جاء آخرون من خارج دائرة الانتماء إلى فكر ومدرسة جمال عبدالناصر، وبمرور الوقت امتلكت هذه المجموعة القدرة على احتواء أنور السادات وتوجيهه إلى وجهات أخرى.

المهم كان هذا خطأ جديداً ارتكبناه.

اتفقنا مع أنور السادات على ترشيح الدكتور محمود فوزى لرئاسة الوزارة، وفى الوقت نفسه كان السادات يجرى مشاورات مع آخرين من بينهم محمد حسنين هيكل، الذى رشح بدوره محمود فوزي، وكلفه السادات بالاتصال بالدكتور فوزى لاستطلاع رأيه فى التعيين، وبالطبع لم يكن الدكتور فوزى يعلم أننا أيضاً رشحناه لرئاسة الوزارة.

وجاء الدكتور محمود فوزى رئيساً للوزراء، وكنتُ قد صممت على تجنب أى تعديل فى الوزراء الموجودين بالوزارة، وأن تبقى وزارة جمال عبدالناصر الأخيرة حتى تمر ذكرى الأربعين، وبعدها يمكن إجراء التغيير المطلوب[٦٢].

●●●

---

٦٢ – الوحيد الذى طلب الخروج من الوزارة وأجيب إلى طلبه كان محمد حسنين هيكل الذى اكتفى برئاسة مؤسسة الأهرام وعين محمد فائق خلفاً له وزيراً للإعلام والذى عاد إلى منصبه القديم، بعد أن كان قد عين وزير دولة للشؤون الخارجية

وفى إطار عملية إعادة توزيع السلطات، تم تعيين السيد عبدالمحسن أبو النور أميناً عاماً للاتحاد الاشتراكي، والدكتور محمود فوزى رئيساً للوزارة، كما أوضحت سابقاً، ثم جرى بعد ذلك تعيين السيدين على صبرى وحسين الشافعى نائبين للرئيس.

وبعد مرور ذكرى الأربعين أعاد الدكتور محمود فوزى تشكيل الوزارة فيما بعد، ودخلت لأول مرة فكرة نواب رئيس الوزارة فى التشكيل الجديد بعد أن أعيد تشكيل الوزارة على أساس القطاعات.

وبسرعة استطعنا أن نعيد ترتيب البيت من الداخل ـ كما يقال ـ وابتدأ دولاب العمل فى الدولة يسير بانتظام، ويدور دورته الكاملة.

وإن بقى على هذا الصعيد أكثر من عقبة اعترضت طريقنا، ولكننا تمكنا ـ بعون الله ـ من التغلب عليها جميعاً.

كان لابد أن نفكر فيمن يخلف الرئيس جمال عبد الناصر فى موقع رئاسة الاتحاد الاشتراكي، وكان حسب الوضع الموجود هو رئيس الدولة، وكان لزاماً علينا أن نجعل المؤتمر القومى ينتخب أنور السادات رئيساً للاتحاد الاشتراكي.

ومرة أخرى واجهتنا موجات الاعتراض، وقوبل هذا الترشيح برفض شديد داخل صفوف الاتحاد الاشتراكي، ومرة أخرى استطعنا أن نستوعب كل هذه الاعتراضات، وانتخب المؤتمر القومى أنور السادات رئيساً للاتحاد الاشتراكي.[٦٤]

وسوف يأتى وقت بعد ذلك، حين يحدث خلاف بين أنور السادات وبين الاتحاد الاشتراكي، وهددنا ساعتئذ بحل الاتحاد الاشتراكي، واضطررت أن أقول له بكل بوضوح:

ـ «أنت لا تستطيع أن تحل الاتحاد الاشتراكي، لأن المؤتمر القومى هو الذى انتخبك، وهو الذى جاء بك رئيسا للاتحاد».

وظلت هناك عقبة ثانية تتعلق بوضع أنور السادات فى تنظيم «طليعة الاشتراكيين»، ولم يكن عضواً فيه، ولكنه كان يعلم يقيناً أن هناك تنظيم حسب نص الميثاق، وأن هذا التنظيم موجود منذ فترة طويلة، وأننى أنا المسؤول عن هذا التنظيم، وكانت ترسل إليه بعض من نشرات التنظيم من وقت إلى آخر بناء على تعليمات من الرئيس جمال عبدالناصر.

وفرض السؤال نفسه علينا فى القيادة: ما هو وضع أنور السادات بالنسبة إلى تنظيم «طليعة الاشتراكيين»؟

هكذا تساءلنا ورحنا نفكر فى الموضوع.

وما زاد الأمر تعقيداً أننا ساعة بدأنا نواجه هذه العقبة كان السادات قد بدأ يتخذ بعض القرارات التى تبين أنه يريد الخروج عن الخط، ويحاول أن يتملص من القواعد التى أرستها اللجنة التنفيذية العليا واللجنة المركزية لحظة اختياره مرشحاً لرئاسة الجمهورية.

اجتمعت أمانة «طليعة الاشتراكيين» لتناقش الأمر من جميع جوانبه.

فى السابق كان اتصالى مباشرا مع الرئيس جمال عبدالناصر، وكنت مسؤولاً أمامه عن كل ما يدور فى تنظيم «طليعة الاشتراكيين»، وكان يعاوننى فى ذلك مجموعة من

---

٦٤ – تم انتخاب الرئيس أنور السادات رئيساً للاتحاد الاشتراكى فى اجتماع المؤتمر القومى الذى عقد فى ١١ نوفمبر سنة ١٩٧٠.

الوزراء وعدد من المناضلين الثوريين، يعاونونى بأمانة فى العمل، ولم يكن للأقدمية أى دور فى اختيارهم، ولم يكن الوضع الوظيفى أو الموقع على السلم الوظيفى هو ما يرشحهم للعمل فى أمانة التنظيم الطليعي، كان اختيارهم يجرى على أساس ثوريتهم، ونضاليتهم، والثقة الكبيرة فيهم، سواء على مستوى الوزراء أو مستوى وظائفى آخر.

والآن هل سيستمر هذا الوضع كما كان؟

أم أن هناك قيادات جديدة يمكن أن تحل محل القيادات الموجودة؟

ومن الذى سوف يتخذ هذه القرارات؟

كانت أمامنا عدة بدائل، ولكننا فضلنا الوصول إلى حل وسط بين هذه البدائل جميعاً، وهو أن يكون أنور السادات رئيساً للتنظيم الطليعي، مع استمرارى فى عملي كأمين للتنظيم، ثم نفكر بعد ذلك فى كيفية التشكيل الجديد، على أن يكون هذا الحل مؤقتاً، ولكننا فى الحقيقة لم نتمكن من إعلان هذا القرار، لأن الأحداث كانت تجرى مسرعة بوتيرة عالية، وكانت أسرع منا، ولم تصدر النشرة بتعيين السادات رئيساً لتنظيم «طليعة الاشتراكيين».

●●●

العقبة الثالثة التى واجهتنا فى تلك الآونة، كانت مع تشكيل الوزارة الجديدة، كان المطلوب تغيير بعض الوزراء الذين رأى الرئيس السادات ضرورة نقلهم إلى وظائف أخرى، منهم استينو،[٦٥] قال: «يروح الجهاز المركزى للمحاسبات»، والسيد كمال الدين رفعت، طلب أن يرسل سفيراً فى لندن[٦٦]، والدكتور ثروت عكاشة،[٦٧] طلب أن يكون مساعداً له، ولذلك كان لابد من إجراء بعض التعديلات على التشكيلة الوزارية القائمة، وتقدم الدكتور

---

٦٥ – المهندس كمال رمزى استينو: من مواليد ١٠ يوليو سنة ١٩١٠، مهندس زراعى وسياسى قبطي مصري.
عينه الرئيس جمال عبد الناصر وزيرا للتموين والتجارة سنة ١٩٥٦، وكان عضوا رئيسيا فاعلاً ومشاركا فى كل القرارات فى النصف الثانى من الخمسينيات وفى الستينيات، سواء بشغله المنصب الوزاري، أو باعتباره عضواً منتخباً باللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربي، أعلى سلطة فى البلاد
عينه الرئيس أنور السادات أول رئيس لمركز البحوث الزراعية من ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٧١ إلى ١ ديسمبر سنة ١٩٧٢

٦٦ – كمال الدين محمود رفعت (١ نوفمبر سنة ١٩٢١ ـ ١٣ يوليو سنة ١٩٧٧)· واحد من ألمع ضباط الصف الثانى بتنظيم «الضباط الاحرار»، وعضو خلية جمال بعد الناصر بالتنظيم. وكان عين التنظيم فى القصر الملكي، فى ليلة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ كلف بالقبض على بعض الرتب الكبيرة. وبعد قيام الثورة، عين فى «المخابرات الحربية»، وأصبح مسؤولا عن قسم بريطانيا. وبدأ فى قيادة تنظيم حركة الكفاح المسلح ـ فى منطقة القناة.
ـ هو أول وزير للعمل من أغسطس سنة ١٩٦١ إلى سبتمبر سنة ١٩٦٢، وعاد ليشغل المنصب نفسه فى الفترة فى سنة ١٩٦٧ إلى نوفمبر سنة ١٩٧٠، وارتبط وجوده وزيرا للعمل بصدور القرارات الاشتراكية التى عكست المكاسب العمالية.
ـ أراد الرئيس أنور السادات إبعاده عن مصر حين تولى الرئاسة فعينه سفيرا لمصر بإنجلترا، واستقال كمال رفعت مع بداية الانفتاح ووقف يواجه بشجاعة ما اعتبره ردة على ثورة يوليو، وشارك فى تأسيس المنبر الاشتراكى الناصري، فى الوقت الذى كان يعمل فيه على تكتيل قوى اليسار وتوحيدها، وعندما لم يسمح أنور السادات بالمنبر الناصري، شارك فى دعم منبر التجمع الوطنى الوحدوى وأصبح المتحدث الرسمى له حتى وافته المنية فى ١٣ يوليو سنة ١٩٧٧.
ـ مؤلف كتاب «ناصر يون نعم» الشهير.

٦٧ – الدكتور ثروت عكاشة (١٩٢١ ـ ٢٠١٢): ضابط وسياسى ويعتبر على نطاق واسع أهم وأشهر وزراء الثقافة المصريين.
عين وزيراً للثقافة والإرشاد القومى ١٩٥٨ ـ ١٩٦٢، وترأس المجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ١٩٦٢ و١٩٦٦ ـ ١٩٧٠. كما ترأس مجلس إدارة البنك الأهلى المصرى ١٩٦٢ ـ ١٩٦٦، وعاد مرة أخرى إلى التشكيلة الوزارية نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للثقافة ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧، ثم وزيراً للثقافة ١٩٦٧ ـ ١٩٧. حتى عينه الرئيس أنور السادات مساعداً لرئيس الجمهورية للشؤون الثقافية ١٩٧٠ ـ ١٩٧٢
من مؤلفاته وترجماته: معجم المصطلحات الثقافية الفن الإغريقى الترجمات للمسرح المصرى القديم. مذكرات ثروت عكاشة.

عزيز صدقى باقتراح أن تتشكل الوزارة من عدد من نواب رئيس الوزراء وعدد من الوزراء، واقترح أن ينقسم مجلس الوزراء إلى قطاعين: «قطاع الإنتاج» ويتولى هو قيادته، ويضم كل وزارات الإنتاج بما فيها وزارة الزراعة، وأتولى أنا قيادة «قطاع الخدمات».

والحقيقة أنى فكرت فى الموقف الشخصى بين كل فرد والآخرين من الزملاء، ودرست وضع الوزراء المتبقين، ووجدت أن تقسيم الوزارة إلى قطاعين لن يحقق التعاون المنشود، وأنه من الضرورى أن يدخل على هذا الاقتراح بعض التعديلات، تفادياً لبعض المشكلات المترتبة على تنفيذه.

كان هناك مشكلة بالنسبة إلى السيد محمود رياض وزير الخارجية، فهو يعد من أقدم الوزراء، ولا يمكن أن يظل وزيراً عادياً، وإنما يجب أن يصبح نائبا لرئيس الوزراء..

وكانت هناك مشكلة فى العلاقة بين الدكتور عزيز صدقى والمهندس سيد مرعي، حيث لم تكن العلاقة على ما يرام وكانت هناك خلافات شديدة بينهما من ناحية العمل بالذات، وهناك تنافس شديد بينهما، ولن يكون من المناسب والحالة هذه أن يعمل المهندس سيد مرعى تحت قيادة الدكتور عزيز صدقي[٦٨] فى «قطاع الإنتاج».

وتجاوزا لكل هذه العقبات اقترحت أن يكون هناك أربعة نواب لرئيس الوزراء، الدكتور عزيز صدقى نائباً لرئيس الوزراء للإنتاج وتتبعه وزارات الإنتاج، والمهندس سيد مرعى نائباً لرئيس الوزراء للزراعة والرى واستصلاح الأراضي، وشعراوى جمعة نائباً لرئيس الوزراء للخدمات ووزيراً للداخلية، وتتبعه كل وزارات الخدمات، يضاف إلى ذلك السيد محمود رياض ويصبح نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية.

وفى النهاية أمكن التغلب على هذه العقبات بهذه الطريقة.

وأذكر أن تشكيل الوزارة كان يجرى بالاتفاق بيننا وبين أنور السادات مباشرة، وبعد الانتهاء من التشكيل ذهبنا وعرضنا الأمر على الدكتور محمود فوزي، ولست أعرف ما إذا كان السادات قد أعطى له فكرة من قبل عن تفاصيل التشكيل الوزارى أم لا، والذى حدث أن الدكتور محمود فوزى وافق على التشكيل كما اقترحناه، وأضاف الدكتور عصمت عبدالمجيد[٦٩] ليكون وزيراً بمكتب رئيس الوزراء.

---

٦٨ – الدكتور عزيز صدقى (١ يوليو ١٩٢٠ - ٢٥ يناير ٢٠٠٨): أبو الصناعة المصرية رئيس وزراء مصر الأسبق.
أختير وزيرا للصناعة سنة ١٩٥٦، ليكون أول وزير صناعة مصري، ثم نائبا لرئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية سنة ١٩٦٤، ثم مستشارا لرئيس الجمهورية فى شؤون الإنتاج سنة ١٩٦٦، وتقلد مرة أخرى منصب وزير الصناعة والثروة المعدنية سنة ١٩٦٨، وأصبح عضوا بمجلس الأمة سنة١٩٦٩ وعضوا بالمجلس الأعلى للدفاع المدنى سنة ١٩٧٠، وعضوا باللجنة العليا للإعداد للمعركة سنة ١٩٧٢. وفى مارس سنة ١٩٧٢ عينه الرئيس أنور السادات رئيساً للوزراء ثم مساعدا لرئيس الجمهورية سنة ١٩٧٣، وكان له دور كبير فى إعداد الدولة للحرب وتحقيق النصر في حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣.

فى يونيو سنة ٢٠٠٥ قاد صدقى جماعة معارضة سميت «التجمع الوطنى للتحول الديمقراطي»، ضمت سياسيين ونوابا وصحفيين وأدباء وأساتذة جامعيين ووزيرا سابقا. وقال المؤسسون أن التجمع الوطنى للتحول الديمقراطى يناهض ما سموه «تحالف الفساد والاستبداد». ثم ترك هذا التحالف لما اكتشف اختراقه من النظام وبعض القوى السياسية. توفى عن عمر يناهز ٨٨ عاماً.

٦٩ – الدكتور عصمت عبد المجيد (١٩٢٢-٢٠١٣): دبلوماسى ووزير الخارجية المصرى وأمين عام الجامعة العربية عينه الرئيس حسنى مبارك وزيراً للخارجية المصرية في الفترة من ١٩٨٤ إلى ١٩٨٥، ثم أصبح نائباً لرئيس مجلس الوزراء من سنة ١٩٨٥ إلى سنة ١٩٩١، وبعدها عين أميناً للجامعة العربية فى الفترة من سنة ١٩٩١ إلى سنة ٢٠٠١ توفى فى ٢١ ديسمبر سنة ٢٠١٣ عن عمر يناهز ٩٠ عاما

وتشكلت الوزارة بهذه الطريقة.

وهنا خطأ آخر، وقعنا فيه، وأعترف به أيضاً.

الخطأ الذى أعترف به هنا أننا لم نخطر زملاءنا فى الاتحاد الاشتراكى بتفاصيل المشاورات التى جرت حول تشكيل الوزارة، وكنت قد أبلغت الأخ عبدالمحسن أبو النور كأمين عام للاتحاد الاشتراكى بالخطوط العامة، ولكننا لم نجلس لنناقش الأمر، ولا أشركنا زملاءنا أعضاء اللجنة التنفيذية العليا فى المشاورات، ويمكن أن يكون هذا الخطأ أحد الأسباب التى أوجدت فى وقت من الأوقات بعض الحساسيات، وطبعا كان الأصلح والأسلم أن نجتمع ونناقش الأمر مع اللجنة التنفيذية العليا، وكنا سوف نرسى بذلك أسلوباً صحيحاً للعمل السياسي، ولكننا نظراً لعامل السرعة وللسرية التى فرضت على المشاورات التى جرت فى ذلك الوقت، وقعنا فى الخطأ الذى كان يجب ألا نقع فيه.

ما يغفر لنا ويخفف عنا الحكم على هذا الخطأ، أننا اجتهدنا قدر طاقتنا فى أن نسارع فى إعادة ترتيب البيت من الداخل، وبالفعل بدأ دولاب العمل يأخذ مساراته الطبيعية، فى وقت كان لزاماً علينا فيه أن نبدأ فى إعداد الدولة للمعركة.

اتجهنا على الفور إلى مهمات إعداد الدولة للمعركة، ولا يمكن لى أن أفصل المعركة أو مهمة إعداد الدولة لخوضها عن عدة مواقف، وعلى رأسها الوضع الداخلي، ثم الموقف الدولي، وأخيراً الموقف العسكري.

وقد حاولت اختصار «الوضع الداخلي» فى الصفحات السابقة قدر استطاعتي، ونأتى الآن إلى الموقف الدولي، وكان قد جرى على هذا الصعيد تحول كبير لصالحنا، وأقصد لصالح العمل على تنفيذ قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢، والذى كان ينص على وقف الحرب والانسحاب إلى حدود الرابع من يونيو سنة ١٩٦٧. وتوالت الضغوط على إسرائيل للانسحاب من الأراضى العربية المحتلة، وسافر السيد محمود رياض[٧٠] إلى هيئة الأمم المتحدة لتحريك القضية دولياً فى نوفمبر أو أكتوبر اجتمع الرئيس تيتو[٧١]

٧٠- محمود رياض (٨ يناير ١٩١٧ - ٢٤ يناير ١٩٩٢): عسكرى ورجل دولة مصرى معروف على نطاق عالمي.
بعد توقيع الوحدة بين مصر وسورية، انتدب محمود رياض للعمل برئاسة الجمهورية، مستشارا للشؤون السياسية للرئيس جمال عبدالناصر، خلال الفترة من سنة ١٩٥٨ حتى سنة ١٩٦٢. وفى سنة ١٩٦٢، عين مندوباً لمصر فى الأمم المتحدة. وظل فى هذا المنصب حتى إبريل سنة ١٩٦٤. حيث اختاره الرئيس عبد الناصر ليشغل منصب وزير الخارجية. واستمر محمود رياض يشغل منصبه كوزير لخارجية مصر حتى نهاية سنة ١٩٧١، وفى أوائل سنة ١٩٧٢ عينه الرئيس أنور السادات مستشاراً سياسياً لرئيس الجمهورية. وفى يونيو ١٩٧٢، انتخب أميناً عاماً للجامعة العربية، وبقى فى ذلك المنصب حتى استقالته سنة ١٩٧٩، إلا أنه ظل يقدم المشورة لكل الدول العربية عندما كانت تطلب منه. له عدة مؤلفات أشهرها كتابه «مذكرات محمود رياض» فى جزءين، و«البحث عن السلام والصراع فى الشرق الأوسط». توفى فى ٢٤ يناير سنة ١٩٩٢.

٧١- جوزيف بروز تيتو (٧ مايو ١٨٩٢ - ٤ مايو ١٩٨٠): رئيس يوغسلافيا فى الفترة من ١٤ يناير سنة ١٩٥٣ حتى وفاته فى ٤ مايو سنة ١٩٨٠ بعدما حكم يوغوسلافيا لمدة ٣٥ عامًا، وانقسمت الدولة بعد رحيله بحوالى تسع سنوات.
بدأت مواقف تيتو من القضايا العربية والتى ابتدأت منذ لقائه مع الرئيس جمال عبد الناصر، ووقفت يوغسلافيا بجانب مصر وأيدتها فى قرار التأميم، وظهر موقفها الداعم لمصر فى الأمم المتحدة فضلاً عن ذلك، وكان تيتو من الداعمين للوحدة العربية بين مصر وسوريا سنة ١٩٥٨ وإعلان الجمهورية العربية المتحدة. وساند مصر فى حرب الاستنزاف التى أعلنها الرئيس عبد الناصر ضد الاحتلال الإسرائيلى لسيناء، وقام تيتو بزيارات عديدة إلى مصر، وجرى خلال تلك الزيارات توحيد الجهود ضد الاستعمار والصهيونية، وحتى بعد رحيل عبد الناصر سنة ١٩٧٠، ظل تيتو وفيا لخطه الأول ولم يحد عنه حتى رحل فى ٤ مايو سنة ١٩٨٠.

مع الرئيس بومبيدو[٧٢]، وكانت قضية الشرق الأوسط أهم ما تناولته المباحثات الفرنسية اليوغوسلافية وجرى التركيز على الانسحاب من الأراضى المحتلة.

وفى الوقت نفسه أثارت أنديرا غاندي[٧٣] الموضوع فى الأمم المتحدة، وقامت عقب ذلك بزيارة مصر تدعيماً لهذا الخط وهذه السياسة، وزار جروميكو[٧٤] فى شهر نوفمبر بريطانيا واقتربت وجهات النظر السوفييتية البريطانية حول قضايا المنطقة، وأكثر من ذلك حدث خلاف فى وجهات النظر بين «إسرائيل» وبريطانيا حول الطريقة المثلى لحل قضية الشرق الأوسط وصرحت جولدا مائير بعد زيارتها لندن بأنها لم تأخذ وعداً من «هيث»[٧٥] بتأييد إسرائيل.

وبذلك أصبح الموقف البريطانى يقترب جداً من الموقف الفرنسى وموقف الاتحاد السوفييتي.

وحدث أن صرح بومبيدو عند تقديمه أوراق اعتماد السفير الإسرائيلى بأنه لا يقر مبدأ احتلال أراضى الغير بالقوة، ومعنى هذا أنه يقف مع مصر فى ضرورة تنفيذ القرار ٢٤٢.

كانت السياسة الدولية تتحرك نحو المزيد من مساندة موقفنا، وكان المناخ الدولى يتقدم أكثر فأكثر لصالحنا، ما يهيئ الرأى العام العالمى ضد «إسرائيل»، ويجعله أكثر قدرة على الترحيب بأى إجراء نتخذه لتحرير أرضنا، طالما بقيت «إسرائيل» مصممة على الاستمرار فى سياسة عدم تنفذ قررات مجلس الأمن.

على جانب مواز كان موقف الأمم المتحدة ممتازاً، ورفضت قراراً كان مقدماً من الدول اللاتينية بإيعاز منً أمريكا، ووافقت على قرار مقدم من الدول الآسيوية وتؤيده مجموعة «دول عدم الانحياز» بالضغط على إسرائيل لتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولى وإعادة الاتصالات مع «يارنج»[٧٦]، وكان هذا القرار ضد رغبة كل من أمريكا و«إسرائيل».

كل هذه التطورات أدت فى النهاية إلى أن تعلن أمريكا على لسان وزير الخارجية وليام روجرز أن الوقت مناسب لحل قضية «الشرق الأوسط»، وأن سنة ١٩٧١ لابد لها أن تكون سنة حاسمة.

---

٧٢ – جورج بومبيدو (٥ يوليو ١٩١١ ـ ٢ إبريل ١٩٧٤): رئيس فرنسا من ٢٠ يونيو سنة ١٩٦٩ حتى وفاته فى ٢ إبريل سنة ١٩٧٤، كما تولى رئاسة وزراء فرنسا فى عهد الرئيس الفرنسى شارل ديجول من ١٤ إبريل سنة ١٩٦٢ إلى ١٠ يوليو سنة ١٩٦٨.

٧٣ – أنديرا غاندى (١٩ نوفمبر ١٩١٧ ـ ٣١ أكتوبر ١٩٨٤): سياسية هندية، شغلت منصب رئيس وزراء الهند لثلاث فترات متتالية (١٩٦٦ ـ ١٩٧٧) وفى نهاية الفترة الرابعة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٤)، وهى المرأة الثانية التى تنال منصب رئاسة الوزارة فى العالم بعد سيريمافو باندرانايكا فى سريلانكا، واشتهرت أنديرا بميلها نحو فكرة عدم الانحياز فى نطاق التعاون مع الرئيس جمال عبد الناصر والمارشال تيتو، وأصبحت الهند بقيادتها بلداً قوياً، أحرز تطوراً فى مختلف المجالات.
اغتيلت برصاصات قاتلة أطلقها عليها حرسها السيخى فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٨٤.

٧٤ – أندريه أندرييفيتش جُروميكو (١٩٠٩ ـ ١٩٨٩): وزير خارجية الاتحاد السوفييتى بين عامى ١٩٥٧ ـ ١٩٨٥.

٧٥ – إدوارد هيث (١٩١٦ـ ٢٠٠٥): رئيس وزراء بريطانيا الأسبق.

٧٦ – جونار يارنج: سياسى ودبلوماسى سويدي. اختير فى نوفمبر سنة ١٩٦٧، مبعوثاً خاصاً إلى الشرق الأوسط لمتابعة قرار مجلس الأمن بانسحاب إسرائيل من الأراضى العربية حيث بدأ نشاطه فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٦٧، واتخذ قبرص مقراً له

كان هذا يعنى أن الموقف الدولى مهيأ للتعامل بجدية مع قضية الشرق الأوسط، وأن عدداً من القوى والدول الكبرى باتت تناصر قضيتنا.

●●●

فرغنا - إذن - من مهمة إعداد الدولة من الناحية التنظيمية للقيام بالأعباء والمسؤوليات التى تفرضها المرحلة الجديدة، وأصبحت الدولة مهيأة للسير فى الخطوات التالية من أجل المعركة، وفى الوقت الذى انهمكنا فيه فى هذه المهمة، كانت هناك وفود مصرية تجوب عواصم العالم لتضح حقائق الموقف المصرى ووقائع التطورات الجديدة تحت نظر زعماء ورؤساء العالم سواء بالشرق أو بالغرب، ونشطت التحركات المصرية فى الأمم المتحدة تحت قيادة محمود رياض وزير الخارجية بنفسه، سعياً وراء الحصول على أكبر دعم دولى لقضية تحرير الأرض.

وفى تلك الأثناء كان التدريب فى القوات المسلحة يمضى بالصورة الطبيعية، واستمرت المناورات العسكرية طوال الوقت، وبدأ الرئيس أنور السادات يتردد منذ توليه المسؤولية رئيساً للجمهورية على الجبهة كثيراً، وتعددت لقاءاته وأحاديثه وخطبه حول أهمية المعركة المقبلة وحتميتها.

وأذكر أنه فى إحدى خطبه، وأحسب أنها فى افتتاح الدورة العادية لمجلس الأمة فى نوفمبر سنة ١٩٧٠ رفع شعار: «المعركة أولاً، والمعركة أخيراً»، ودأب الرئيس أنور السادات على مهاجمة الولايات المتحدة الأمريكية، والإشادة بمواقف الاتحاد السوفييتي، وكان يجوب البلاد، ويعقد اجتماعات جماهيرية واسعة فى أكثر من محافظة سواء بالوجه البحري، أو فى الصعيد.

وفى أحد هذه اللقاءات قال بالحرف الواحد: «إن أمريكا لم تتعلم من درس فيتنام، وإن جيلنا والجيل الذى سوف يأتى من بعدنا سوف يلقن أمريكا الدرس من جديد».

وأنا حين أسوق هذه العبارة التى مازالت أذكرها، أريد أن أؤكد على أن الرئيس السادات كان يبدو فى خطاباته متشدداً جداً، ومنحازاً لأقصى حد إلى فكرة حتمية «الحل العسكري»، وكانت الأجواء تخيم عليها فكرة القتال من أجل استعادة الأراضى المحتلة، وتسودها مظاهر الاستعداد لخوض معركة الثأر والتحرير. ولكن السادات - على ما تبدى منه فيما بعد - كان يدبر فى الخفاء عكس ما يظهر لنا، ويبطن خلاف ما يعلنه فى خطاباته الجماهيرية.[٧٧]

●●●

فى هذه الأثناء.. وفى إطار خطة إعداد الدولة للمعركة..

كنا شرعنا فى تشكيل «المجلس الأعلى للدفاع المدني» وترأسه السيد حسين الشافعي، وضم فى عضويته كل الوزراء المختصين، ولم يتوقف الأمر عند هذه الحدود، بل قررنا إرسال عدد من الوفود الرسمية إلى الخارج لشرح وجهة نظرنا وتحديد موقفنا لكثير من بلدان العالم المهمة.

---

٧٧ - بدأ الرئيس أنور السادات جولاته على مواقع القوات المسلحة فور إعلانه رئيساً للجمهورية. فعقد سلسلة من الاجتماعات بدأت يوم ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٧٠ باجتماع مع القادة أعلن فيه أنه «لن يقبل تجميد وقف إطلاق النار، كما لن يقبل مد فترة الوقف إلا مرة واحدة بشروط»، ثم زار الجبهة يوم ٢٨ أكتوبر حيث تحدث ٤ مرات إلى الضباط والجنود، وتبع ذلك بزيارة أول ديسمبر سنة ١٩٧٠ امتدت تسع ساعات، ركز فيها على ضرورة المعركة، والاستعداد لخوضها فى أقرب فرصة

وخرجت وفود رسمية من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا، فسافر السيد على صبرى نائب الرئيس على رأس وفد كبير إلى الاتحاد السوفييتي، وترأس السيد حسين الشافعى نائب الرئيس وفداً مماثلاً إلى يوغوسلافيا، وسافر الدكتور لبيب شقير رئيس مجلس الأمة إلى الصين وعدد من البلدان الآسيوية، وسافر ضياء الدين داود عضو اللجنة التنفيذية العليا إلى تركيا والمجر وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الديمقراطية.

أردنا أن تغطى حركة الوفود عدداً كبيراً من دول العالم، وكانت الرسالة المحددة التى تريد مصر أن تبلغها إلى أصدقائها فى العالم، أنه لم يعد أمامها طريق آخر لاسترداد الأرض المحتلة غير الحرب، وأن مصر ليست على استعداد لمد جديد لوقف إطلاق النار، حتى لا يتحول الأمر إلى التسليم بسياسة إسرائيلية تستهدف فرض الأمر الواقع.

وكانت كل الدول التى زارتها هذه الوفود تؤكد مشاركتها لنا فى رؤيتنا، وتعبر لوفودنا عن تفهمها الكامل لموقفنا، وتعلن تأييدها للحق العربي، إلا دولة واحدة لم تثق بالرسالة التى أبلغناها إليهم عبر الوفد المصري، هى الصين.

وأذكر أن الدكتور لبيب شقير روى لنا عندما عاد من زيارته إلى الصين، أن شواين لاي[٧٨] رئيس الوزراء الصينى آنئذٍ قال له:

- «أنت تقول لنا أن مصر تعد نفسها للدخول فى حرب لاستعادة أراضيها، وأنا لا أثق أن الرئيس أنور السادات سيقدم على أى عمل عسكري».

وكان شواين لاى قد سبقنا فى هذا التقدير السليم.

●●●

٧٨ - شواين لاى (٥ مارس سنة ١٨٩٨ـ ٨ يناير ١٩٧٦): أحد أهم القيادات التاريخية للصين، تولى منصب رئيس وزراء ووزير خارجيتها عندما اعتلى الشيوعيون السلطة فى سنة ١٩٤٩، وترك حقيبة الخارجية فى سنة ١٩٥٩، لكنه ظل أقوى متحدث باسم الصين فى المحافل الدولية.

علاقته بجمال عبد الناصر بدأت فى سنة ١٩٥٥، وقد علم من رئيس الوزراء البورمى «أونو» وهو فى اجتماع معه أن الرئيس المصرى سينزل ضيفاً على بورما فى طريقه إلى مؤتمر باندونج، وحين استأذن «أونو» أن يغادر الاجتماع إلى مطار «رانجون» لاستقبال «جمال عبدالناصر» باغت «شواين لاى» مضيفه قائلاً: «أنا قادم معك». لم تكن توجد علاقات دبلوماسية فى ذلك الوقت بين القاهرة وبكين، والتصرف على هذا النحو فيه خروج على الأعراف والقواعد فى العلاقات الدولية. غير أن «شو» شرح الموقف على النحو التالى: «نحن فى الصين نعتبر أن علاقاتنا مع مصر التى يمثلها هذا الرئيس الشاب أبعد وأهم من وجود سفارات وتبادل سفراء». وكان ذلك الرهان الصينى على مصر من أسباب خرق الحصار على بكين قبل كسره تماما وخروج التنين إلى المسارح المفتوحة لاعباً رئيسيا يكرس قدراته لاكتساب صفة «القوة العظمى». توفى شو فى صبيحة ٨ يناير ١٩٧٦، عن عمر ناهز ٧٧ عاماً

مبادرة السادات

«الفرق كبير بين قائد منحاز للوطن، وبين حاكم منحاز للكرسى الذى يجلس عليه، وهذا هو بالضبط الفارق بين جمال عبدالناصر وأنور السادات».

شعراوى جمعة



كانت الأجواء مهيأة - إذن - للمعركة، وكانت حملتنا السياسية فى مختلف دول العالم، وفى الأمم المتحدة قد نجحت كثيرا فى عزل إسرائيل.

وكانت خطة المعركة جاهزة للسير فى إجراءات تحرير الأرض، وفجأة ظهرت فى الأجواء تحركات مريبة وغريبة فى آن واحد:

كان موشى دايان وزير الحرب الإسرائيلي[٧٩] قد أعلن عن مبادرة فى صورة مقترحات للحل تتمثل فى انسحاب إسرائيلى جزئى بعيداً عن الشاطئ الشرقى لقناة السويس، على أن تقوم مصر بتطهير وفتح القناة أمام الملاحة الدولية، ويعبر الضفة الغربية للقناة بعض الأفراد الفنيين المصريين اللازمين لإدارة القناة بعد فتحها.

ورفضت مصر مقترحات موشى دايان فى وقتها، وجاء الرفض من جميع الأجهزة السياسية والسيادية فى الدولة.

وفى يوم ٢ فبراير سنة ١٩٧١ انعقد المجلس الأعلى للدفاع فى مقر القيادة العامة للقوات المسلحة، وحضره عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا، وقد قاربت فترة وقف إطلاق النار على الانتهاء الذى كان يصادف يوم ٥ فبراير سنة ١٩٧١، وكنا قررنا من قبل مد وقف إطلاق النار الثانى بعد رحيل الرئيس جمال عبدالناصر، لمدة ثلاثة أشهر، وكان السؤال: معركة أم لا معركة، نمد أو لا نمد، وهذا الاجتماع يعد من أهم الاجتماعات التى تمت على المستويين العسكرى والمدني، وطرحت فيه جميع الآراء، وتحدث فيه كل الذين حضروا.

وأذكر أن الرئيس أنور السادات أصر على أن يأخذ رأى الجميع، بمن فيهم سكرتير المجلس الأعلى للدفاع، ولم يكن له صوت محسوب فى الاقتراع داخل المجلس، وأجمعنا كلنا على ضرورة خوض المعركة، وطلب الفريق أول محمد فوزى مهلة شهر فقط، حتى يتمكن من تغطية الصعيد ببعض الأسلحة المطلوبة، وانعقد اتفاقنا على ذلك.

وإذا بنا نفاجأ بالرئيس أنور السادات يقول:

- والله أنا حاتكلم بعد يومين فى مجلس الأمة، وأنوى التطرق إلى أفكار جديدة، ويمكن أن تشمل «فتح قناة السويس»، تمهيداً للدخول فى «الحل السلمي».

كنا قد تناقشنا طويلاً، وكنا وصلنا إلى قرار، وكان الرئيس السادات قد طلب رأى كل واحد منا، ولم يستثن حتى الذين لا يحق لهم التصويت، ثم يجيء ليتحدث فى نهاية الاجتماع عن «التمهيد لحل سلمي»، وكأن كل هذه المناقشات التى انتهت إلى قرار لا

---

٧٩ الجنرال موشى دايان (٢٠ مايو ٥١٩١ - ٦١ أكتوبر ١٨٩١): عسكرى وسياسى «إسرائيلي» شغل منصب وزير الحرب ثم وزيراً للخارجية فى إسرائيل، مات فى ٦١ أكتوبر سنة ١٨٩١

تساوى شيئاً عنده، الأمر الذى دفع السيد حسين الشافعى إلى أن يحتد على الرئيس السادات قائلاً:

- يا أخ أنور، (وكان الرئيس السادات يتضايق جداً من كلمة الأخ أنور هذه) يا أخ أنور، طيب تعبتنا ليه؟، احنا قاعدين نتكلم كل هذا الوقت، وكل منا قال رأيه، وقمنا جميعاً بتحليل الموقف، وأبدى كل منا تصوره حول القضية، فلماذا لم تقل رأيك منذ البداية، حتى يدخل فى مناقشاتنا بدل ما ندخل فى الحرب. وانتهى الاجتماع على قرار بالموافقة على مد وقف إطلاق النار لمدة شهر بدلاً من ثلاثة أشهر..

وقلنا لأنور السادات:

. لا داعى للحديث عن «قناة السويس» فى خطابك أمام مجلس الأمة.

واجتمع مجلس الأمة يوم ٤ فبراير سنة ١٩٧١، وهناك كانت المفاجأة التى نزلت على رؤوسنا كالصاعقة.

يوم «٤ فبراير» هذا يوم سيئ فى تاريخ مصر، فيه حاصرت الدبابات البريطانية قصر عابدين، وأنذر الإنجليز الملك بتكليف مصطفى النحاس بتشكيل الوزارة خلال ساعات، وهى الوزارة التى جاءت على أسنة الرماح البريطانية[٨٠]، ويبدو أن أنور السادات من هواة

---

٨٠ – حادث ٤ فبراير ٢٤٩١: وقعت تفاصيل الحادثة أثناء الحرب العالمية الثانية، وكانت القوات الألمانية بقيادة القائد الألمانى الشهير «روميل» موجودة في العلمين، وكان الموقف العسكرى مشحونًا بالاحتمالات الخطيرة على مصر، فقامت القوات البريطانية بمحاصرة قصر عابدين، تحت قيادة مباشرة من قبل السفير البريطانى في القاهرة السير مايلز لامبسون وخير الملك فاروق بين التنازل عن العرش، أو استدعاء زعيم حزب الوفد مصطفى النحاس لتشكيل الحكومة بمفرده، واتباع التقليد الدستورى الخاص بتشكيل وزارة ترضى عنها غالبية الشعب وتستطيع إحكام القبضة على الموقف الداخلي، وطلب السفير البريطاني منه تاليف وزارة تحرص على الولاء لمعاهدة ٦٣٩١ نصًا وروحًا قادرة على تنفيذها وتحظى بتأييد غالبية الرأى العام، وأن يتم ذلك فى موعد أقصاه ٣ فبراير. قام الملك فاروق باستدعاء قادة الأحزاب السياسية فى محاولة لتشكيل وزارة قومية أو ائتلافية، وكانوا جميعا عدا مصطفى النحاس مؤيدين لفكرة الوزارة الائتلافية برئاسته فهى تحول دون انفراد حزب الوفد بالحكم خصوصا أن لهم اغلبية بالبرلمان، فطلبت بريطانيا من سفيرها السير مايلز لامبسون أن يلوح باستخدام القوة أمام الملك.

وفى صباح يوم ٤ فبراير ٢٤٩١ طلب السفير مقابلة رئيس الديوان الملكي أحمد حسنين باشا وسلمه إنذارًا موجها الملك هدده فيه بأنه إذا لم يعلم قبل الساعة السادسة مساءً إنه قد تم تكليف مصطفى النحاس بتشكيل الحكومة فإنه يجب عليه أن يتحمل تبعات ما يحدث.

وكان السفير جادًا فى هذا الإنذار، وكان يعد من يحتل العرش مكانه، وهو ولى العهد الأمير محمد على توفيق الذى ظل حلم اعتلائه للعرش يراوده لسنوات طويلة، كما أنه أكبر أفراد أسرة محمد علي سنًا.

توجه السفير فى المساء ومعه قائد القوات البريطانية في مصر «الجنرال ستون» ومعهما عدد من الضباط البريطانيين المسلحين بمحاصرة ساحة قصر عابدين بالدبابات والجنود البريطانيين ودخلا إلى مكتب الملك وكان معه رئيس الديوان أحمد حسنين باشا، ووضع أمامه وثيقة تنازله عن العرش، وقد كتب بالوثيقة:

(نحن فاروق الأول ملك مصر، تقديرًا منا لمصالح بلدنا فإننا هنا نتنازل عن العرش ونتخلى عن أى حق فيه لأنفسنا ولذريتنا، ونتنازل عن كل الحقوق والامتيازات والصلاحيات التى كانت عندنا بحكم الجلوس على العرش، ونحن هنا أيضًا نحل رعايانا من يمين الولاء لشخصنا. صدر في قصر عابدين فى هذا اليوم الرابع من فبراير ٢٤٩١.)

يقول السير لامبسون: إنه عندما وضع وثيقة التنازل أمام الملك تردد لثوان، وأنه أحس للحظة أن الملك سوف يأخذ القلم ويوقع، لكن رئيس الديوان الملكي أحمد حسنين باشا تدخل باللغة العربية وقال له شيئاً، ثم توقف الملك، وطلب من «لامبسون» فرصة أخرى وأخيرة، ليستدعي مصطفى النحاس على الفور، وفى وجوده إذا أراد، وأن يكلفه على مسمع منه بتشكيل الوزارة، وسأله «لامبسون» إذا كان يفهم وبوضوح أنه يجب أن تكون الوزارة من اختيار النحاس وحده؟، فقال إنه يفهم، فقال له السير لامبسون إنه على استعداد لأن يعطيه فرصة أخيرة، لأنه يريد أن يجنب مصر تعقيدات قد لا تكون سهلة فى هذه الظروف ولكن عليه أن يدرك أن تصرفه لا بد أن يكون فوريًا، فرد عليه مرة أخرى إنه يستوعب إن ضرورات محافظته على شرفه وعلى مصلحة بلاده تقتضى أن يستدعى النحاس فورًا.

وشكل النحاس وزارة وفدية برئاسته، وبدأ الوفد يفقد قيادته للحركة الوطنية المصرية منذ ذلك التاريخ.

مثل هذه «التواريخ» مهما كانت شؤماً على مصر، أو على الأمة العربية، فهو فى ٤ فبراير له مبادرة، وفى ١٥ مايو، يوم إعلان قيام دولة «إسرائيل» كان يحتفل بانقلابه على ثورة يوليو، رغم أن الأحداث كلها انتهت يوم ١٣ مايو، يعنى قبلها بيومين.(!!)

وفى طريقنا إلى اجتماع مجلس الأمة، وداخل السيارة التى أقلتنى ومعى السيد سامى شرف اطلعنا لأول مرة على ما سمى بعد ذلك «مبادرة السادات»، وكان خطاب السادات يكتب فى مكتب سامى شرف، وبعد ذلك نقرؤه ونراجعه، ولم يتوفر لنا وقت لقراءة خطاب السادات إلا فى السيارة، وكانت المفاجأة أن الخطاب حوى فقرتين فى منتهى الخطورة.

الفقرة الأولى تضمنت هجوماً شديداً على بعض الأقطار العربية، وبخاصة سوريا، وكانت الفقرة الأخرى تتضمن التقدم بمبادرة جديدة، وفيها:

«إن مصر تضيف إلى كل الجهود الرامية إلى حل للأزمة مبادرة مصرية جديدة، نعتبر العمل بمقتضاها مقياسا حقيقيا للرغبة فى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢، إننا نطالب فى هذه الفترة التى يمتنع عن إطلاق النار بإنسحاب جزئى للقوات الإسرائيلية على الشاطىء الشرقى لقناة السويس، وذلك كمرحلة أولى على طريق جدول زمنى يتم بعد ذلك وضعه لتنفيذ قرار مجلس الأمن، وإذا تحقق ذلك فى هذه الفترة، فإننا على استعداد للبدء فوراً فى مباشرة تطهير قناة السويس، وإعادة فتحها للملاحة الدولية، ولخدمة الاقتصاد العالمي».

كانت هذه المبادرة مفاجأة كبيرة لنا[81]، ولم نكن نتصور عندما قال فى الاجتماع المشترك بين مجلس الدفاع واللجنة التنفيذية أنه سوف يذكر «قناة السويس» أنه يمكن أن يطرح مبادرة بهذا الشكل، وكنا حذرناه من التطرق إلى موضوع قناة السويس برمته.

وصلنا إلى مقر مجلس الأمة، وتوجهنا من فورنا إلى حجرة رئيس الوزراء، ولم يكن الدكتور محمود فوزى موجوداً بها، فأرسلنا من يستدعيه من إحدى استراحات المجلس هو ومحمود رياض وزير الخارجية، وعرضنا عليهما الفقرتين، وفى الحقيقة أن الأخ محمود رياض ثار جداً على هذا الكلام، وقال: إن هذه المبادرة صورة طبق الأصل من مبادرة ديان[82]، وأن التقدم بها الآن سوف يؤثر تأثيراً سلبياً على الموقف الدولى المناصر لنا ولموقفنا، وأعلن عدم موافقته على مثل هذا الكلام، وأثار نقطة أخرى هامة، وهى كيف وهو وزير الخارجية لا يطلع مسبقاً على المبادرة، ولا يتاح له مناقشتها ويسمعها مع كل الناس داخل مصر وخارجها.

---

٨١ – أشار الأستاذ محمد حسنين هيكل فى كتابه: «الطريق إلى رمضان» إلى حرص أنور السادات على إبلاغ الأمريكيين بأن هذا الاقتراح هو مبادرة خاصة منه بعيدة تماماً عن أى تدخل سوفييتي، واستقبل من أجل ذلك دونالد بيرجس المشرف على رعاية مصالح الأمريكيين فى مصر، وكان الوسيط فى هذه المقابلة عبد المنعم أمين العضو السابق بمجلس قيادة الثورة.

٨٢ – من «مذكرات محمود رياض - الجزء الثالث «أمريكا والعرب»، (ص ١٠٣ - ١٠٥):
(السادات كان معقداً من كاريزما جمال عبد الناصر وحب الجماهير له، وكان يبحث عن سبيل لرفع شعبيته، وإثبات أنه قادر على اتخاذ القرارات، كان هدف السادات من المبادرة أن يعيش وهم أنه صانع للسلام، وهو وَهمٌ لازمَه حتى النهاية، مبادرته كانت ضد مصر وتتعارض مع مشاريع السلام التى عرضت على مصر من قبل، ومنها المشروع الأمريكى المقدم لعبد الناصر فى نوفمبر سنة ١٩٦٨، والذى ينص على انسحاب إسرائيل الكامل من سيناء، كما أن «مبادرة السادات» كانت أسوأ من مبادرة «جونار يارنج» فى ٨ فبراير سنة ١٩٧١، والتى نصت على انسحاب إسرائيل إلى خط الحدود الدولية المصرية. العالم كله كان معنا فى طلب الانسحاب الشامل، بينما كان السادات مع أمريكا فى طلب الحل الجزئى نتيجة قناعة لديه أنه لا فائدة من معاداة الأمريكيين).

وسألنا الدكتور محمود فوزى عن رأيه، فأبدى عدم معرفته بالموضوع، رغم أن السادات قال بعد ذلك إنه هو الوحيد الذى استشاره فى المبادرة، وفى الوقت الذى كنا فيه فى قمة الغضب، أو على الأصح «كنا شايطين جداً»، وأثناء مناقشتنا الساخنة للموضوع بدأ الدكتور محمود فوزى يتحدث عن أن صحف لبنان تهاجمه على أساس أن كل اهتمامه فى مصر منصب على النظافة، والممكن والمستحيل، والفاقد والمهمل (!).

المهم خرجنا من غرفة رئيس الوزراء واتفقنا على الانتظار فى استراحة رئيس الجمهورية بالمجلس لكى نناقش السادات، وكنا فى استقباله عند وصوله مع أعضاء اللجنة التنفيذية العليا وسامى شرف ومحمود رياض.

وكانت المرة الأولى فى التاريخ أن يحدث مناقشة رئيس الجمهورية فى آرائه داخل الاستراحة، وقبل أن يلقى خطابه بدقائق معدودة.

تناقشنا سريعاً مع الرئيس السادات على ما يحويه خطابه، وأوضحنا له الضرر الذى سينشأ بالضرورة عن الهجوم على الأقطار العربية وخاصة سوريا، وأبدى اقتناعه برأينا وشطب الفقرة الخاصة بها.

أما الفقرة الثانية والخاصة بمبادرته فقد تشبث بها جداً[٨٣]، ورفض بإصرار عجيب أن يجرى أى تعديل فيها.

وكانت المناقشة تدور بيننا نحن الأربعة: أنور السادات، ومحمود رياض، وأنا، وسامى شرف، فى وجود أعضاء اللجنة التنفيذية العليا داخل استراحة الرئيس بمجلس الأمة، ولم يكن أحد منهم يدرى حقيقة ما يدور بيننا وبين السادات، ولم يكن هناك وقت لكى نطرح عليهم ما نحن بصدده.

وبدا أننا فشلنا فى زحزحته عن هذا التشبث بمبادرته..

بعد ذلك دخلنا إلى قاعة المجلس، وبدأ السادات خطابه فأوضح أهمية المعركة، وقال بكل وضوح: «إننا لا نستطيع الوقوف ساكنين أمام هذا الذى يجرى وواجبنا المقدس الذى لا يمكن أن ينكره علينا أحد، هو واجب تحرير الأرض، والعودة إلى الاشتباك مع العدو»، فاستقبل حديثه استقبالاً حسناً جداً، واستطرد فى تلاوة خطابه إلى أن وصل إلى الفقرة الخاصة بالمبادرة، ولم يكد ينتهى منها[٨٤]، فإذا بالمجلس «يبلم»، وكأن دش مياه باردة قد ألقى على الأعضاء، وخرج أنور السادات من المجلس دون أية تحية، وكانت أغلبية أعضاء المجلس قد فهموا ما حدث.

---

٨٣ – يقول السادات فى كتاب «من أوراق السادات» (ص١٢٨،١٢٧): (كنت أتطلع أن تحقق مبادرتى انسحاب إسرائيل إلى خط المضايق، وتترك قناة السويس، وتتجه قواتنا للشرق كخطوة أولى لإتمام عملية الانسحاب سلمياً، وكانت نيتى أن أعطى ٦ شهور أخرى، إذا سارت الأمور على ما يرام، وينطبق ذلك على مصر، وعلى كل الجبهات العربية الأخرى، وبذلك نحل المشكلة بدون قتال. إن مبادرتى هى أول مبادرة سلام يقدمها رئيس عربى لإسرائيل منذ ٢٢ عاما ثم يعلن فى نفس الوقت أنه على استعداد لعقد اتفاقية سلام مع إسرائيل).

٨٤ – نص مبادرة السادات: فى الرابع من فبراير سنة ١٩٧١ ألقى الرئيس أنور السادات خطاباً فى «مجلس الأمة» قدم فيه إلى الرأى العام المصرى والعربى والعالمى «مبادرة» عرفت باسمه فيما بعد لحل أزمة الشرق الأوسط وكان هذا هو نصها:

« . أولاً: إن الجمهورية العربية المتحدة تعتبر نفسها ملتزمة بمسؤولية واحدة لا بديل لها وهى تحرير الأراضى المحتلة فى عدوان سنة ١٩٦٧، ذلك هو الالتزام الأكبر وفى سبيله كل عملنا السياسى والعسكرى والاقتصادى والدبلوماسى وعلى طريقه كل التضحيات مهما غلت. إن الالتزام الأول لكل أمة هو التزامها تجاه حريتها فى اطار مبادئ القانون الدولي، ولا يستطيع أحد أن يطلب إليها او يفرض عليها التزاماً يتعارض مع هذا الالتزام المقدم، وعلى اساسه فإن عليها أن تحتفظ لنفسها بحرية وحق التصرف فيما تواجهه

هل فى الأمر مصادفة ما؟

أم هل هى سياسة أنور السادات الثابتة، سياسة «توريط الآخرين.

***

نعود إلى المشهد داخل مجلس الأمة فى ذلك اليوم المشهود..

خرج أنور السادات من قاعة المجلس إلى الاستراحة مرة أخرى، وكان الحديث داخلها صاخبا، وبدأت موجة من «التريقة» الممزوجة بالأسى والحزن فى حديث الكثيرين..

حسين الشافعى يقول لعبدالمحسن أبو النور مثلاً: انزل دافع عن المبادرة «!»

ويرد عليه أبو النور قائلاً: لماذا أنزل، ولماذا أدافع، أنت نائب رئيس الجمهورية، وعليك الدفاع عنها.

وقال على صبري: خلاص لن أعمل بالسياسة، وسوف أرتدى بذلتى «الميري» وأذهب إلى الطيران، وأمكث هناك، وسوف ينصب اهتمامى الأساسى على التسليح، أما السياسة فبعد ما حدث فلم يعد هناك فائدة منها.

المهم، أن شرخاً كبيراً كان قد وقع بين الرئيس أنور السادات وبين أغلبية أعضاء اللجنة التنفيذية العليا، وشعر السادات بأنه جرح أثناء المناقشات التى دارت سواء قبل الاجتماع أو بعده، ولم ينسها أنور السادات، وأسرها فى نفسه.

جاءت أصداء المبادرة مذهلة للسادات بكل المقاييس:

داخلياً: استشاط أعضاء اللجنة المركزية غضباً على المبادرة، وكانت حصيلة اللقاءات والاجتماعات تشير كلها إلى أن أنور السادات بدأ فى الخروج علناً عن خط جمال عبدالناصر، وأنه بدأ يتراجع عن الاتفاقات معه عن ضرورة التشاور، وجماعية القيادة، وأن السادات لم يعد يريد الحرب، ولا يريد تحرير الأرض، وأنه يخاطب بمبادرته الأمريكان والإسرائيليين متغافلا الشعور الوطنى والقومي.

وبدا أمام الجميع أن مبادرة الرئيس أنور السادات ليست إلا صدى لمبادرة موشى ديان، التى سبق أن تقدم بها فى نوفمبر سنة ١٩٧٠، حيث تقوم المبادرتان على عملية انسحاب

ثانياً: إننا مع هذا الالتزام الأكبر والأول نقبل نداء السكرتير العام للأمم المتحدة، ونقرر الامتناع عن اطلاق النار لفترة لا نستطيع أن نجعلها تزيد عن ثلاثين يوما تنتهى يوم ٧ مارس القادم، وعليه أى على السكرتير العام وعلى مجتمع الدول كله لأن يتحقق

فى هذه الفترة من أن هناك تقدماً حقيقياً فى صلب المشكلة وليس مجرد مظاهرها الخارجية ونحن نرى أنه من الضرورى ان يطلع مجلس الأمن قبل نهاية هذه الفترة على تقرير من السكرتير العام للامم المتحدة عما تم احرازه من تقدم، ومع أننا نعرف منذ الآن وسلفاً أن إسرائيل بمساعدة الولايات المتحدة وتأييدها على بياض لن تتقدم عن موقفها الحالى فإننا ندعو الله أن تثبت التجربة العملية أن شكوكنا لم يكن لها ما يبررها.

ثالثاً. إننا نضيف إلى كل الجهود الرامية إلى حل الأزمة كبادرة مصرية جديدة نعتبر العمل بمقتضاها مقياساً حقيقياً للرغبة فى تنفيذ قرار مجلس الأمن:

إننا نطلب أن يتحقق فى هذه الفترة التى نتمنع فيها عن اطلاق النار انسحاب جزئى للقوات الإسرائيل ية على الشاطئ الشرقى لقناة السويس، وذلك كمرحلة أولى على طريق جدول زمنى يتم بعد ذلك وضعه لتنفيذ بقية بنود قرار مجلس الأمن.

إذا تحقق ذلك فى هذه الفترة فإننا على استعداد للبدء فوراً فى مباشرة تطهير قناة السويس وإعادة فتحها للملاحة الدولية ولخدمة الاقتصاد العالمي»

ونحن نعتقد أننا بهذه المبادرة ننقل جهود السفير جونار يارنج من الألفاظ الغامضة إلى الاجراءات المحددة لتنفيذ قرار مجلس الأمن، ونفعل لك بطريقة يمتد أثرها إلى صالح كل الدول التى تأثر اقتصادها بإغلاق قناة السويس بسبب العدوان الإسرائيل ى ونتيجة لإرهابها. (القاهرة فى ٤ فبراير سنة ١٩٧١)

جزئي، ثم تطهير قناة السويس وفتحها أمام الملاحة الدولية، وليس فى أى من المبادرتين أي من الأسس التى تحقق مصالحنا الوطنية، تلك الأسس التى تبدأ بالحل الشامل للقضية كلها، بدءاً من الجولان وغزة والضفة الغربية ثم سيناء، وارتباط كل ذلك ببرنامج زمنى يوضع لينفذ بحيث يتحقق الانسحاب الكامل من كافة الأراضى العربية، واستعادة كل الأراضى العربية بما فيها سيناء وعبور قواتنا إلى الحدود الدولية المعترف بها.

ولسوء حظ الرئيس أنور السادات أنه فى هذه الأثناء، أو بعد ذلك بأربعة أيام، قدم يارينج . وهو الوسيط الدولى بين مصر و«إسرائيل» . ورقة لحل المشكلة أكثر شمولية مما جاء فى مبادرة السادات نفسه (١).

كان طبيعياً أن تثور الناس ضد المبادرة داخل مصر، أو داخل أقطار الوطن العربي، ولكن الغريب أن الثورة على هذه المبادرة فى الخارج لم تكن تقل عن مثيلتها فى الداخل، فقد انزعجت الدول المؤيدة للموقف العربى والمصرى انزعاجاً شديداً من المبادرة.

وأذكر أن الجنرال «تيتو» القائد اليوغوسلافى الشهير كان قد وصل إلى القاهرة يوم ١٤ فبراير سنة ١٩٧١ فى أعقاب المبادرة، وفى حواراته ومحادثاته وأحاديثه كلها أعلن رفضه التام لهذه المبادرة، وقال إنها لن تحقق أى نتيجة على الإطلاق، وقال إنها سوف تؤثر سلبياً على الجهود الدولية المبذولة من أجل تحريك الموقف.

ولم يقتصر الأمر عند رد فعل الجنرال «تيتو»، فعلى الجانب الآخر، ومن فرنسا جاءت برقية من وزير الخارجية السيد محمود رياض الذى كان فى جولة خارجية، وأزعجت هذه البرقية أنور السادات جداً، حيث اشتملت على ما قاله الرئيس الفرنسى «جورج بومبيدو» الذى قال لمحمود رياض: إن هذه المبادرة سوف تؤثر على ما أسماه «بجهود السلام».

وكان من نتيجة ذلك، أن محمود رياض عندما سئل أثناء جولته بالخارج عما إذا كانت مصر سوف تسير على مبادرة السادات أم مبادرة يارنج، فكان جوابه بأننا سوف نمضى قدما على أساس «ورقة يارنج»، لأنها أعم وأشمل من مبادرة السادات، وهى الإجابة التى أزعجت الرئيس السادات وجعلته يستشيط غضباً وحقداً على الوزير محمود رياض.

وكان سفراء الدول الاشتراكية جميعا قد طلبوا مقابلتنا وأعربوا عن استياء الدول الصديقة لمصر من هذه المبادرة، وكان هناك اتفاق بين الجميع على أنها لن تحقق أى نتائج، وأنها سوف تعرقل مسيرة السلام.

كل هذه الأصداء الغاضبة، وردود الفعل المستنكرة سببت صداعاً وضغطاً شديداً على الرئيس أنور السادات..

وكان عليه أن يعيد ترتيب أوراق مبادرته من جديد.

●●●

بعد حوالى شهرين من إعلان الرئيس أنور السادات هذه المبادرة، وكانت ردود الأفعال فى غير صالحها بالمرة، وجدت الرئيس السادات يتصل بى يوم الخميس أول إبريل، وكنت أقوم بعمل وزير الإرشاد بالنيابة بالإضافة إلى عملي، بسبب سفر الأخ محمد فائق وزير الإرشاد خارج فى مصر، وفوجئت به يقول لي: هل قرأت البرقيات، وهل قرأت تصريح رياض؟، قلت: نعم، فقال: «رياض خرَّب المبادرة بتاعتي»، وعلى العموم فقد أجريت بعض

التعديلات، وسوف أرسلها إليك، عايزك تراجعها من الناحيتين السياسية والإعلامية، وإذا وافقت عليها أرسلها إلى الصحف لتنشر كلها.

كان الرئيس السادات قد أدخل هذه التعديلات على مبادرته بالتشاور بينه وبين محمد حسنين هيكل، ونشرت فى جريدة «الأهرام» يوم الجمعة ٢ إبريل سنة ١٩٧١، والذى يطلع على نصوصها سوف يجد أن المانشيت الرئيسى كان:

. السادات يحدد موقف القاهرة قاطعاً بعد تلقيه رسالة من نيكسون أمس.

. الرئيس يحدد الموقف العربى كاملاً وواضحاً إزاء كل الاتصالات الدائرة فى المحيط الدولي.

ويقول الخبر الرئيسى بعد العناوين:

«علم مندوب «الأهرام» أن أنور السادات تسلم أمس رسالة مكتوبة[٨٥] من الرئيس الأمريكى ريتشارد نيكسون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تسلم الرئيس أنور السادات هذه الرسالة بنفسه فى مقابلة حددها مساء أمس المستر دونالد بيرجس المشرف على شؤون الرعايا الأمريكيين فى القاهرة، وعلم المحرر السياسى للأهرام أن الرئيس أنور السادات حدد وبطريقة واضحة وقاطعة موقف الجمهورية العربية المتحدة من كل القضايا المطروحة الآن، والتى تدور من حولها اتصالات سياسية واسعة فى المجال الدولى على النحو التالي:

أولا: إن المبدأ الأساسى الذى تلتزم به الجمهورية العربية المتحدة وسوف تلتزم به تحت كل الظروف هو أنه لا يمكن أن يقوم سلام مع استمرار الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية، ومع وجود نزعات العدوان التوسعية، وهى نزعات تتجلى بشكل سافر فى كل تصرفات السياسة الإسرائيلية، وما يصدر عن موجهيها من تصريحات علنية، ووثائق رسمية لم يقتصر ما حملته من إساءات على الموقف العربى والحق العربى وحدهما وإنما وصلت الإساءة بالعدوان على الأمم المتحدة ذاتها وعلى ميثاقها وقراراتها.

ثانيا: إن الجمهورية العربية المتحدة فتحت كل طريق إلى السلام ولازالت تفتح كل طريق إلى السلام وقد تجلى ذلك فى موقفين محددين:

١. قبول الجمهورية العربية المتحدة لاقتراحات السفير جونار يارنج فى حين أن إسرائيل رفضت مجرد الرد على اقتراحاته.

٢. تقدم الرئيس أنور السادات بمبادرة مصرية فى خطابه يوم ٤ فبراير يشير إلى إمكانية فتح قناة السويس للملاحة العالمية فى مقابل انسحاب جزئى للقوات الإسرائيلية.

ثالثا:[٨٦] إن المبادرة المصرية لازالت قائمة على أنه يجب أن يلاحظ، وأن يكون ذلك مفهوما لجميع الأطراف بأن الانسحاب الجزئى المقترح وفقا لها ليس حلا منفصلا، وهذه

---

٨٥ – ذكر أحمد حمروش فى كتابه «غروب يوليو»: وصل إلى أنور السادات رسالة من نيكسون بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٧١، يرفض فيها أسلوب تحديد موعد لإطلاق النار كنوع من الضغط على الولايات المتحدة، ويطلب مزيدا من الوقت حتى تستطيع الحكومة الإسرائيلية أن تقنع شعبها بقبول أى تنازلات، وأشار نيكسون فى رسالته إلى اقتناعه بأنه لابد من الوصول إلى حل لمشكلة الشرق الأوسط، ولكن الأمر يتطلب فسحة أطول من الوقت.
كان الشيء الإيجابى الوحيد فى رسالة نيكسون إشارته على انسحاب إسرائيل إلى حدود ما قبل عدوان يونيو سنة ١٩٦٧.

٨٦ – يشير شعراوى جمعة أن بدءا من هذا البند جاءت عملية التصحيح لبعض سلبيات المبادرة فى نسختها الأصلية

كانت إحدى الملاحظات التى أوردناها على المبادرة . وليس هو حلا جزئيا . وهذا أيضا قلناه . وإنما هو مجرد تحريك إجرائى يرتبط ارتباطا عضويا بالحل الكامل على أساس تنفيذ قرار مجلس الأمن بكل بنوده وأولها الانسحاب من جميع الأراضى العربية التى احتلت بعد الخامس من يونيو سنة ١٩٦٧.

رابعا: لكى تكون الأمور محددة أثناء عملية تنفيذ هذا الاقتراح فإن الجمهورية العربية المتحدة تعود لتذكر تصورها على النحو التالي:

- بمجرد بدء الانسحاب الجزئى وهو المرحلة الأولى من الانسحاب الشامل فإن الجمهورية العربية المتحدة على استعداد للبدء فى تطهير قناة السويس.

- مع التنفيذ العملى لذلك فإن الجمهورية العربية المتحدة سوف تقبل مد وقف إطلاق النار لمدة محددة يتمكن فيها السفير يارنج من وضع الجدول الزمنى لتنفيذ قرار مجلس الأمن.

- إن القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة سوف تعبر قناة السويس لتتولى مسؤولياتها على الضفة الشرقية للقناة(٨٧)، ولكن الجمهورية العربية المتحدة وحرصا منها على السلام سوف تكون على استعداد لأن تقبل ترتيبات عملية تحقق الفصل بين القوات المتحاربة، وذلك خلال فترة وقف إطلاق النار المحددة، وهى الفترة التى ستعطى للسفير «يارنج» ليتولى وضع جميع بنود حل الأزمة. وجدول تنفيذها الزمني، وأولها الانسحاب الكامل من كل الأراضى العربية المحتلة فى سوريا والأردن وغزة وسيناء، وإذا انتهت هذه الفترة دون تقدم ملموس فإن القوات المسلحة المصرية يكون لها الحق فى الاحتفاظ بحرية العمل على أساس من الالتزام المبدئى والقانونى بضرورة التحرير الشامل لكل الأراضى العربية المحتلة.

خامسا: إن الجمهورية العربية المتحدة ترفض رفضا كاملا أى مناقشة حول نزع سلاح سيناء ولكنها وفق قرار مجلس الأمن على استعداد لقبول مناطق منزوعة السلاح بشرط أن يكون ذلك على جانبى الخطوط، إن الجمهورية العربية المتحدة لا تسمح لأى طرف من الأطراف أن يتحدث معها بشأن التواجد الإسرائيلى فى شرم الشيخ مهما كانت صورته وهى تعتبر الاقتراحات المريبة التى روجت لها بعض الأطراف عن تأخير شرم الشيخ لمدة محددة أو عن اشتراك قوات إسرائيلية ضمن قوات الطوارئ الدولية فى شرم الشيخ نوعا من الهذر لا يجوز ولا يليق أن يناقش على مستوى أزمة لها خطورة أزمة «الشرق الأوسط» ولا على مستوى وطن كالجمهورية العربية المتحدة عرف النضال الوطنى بصلابة على مدى التاريخ الطويل، وإذا كانت «إسرائيل» فى ذلك تراودها أحلام اليقظة، فجدير بكل من يعرف حقائق الأمور أن يساعد على تنبيهها قبل أن يفوت أوان ذلك».

لو نظرنا إلى الكلام الذى قاله أنور السادات فى ٤ فبراير، والكلام الذى نشر فى ٢ إبريل سنجد أن المبادرة اختلفت اختلافاً كلياً، وأضيفت إليها كل هذه التعديلات، وضمت كل الآراء المقترحة، وطبعاً عندما قرأت هذا الكلام، وافقت على نشره، وأرسلت تعليمات بذلك إلى جميع الجرائد بما فيها «الأهرام».

---

٨٧ – يعلق شعراوى جمعة هنا فيقول طبعا هذا الكلام لم يكن وارداً في المبادرة «بتاعته» ولكن جاء ضمن مقترحات الأجهزة السياسية فى مصر أثناء تعليقاتها على مبادرة ٤ فبراير

ولكن النشر هكذا بدون الرجوع إلى المستويات السياسية أثار لغطاً جديداً حول طريقة صناعة القرار، وفوجئت باتصال عاصف فى صباح يوم النشر من السيد على صبري.

●●●

كان اليوم هو الخميس وكان الرئيس السادات قد اتصل بى قبل نزولى مباشرة إلى «المسرح»، حيث رأيت أن أقضى يوم عطلتى مع العائلة نشاهد مسرحية «ياسين وبهية»، بطولة «تحية كاريوكا»، وكانت مسرحية وطنية، الهدف منها رفع المعنويات خاصة بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧، وكنا نشجع مثل هذه الأعمال على المستوى السياسي، وذهبت إلى المسرح وكان السادات يتصل بى كل نصف ساعة أخرج من قاعة المسرح وأذهب لأتحدث إليه عبر التليفون ويسألني: ماذا فعلت؟ وهل سوف تنشر أم لا؟ حتى أبلغته أن الجرائد فعلا نشرت التعديلات وكانت المسرحية قد انتهت فى الثانية بعد منتصف الليل.

وفى الساعة الثامنة صباحاً اتصل بى السيد على صبرى نائب الرئيس وهو غاضب جداً لأن ما نشرته الجرائد لم يعرض على أعضاء اللجنة التنفيذية العليا والحقيقة قلت له: أنا متعب الآن جدا وسوف أتصل بك عندما استيقظ، وبعد ذلك طلبته وقلت له: هل هناك اعتراضات على ما نشر حتى نناقشها نقطة نقطة؟، وبالطبع لم يكن هناك اعتراضات، ولكنه قال: أنا أعترض على الشكل، وعلى الطريقة التى تدار بها الأمور، وختم مناقشته معى بالكلمة التى أصبحت مشهورة عنه قائلاً:

- على العموم الخواجة «يارنج» طلع وطنى أكثر من أنور السادات.

وانتهت مبادرة أنور السادات بهذه التعديلات[88].

هل نجحت المبادرة؟

وهل حققت أهدافها؟

الحقيقة تقول إن شيئاً من ذلك لم يحدث، بل إنها فشلت فشلاً ذريعاً ولم يلتفت إليها أحد على الإطلاق، ولم يرحب بها أحد، لا فى أمريكا، ولا حتى فى إسرائيل، وخصوصاً بعد التعديلات التى أدخلت عليها. بل أن سيسكو وكيل وزارة الخارجية الأمريكية عندما

---

٨٨ - يقول أحمد حمروش فى كتابه «غروب يوليو»: جمع أنور السادات اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي ومجلس الدفاع الوطني يوم ٦ مارس سنة ١٩٧٠١ فى اجتماع مشترك باستراحة القناطر الخيرية لدراسة الموقف بعد أن تبين له أن بيان ٤ فبراير الذى انفرد به كان بالونة اختبار غير ناجحة، وردود فعلها لم تكن بادية، ولم يبق سوى يومين على انقضاء الشهر الذى حدده البيان، وأسفر هذا الاجتماع عن تغلب فكرة العودة للقتال، وتحدد يوم ٢٦ إبريل سنة ١٩٧١ ليكون بمثابة الضوء الأخضر الذى يمكن أن تبدأ بعده المعركة فى أية لحظة، حيث تكون القوات المسلحة قد استكملت كل تجهيزاتها على امتداد الجمهورية.

وشكلت مجموعة عمل من عبد المحسن أبو النور وشعراوى جمعه ومحمد فائق والفريق أول محمد فوزى وسامى شرف وحافظ إسماعيل وأحمد كامل كانت تجتمع يوميا فى قصر الطاهرة الذى أعد بالاتصالات السلكية واللاسلكية ليكون مقرا للقيادة العليا للقوات المسلحة. وظلت هذه المجموعة تجتمع يومياً وتناقش استعدادات العودة للمعركة.

وأعلن أنور السادات موقفا جديداً للأمة فى بيانه يوم ٧ مارس سنة ١٩٧١ تاريخ انتهاء الشهر الذى تحدد بأنه امتداد لوقف اطلاق النار، لم يثر وضع المبادرة من جديد، بل قال إن فرصة الشهر الذى مضى وفكرة المبادرة ذاتها، لم يكن ذلك من وجهة نظرنا حلا للأزمة، ولكنه كان تحريكاً عمليا لبدء الحل واختبارا للنوايا، ولكن ما قلناه وما توقعناه لم يلق إلا آذانا صماء.

لم يكرر أنور السادات الحديث عن المبادرة ولكنه قال: أعلن لكم وللعالم قرارانا أننا لا نعتبر أنفسنا مقيدين بوقف إطلاق النار ولكن البيان لم يكن يعنى العودة المباشرة للقتال، فقد جاء فى نفس البيان ما يأتي: ليس معنى ذلك أن العمل السياسى سيتوقف وأن المدافع وحدها سوف تنطلق ولكن معناه أننا سوف نراقب وسوف نتابع وسوف نقرر لأنفسنا ما نعتقده أنه واجبنا فى زمانه وفى مكانه

حمل رد إسرائيل على تحرك روجرز عندما جاء إلى مصر وزار «إسرائيل» فى أوائل شهر مايو بعد ذلك لم يحضر معه سوى أسوأ اقتراح ممكن، وهو أن تفتح قناة السويس دون الارتباط بأى شرط آخر، سواء الانسحاب الجزئى أو الحل الشامل، مجرد فتح قناة السويس فقط لا غير، وكان هذا هو أسوأ حال وصلنا إليها على صعيد العمل السياسى من أجل تحريك القضية الوطنية.

لا شك أن المبادرة وملابساتها وردود الأفعال حولها من الداخل ومن الخارج كانت مثار حوارات مكثفة فيما بيننا، وعندما كنا نستعرض الموقف فى تلك الآونة، كنا نجد أنفسنا أمام حقيقة أن الرئيس السادات ذهب بعيداً فى التصرف منفردا برأيه، وخطا خطوة واسعة على طريق الانفصال عن المؤسسات القائمة، وأنه بدأ يفكر بمفرده، ومعه نفر قليل، والأخطر أن تفكيره كان مبتعداً عن أى احتمال لأن تخوض مصر المعركة.

كانت مبادرة ٤ فبراير سنة ١٩٧١ حدثاً ذا أهمية كبيرة، وذا دلالة خطيرة.

كانت دلالته الخطيرة تلك توجب علينا أن تدفعنا للتفكير فى الموقف من أنور السادات، وكان واجباً علينا أن نتنبه لدلالات الحدث وملابساته مبكراً.

أقول: ربما نكون انتبهنا إلى ما يجري؟، ولكن ماذا فعلنا؟

أقول: للأسف لم نفعل شيئاً.

ولست من دعاة الانقلابات العسكرية، وبخاصة فى مثل تلك الظروف التى كانت تمر بها البلاد، وأحسب أن الموقف الذى كان يجب أن نسير فيه هو التوجه إلى الجماهير، أن ننزل إليها، وننقل لها أولاً بأول صورة الأحداث الحقيقية، كان لابد من فضح أسلوب أنور السادات، وكشف حقيقة نواياه التى بدأت تُظهر لنا عياناً بياناً أن طريقه لم يعد طريقنا، وأنه يمضى وحده فى الاتجاه المعاكس.

كان يجب أن يكون اعتمادنا على الناس، وعلى وعى الناس، وعلى صلابة الناس، وحسها الوطني..

ولكننا لم نفعل.

قد يحاول البعض الربط بطريقة متعسفة بين قبول الرئيس جمال عبدالناصر لمبادرة روجرز، وبين إطلاق مبادرة السادات، ومن ناحيتى فإن المقارنة أو الربط غير أنهما متعسفان فإنهما ظالمان فى الوقت نفسه. فصاحب المبادرة فى الحالتين مختلف وهو فى الحالة الأولى أمريكا، وفى الثانية مصر، والفارق فى الحالتين كبير، كما أن التعامل المؤسسى فى الحالتين مختلف جداً.

فقد كان جمال عبدالناصر حريصا كل الحرص على رأى كل المؤسسات السياسية فى الموقف من «مبادرة روجرز» بعكس ما حدث فى «مبادرة السادات»، مع ملاحظة الفارق بين أن ما سمى بمبادرة السادات كانت باسم مصر، ومع ذلك لم يؤخذ رأى أى مؤسسة سياسية فى البلد، ولم يعرف بها أحد، «اللهم إلا الدكتور محمود فوزى على ما أشار إلى ذلك السادات فيما بعد».

والحق أن الموقف فى مبادرة روجرز كان مختلفاً:

كانت المبادرة قد وصلت إلى وزارة الخارجية بعد منتصف شهر يونيو سنة ١٩٧٠، وكان

«الريس» فى زيارة إلى طرابلس فى ليبيا، وكان بصحبته وزيرا الخارجية، والحربية، وطلب منهما قراءتها بإمعان، وتقديم رأى عاجل، فكان رأى الفريق أول فوزى بالموافقة، وكذلك كان رأى محمود رياض، وعاد «الريس» من طرابلس، وطلب عقد اجتماع للجنة التنفيذية العليا، ولم يكن ورقة المبادرة قد ترجمت بعد، وطلب من السيد على صبرى أن يقرأ المشروع عليهم باللغة الإنجليزية، وقال للمجتمعين فى اللجنة التنفيذية العليا: لن نتخذ قرارنا الآن ونحن مطالبين بالدراسة أكثر، وأنا سوف أسافر إلى الاتحاد السوفييتي، وبعد عودتي، نستكمل مناقشة الموضوع بالتفصيل.

وطلب قبل سفره أن تجهز له آراء الجهات التالية: وزارة الخارجية، وزارة الحربية، الاتحاد الاشتراكي، تنظيم طليعة الاشتراكيين، واللجنة التنفيذية العليا، واللجان المنبثقة من اللجنة المركزية، وقال: مطلوب أن تعد هذه الجهات ورقة برأيها فى المبادرة، تنتهى بالإجابة على سؤال: هل نقبلها أم لا؟

وسافر الرئيس عبدالناصر إلى الاتحاد السوفييتي، وفى اجتماعه مع القادة السوفييت قال:

ـ أنا اتفقت مع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى قبل قدومى إلى موسكو على أن ندرس معاً مبادرة روجرز، ونناقش هل نقبلها أم لا؟

وحين عاد عبدالناصر من موسكو دعى على الفور إلى اجتماع اللجنة التنفيذية العليا مرة أخرى، وطرح علينا عبدالناصر ما حدث فى موسكو، وشرح رأيه، وطلب آراء بقية الأعضاء.[89]

هذا هو جمال عبدالناصر، لا ينفرد برأي، ولا يستهين برأى المؤسسات السياسية، بل ويحرص عليها، وكانت أهدافه ساعتئذ واضحة، وكان هدفه الرئيسى هو استكمال بناء حائط الصواريخ على الضفة الغربية للقناة، استعداداً لمعركة التحرير، وكانت غارات الطائرات الإسرائيلية لا تعطينا فرصة لاستكمال بنائه، ونقل حائط الصواريخ إلى الجبهة الأمامية.

كان الفريق فوزى يقول: أريد فرصة لالتقاط الأنفاس. وفى الوقت نفسه أتمكن من إدخال الصواريخ إلى قرب القناة، وبعدها أكون جاهزاً للمعركة.

وكان رأى وزير الخارجية أن «إسرائيل» لن تقبل مبادرة «روجرز»، ولذلك يمكن أن نضغط عليها بقبولنا لها، وأن «إسرائيل» تتوقع أننا سنرفض، وهى ترفض كذلك، ويظل اللوم علينا دونها، وأن قبول مصر للمبادرة يحقق مكاسب حقيقية فى أوساط الرأى العام العالمي.

وأنا ـ هنا ـ أسرد هذه التفاصيل وأشرح هذا التسلسل حتى نعرف كيف كان الرئيس

---

٨٩ – كان الرئيس جمال عبد الناصر فى زيارة للاتحاد السوفييتى خلال شهر يوليو سنة ١٩٧٠، وذكر القادة السوفييت فى اجتماع له معهم يوم ١٦ يوليو، وهو اليوم السابق لعودته للقاهرة أنه قرر قبول المبادرة الامريكية، موضحاً سبب ذلك فى أن القوات المسلحة تحتاج إلى فترة لالتقاط الانفاس، والانتهاء من مواقع الصواريخ على الشاطئ الغربى للقناة بعد أن بلغت خسائر المدنيين الذين اشتركوا فى بناء قواعد الصواريخ ٤٠٠٠ شهيد. ومن ناحية أخرى كان الرئيس جمال عبد الناصر يرى ـ حسبما قال فى اجتماع للجنة المركزية خصص لمناقشة المبادرة ـ إن قبول مصر للمبادرة سوف يحرج إسرائيل أمام الرأى العام العالمى وأمام أمريكا أيضاً. وذكر أنه لا يعتقد أن لهذه المبادرة أى نصيب من النجاح وفرصتها فى ذلك لا تتجاوز ١/ ٢ فى المائة

جمال عبدالناصر يتصرف، لكى نعرف الفارق الكبير بين ما كان يفعله جمال عبدالناصر، وما كان يفعله أنور السادات، وأسارع بالتذكير بأن المقارنة فى الأصل ظالمة للطرفين.

اجتمعت اللجنة المركزية وقدم الرئيس عبدالناصر شرحاً وافياً عن تفاصيل مبادرة روجرز، وأبرز أهمية وضرورة قبول مصر لها، وبعد مناقشات مستفيضة شارك فيها الكثير من الأعضاء، وافقت اللجنة المركزية، ومع الموافقة سجلت اللجنة تخوفها من أن الأمريكيين يريدون بها تضييع الوقت، وقال لهم «الريس»: أنا معكم فى هذا التخوف، وأثق أن الإسرائيليين لن يقبلوها، ولا أثق فى أن الأمريكان سوف ينفذون مبادرتهم، ولو بنسبة واحد فى المائة، ولكننا نخطط على أساس الاستعداد للمعركة، لأننا نؤمن عن يقين بأن: «ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة».

ووافقت اللجنة المركزية بدون تحفظ. وبعدها ذهب جمال عبدالناصر إلى «المؤتمر القومي» والذى كان يضم ١٧٠٠ عضو، (منهم حوالى ١٢٠٠ عضو من تنظيم طليعة الاشتراكيين و٥٠٠ ليسوا أعضاء) ليشرح لهم ضرورات القبول بالمبادرة الأمريكية.

ومن الطبيعى ألا يصرح الرئيس عبدالناصر بكثير من المعلومات السرية أمام مؤتمر يحضره أكثر من ١٧٠٠ فرد، ولا يستطيع أن يقول إن هدفى هو بناء حائط الصواريخ أو أننى أستعد للمعركة قريبا.

واجتمع المؤتمر، وكان برنامجه فى اليوم الأول يشمل كلمة للرئيس، وفى اليوم الثانى والثالث لجان، وفى اليوم الرابع إصدار القرارات، والكلمة الختامية «للريس» جمال عبدالناصر، وتحدث «الريس» وكانت كلمة بليغة وممتازة جداً، وعندما خرج قلت له، وقد كنت المسؤول عن تنظيم المؤتمر، والله الكلمة جيدة يا ريس، فقال:

- نعم، ولكن أنا شعرت من نظرات الأعضاء الموجودين أمامى أنهم غير مقتنعين بالكلام الذى قلته، ولذلك لابد أن نعقد غداً جلسة سرية أناقش فيها أعضاء المؤتمر، وأحاول إقناعهم بأهمية القبول بمبادة روجرز مرة أخرى.

كان عبدالناصر قد أقنع اللجنة التنفيذية، وكان قد أقنع اللجنة المركزية، ثم شعر من نظرات أعضاء المؤتمر القومي. وطريقة استماعهم إلى حديثه، أنهم غير مقتنعين. فيقرر عقد جلسة سرية فى اليوم التالى حرصاً على إقناع أعضاء المؤتمر القومي.

وتعرض الرئيس جمال عبيد الناصر فى هذه الجلسة إلى ٥٠٠ سؤال، واستمرت الجلسة من العاشرة صباحاً حتى الرابعة بعد الظهر، ونجح الرئيس فى إقناع المؤتمر دون أن يوضح أن الهدف الأساسى هو المعركة، وكانت جلسة تاريخية وممتازة جداً، شرح فيها موقف الدول العربية، والموقف الخارجى والحاجة إلى قبول «مبادرة روجرز».[٩٠]

---

٩٠ – بعد قبول كل من مصر وإسرائيل لمبادرة روجرز، أخذت حكومة الولايات المتحدة تعد لخطوات تنفيذ المبادرة، وكان أول تلك الخطوات، هى خطوة التوصل إلى ترتيبات لوقف إطلاق النار، ويقول هيكل فى كتابه «عواصف الحرب وعواصف السلام»: (.. فى ذلك الوقت كان «محمد حسنين هيكل» يقوم بأعمال وزير الخارجية بالنيابة، إلى جانب عمله كوزير للإرشاد القومي، لأن السيد «محمود رياض» وزير الخارجية كان خارج البلاد، وفى يوم ٤ أغسطس اتصل القائم بالأعمال الأمريكى «دونالد بيرجس» يطلب موعداً عاجلاً معه، بوصفه وزيرا للخارجية بالنيابة، لإبلاغه برسالة شخصية من «ويليام روجرز» وزير الخارجية الأمريكية، كانت رسالة روجرز تقترح وقفا لإطلاق النار فى المواقع ceasefire standstill بما يعنى أن يمتنع الطرفان عن تغيير الوضع العسكرى شرق وغرب القناة لأعماق محددة على الجبهتين بعد وقف إطلاق النار،

وهذا هو الفارق.. وهو فارق كبير جداً..

استطاع جمال عبدالناصر إقناع الناس، فوقفت الجماهير معه، وخلفه، حين قبل «مبادرة روجرز»، عن طريق ذلك الأسلوب الديمقراطى العظيم، وهو أسلوب القائد الذى يقدر أهمية العمل السياسي، وينحاز إليه..

على الجانب الآخر، اخترع أنور السادات «مبادرة» نقلها من كلام موشى ديان، وبينما جمع عبدالناصر حوله الأصدقاء فى دول العالم، وجمع من حوله جماهير الشعب وقيادات الاتحاد الاشتراكي، فقد أوجد السادات انقساماً كبيراً بينه وبين المؤسسات السياسية جميعاً.. وهنا الفرق بين القائد والمفكر والسياسي، وبين الحاكم العادي، والفرق - لا شك - كبير بين قائد منحاز للوطن، وبين حاكم منحاز للكرسى الذى يجلس عليه.

وهذا بالضبط هو الفرق بين جمال عبدالناصر، وبين أنور السادات.

●●●

وقال روجرز: إنه لضمان ذلك، فيمكن للطرفين استعمال طائرات التصوير لديهما على شريط (من الأرض) يتم الإتفاق عليه بحيث يتمكن من التصوير فى أمان. وإذا شك طرف بأن الطرف الآخر أجرى تحركات فى قواته تعطيه ميزة بعد وقف إطلاق النار، فإنه يستطيع أن يقدم ما لديه من صور تظهر وجهة نظره إلى الولايات المتحدة لكى تقوم بمراجعة الطرف الآخر.

رفض هيكل - باعتباره وزير الخارجية بالنيابة - أن تكون الولايات المتحدة هى المرجعية التى يعود إليها الطرفان فى أية مخالفات تظهر لهما فى أوضاع القوات، واقترح أن تكون المرجعية للأمم المتحدة ولسفيرها يارنج، كما رفض قبول اقتراح السماح لطائرات إسرائيلية بالطيران على مسارات تسمح لها بتصوير الخطوط المصرية، وعاد «بيرجس» باقتراح من «روجرز» مؤداه أن الولايات المتحدة تقترح أن تقوم هى بعملية الطيران فوق الخطوط لتضمن عدم مخالفة أى من الطرفين وقف إطلاق النار فى المواقع Ceasefire Standstill .

وانعقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن القومى فى منزل الرئيس عبد الناصر جرى فيه بحث المشكلة من جميع جوانبها، وبعد مناقشات طويلة تقررت الموافقة على اقتراح روجرز لعدة أسباب منها: أن الولايات المتحدة سوف تقوم بهذه العملية عن طريق استخدام طائرات «يو٢» للتجسس، وهى طائرات تحلق على ارتفاعات لا يصل إليها مدى أى صواريخ موجودة فى الشرق الأوسط، وسواء وافقت مصر أو لم توافق فإن هذه الطائرات سوف تقوم بمهمتها ولا يكون أمام مصر سوى الاحتجاج العقيم.

وبعد انتهاء الاجتماع بمنزل الرئيس عبد الناصر استبقى هيكل واستدعاه لمكتبه قائلاً له: «الأمريكان سوف يفاجئوننا فى أى لحظة بتوقيت محدد لتنفيذ وقف إطلاق النار فى المواقع standstill ceasefire، وإن عليه تحت أى ظرف ألا يقبل توقيتاً إلا إذا ارتبط بمهلة للتنفيذ العملى على الأرض تصل إلى مابين ٦ ساعات و ١٢ ساعة»، وبعد الرجوع للفريق أول محمد فوزى وزير الحربية. وأضاف عبد الناصر أنه يتصور أن الإبلاغ الأمريكى بالتوقيت سوف يتم فى وقت قريب، وأنه قد أمر الفريق محمد فوزى بأن ينتهز كل دقيقة متاحة له قبل توقيت وقف إطلاق النار لتعزيز مواقع حائط الصواريخ المصرى على الجبهة المصرية وفى أعماقها.

وبعد عدة أسابيع من هذا الاجتماع انتقل عبد الناصر إلى رحاب الله فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٧٠، بعد سريان وقف إطلاق النار لمدة ٣٥ يوماً من إجمالى ٩٠ يوما)

قصة الاتحاد الثلاثي

«أستطيع أن أؤكد أن الهدف الرئيسى من وراء مناورة السادات «الوحدوية» بين مصر وليبيا وسوريا، هو الالتفاف حول «قرار الحرب» الذى كان قد اتخذ بما يشبه الإجماع داخل مجلس الدفاع الوطني».

شعراوى جمعة

نقول فى حديثنا الدارج كانت هذه هى «القشة» التى قصمت ظهر البعير، تعبيراً عن السبب المباشر وراء تحقيق نتيجة ما، وأستطيع أن أقول إن «الاتحاد الثلاثي»، كان هو السبب المباشر الذى تفجرت على إثره كل الخلافات الكامنة بيننا وبين الرئيس أنور السادات، وكان «البعير» قد تحمل الكثير والعديد من مكامن الخلاف بيننا طوال ما يربو عن سبعة أشهر بعد رحيل الرئيس جمال عبدالناصر.

كانت «مبادرة ٤ فبراير» التى أصر أنور السادات على إعلانها من فوق منصة مجلس الأمة بداية اتجاه السادات فى عكس الطريق الذى أعلن لنا وللشعب الذى انتخبه أنه جاء لكى يمضى فيه..

وكان قد بدأ طريق التراجع عن كل ما تعهد به من قبل، بدأ بالتراجع عن قرارات اللجنة المركزية، التى كانت تحث على «القيادة الجماعية»، وتؤكد على المضى قدماً على طريق جمال عبدالناصر.

وكان قد بدأ التراجع عن تعهده بالحفاظ على دور المؤسسات الدستورية والسياسية، وعدم الانفراد بالرأي، والحفاظ على الخط الاشتراكي..

وفوق كل هذا، ومعه، كان قد بدأ يحيد عن السير فى إجراءات التحضير والتجهيز والاستعداد لمعركة التحرير.

كان السادات قد بدأ يهمل المؤسسات، ويتجاهل وجودها، وفى تلك الفترة حدثت خلافات بينه وبين أعضاء اللجنة التنفيذية العليا، وازدادت هوة التباعد بينه وبين السيد على صبرى اتساعاً، وتدخلت من ناحيتى لإصلاح الموقف بينهما..

ولكن السادات كان يبطن غير ما يعلن..

وكان يخطط للانفراد الكامل بالسلطة، ويسعى إلى تكريس زعامة خاصة به، وكان يبحث عن مبررات لاتخاذ إجراء ضد من يخالفونه الرأي..

وكان يستعد لمناورته الكبرى، وهى «الاتحاد الثلاثي»[91] وكان يهدف من ورائها إلى خلق بريق زعامى لشخصه، فلم يكن هدف الوحدة غايته، بل كان يريدها ورقة فى يده يلعب بها بالطريقة التى يريد، ولتحقيق الأهداف التى يخطط لها، ورقة تقوى مركزه فى مواجهة الآخرين.

---

٩١ – يقول محمد حسنين هيكل فى كتابه «أكتوبر ١٩٧٣ـ السياسة والسلاح»:
(كان أنور السادات مناوراً بارعاً، وكانت مهاراته السياسية تتفوق على نفسها حين تكون الحركة بالمناورة، وفى المأزق الصعب الذى كان ينتظره على أول منحنى من الطريق فى أواخر شهر إبريل سنة ١٩٧١، توصل إلى خطة شديدة البراعة والكفاءة، وكان هو بيقين صاحبها ومبدعها.
ويضيف: بينما كان الرئيس السادات يواجه مأزق قرار الحرب فى الأسبوع الأخير من شهر إبريل طبقاً لما تقرر فى اجتماع مجلس الأمن القومى المصري، تذكر مشروع الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا وليبيا، وإطارها الذى سبق وضعه.
ويؤكد هيكل: إنها كانت معركته الكبرى يصعد بعدها إلى القمة بغير منازع، أو ينزل ويختفى مع النسيان)

كان الرئيس أنور السادات يحاول الالتفاف حول قرار بالحرب لابد أنه سوف يجد نفسه أمام ضرورة اتخاذه إن عاجلا أو آجلاً، وخاصة بعد أن تقرر فى مجلس الدفاع فى أواخر شهر إبريل سنة ١٩٧١ «كسر وقف إطلاق النار».

وكانت «مناورته» تلك تلعب على وتر أعز أمانى الأمة وهى تحقيق «الوحدة العربية».

ولكى نعرف كيف كان السادات يتلاعب بورقة الوحدة، علينا أن نعود قليلاً إلى تفاصيل الموقف بيننا وبين الدول العربية فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧٠.

●●●

فى أغسطس سنة ١٩٦٩ كنا قد وقعنا اتفاقاً سياسياً وعسكرياً على أساس اتفاقية الدفاع المشترك بيننا وبين سوريا تعين بمقتضاه قيادة عسكرية مشتركة برئاسة الفريق أول محمد فوزى للتنسيق بين القوات المسلحة فى البلدين، وتضع الخطط والإجراءات اللازمة للمعركة. فلم نكن فى حاجة إلى إضافة جديدة بيننا وبين سوريا فى هذا الوقت..

وكانت مصر وليبيا والسودان قد وقعوا جميعاً على «اتفاق طرابلس» فى يونيو سنة ١٩٧٠، بالإضافة إلى أن الاتصالات والمشاورات بين الأقطار الثلاثة كانت مستمرة حول تجميع كل القوى وحشدها من أجل المعركة.

ولا أحد يشكك فى أن السودان وليبيا يمثلان عمقاً استراتيجياً هاماً وضرورياً لمصر خاصة ونحن على مقربة من خوض معركة التحرير، ومن الناحية العسكرية كنا نعمل على هذا الأساس، ولم تكن هناك حاجة تدعونا إلى اتفاقات جديدة يوفرها بالفعل «اتفاق طرابلس».

وبعد وفاة الرئيس جمال عبدالناصر لم تنقطع هذه الاتصالات، بل تواصلت لكثرة تواجد وفود من السودان ومن ليبيا ومن سوريا، سواء أثناء تشييع جنازة الزعيم الراحل، أو فى مناسبة «الأربعين» وغيرها من المناسبات.

وجرت عدة اجتماعات فى شهر نوفمبر سنة ١٩٧٠ ضمت الرئيس أنور السادات والعقيد معمر القذافى والرئيس جعفر نميرى اتفقوا خلالها على ضرورة تدعيم «ميثاق طرابلس»، ثم انضم إليهم بعد ذلك الرئيس حافظ الأسد، وأصبح ميثاق طرابلس يتكون من أربع دول.

فى هذه الأثناء كان السادات يجرى وراء تحقيق إنجاز ينسب إليه، إنجاز مختلف عما فعله الرئيس جمال عبدالناصر، يختلف فى الصورة عن الشكل الذى كونه جمال عبدالناصر، وكانت عقدته وقتها هى «كارزمية وزعامة عبدالناصر».

وأذكر أنه فاجأنى فى محادثة تليفونية بقوله:

- حافظ الأسد موجود هنا، وأنا اتفقت معه على أن نعمل مشروع اتحاد بين مصر وسوريا فقط، و«عايز» هذا المشروع يجهز الآن حتى نوقعه فى الليل.

فى هذه الفترة كان الرئيس السادات قد اتخذ أسلوب أن يحادثنى أنا، أو يحادث سامى شرف، ويتجاهل المؤسسات، ويهمل دراسة القرارات قبل اتخاذها، فقلت له:

- المفروض أن محمود رياض هو المنوط به تجهيز مثل هذه المشاريع، وسوف أتصل به،

وأبلغه بذلك، وأعاود الاتصال بك مرة أخرى.

وبالفعل اتصلت برياض وأبلغته نص حوارى مع الرئيس السادات، فما كان منه إلا أن قال لى بالنص:

ـ ده اتحاد كرة، وليس اتحادا سياسيا «!»

واتفقنا على أن نقول لأنور السادات أن محمود رياض غير موجود، ولم يمكن العثور عليه فى أى مكان من تلك التى يتواجد فيها، وبذلك أفشلنا الخطوة الارتجالية نحو اتحاد بين مصر وسوريا، من دون دراسة ومن دون تعمق، وكانت وقائع الانفصال فى سنة ١٩٦١ لاتزال ماثلة أمام أعيننا لم تغب بعيداً.

وكان يتردد أن مصر وسوريا سوف تتخذان خطوات وحدوية جديدة لا ترتبط بتاريخ ولا شكل الماضي، تنسب إلى أنور السادات وحافظ الأسد، وهكذا استخدم الرئيس السادات رغبة حافظ الأسد فى حل مشاكله الداخلية، وتوطيد مركزه داخلياً فى عمل الشيء نفسه بالنسبة إليه على مستوى الداخل المصري.

وبدأ يفكر جدياً فى إيجاد مشروع وحدوى يجمع بين الدول الأربع: مصر، وسوريا، وليبيا، والسودان.

●●●

فى نهاية الأسبوع الأول من شهر إبريل سنة ١٩٧١، أعلن فى القاهرة أن رؤساء دول «ميثاق طرابلس» سوف يجتمعون فى العاصمة المصرية، وأن هذا الاجتماع سوف يسفر عن نتائج هامة، كما نشرت جريدة «الأهرام».

وبدأت الاجتماعات فى فندق الشيراتون فى الفترة من ١١إلى ١٣ إبريل سنة ١٩٧١، وكانت أعجب اجتماعات بين وفود أربع دول، حيث انفرد الرؤساء فى اجتماع طويل، بقى خلاله أعضاء الوفود الأربعة «قاعدين» فى مدخل فندق «شيراتون» طوال مساء اليوم الأول، وصباح اليوم الثاني، وكان المشهد مثيراً لتنكيت وتبكيت كل أعضاء الوفود المشتركة فى المحادثات الرباعية .

وإنقاذاً للموقف اضطررت إلى الاتصال بالرئيس أنور السادات وقلت له:

ـ هناك مشروع كان قد أعده فتحى الديب[٩٢] يمكن أن يكون أساساً للمناقشة بين أعضاء الوفود، التى لا تعمل أى شيء، وأصبح المنظر مثار نقد شديد من مختلف الحاضرين.

وقال لى الرئيس السادات:

ـ طيب اتصل بفتحى الديب واطلب منه يجهز الورق.

وفعلا وصلت ورقة فتحى الديب، وتشكلت لجنة برئاسة الدكتور لبيب شقير لدراستها

---

٩٢ ـ فتحى الديب (١٩٢٣ ـ ٢٠٠٣): أحد أبرز معاونى الرئيس جمال عبد الناصر فى قضايا الشؤون العربية.
كان رجل المهام الخاصة لعبد الناصر ومهندس حركات التحرر العربية، شارك فى تأسيس جهاز المخابرات العامة المصرية سنة ١٩٥٣، حيث كان ضمن ثمانية اختارهم عبد الناصر برئاسة عضو مجلس قيادة الثورة زكريا محيى الدين، تولوا مهمة إنشاء جهاز المخابرات ومن خلال عمله كلفه عبد الناصر برئاسة دائرة الشؤون العربية فى الاستخبارات.
وأوكل إليه الرئيس عبد الناصر مهمة التواصل مع حركات التحرير العربية، وقام الديب بإنجاز هذه المهمة، ومن خلالها تأسست إذاعة «صوت العرب» كأداة إعلامية لثورة يوليو سنة ١٩٥٢ فى معاركها ضد الاستعمار، بعد وفاة عبد الناصر استقال من رئاسة الجمهورية، وتوفى سنة ٢٠٠٣

وإضافة أو تعديل ما يمكن إضافته أو تعديله، واجتمعنا مع الرئيس أنور السادات كوفد مصر لدراسة الورقة. وما أن التأم شمل الاجتماع المصرى وبدأنا فى المناقشات حتى دخل أعضاء الوفود العربية الأخرى علينا، وبدأت المباحثات، ولم نكن قد درسنا الموقف المصرى ولم نتفق عليه، وحتى لم نناقشه فيما بيننا كأعضاء للوفد الذى يمثل مصر.

وأثناء المباحثات تبين أن شقة الخلاف بين الليبيين والسودانيين واسعة، وكانت الثورة فى السودان قد سبقت الثورة الليبية بعدة أشهر، حيث قامت الأولى فى مايو سنة ١٩٦٩، والثانية فى سبتمبر من نفس السنة، إلا أن السودانيين كانوا يعتبرون أنفسهم أكثر خبرة من الثورة الليبية فى العمل الثوري.

وبدت الخلافات فيما بين الوفدين عميقة، بالإضافة إلى أن الوفد السودانى أعلن فى هذه الجلسة أن السودان لا يستطيع الدخول فى عملية «اتحادية» فى الوقت الذى مازالت مشكلة الجنوب قائمة، ولم تأخذ طريقها إلى الحل، وقالوا: إن الجنوب يعتبر نفسه إفريقياً، وليس عربياً، وأن مثل هذه الخطوة يمكن أن تزيد من تعقيد الأمور على هذا الصعيد.

وانتهى الاجتماع الموسع بين وفود الدول الأربع عند منتصف الليل على أن يجتمع الرؤساء معاً مرة أخرى لمناقشة ما تم، وكيفية التعامل معه.

وبعد أن انفض الاجتماع اتصل بى عبدالسلام الزيات وقال:

ـ أنور السادات فى حالة انهيار تام، لأنه لم يستطع التوصل إلى اتفاق بخصوص مشروع الاتحاد.

وطلب منى الزيات أن أصعد إليه فى غرفة نومه بالفندق حيث كان ينزل أثناء انعقاد المباحثات، ورجانى أن أفعل ما يمكننى من أجل أن أرفع من معنوياته.

وفعلاً صعدت إلى غرفة السادات فوجدته نائماً على السرير ومنهاراً وفى حالة ضيق شديدة مما حدث، وبعد حديث قصير بيننا اتفقنا على أن نلتقى فى الغد، ونناقش الموضوع، ونحاول التوصل إلى طريقة التعامل معه.

وقد تبين لى بوضوح أن الرئيس أنور السادات عازمٌ على التوقيع على مشروع الاتحاد الثلاثى بأى ثمن؟

والسؤال: لماذا؟

●●●

أتصور أن الإجابة على السؤال: لماذا أصر أنور السادات على توقيع اتفاق اتحادى بين مصر وسوريا وليبيا، بعد خروج السودان، وبسرعة وبأى ثمن، تكمن فى أنه كان يريد أن يبدو أمام أمريكا و«إسرائيل» كأحد زعماء المنطقة البارزين، وأنه يستطيع أن يتحدث باسم «مجموعة» من الدول المهمة فى المنطقة هي: مصر وسوريا وليبيا والسودان، وكان يريد أن يلفت نظرهم إلى ضرورة التعامل معه، ويريد أن يدفعهم للتعامل معه بطريقة ومستوى أفضل مما كان قائماً وقتها.

وأعتقد كذلك أنه كان يريد ورقة، مجرد ورقة، أو مشروعاً يسمى «اتحاد الجمهوريات» لتحريك الأوضاع فى المنطقة، وفى الداخل أيضاً..

كان يريد هذه الورقة لكى يستخدمها فى ضرب المؤسسات القائمة فى مصر، وإعادة تشكيلها بطريقة تضمن له ولاءها، وقد فكر فى أنها الطريقة الوحيدة التى تسمح له بإجراء تغييرات عند مستوى القمة، وأن يتم ذلك بعد إعلان «قيام الاتحاد»، وهو الأمر الذى يستتبعه بالضرورة إجراء استفتاء شعبى عليها فى مصر، وسوف تلحقه عملية انتخابات للاتحاد الاشتراكى ولمجلس الأمة بحسبان أن دولة جديدة سوف تقوم على أساس دستورى جديد، وبمؤسسات دستورية جديدة.

وأستطيع أن أؤكد أن الهدف الرئيسى من وراء مناورة السادات «الوحدوية» تلك، هو الالتفاف حول «قرار الحرب»، وهو القرار الذى كان قد اتخذ بما يشبه الإجماع فى اجتماع مجلس الدفاع الوطني.

كان أنور السادات يريد الإفلات من الموعد الذى كان يقترب شيئاً فشيئاً..

ولم يكن أمامه حين يحين الوقت إلا أن يأمر بكسر وقف إطلاق النار، كان يريد ببساطة شديدة تأجيل قرار الخوض فى معركة، وكانت لعبته أن يشغل الناس فى استفتاءات ومعارك انتخابية ليفوت الوقت المحدد للمعركة.

وأحسب أن النقطة الأخيرة فى تفكير أنور السادات فى تلك اللحظة، ووقفت وراء تلهفه وحرصه على إتمام «مشروع الاتحاد» أنه كان يحاول أن يتخلص من عقدة زعامة جمال عبدالناصر، وقد كان لديه إحساس عميق بالنقص تجاه إنجازاته الضخمة وكاريزميته المشهود له بها، كان جمال عبدالناصر حقق الوحدة فى فبراير سنة ١٩٥٨، واستطاع أن ينجز «ميثاق طرابلس»، بين الدول العربية الأربع: مصر وسوريا والسودان وليبيا، إذن فلماذا لا يحقق أنور السادات اتحاداً بين هذه الدول يكون أقوى من «ميثاق طرابلس» وينسب إليه، ويدخل ضمن إنجازاته. هكذا كان يفكر السادات ويخطط ويدبر لتمرير مشروع الاتحاد.[٩٣]

---

٩٣ – كانت لعبة السادات مكشوفة في الداخل والخارج على السواء، وقد كشفت الوثائق البريطانية لسنة ١٩٧١ عن اهتمام غير عادى باتحاد الجمهوريات العربية، وانتشرت الوثائق البريطانية بين ملفات السفارات البريطانية فى معظم الدول العربية، تحكى مطالبات إدارة شمال إفريقيا لسفاراتها باستقراء دوافع هذا الاتحاد وتأثيراتها على مستقبل الزعماء المعنيين، أى الرؤساء أنور السادات وحافظ الأسد والعقيد معمر القذافي، ووصل الاهتمام البريطانى حد الاهتمام بالرؤية الفرنسية للحدث. حددت الوثيقة ٥٣ ثلاثة أهداف مرحلية للسادات، بينها شراء الوقت، وتأكيد التزامه بأفكار جمال عبد الناصر، وممارسة بعض الضغوط على واشنطن.

واكتفت وثيقة أخرى بالإشارة إلى اختصار حسابات الرئيس حافظ الأسد من الانضمام للاتحاد بأنها تنحصر فى رغبته للخروج من عزلة إقليمية.

نص الوثيقة رقم ٥٣ ـ التاريخ ٣٠ إبريل سنة ١٩٧١: إلى: سفارات انقرة، واشنطن، باريس، موسكو، تل أبيب، عمان، بيروت، طرابلس، الخرطوم، روما، بروكسل، البعثة البريطانية بنيويورك والناتو.

١ـ أكدت الصورة الخارجة من مؤتمر بنغازى والأحداث التى سبقته أن انطباعنا الأولى بأن السادات قد قرر وبمبادرة منه بأن يخضع لضغوط القذافي والأسد لصالح خطوة مبكرة نحو تكوين الاتحاد، ومن الواضح أنه، أى السادات، لم يشاور لا مجلس الوزراء، ولا وزارة الخارجية، ولا الاتحاد الاشتراكي، وقد أشاع هذا الموقف منه، ما وصفته اتصالاتنا، بالأزمة الدستورية.

٢ـ يمكن تلخيص دوافع السادات فى قبول اتفاق بنغازى فى الآتي:

أ ـ شراء الوقت لتحويل انتباه الشعب المصرى من قضية قرار الحرب، ونحسب أنه قد فشل فى هذا، لأن هناك تعاطفاً أو اهتماماً قليلاً بهذا الاتحاد.

ب ـ لتحديد موعد نهائى جديد هو الفاتح من سبتمبر، يكون على أميركا بموجبه إحداث تقدم نحو تسوية سلمية لجهة تجنب المزيد من القتال مع إسرائيل.

ج ـ لتأكيد التزامه بأفكار عبد الناصر فى وجه الانتقادات الموجهة اليه من الأردن، ودول عربية أخرى وفى داخل مصر ذاتها،

وانتهى يوم آخر من أيام المباحثات الرباعية، وكانت آمال السادات فى تحقيق أهدافه قد أحبطت، وفى صباح اليوم التالى كنت فى حفل تخريج دفعة جديدة من معهد الدراسات الاشتراكية، وكنت أتولى فى هذا الوقت أعمال رئيس الجمهورية بالنيابة إضافة إلى عملي، وفوجئت بمن يتصل بى من الرئاسة ليبلغنى بأن أنور السادات ومعمر القذافى وحافظ الأسد اتفقوا على السفر إلى بنغازى فى ليبيا لاستكمال مناقشة الموضوع.

تساءلت: أى موضوع؟ والموضوع كان قد فشل، فقالوا: لا، لأن السادات أبلغ القذافى أنه إذا لم تتم عملية الاتحاد الثلاثى بين مصر وسوريا وليبيا فإنه سوف يعلن الوحدة مع سوريا فقط وقال له: إذا مش عاوزين يبقى بلاش ليبيا»!».

طبعا كلنا يعرف أن القذافى رجل وحدوى ومتحمس جداً لفكرة الوحدة، كما أن صورته وهو الذى شارك فى صيغة ميثاق طرابلس، وفى المحادثات بين الدول الأربع، ثم يخرج وكأنه رافض للوحدة مع مصر وسوريا. لاشك أن ذلك سوف يؤثر على مصداقيته، وربما على مستقبله السياسي، وهى صورة لا يرضاها لنفسه.

وكان قد أخطر السيد حسين الشافعى والسيد على صبرى فى نفس التوقيت الذى أخطرت فيه بموعد السفر، وتوجهت من المعهد الاشتراكى إلى المطار لتوديع أنور السادات والوفود المسافرة، وعندما وصلت إلى استراحة رئيس الجمهورية فى المطار وجدت العقيد معمر القذافى ومعه الأخوة الهوني[٩٤] وعمر المحيشي[٩٥] وكان السيد على صبرى موجوداً، وكانت لى مفاجأة كبيرة خلال حديثى مع العقيد القذافي.

قبل أن أستطرد فى سرد ما حدث بينى وبين القذافى أتوقف قليلاً لكى أؤكد اننا كنا على صلة دائمة مع الأخوة فى ليبيا منذ قيام الثورة، وفى عهد الزعيم جمال عبدالناصر، وكانت علاقتنا معهم وطيدة ومتينة، باستمرار نجتمع معهم، ونقدم لهم جميع الخدمات، ونتناقش معهم، وأنشأ ذلك كله بيننا صداقة حقيقية، وكان الرئيس عبدالناصر ينظر إليهم باعتبارهم مجموعة ثورية تبشر بأمل بالنسبة لنضال الأمة العربية.

على هذا العمق فى العلاقة تحدث معى العقيد القذافى ليس كرئيس دولة إلى وزير فى دولة أخرى، وإنما هو حديث بين ثوريين ارتبطوا معا بأفكار ومبادئ وطريق الزعيم جمال عبدالناصر، وكان حديثه لى على مسمع ومرأى من السيد على صبري، والذى كان مفاجأة كبيرة لنا.

بادرنى القذافى متسائلاً لحظة دخولى إلى الاستراحة، وكان يجلس إلى جانبه السيد على صبرى وقال:

- هل هناك ضغوط على أنور السادات فى مصر؟

فسألته بدوري:

بأنه قد يضع مصالح مصر سابقة للمصالح العربية.
توقيع: السفارة البريطانية - القاهرة.

٩٤ الرائد عبد المنعم الهوني: عضو مجلس قيادة الثورة الليبية ووزير الداخلية فى الفترة الأولى من الثورة.

٩٥ - الرائد عمر عبد الله المحيشي: ضابط ليبي من أصل شركسي وهو من مدينة مصراتة، كان برتبة رائد، وهو أحد الضباط الوحدويين الأحرار وكان من بين أعضاء مجلس قيادة الثورة الليبية

- ماذا تقصد بالضبط؟، وأية ضغوط تتحدث عنها؟
- قال: ضغوط جماهيرية؟
وسألته: لماذا هذا السؤال؟
قال: لأن أنور السادات ضاغط علينا ضغطاً كبيراً، حتى نتمم مشروع الاتحاد، ولست أجد مبرراً لهذا إلا إذا كان هناك ما يضغط عليه هنا فى مصر.
وقلت للقذافي:
- هذا غير صحيح.. وسألته: هل أبديت رأيك هذا للرئيس السادات؟
فقال: نعم أبديت رأيي، ولا أرى ضرورة فى هذه العجلة، كما أننى أحتاج إلى وقت لكى أطرح المشروع على الضباط الأحرار فى ليبيا، وبعد ذلك أمهد للعملية كلها.
فقلت له: الأخ العقيد، الناس هنا الآن وهم جميعاً يعرفون أنكم فى طريقكم إلى ليبيا لتوقيع الاتفاق، والرئيسان أنور السادات وحافظ الأسد فى طريقهما إلى المطار، وقد حضر بالفعل العديد من رجال التليفزيون والصحافة والإذاعة.
فقال لي: أرجوك أن تعمل على تغيير هذا، وأتصور أن نعمل على أن يبدو الرئيس السادات والرئيس الأسد وكأنهما هنا لتوديعى وليس للسفر معي.
فقلت له: لست أستطيع أن أتخذ قراراً على هذا الحجم، ولست أستطيع أن أتحدث فى مثل هذا الموضوع، كما أنه من الصعب تنفيذه لأن - كما قلت لحضرتك - جميع المستويات الإعلامية علمت بالسفر، وتستعد للطيران معكم.
ووعدته أن أشرح الموقف كما سمعته منه لأنور السادات عندما يأتى إلى المطار.
وجاء السادات وقلت له:
- القذافى لا يريد أن يسافر معه أحد، وهو لا يريد الاتحاد الآن، وهو يطلب مهلة لمناقشته مع زملائه الضباط الأحرار، ويطلب أن تودعوه أنت والرئيس الأسد بدلاً من السفر معه، فقال لى السادات:
- الأفضل أن تترك الموضوع لي، وسوف أتصرف وأحله معه فى طرابلس.
وسافرت الوفود الثلاثة. ولم يكن وفد مصر قد درس أو ناقش الموضوع برمته كوفد مستقل، وكان معمر القذافى قد أعلن عن عدم رغبته فى إتمام المشروع حاليا، وكانت عين حافظ الأسد مركزة على تدعيم مركزه بعد الإجراءات التى كان قد اتخذها ضد ماخوس[٩٦]، وصلاح جديد[٩٧]، ونور الدين الأتاسي[٩٨].
سافر الرؤساء الثلاثة معاً على طائرة واحدة، وكانت أهدافهم مختلفة، لم تكن «الوحدة»

---

٩٦ إبراهيم ماخوس: سياسي سوري وطبيب جراح، تولى منصب وزير خارجية سوريا فى أعقاب الانفصال عن الجمهورية العربية المتحدة.

٩٧ صلاح جديد (١٩٢٦ - ١٩٩٣): قائد عسكري سوري وأحد قياديي حزب البعث العربى الاشتراكي في سورية، كان الرئيس الفعلى لسورية خلال أعوام ١٩٦٦ - ١٩٧٠ قبل أن تطيح به الحركة الانقلابية التى قادها حافظ الأسد، تم سجنه في سجن المزة حوالى ثلاث وعشرين سنة، وتوفى فى السجن فى ١٩ أغسطس ١٩٩٣.

٩٨ – نور الدين الأتاسى (١٩٢٩ - ١٩٩٢): رئيس سوريا فى الفترة بين ٢٥ فبراير سنة ١٩٦٦ و١٨ أكتوبر سنة ١٩٧٠ كانت سلطته محدودة إذ كانت السلطة الفعلية فى يد مساعد الأمين العام لحزب البعث صلاح جديد وأزاحهما حافظ الأسد من السلطة فى أكتوبر سنة ١٩٧٠

هى الهدف الحقيقى لهؤلاء المسافرين إلى بنغازى لعقد اجتماعات ومناقشات ومباحثات حول «مشروع الاتحاد الثلاثي» بين مصر وسوريا وليبيا.

فى بنغازى تعددت الاجتماعات طوال اليوم الأول، ولكن الخلافات بين السوريين والليبيين كانت كبيرة جداً، ولم يكن القادة الليبيون يشعرون بالثقة تجاه حكم «حزب البعث»، وطلب الجانب الليبى الانفراد بالوفد المصرى وأبدوا بصراحة مخاوفهم من التعامل مع حافظ الأسد ومع «حزب البعث» بما هو معروف عنه من خبرات وتجارب خان فيها القادة البعثيون فكر ومنهج الوحدة العربية التى يرفعون شعاراتها، وطرح الليبيون فى اجتماعهم مع الوفد المصرى تساؤلات حول جدوى هذا التسرع فى التوقيع على مشروع الاتحاد الثلاثي.

وفى اليوم الثاني، وفى اللحظات الأخيرة قبل إعلان فشل المباحثات، أو سفر الوفود المشاركة فيها أعاد الرئيس أنور السادات تهديده أنه سوف يعود ومعه حافظ الأسد إلى القاهرة للإعلان عن تشكيل وحدة ثنائية بين البلدين، واضطر معمر القذافى إلى الموافقة وهو يقول:

- إن إعلان «وحدة ثنائية» بين مصر وسوريا بعد إجراء مباحثات حول «اتحاد ثلاثي» لا يضم ليبيا، لا يعنى سوى أن ليبيا هى التى أفشلت تلك المباحثات، ولا شك أن ذلك سوف يضعها فى موقف لا نحبه ولا نرضاه لأنفسنا، لأنه سوف يظهرنا وكأننا انقلبنا على قضية الوحدة، أو كأننا نناهض المشاريع الوحدوية.

وكانت تلك هى نقطة ضعف القذافى التى أمسكه منها الرئيس السادات.

وتم توقيع الاتفاق فى بنغازي، وعاد أنور السادات إلى مصر وفى جيبه مشروع موقع عليه من حافظ الأسد، ومعمر القذافي.

لم يكن أسلوب الرئيس السادات فى التوصل إلى هذا الاتفاق أسلوبا ثورياً، ولا وحدوياً، ولا زعاميا. ولم يراع فى تلهفه على توقيع اتفاق الاتحاد الثلاثي، وعدم موضوعيته فى طرح المشروع، وإصراره غير المبرر على الإسراع فى هذه الاجراءات. لم يراع فى كل ذلك مكانة مصر، ولا دورها، ومكانتها فى محيطها العربي.

والخلاصة أنه بعد أن كان فى أيدينا ميثاق قوي، هو «ميثاق طرابلس»، ويضم أربعة دول هي: مصر وسوريا وليبيا والسودان، فإذا بنا نخرج السودان. وسافر النميرى إلى روسيا، وظلت الخلافات بين الليبين والسوريين شديدة، وكانت التوجسات بين القيادة السورية والليبية غير خافية على أحد، ثم على هذه الأرضية كان علينا أن نبدأ مسيرة الاتحاد الثلاثي.(!)

بعد عودة الوفد المصرى اتصل بى الرئيس أنور السادات وقال لي:

- خذ المشروع من فتحى الديب عشان تعرضه على أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي.

كان المشروع ينص على أن كل دولة سوف تقوم بعرضه على القيادة السياسية، وبعد أن قرأته، وجدت أن عرض المشروع سوف يقتصر على اللجنة التنفيذية فقط، فأضفت بخط يدى كلمة: و«اللجنة المركزية»، لأنه لا يمكن تجاهلها فى قضية لها هذه الأهمية والحساسية.

وقمنا بتوزيع نص المشروع على أعضاء اللجنة التنفيذية العليا لدراسته، وتحدد يوم ٢١ إبريل سنة ١٩٧١ موعداً لاجتماع اللجنة التنفيذية العليا.

ولم نكتف بعرض المشروع على القيادات فقط فقد قمنا بتوزيعه على القواعد، وبخاصة فى القاهرة والجيزة، وطلبنا أخذ رأى القواعد فى المشروع، حتى لا يغيب رأيهم أثناء مناقشاتنا سواء داخل اللجنة العليا أم داخل اللجنة المركزية.

وكانت الدراسة السريعة لمشروع الاتحاد تثير الكثير من التخوفات الموجودة لدينا، وهى نفسها تقريباً الموجودة لدى الجماهير فى الشارع، كنا نخشى أن تبدأ سلسلة إجراءات تترتب على إقرار المشروع، تبعدنا، وتبعد الناس عن المعركة، التى كانت قد أوشكت طبقاً لقرارات اتخذناها من قبل، وبحضور الرئيس السادات وبموافقته، وجاءت نصوص اتفاقية الاتحاد الثلاثى تؤكد صحة تخوفاتنا تلك.

كنا نخشى من ألاعيب «حزب البعث»، وجاءت النصوص تؤكد مخاوفنا، وكان المشروع يتضمن مادة تنص على أن القرارات تصدر بالأغلبية، وليس بالإجماع، الأمر الذى يمكن أن يورط مصر فى إجراءات تجرها بعيداً عن مسار المعركة مع العدو الإسرائيلي، وخصوصاً أن أحد أهداف المشروع هو حماية الأنظمة الموقعة عليه، وهذه النقطة بالذات هى التى استغلها حافظ الأسد، ومعمر القذافى فيما بعد، حينما اختلفا مع الرئيس السادات فاجتمعا وقررا فصله من «اتحاد الجمهوريات العربية» باستخدام هذا النص الذى أتاح أن تصدر القرارات بالأغلبية وليست بالإجماع. «ا».

كانت هناك رغبة ملموسة من أغلبية الشعب المصرى فى أن يكون السودان داخل مشروع الاتحاد، وهو البلد الذى ترتبط معه مصر بروابط عاطفية، وتاريخية، وجغرافية، واستراتيجية عديدة، كان السودان، ولا يزال، وسوف يبقى، البلد الأهم بالنسبة إلى مصر، ولقد رصدنا أن خروج السودان من المشروع جاء محبطاً لآمال جماهيرية حقيقية، وكان حديث الناس: لماذا الاستعجال ولماذا لم ننتظر حتى يحل الرئيس جعفر نميرى مشاكله فى الجنوب، ونشكل بعدها الاتحاد المطلوب والمأمول معاً، وخاصة أن هناك اتفاقية دفاع مشترك مع سوريا. وأن هناك «ميثاق طرابلس» الذى يضم مصر وليبيا وسوريا والسودان معاً.

وأخيراً انعقد اجتماع القناطر الخيرية الشهير فى ٢١ إبريل سنة ١٩٧١. وبدأه الرئيس السادات بأن قدم المشروع إلى الحاضرين من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا بكلمة موجزة. وطلب أن يبدى كل الحاضرين آراءهم فى المشروع.

وكان السيد على صبرى هو أول المتحدثين، وتناول فى كلمته نقداً شاملاً للموضوع برمته، من حيث الشكل أولاً، ومن حيث الموضوع ثانياً، وأفاض فى شرح ما أسماه «الأسلوب لرخيص»[٩٩] الذى أتبع فى بنغازى من أجل الحصول عل التوقيع على المشروع، وأشار

---

٩٩ – فى كتابه «أوراق على صبري» ط دار «المستقبل العربي»، قال السيد على صبري: (انصب حديثى على نقطتين رئيسيتين: الأولى اعتراضى على قيام الاتحاد من حيث الأسلوب الذى تم به، ومن حيث الموضوع. وحذرت من أن ذلك الأسلوب الذى اتبع لا يقل فى خطورته عن الموضوع المطروح لمناقشته. اقصد بذلك أسلوب اتخاذ القرارات الفردية دون مناقشات مسبقة، وتجاهل المؤسسات الشرعية، بحيث لو استمر هذا الأسلوب سيؤدى إلى حكم ديكتاتورى فردى يعلم الله مآله.
والثانية: هى أن الاتحاد المزمع إقامته له غرض مخفى فى ذهن السادات وقلت: إن هذا الغرض هو إلهاء الشعب عن المعركة التى

إلى أن الأسلوب الذى أُتبع فى هذا الموضوع لا يقل خطورة عن الموضوع نفسه، وأوضح على صبرى أن هذا الأسلوب لا يعنى غير إصرار الرئيس السادات على اتخاذ القرارات الفردية وتجاهل المؤسسات الشرعية.

وفضح أن هناك اجتماعات فردية مغلقة قد تمت بين الرئيسين أنور السادات وحافظ الأسد من جانب، والسادات ومعمر القذافى من جانب آخر، لا يدرى أحد ما جرى فيها، وهى الاجتماعات التى جرى على إثرها الموافقة على «مشروع الاتحاد»، بعد أن كان الجانبان السورى والليبى يرفضان، ولكل أسبابه، ودوافعه، ثم وفجأة يقبلان بعد هذا الرفض، ويوقعان على مشروع الاتحاد الثلاثي.

انتهى حديث السيد على صبري، وكانت الأجواء داخل الاجتماع قد تكهربت وارتفعت درجة حرارته جداً، وتحدث بعده السيد حسين الشافعى وأيد المشروع، ثم جاء الدور على الدكتور محمود فوزي، وكعادته قال:

ـ والله، أنا سوف أعطى موافقتى على المشروع على مرتين، المرة الأولى: مبدئياً، ثم أريد أن أسمع رأى الإخوان، وبعدها سوف أقول رأيى النهائى بعد سماعهم، وإن كنت أوافق على المشروع من حيث المبدأ، وأؤيد الشكل العام له.

وبعد ذلك تحدث كل من السيد عبدالمحسن أبو النور، والدكتور لبيب شقير، والسيد ضياء الدين داود حول ملحوظاتهم وأسباب رفضهم «المشروع».

وحين جاء دروى فى الكلام تحدثت عن أن أكثر من ملاحظة على نصوص المشروع رأيت أنها تستدعى ضرورة إجراء تعديلات فى المشروع.

وقاطعنى السادات:

ـ لا، أنا مش عاوز تعديلات على المشروع، وأنا عاوز أسأل كل واحد فيكم سؤال: هل هو موافق على المشروع بهذه الصورة أم غير موافق؟

فتدخلت فى الحوار مقاطعاً الرئيس السادات، وقلت له:

ـ نحن تعودنا منذ انتخاب اللجنة التنفيذية العليا على أن نجلس، ونناقش، ونتجادل مع بعض. ونعدل المشروع الموجود. ونضيف إليه، ونحسنه. ونصل معاً عبر الحوار إلى قرار جماعي، ولست أرى أى داعٍ الآن لأن يصل الأمر إلى التصويت: بنعم أو لا.

ورد على السادات قائلاً:

ـ ولكنى مصمم على أن أسمع إجابة كل واحد من الحاضرين على سؤالي، وسوف أجرى التصويت على ذلك.

ومرة أخرى تدخلت معه فى الحوار، وقلت: ـ اجتماعات اللجنة العليا لم تشهد من قبل أيام الرئيس جمال عبدالناصر مثل هذا الموقف، ولم نتعود على أن نصوت بالرفض، أو القبول، لأنها لجنة سياسية، هدفها التوصل بالنقاش السياسى إلى القرار الأصح، كلما أمكن ذلك، وهذه هى عادتنا أن نجلس ونناقش ونصل معاً إلى قرار.

يتوجب علينا خوضها، ولهذا كان إلحاح أنور السادات فى استجداء حافظ الأسد فى اجتماع بنى غازى حتى يتنازل، ويقبل الدخول فى اتحاد الجمهوريات رغم رفض الأسد، واستمرار رفضه رغم هذا الالحاح، إلى أن استجاب فى النهاية بعد اجتماعات فردية مغلقة لا ندرى ماذا دار فيها).

ورفض الرئيس السادات للمرة الثانية هذا المنطق، وبدأ على الفور فى توجيه السؤال بهذه الصيغة إلى السيد على صبري:

ـ موافق ولا لأ..

فقال على صبري: أنا غير موافق بالصورة التى طلبها أنور السادات.

وفى حين وافق حسين الشافعى ومحمود فوزي، رفض كل من السادة عبدالمحسن أبو النور والدكتور لبيب شقير، وضياء الدين داود، ولم يكن الدكتور رمزى استينو حاضرا الاجتماع.

ووصل السادات إليَ وسألني: رأيك إيه؟

قلت له:

ـ والله أنا لست عضواً فى اللجنة التنفيذية العليا، وأنا عضو فى اللجنة المركزية وأمين تنظيم الاتحاد الاشتراكي، وأتواجد فى اجتماعات اللجنة العليا كتقليد وضعه «الريس» جمال عبدالناصر لأسباب معينة، وفى أوقات معينة، ولذلك فليس لى الحق فى التصويت، ولا داعى لأن أعطى صوتي.

كنت أحاول أن أعطى نفسى فرصة العمل على التوفيق بين الآراء المختلفة، وأن أتبنى عودة الاجتماع مرة أخرى حول الموضوع نفسه، وإعادة فتحه من جديد لكى نتوصل معا إلى موقف موحد حوله.

ولكن الرئيس السادات قرر ألا يعطينى تلك الفرصة، وقال:

ـ لا.. أنا مصمم على أن أسمع رأيك.

فقلت له: طيب، نرفع الجلسة، ونعطى أنفسنا فرصة لنتفاهم، ثم نعيد عقد الاجتماع مرة أخرى للمناقشة من جديد.

وانضم إليَّ فى هذا المقترح السيد عبدالمحسن أبو النور والدكتور لبيب شقير وطلبا تأجيل الجلسة، أو أن ترفع قليلاً لكى نستريح فترة، وبعد ذلك نعود مرة أخرى إلى النقاش، ولكن أنور السادات رفض كل هذه المحاولات رفضاً باتاً.

وقال: أنا مصمم.

فقلت له: أنا غير موافق على المشروع.

وانتهت الجلسة على أسوأ صورة..

خلاف حاد بين رئيس الجمهورية وبين القيادة السياسية، وإصرار غير مبرر من الرئيس السادات على مواصلة طريق التصادم، ولم يكن متصوراً أن يصل الوضع إلى أسوأ مما كان عليه الحال فى تلك الليلة من ليالى شهر إبريل سنة ١٩٧١.

كان خبراء الأرصاد الجوية ينذرون بصيف ساخن، وكانوا قد بدأوا يتحدثون عن ارتفاع ملحوظ فى درجات الحرارة مقارنة بالعام الماضي، فى الوقت الذى كانت الأجواء السياسية تنذر ببداية صيف أكثر سخونة واشتعالاً.

عند منتصف الليل فى الساعة الثانية عشرة، كنت فى زيارة للفريق أول محمد فوزى بمقر القيادة العامة للقوات المسلحة لدراسة بعض الموضوعات التى تتعلق بالإعداد للمعركة والتسيق فى ذلك بين وزارتى الداخلية والحربية والدفاع المدني، وأبلغت فى هذه الأثناء

بأن أنور السادات يبحث عني، فاتصلت به فإذا به يقول لي:

- إيه اللى أنت عملته النهارده؟

سألته: إيه ده؟

فقال: إزاى أنت ترفض المشروع؟

فقلت له:

- والله أنت الذى أصررت على إجراء التصويت، وكنا جميعاً نبدى آراءنا ونناقش، وأنا قلت لك لا داعى للتصويت، ولكنك أصررت؟

فقال لي:

- جمال عبدالناصر كان يتناقش فى الاجتماعات باستمرار، وكان يطلب آراءنا، ولكن صوتى كان دائماً فى جيب جمال عبدالناصر، وأنا كنت أتصور أنك سوف تصوت معى بغض النظر عن أى شيء.

فقلت له:

- لا.. أنا لا أستطيع، وهذا مستقبل أمة، ويترتب عليه أمور كثيرة جداً، وأنا قلت رأيي، وأنت الذى صممت على عملية التصويت.

فقال لي:

- طيب أنا عاوز أجمع اللجنة المركزية يوم الأحد أو يوم الاثنين، وهو الموافق ليوم ٢٥ إبريل لا أذكر بالضبط.

فقلت له: لا داعي. ويمكن أن نؤجل اجتماع اللجنة المركزية إلى أن نتوصل إلى اتفاق بيننا.

فقال: لا .. لا .. لا .

فقلت له:

- أنا عندى آراء الجماهير فى محافظتى القاهرة والجيزة، إضافة إلى آراء كثير من القواعد، وهى فى أغلبيتها ضد هذا المشروع، وإذا أردت تطلع عليها لكى تعرف صدى المشروع أرسلها إليك، والناس تقول: إنك تبتعد عن خط المعركة الأساسي، وأن هذا مجرد تأجيل لمعركة التحرير..

وعددت للسادات الملاحظات التى تذكرتها ساعتها مما كانت تقوله الجماهير من ملاحظات على مشروع الاتحاد.

فقال لي: طيب على العموم أنا مصمم على دعوة اللجنة المركزية يوم ٢٥ إبريل.

فقلت له: حاضر، ونفكر فى الموضوع.

كان قطار الصدام يمضى فى طريقه لا يلوى على شيء، وكنت أتصور حتى ذلك الوقت أننا يمكن أن نتجنب هذا الصدام بطريقة أو أخرى، وكنت أرى أنه لابد أن أقوم بمحاولة جديدة مع أنور السادات لتجنب هذا الصدام الذى بدأت بوادره تتجمع فى الأفق..

واتفقت مع السيد سامى شرف أن نقوم بزيارة الرئيس أنور السادات فى استراحة «القناطر الخيرية»، وصادفت زيارتنا إليه يوم جمعة، فصلينا صلاة الجمعة فى مسجد جمال عبدالناصر بمنشية البكري، واتجهنا من المسجد إلى «القناطر» لمقابلة الرئيس السادات.

طالت جلستنا معه أكثر من ساعتين، حاولنا خلالها أن نثنيه عن الإسراع بعقد اللجنة المركزية، وتحدثنا طويلاً حول ضرورة تأجيلها، وتحدثنا عن أهمية اشتراك السودان فى الموضوع، وعن أن يترك لنا فرصة للقاء «نميري» بعد عودته من الاتحاد السوفييتي، ومقابلة الإخوة فى السودان، والحديث معهم فى ضرورة انضمامهم إلى «الاتحاد» حتى يحظى المشروع بجماهيرية أوسع.

ورفض الرئيس أنور السادات كل ما طرحناه عليه، وفشلت محاولتنا هذه، وفكرنا من جديد فى أن نشرك معنا السيد عبدالمحسن أبو النور فى محاولة ثلاثية لتجنب الصدام.

وكان أنور السادات على علاقة طيبة مع عبدالمحسن أبو النور، فقلت له:

ـ طيب سوف نحضر إليك مرة أخرى فى الليل، ومعنا عبدالمحسن أبو النور، ونعيد المناقشة أمامه من جديد.

وفعلاً ذهبنا مرة أخرى فى نفس اليوم إلى «القناطر الخيرية»، وكانت الساعة تقترب من السابعة مساء، وقيل لنا إن الرئيس ينتظرنا فى غرفة النوم، وصعدنا إلى هناك، فوجدنا السادات يرتدى العباءة فوق الجلباب، ويجلس على الأرض «!» ودعانا للجلوس بجواره، وجلسنا هكذا، وبهذه الطريقة الغريبة، داخل غرفة نوم السادات نناقش من جديد الملاحظات حول مشروع الاتحاد، ونحاول فتح ثغرة أمام إمكانية تأجيل اجتماع اللجنة المركزية، وحاولنا أن نوضح له ما يمكن حدوثه من جراء الإسراع فى عرض المشروع على اللجنة المركزية.

ودقت الساعة الثانية عشرة معلنة انتصاف الليل، ولم نكن قد وصلنا إلى أى نتيجة مع أنور السادات، وخرجنا إلى الطريق المتجه للقاهرة، وقد ملأنا الإحساس بالانقباض.

فى الطريق سألت عبدالمحسن أبو النور:

ـ هل فى إمكاننا ألا ندع الأمور تتصاعد إلى حد الدخول فى معركة مع أنور السادات حول هذا المشروع؟

سألته وكأنى أكلم نفسي:

ـ هل نترك الأمور تمضى فى أعنتها؟ أم نستمر فى إعلان موقفنا حتى لو أدى إلى استمرار الصدام بيننا وبينه؟

كنت أفكر مع المتواجدين بصوت عال، وأذكر أن عبدالمحسن أبو النور قال وكأنه ينظر إليّ ما سوف يحدث فى المستقبل، أو كأنها نبوءة عراف صادفت الحقيقية:

ـ للأسف نحن لا نملك أن نفعل ذلك، لأننا إذا تركنا أنور السادات يمضى فى طريقه من دون إعلان موقفنا ورأينا، وبغير الإصرار على تكريس أسلوب دراسة كل القرارات الهامة، خاصة تلك التى تتعلق بمصير البلد، وبمعركة التحرير، سوف يأتى يوم يفاجئنا فيه الرجل بالاتفاق مع الأمريكان، أو بالاتفاق مع اليهود من وراء ظهورنا «!».

●●●

انتقل الموضوع برمته الآن إلى اللجنة المركزية، وكان عليَّ فى هذه الحالة، أنا ومعاوني من أعضاء الأمانة العامة لتنظيم «طليعة الاشتراكيين»، أن ندرس خطة التحرك تمهيداً لانعقاد اللجنة المركزية، وكان مطلوباً منا أن نضع أعضاء التنظيم داخل اللجنة المركزية

فى صورة ما يحدث من خلاف بين رئيس الجمهورية وبين أعضاء اللجنة التنفيذية العليا، ولم يكن ممكنا أن ندخل إلى اجتماعات اللجنة المركزية فى حالة تعتيم كامل على الخلاف، فى الوقت الذى نرى فيه نذر الصدام تتطاير أمام أعيننا، وقد بدا لنا بما يشبه اليقين أن أنور السادات لا ينوى التراجع بأى حال.

ولذلك كان على تنظيم «طليعة الاشتراكيين» دور كبير، وخاصة أعضاء الأمانة، وكان مطلوباً منهم أن يتحركوا سريعاً لإبلاغ التوجيه السياسى الذى كنا قد أقررناه بالاتفاق مع أعضاء باللجنة التنفيذية العليا.

كان التوجيه السياسى الذى أصدرته الأمانة العامة لطليعة الاشتراكيين يؤكد أننا لسنا ضد الوحدة، وأن العكس هو الصحيح، فنحن وحدويون، لأننا نؤمن بما جاء فى الميثاق، وبكل مبادئ وأفكار جمال عبدالناصر، وأننا مع الوحدة أكثر من الذين يتحدثون عنها الآن، ولكن الوحدة من غير جوهر، ومن غير مضمون، تصبح تفرقة، وانقساماً وانفصالاً، وأننا نعترض على «الاتحاد الثلاثي» لأنه خطوة غير مدروسة، لم تدخل فى حسابها دروس نكسة الانفصال فى سنة ١٩٦١، تلك التجربة التى لم تقيم التقييم الواجب، كما أننا لم نختبر بعد العلاقة بيننا وبين القيادة فى حزب البعث، وخاصة أن الخلافات بين الناصرية وحزب البعث كثيرة، سواء ما هو فكرى منها، أم سياسي، وخاصة أن معركة التحرير ذاتها على الأبواب، ويجب ألا يقف فى سبيل خوضها أى شيء مهما كان.

وكنا نرى أن الوحدة الحقيقية التى يمكن أن تقوم فى ذلك الوقت بين مصر وسوريا هى الوحدة من خلال معركة تحرير الأرض العربية المحتلة، وحدة الدم، وحدة تجمع القوى العربية الرافضة لاستمرار احتلال الأراضى العربية، والساعية نحو تحريرها، وإن مثل هذه الوحدة التى تعمدها الدماء فى معركة التحرير، هى الوحدة التى يمكن أن تعيش، وأن تستمر على أساس متين.

كان التوجيه السياسى لتنظيم «طليعة الاشتراكيين»، يقول باختصار: نحن أولاً مع معركة التحرير، ونحن ضد كل ما يدفعنا إلى تأجيلها، ونحن مع الوحدة التى تبنى على هذا الأساس.

وكان كل ما نريده فى هذا الوقت وفى ظل هذه الظروف أن نحسم الخلاف المحتدم بالتأجيل من أجل الدراسة، وأن نوجه بعدها كل جهودنا للتحضير والاستعداد لمعركة المصير.

كنا فعلاً قرب الموعد الذى تقرر فى مجلس الدفاع، وكان الفريق أول محمد فوزى يستعد للمعركة فعلاً، وكنا على وشك أن يعطى الرئيس أنور السادات تعليماته النهائية لتحديد موعد المعركة، والتى كان الموعد المقترح لها أن تكون خلال شهر يونيو سنة ١٩٧١، أى بعد أقل من شهرين، وكانت خطتى أن يكون تأجيل البت فى مشروع «الاتحاد الثلاثي» لفترة طويلة نسبياً، نتوجه خلالها بكل طاقاتنا نحو المعركة، وقد يحدث أن ندخلها ويموت الموضوع، قبل أن يتسبب فى إحداث انقسام فى صفوف القيادة السياسية.

كانت خطتنا تتشكل من ثلاثة عناصر رئيسية:

أولا: أن نعمل على تأجيل البت برأى نهائى فى مشروع الاتحاد، دون أن نحجر على أن

تمضى المناقشة بشكل طبيعى بين مؤيد ومعارض، كل حسب وجهة نظره، ولكن نصل فى النهاية إلى قرار التأجيل المطلوب.

ثانيا: أن تقوم شخصية محايدة بطرح فكرة التأجيل على الاجتماع، ووقع اختيارنا على الدكتور جابر جاد عبدالرحمن عميد كلية الحقوق بجامعة القاهرة، وهو شخصية تحظى باحترامٍ أكاديمى وسياسى كبيرين، والأهم أنه لم يكن محسوباً على أى طرف[١٠٠].

ثالثا: اتفقنا على أن يمتنع السيد على صبرى عن الكلام فى الجلسة، ونترك المجال لكى يتقدم أعضاء اللجنة المركزية بتقديم نقدهم على مشروع الاتحاد، دون تدخل أو كلام من السيد على صبري.

وكانت هذه نقطة مهمة من أجل تفادى الصدام الذى يدفعنا إليه أنور السادات، وكان تقديرى أن العلاقة بينهما قد انهارت إلى حد بعيد، ولم يعد فى مقدور الرئيس السادات أن يسمع أى كلام من السيد على صبري، وأفق على صبرى على رأى الأغلبية التى رأت فى ذلك الوقت الاكتفاء بالتأجيل. ووعد بأن يمتنع عن الحديث موافقاً على خطتنا.

وقبل أن يبدأ الاجتماع، حدث ما أربك جانباً كبيراً من خطتي.

كان الرئيس أنور السادات قد استدعى السفير السوفييتى فى القاهرة قبل اجتماع اللجنة المركزية بفترة وقال له: أنا أبلغك بأننى سوف أعزل على صبرى من منصبه كنائب لرئيس الجمهورية، وبالطبع فوجئ السفير بما طرحه عليه السادات وقال له مستغربا:

ـ وما علاقتى بهذا الموضوع؟

فقال السادات: أحببت أن أبلغك بنفسى حتى لا يقال لكم إننى عزلت الرجل «بتاع موسكو» فى القاهرة «!»، أو يستغل البعض الموقف ضد علاقتى مع أصدقائى فى القيادة السوفييتية. وعلمنا بالواقعة ـ فى حينه ـ أنا وسامى شرف[١٠١].

وفى صباح يوم انعقاد اللجنة المركزية، وأثناء حوار بين سامى شرف وعبدالمحسن أبو النور أخبره سامى بالواقعة، ولم يكن أحد ليصدق، فقال له سامى شرف. والله أنور السادات أحضر السفير السوفييتي. وقال له هذا الكلام. ووقع الخبر على عبدالمحسن أبو النور كالصاعقة، ورأى أن من الرجولة والشهامة أن يبلغ السيد على صبرى بالواقعة كما سمعها من سامى شرف، وأكد له أن السادات قرر أن يعزلك، وأنه أبلغ القرار إلى السفير السوفييتى بالقاهرة.

---

١٠٠ – الدكتور جابر جاد عبد الرحمن (١٩١٠ ـ ١٩٧٣): رئيس جامعة القاهرة الأسبق.

١٠١ – قال الرئيس أنور السادات فى حوار لجريدة السياسة الكويتية منشور فى ٨ سبتمبر سنة ١٩٧٥: (عندما كنا نجهز لعملية الوحدة بيننا وبين سوريا وليبيا والسودان واجتمعنا وفشلت الاجتماعات الرباعية أعلمت النميرى والقذافى وقلت لهم أنه لن يعود الرئيس السادات وحافظ الأسد إلى سوريا إلا والجمهوريات العربية المتحدة معلنة على أساس جديد وهو دولة الجمهوريات مش النظام الاندماجي القديم وقد كانت العملية ستتم على هذا الشكل حيث غادر النميرى إلى موسكو والقذافى يستعد للمغادرة إلى بنى غازى وكان هدفى هو إحياء ذلك التراث الاستراتيجى الذى أرى أنه باجتماع سوريا ومصر ويتعاونهما يستطيعان صد أى غزو أجنبى على الأمة العربية وهذا ما تؤكده كتب التاريخ القديم وحتي المعاصر إلا أن «مراكز القوى» فى مصر كانت ضد هذا الاتجاه، وحافظ الأسد يذكر أنه فى فندق «شيراتون» قال لى بأنه مندهش بأنه يسمع منى شخصيا رغبتى فى الوحدة والوفد بتاعنا الذى كان مكون من مراكز القوى له رأى آخر، قلت لحافظ الأسد أن هذا الوفد جماعة يحكمها صراع. وأن من واجبى حسم هذا الصراع فى يوم من الأيام، وعندما بلغ الصراع أشده استدعيت السفير الروسى فى القناطر الخيرية. وقلت له: هناك موضوع داخلى لكنه قد يؤثر على علاقاتنا، وأريدك أن تبلغه إلى موسكو، وهو أننى قررت تصفية على صبرى من القيادة هو أمر داخلى لكننى لم أجد حرجاً فى أن أبلغكم إياه. وأرجو ألا تعتبروا هذا إجراء ضدكم)

وهكذا سقط جزء هام من خطتى بإصرار على صبرى على الحديث، وقد كان له الحق كل الحق فى أن يدافع عن موقفه، ولم يكن أحد ليستطيع أن يمنعه من التحدث، وهو الذى سمع منذ لحظات أن أنور السادات أبلغ سفير دولة أجنبية بنيته على عزل نائب رئيس الجمهورية دون أن يناقش ذلك مع أي من معاونيه، أو أى جهة رسمية أو دستورية فى البلاد، والأسوأ أن يتطاول عليه رئيس الجمهورية فى حديثه مع سفير دولة أجنبية بالقول أنه «رجل موسكو» فى القاهرة.

لم يكن أمام السيد على صبري، وهو السياسى الخبير والمحنك، أى خيار آخر غير توضيح وإعلان موقفه بالكامل أمام اجتماع اللجنة المركزية، ولا شك أنه رأى أنها ربما تكون فرصته الأخيرة التى يتاح له فيها أن يعلن رأيه ليس فى المشروع فقط، ولكن فى أسلوب إدارة السادات للدولة، وكيفية اتخاذه للقرارات المصيرية.

وانعقد الاجتماع، وكان السيد على صبرى هو أول من طلب الكلمة من بين أعضاء اللجنة التنفيذية العليا، وبدأ يسرد تفاصيل الموقف والإجراءات والحوارات والوقائع وبالأسماء، من أول ما بدأت فكرة الاتحاد حتى لحظة اجتماع اللجنة التنفيذية العليا، وذكر تفاصيل ما جرى فى ليبيا بين الوفود الثلاثة المصرية والسورية والليبيبة، وكان أعضاء اللجنة المركزية يستمعون لأول مرة إلى تفاصيل جديدة لم يكن أحد منهم يعرفها من قبل، وشد حديث السيد على صبرى انتباه وتركيز الحاضرين جميعاً، وهم يسمعون ربما لأول مرة تفاصيل مثيرة تحدث عند قمة السلطة السياسية فى البلد، أسرار، وطريقة إدارة السادات الأمور وإصراره على الانفراد بالسلطة وبالقرار وإغفال المؤسسات وبخاصة اللجنة التنفيذية العليا، وكلها وقائع لم يكن أحد يتوقع حدوثها حتى أولئك الذين كانوا منذ البداية ضد ترشيح أنور السادات للرئاسة.

●●●

كانت أعين وآذان الحاضرين جميعاً معلقة على حديث السيد على صبرى الذى انتقل بعد ذلك إلى ذكر أسباب معارضتنا لمشروع اتفاقية اتحاد الجمهوريات. وبدأ يسرد وقائع ما جرى طوال المباحثات سواء فى القاهرة. أو فى بنغازي، وذكر كلام العقيد معمر القذافي، وتفاصيل الخلاف مع حزب البعث السوري، وانفراد السادات بالرؤساء لساعات طويلة. وكيف تعثرت المفاوضات هنا فى القاهرة. وبعد ذلك عرَّج على التخوفات الليبية من القيادة الجديدة لحزب البعث، وإصرار حافظ الأسد على أن يكون الاتفاق مع الحزب، بينما أصر العقيد القذافى على أن يكون الاتفاق مع الحكومة السورية.

وأحس الرئيس السادات أن الأمور بدأت تفلت من بين يديه، وأنه لن يستطيع تحقيق هدفه من عقد اجتماع اللجنة المركزية، وهو الذى كان يريد أن يحاصر اللجنة التنفيذية العليا بقرار يصدر لصالحه من اللجنة المركزية، وكان قد هاجم أعضاء اللجنة التنفيذية العليا فى بداية الاجتماع.

فوجئ بتصدى السيد على صبرى للموضوع برمته، وبوضوح، وصراحة كاملتين، ولم يكن أمامه إلا أن يقاطعه محاولاً أن يوقف تواصله، وأصر السيد على صبرى على مواصلة الحديث، وازدادت حدة نبرة انتقاده للأسلوب المهين الذى لجأ إليه السادات من أجل

الحصول على اتفاقيه اتحاد الجمهوريات.

فشل أنور السادات فى إيقاف حديث على صبرى أكثر من مرة، وتدخل البعض من المحسوبين عليه، والموالين له، من أعضاء اللجنة المركزية، وقالوا: إن السيد على صبرى خرج عن موضوع المناقشة، وطالبوا بأن يوقفه الرئيس عن مواصلة حديثه.

وأخطأ السادات مرة أخرى فى تقدير الموقف التقدير الصحيح، وقد ظن أنه قادر على استصدار قرار من اللجنة المركزية بإيقاف السيد على صبرى عن الحديث، وفوجئت به يطرح الأمر للتصويت، فسأل الحاضرين:

- هل نسمح للسيد على صبرى بإكمال حديثه أم لا؟

كانت اللجنة المركزية ٢٠٠ عضو، منهم ٥٠ عضواً احتياطياً لا يحق لهم التصويت، وارتفعت أيادى الموافقين على استمرار السيد على صبرى فى الحديث بأغلبية ١٤٦ ضد ٤ أصوات فقط.!

وفشل أنور السادات من جديد، وكانت نتيجة التصويت بمثابة ضربة قاسية له، وهزيمة واضحة لتصوره عن إمكانية حصارنا باللجنة المركزية.

وعاد على صبرى إلى الحديث من جديد، واستفاض فى الحديث بتفصيل أكثر.

وأعقبه فى الحديث ضياء الدين داود فأوضح أننا طلاب وحدة، ونعيش على أمل تحقيقها عندما تتوافر الظروف الموضوعية لذلك، دون مقامرة أو مغامرة تكون نتيجتها سلبية على الوحدة ذاتها، وقال إننا مع الوحدة الحقيقية وضد الوحدة على الورق، وأشار إلى أهمية الاستفادة من دروس وتجارب الماضى وخاصة فى التعامل مع حزب البعث وأن الوحدة يجب أن تسعى إليها الجماهير لا أن تفرض على الجماهير وكلام كثير من هذا القبيل.

وتلاه حسين الشافعى فى الحديث مؤيداً المشروع، ودافع عن حزب البعث، وقال إننا نحن الذين هاجمناه من قبل، ونشرنا «محاضر مباحثات الوحدة»[١٠٢] مع قياداته، وتدخل فى الحوار ضياء الدين داود مرة أخرى، وأشار إلى أن الكلام الذى ذكره السيد حسين الشافعى فيه هجوم مبطن على الزعيم جمال عبدالناصر الذى لم يرحل عنا إلا منذ شهور قليلة، وقد كان هو الطرف الأصيل فى الحوار مع «حزب البعث»، وهو الذى أمر بنشر جلسات المباحثات، وأن حديث السيد حسين الشافعى بهذا الخصوص فيه انتقاد غير مقبول.

وتحدث فى الاتجاه الرافض للمشروع والمؤيد لاحترام المؤسسات القائمة السيد عبدالمحسن أبو النور وعدد آخر من أعضاء اللجنة المركزية.

أحسست أن الموقف أصبح حرجاً جداً، وكانت جلسة اللجنة المركزية ثورية بمعنى الكلمة، وكان هذا الصدام هو الأول من نوعه فى تاريخ مصر الحديثة، ولم يكن متصوراً أن تقف سلطة سياسية فى اجتماع عام وعلنى فى مواجهة رئيس الدولة، وتصوت على عكس ما يريده أولاً: بمواصلة السيد على صبرى حديثه، وثانياً بإقرار ضرورة إدخال تعديلات جذرية على المشروع المقدم، بينما كان الرئيس السادات يتحرق شوقاً إلى إقراره كما هو، من دون إدخال أى تعديل عليه.

---

١٠٢ - يشير السيد حسين الشافعى هنا إلى كتاب «محاضر جلسات مباحثات الوحدة» المنشور فى مصر فى سلسلة «كتب قومية»، فى ١٧ إبريل سنة ١٩٦٣، فى القاهرة، وكانت جريدة «الأهرام» قد نشرتها مسلسلة قبل صدور الكتاب.

فى هذه الأثناء وقف الدكتور مصطفى أبو زيد[١٠٢] وأخذ يتحدث عن أن هناك خلافا بين ما يطرحه الرئيس أنور السادات، وما يتحدث فيه السيد على صبري، وبدأ يفرق بين الوحدة «الفيدرالية»، والاتحاد «الكونفدرالي»، وأدخل المناقشة فى صيغ قانونية، وفى ضرورة إجراء تعديلات حتى لا يحدث مثل هذا اللبس، وخاصة فى صياغة الاتفاقية..

وكان لابد من التدخل لحسم الموقف تفادياً لأية مضاعفات، وحتى لا يفلت زمام الأمور، وكانت هذه هى الفرصة المناسبة حتى نطلب رفع الجلسة للاستراحة. وتمت الموافقة.

●●●

هذه الجلسة من اجتماعات اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى والتى اعتبرها فى غاية النضج السياسي، حاول أنور السادات أن يشوه صورتها وتحدث طويلاً، وفى أكثر من مرة، محاولاً تصوير الاجتماع بشكل غوغائي، وغير منظم، وأن الأعضاء يضربون الطاولات بأيديهم، ويدبدبون بأرجلهم على أرض القاعة، وللحقيقة فإن شيئاً من هذا لم يحدث على الإطلاق.

ومن ناحيتى فإننى أعتبر أن تصويت أعضاء اللجنة المركزية إلى جانب السيد على صبرى وضد الرئيس أنور السادات كان عملاً ثورياً بالغ النضج.

وقد قيل إننى كنت أدير هذه الجلسة، وأوجهها ضد أنور السادات، وللحقيقة أيضا أقول إن هذا لم يحدث، والذى حدث أن التوجيه السياسى كان يستهدف أن يتحدث الأعضاء ويطلبون التأجيل.

حين انفضت الجلسة الأولى من اجتماع اللجنة المركزية صعدنا إلى غرفة الأمين العام للاتحاد الاشتراكى السيد عبدالمحسن أبو النور، وكان فيها مع الرئيس أنور السادات النائبان حسين الشافعى وعلى صبري، وبقية أعضاء اللجنة التنفيذية، بالإضافة إلى عبدالمحسن أبو النور، وسامى شرف، والأستاذ محمد حسنين هيكل، وجلسنا ندرس الموقف بعد كل ما حدث.

وأمسك هيكل بالمشروع فى يده. وبدأ يتحدث إلينا، فقال: هذا المشروع كان قد أنجز فى وجود الرئيس جمال عبدالناصر، ولكنه لم يكن قد خضع للدراسة، وقال إنه لو عرض أيام «الريس» كان يمكن أن تضاف إليه إضافات، أو يحذف منه بعض النصوص.

وذكر بأن الوحدة مع جمال عبدالناصر تختلف اختلافاً كبيراً عن الوحدة مع أنور السادات، لأن عبدالناصر شخصية أخرى، وتعامل الرؤساء العرب مع عبدالناصر غير تعاملهم مع السادات.

وقال هيكل كلاماً يفيد بأن الرئيس السادات يكمل الخطوة التى بدأها عبدالناصر، وقاطعه عبدالمحسن أبو النور قائلا له:

- أنت توسع شقة الخلاف والهوة بين الطرفين.

وبعد نقاش طويل، وبعد أخذٍ وردٍ من هنا وهناك، اتفقنا على تشكيل لجنة لدراسة

---

١٠٢ – د. مصطفى أبو زيد فهمي: أستاذ القانون العام بجامعة الإسكندرية، أول من تولى منصب المدعى العام الاشتراكى بمصر، وأوكل إليه الرئيس السادات مهمة التحقيقات مع الوزراء والسياسيين المتهمين فى قضية مايو سنة ١٧٩١ ثم أصبح وزيرا للعدل فى عهد الرئيس محمد أنور السادات

التعديلات المطلوبة برئاسة السيد عبدالمحسن أبو النور، وبعدها تسافر لجنة مكونة من سامى شرف، وحافظ غانم. وكان أحد أعضاء الوزارة ورجل قانون معروفا. لعرض هذه التعديلات على القيادة فى كل من سوريا وليبيا.

وانتهت اجتماعات اللجنة المركزية التى ناقشت مشروع الاتحاد الثلاثى على ما اعتبرتُه من ناحيتى نتيجة طيبة نوعاً ما، وعلى أثرها حاولت أن أدعو الرئيس أنور السادات إلى تناسى ما حدث فى اجتماع اللجنة المركزية، وذهبت ومعى سامى شرف لزيارة أنور السادات بعد هذه الجلسة الصاخبة، فوجدناه يجلس مرتدياً عباءته، وبدا وكأنه يحاول أن يسيطر على أعصاب خانته[١٠٤]، ودار الحديث من جانبنا حول ضرورة تهدئة الموقف، وذكرناه بأننا فى النهاية اتفقنا، وطلبت منه أن تعود المياه إلى مجاريها فى علاقته مع السيد على صبري، فقال:

. هذا موقف بينى وبين على صبري، ولن أنسى له هذا الموقف أبداً. «!»

اجتمعت اللجنة المنوط بها دراسة التعديلات الواجب إدخالها على مشروع «الاتحاد الثلاثي» برئاسة عبدالمحسن أبو النور، وباشرت مهمتها فى صياغة تلك التعديلات.

وبعد ذلك سافر سامى شرف إلى البلدين، ليعرض عليهما التعديلات التى أقرتها القيادة السياسية فى مصر، ووافقت ليبيا على التعديلات بدون أى تحفظ، ولكن الأسد لم يرد أن يعطى رداً قاطعاً حول التعديلات، ويبدو أنه كان على اتفاق مع أنور السادات، وعلمت فيما بعد أن السادات كان قد أبلغه أنه يفكر فى طريقة للتخلص من المعيقين للعمل السياسى معه، ولذلك وجد السيد سامى شرف أن انتظاره للقاء الأسد فى دمشق قد يطول، فاضطر إلى الذهاب له فى اللاذقية، وعندما استقبله حافظ الأسد أخبره أنه سوف يعرض الأمر على القيادة السياسية لحزب البعث، وذكر له أن نسبة موافقة القيادة السياسية على التعديلات تصل من ٨٠٪ إلى ٩٠ ٪، وعاد سامى شرف إلى القاهرة معتبراً أن كلام الأسد معه يعنى موافقة على التعديلات.

وهكذا كان علينا أن ندعو اللجنة المركزية للانعقاد فى جلسة ثانية لنعرض عليها ما توصلت إليه اللجنة من تعديلات، وإبلاغها كذلك بالموافقة السورية والليبية على هذه التعديلات.

وهنا أرى من الضرورة أن أتوقف قليلاً لأذكر واقعة كان لها صدى كبير داخل تحقيقات المدعى الاشتراكى معى فى صيف سنة ١٩٧١.

أذكر أننا عندما اتفقنا فى الاجتماع الذى تم فى مكتب السيد عبدالمحسن أبو النور الأمين العام للاتحاد الاشتراكي، والذى تحدثت عنه منذ قليل، والذى جرى الاتفاق فيه على تشكيل لجنة لدراسة التعديلات، ولجنة أخرى تسافر إلى سوريا وليبيا، وعندما اتفقنا على ذلك، نزلنا إلى اجتماع اللجنة المركزية، وعرضنا الاتفاق على التأجيل، وقرار تشكيل اللجنة المذكورة، فى هذه الأثناء حاول الأخ فريد عبدالكريم الحديث طالباً التعليق على القرار، وانفعلت بشدة وأسكت فريد بصوت عال وقلت له:

---

١٠٤ - يصف الكاتب الصحفى محمد حسنين هيكل السادات فى تلك اللحظة فيقول: فى اليوم الذى بلغت فيه العاصفة ذروتها غادر الرئيس أنور السادات اجتماع اللجنة المركزية وتوجه إلى بيته وليلتها كان مأخوذاً بتوتر الموقف إلى درجة أنه لم يكن قادرا على مجرد الكلام (أكتوبر ١٩٧٣ ـ السلاح والسياسة ـ ص ١٦١)

- «اسكت يا فريد، لا يحق لك الحديث، وقد انتهينا إلى قرار التأجيل، ولا تعليق على قرار».

فسكت فريد، وشعرت أننى أخطأت فى حقه، وكان أسلوبى معه عنيفاً جداً، ورأيت أنه من المناسب أن أذهب إليها لمصالحته، فقلت له: أرجوك ألا تغضب مني، وأذكر أنك كنت قد دعوتنى مرة على العشاء وأرجو أن أتمكن من ذلك قريبا جدا.. وأخيرا ومرة أخرى أرجوك ألا تكون غاضباً، وأصبحت قصة هذا «العشاء» مشهورة جداً، وقد وردت بالتحقيقات، ودار ولف حولها المحققون كثيراً.

والذى حدث أنه عندما حددنا ميعاد جلسة اللجنة المركزية الثانية اتصل بى الرئيس أنور السادات وقال بالحرف:

- عندى خبر أن فريد عبدالكريم سوف يتحدث فى الجلسة الثانية وسوف يعارض الاتفاقية.

فقلت للسادات:

- لا لن يتكلم، وأنا أوكد لك ذلك، وعلى العموم أنا سأزور فريد وأتفق معه عل عدم الكلام.

فقال لي:

- خلاص، أنا مش عاوز حد يتكلم، وخلاص المطالب والتعديلات تمت.

فقلت له: - حاضر، وسوف أتصل بفريد.

وأصدرنا تعليمات تنظيمية شرحنا فيها ما حدث، وأن الأسد وافق بنسبة ٨٠٪، وأن ليبيا وافقت بلا تحفظات، وأن التعديلات التى طلبتها اللجنة المركزية، وتأجلت بسببها الجلسة، تم الاتفاق عليها بين الدول الثلاث، ومن هنا أصبح على اللجنة المركزية أن توافق على الاتفاقية بالتعديلات التى طلبت إدخالها عليها.

هذه الصورة التنظيمية والسياسية حاولوا أيضا تشويهها عندما أشاعوا فكرة وتساؤل كيف تعترض اللجنة، ثم بين ليلة وضحاها توافق، والحقيقة أن هذه الصورة فيها ظلم كبير للجنة المركزية، لأنها ناقشت. وطلبت إدخال تعديلات. وعندما تمت الاستجابة إلى ما طلبته، عادت فوافقت على الاتفاقية بما أدخل عليها من تعديلات، ولم يحدث أن اعترضت ثم وافقت هكذا كأن الأعضاء يتحركون بأزرار.

المهم أننى كنت قد اتفقت مع فريد عبدالكريم على أن نتعشى فى منزله، سألني: متى ستحضر؟ قلت له: حوالى الثامنة مساء بعد أن أنتهى من عملى فى وزارة الداخلية.

وقبل أن أغادر مقر الوزارة، فجأة يتصل بنا مطار الماظة ويبلغنى أن العقيد القذافى وصل، أو هو فى الأجواء المصرية، فاضطررت للذهاب إلى هناك لاستقباله مع أنور السادات، وسامى شرف، ومن هناك توجهنا إلى قصر القبة، وكان العقيد القذافى يريد أن يتحسس أجواء، ما يجرى فى مصر فى هذه الفترة بنفسه، وكان بصحبته الأخ عبدالمنعم الهوني، واستمرت جلستنا إلى ما بعد منتصف الليل، وكنت طوال تلك الفترة استدعى بين الحين الآخر بعض معاونى وأطلب منهم الاتصال بفريد لتأجيل العشاء قليلاً حتى انتهى من أمرٍ مهم وعاجل وطارئ.

انتهت جلستنا مع القذافى فى الواحدة صباحاً، وكان لابد أن أذهب إلى فريد فى منزله ووصلت هناك حوالى الواحدة والنصف بعد منتصف الليل، وكان هناك المرحوم عبدالهادى ناصف[١٠٥] والأخ عادل الأشوح[١٠٦].

فيما بعد أصبح «عشاء ما بعد منتصف الليل» شهيراً، ودارت حوله الكثير من أسئلة المحققين، كانوا يحاولون تصوير الأمر على أنه مؤامرة تدبر بينى وبين فريد والآخرين، وكان الوقت الذى ذهبت فيه إلى هناك هو الشىء الوحيد الصحيح فى كل ما ذكروه عن هذا العشاء الذى حولوه إلى «مؤامرة»، بينما الأمر على حقيقته أننى كنت أحاول الاتفاق مع فريد عبدالكريم ـ وبناء على طلب ورغبة من السادات شخصياً ـ على عدم الكلام فى الجلسة الثانية من اجتماع اللجنة المركزية.(!)

●●●

وأخيراً مرَّ مشروع الاتحاد الثلاثى ووافقت عليه اللجنة المركزية، بالتعديلات الجديدة، وكانت الخطوة المقبلة هى أن يعرض المشروع بتعديلاته أولاً على مجلس الوزراء، وتالياً على الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكي، ومن بعد على مجلس الأمة.

وبدأ اجتماع مجلس الوزراء صاخبا، وفوجئت أن كل الوزراء يتحدثون ضد الاتحاد، والدكتور محمود فوزى لا يتكلم، والوزراء يقولون: نحن لا نعرف كيف نرد على أسئلة الناس حول هذا الموضوع، ولا نعرف أهداف المشروع؟، ولا ما هى أهداف الاتحاد نفسه؟

وبرزت تساؤلات كثيرة حول كيفية إتمام هذه الخطوة من دون دراسة فى مجلسٍ الوزراء ودون إطلاعه عليها، بل ودون علمه بها، وكان النقد الموجه إلى هذه الاتفاقية نقدا مراً، وكانت فى الحقيقة إحدى المفاجآت بالنسبة لي، لم أكن أتوقعها من كثير من أعضاء الوزارة.

ورغم سيل الانتقادات الموجهة من الوزراء إلى المشروع، لم يطرح الدكتور فوزى رأيه، وآثر الصمت فى اجتماع مجلس الوزراء الذى يرأسه.

ولكنه أبدى رأياً فى منتهى الغرابة فيما بعد، أثناء لقاء ضمنى معه والسيد سامى شرف تحدث خلاله عن علاقته برئيس الجمهورية. ذكر فيه أن الرئيس أنور السادات لا يعطيه حقه فى كثير من الأمور.

وقال الدكتور محمود فوزي: أريد أن أطلعكم على سر. وهو أننى لم أكن أوافق على

---

١٠٥ – عبد الهادى ناصف : تدرج فى عضوية الاتحاد الاشتراكى حتى انتخب عضواً باللجنة المركزية، وعضواً بقيادة التنظيم الطليعي، له الكثير من الترجمات فى العلوم العسكرية والإستراتيجية والتاريخ والعلوم والطب (كان أول من ترجم كتاباً عن تقدم العلوم الجينية والأبحاث الوراثية)، خاض معارك مشهودة فى مواجهة الردة على ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وقائدها الرئيس جمال عبد الناصر.

اشتهر بالرد على مقالة الكاتب الصحفى الكبير محمد حسنين هيكل: «تحية إلى الرجال»، فرد عليها فى مقال ضاف واف مفنداً ما ذهب إليه الكاتب الكبير من آراء وأقوال، تحت عنوان شهير: «تحية مردودة من الرجال»، اعتقل فى مايو سنة ١٩٧١ فى قضية ما عرف بمراكز القوى.

وله اسهامات فكرية متعددة، واحترف الترجمة بعد خروجه من السجن، وعمل فى إدارة بعض كبريات دور النشر، ساهم فى تأسيس حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوي، كما ساهم فى تأسيس اللجنة العربية لتخليد جمال عبد الناصر. وشارك فى انضاج فكرة تأسيس حزب ناصري مستقل توفى فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٨٤.

١٠٦ – عادل الأشوح : أحد القيادات الشبابية بأمانة تنظيم «طليعة الاشتراكيين»، سجن فى قضية مايو سنة ١٩٧١.

مشروع الاتحاد سواء فى اللجنة التنفيذية العليا، وفى اجتماع اللجنة المركزية، أو فى مجلس الوزراء، إلا لأننى كنت أخاف على أنور السادات، حقيقة الأمر أننى لم أكن أوافق على المشروع، لولا هذا الخوف الذى تملكني، وتمثلت خلاله، الرئيس الأمريكى ويلسون حينما أعلن مشروع الـ ١٤ نقطة بعد الحرب العالمية الأولى فى سويسرا، وعندما عاد إلى وطنه فى الولايات المتحدة الأمريكية رُفض مشروعه، فأصيب بالشلل[١٠٧]، وكنت أخاف أن يحدث ذلك مع السادات وهو العائد من ليبيا فى قمة السعادة بالتوقيع على اتفاقية «اتحاد الجمهوريات العربية» «!».

وكانت المناقشات فى جلسة مجلس الوزراء حول مشروع الاتحاد قد افتتحت بكلمة من الدكتور عبدالعزيز حجازي[١٠٨] وكان أطرف ما فيها أنه نقل إلى المجلس أن الكثير من المثقفين يتساءلون عن معنى «فيدرالي» وما الفارق بينها وبين «كونفدرالي». وتساءل حجازى باستغراب عن مغزى هذه الخطوة الآن؟

وأذكر أن السيد محمود رياض (وكان خفيف الدم، وكان موقفه وطنياً بامتياز) علق على ذلك قائلاً:

- المشروع المقدم أمامنا ليس «كونفدراليا» ولا «فيدراليا»، ودعونا نسميه أى شىء آخر، لأنه شىء «عمولة» لا مثيل فى العالم، هو أقرب إلى أن يكون «اتحاد كرة». منه اتحاد جمهوريات، وهذا هو أفضل اسم يمكننا أن نطلقه على هذا الاتحاد.

وتوقف عدد من الوزراء عند نقطة مهمة جداً، وتساءلوا عما إذا كانت هذه الخطوة سوف تضيف إلى الموقف العسكرى دعماً ما؟

ودارت أسئلة الكثيرين حول هذا المعنى، وعن تأثيره على الاستعدادات للمعركة.

وكان محمود رياض أسرعنا إجابة على هذه التساؤلات، وأكد أن الموقف بيننا وبين سورياً يحكمه «اتفاقية الدفاع العربي المشترك»، وأن خطوة كهذه لا تضيف لنا على هذا المحور أى جديد، إن لم تمثل عائقا حقيقياً أمام الاستعداد الجاد للمعركة، واستغلال الظرف الدولى القائم، والذى يمكن فى التقدير النهائي، حسابه إلى جانبنا فى الوقت الحاضر.

انتهى اجتماع مجلس الوزراء، بالموافقة على المشروع المقدم بتعديلاته، ولم يتبق أمامنا غير اجتماع الهيئة البرلمانية. التى اجتمعت فعلاً ووافقت على المشروع بتعديلاته التى أدخلتها اللجنة المركزية كما فعل مجلس الوزراء.

إلا أن الرئيس أنور السادات كان يدبر لشيءٍ آخر غير ما جرى الاتفاق عليه، كان يبدو كمن يسعى إلى الصدام بكل ضاقته، وأراد أن يحسم الخلاف لصالحه بشكل نهائي.

---

١٠٧ – توماس وودرو ويلسون (٢٨ ديسمبر ١٨٥٦ - ٣ فبراير ١٩٢٤): هو الرئيس الثامن والعشرون للولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من ٤ مارس ١٩١٣ إلى ٤ مارس ١٩٢١. وأصيب بالشلل وأصبح كتلة من الحطام، وأصيبت سياسته وسياسة حزبه بالخسارة فى معركة الرئاسة سنة ١٩٢٠.

١٠٨ – الدكتور عبد العزيز حجازى (٢ يناير ١٩٢٣- ١٢ ديسمبر ٢٠١٤). اقتصادي وسياسى ورئيس وزراء سابق، كان وقتها وزيرا للخزانة منذ ٢ مارس سنة ١٩٦٨، ثم أصبح نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للمالية والاقتصاد والتجارة الخارجية فى ٢٦ إبريل سنة ١٩٧٤. ثم أصبح رئيساً للوزراء فى ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٧٤ إلى نهاية سنة ١٩٧٥

وبعد أن أنهينا اجتماع الهيئة البرلمانية طلبنى الرئيس السادات على التليفون، وعندما أمسكت بالهاتف كان بانتظاري قنبلة موقوتة قابلة لتفجير الموقف كله.

كان أنور السادات شخصاً انفعالياً، له فى كل دقيقة رأي، يرجع عنه فى الدقيقة التى تليها، ولم يكن يُدخل الجماهير فى حساباته بأى شكل من الأشكال، وكان يسعى إلى أن يحقق ما يريده هو فقط..

كانت طريقة أنور السادات فى العمل والتفكير، على العكس تماماً من الطريقة التى يعمل بها ويفكر بها جمال عبدالناصر، وهو الذى كان دائم القول: فكر فى الطرف الآخر، وفكر فى الجماهير؟، فكر فى ماذا سوف يقول الناس.

ولكن السادات كان شيئاً آخر، وهكذا فاجأنى بقوله:

ـ سامى شرف خدعنا، لأن هناك برقية أبرقت من دمشق اليوم تقول إن القيادة السياسية لحزب البعث لم توافق على التعديلات التى طلبتها اللجنة المركزية، وأنا أطلب منك أن تعرض المشروع الأصلى بدون هذه التعديلات على اجتماع مجلس الأمة.

وتحت وقع المفاجأة والاندهاش الشديدين سألته:

ـ كيف؟

واستدركت:

ـ كيف تتصور أن أعرض على مجلس الأمة مشروعاً ناقشته اللجنة المركزية، وتم تعديله بواسطتها، وتم عرضه على مجلس الوزراء بهذه التعديلات، وتمت الموافقة عليه من مجلس الوزراء بهذه الصورة، وتم عرضه على الهيئة البرلمانية، وجرت الموافقة عليه؟

وظللت أتساءل على مسمع من السادات الذي كان على الطرف الآخر من التليفون، وأضفت أقول: كيف تطلب منى أن «أركن» مشروعاً جرت الموافقة عليه، وأعرض مشروعاً آخر ثار حوله خلاف وجدل كبيرين.

ورغم أنه كان واضحاً أمام السادات أننى أرفض هذا التفكير نهائياً، فقد جاءنى صوته منفعلاً وهو يقول:

ـ هذه هى التعليمات، ولا جدال ولا مناقشة فى هذا الكلام «!»

كان الرئيس السادات ثائراً وعصبياً، فخرجت من مبنى الاتحاد الاشتراكي، حيث كان اجتماع الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكى وقد أنهت أعمالها منذ وقت قصير، وفى طريقى إلى مقر مجلس الأمة اصطحبت معى الأخ والصديق العزيز محمد فائق وزير الإعلام، وأخبرته بمكالمة الرئيس السادات، وفكرت معه فى ضرورة الاستعانة بشخص خر يكون على علاقة طيبة بأنور السادات، قلت: نريد شخصا يمكنه التأثير عليه، ويساعدنا على التوصل إلى حل لتلك المشكلة الجديدة التى يصر السادات على وضعنا فيها.

وعدَّدنا معاً بعض الأسماء، ولكنى قلت له:

ـ لن يحل هذه المشكلة غير الدكتور محمود فوزي.

وفعلا توجهنا إلى حجرة رئيس الوزراء بمجلس الأمة، ووجدنا الدكتور فوزى هناك وشرحنا له الموقف، ووافق على التدخل لدى السادات لحل المشكلة، ولكن السادات رفض أى مناقشة حول الموضوع، وصمم على أن يتم عرض المشروع الأصلى على اجتماع مجلس الأمة.

كان علينا أن نحاول من جديد، وقلت للأخ محمد فائق: لو سمحت اطلب لنا المهندس سيد مرعي[١٠٩]، وهو أحد المقربين جداً للسيد أنور السادات، وصاحب أسلوب خاص فى حل المشاكل مع السادات وشرحت له الموقف، وأخبرته أنه يكاد يكون من المستحيل القول بعرض المشروع الأصلى بعد كل ما حدث من ملابسات حوله، وطلبت منه التدخل للتوصل إلى حل ما.

واتصل سيد مرعى بالسادات وأمكنه فى النهاية أن يقنعه بأننا سوف نعرض المشروع المعدل، ثم نناقش سوريا فى ما تطرحه حول التعديلات.

وانفرجت أزمة كادت تنفجر من جديد.

ودخل المشروع بتعديلاته إلى مجلس الأمة وتمت الموافقة عليه، ولكن الجلسة كانت قد تحولت إلى مظاهرة سياسية لصالح أنور السادات، تصفيق ومحاولات من الأعضاء الموالين له لإبراز أن قوى كبيرة تقف إلى جانبه وتستطيع الحركة.

وأخيراً انتهى الاجتماع بالتصديق على مشروع «الاتحاد الثلاثي»، وبدا أن المواجهة مع الرئيس أنور السادات قادمة لا محالة.

●●●

بعد هذا الاستعراض السريع لما حدث فى مراحل المواجهة بين القيادة السياسية من ناحية وبين الرئيس السادات من ناحية أخرى، حول موضوع «الاتحاد الثلاثي»، يبقى أن نعيد تقييم الأمور، ولست أحسب أننى أجازف بالقول إن أنور السادات كان يهدف من وراء خطوة «الاتحاد الثلاثي» والإسراع بها، والحرص عليها وأراق ماء وجهه أمام الرئيسين حافظ الأسد ومعمر القذافى من أجل تحقيق هدف رئيسى لديه هو ضرب المؤسسات القائمة، وتأجيل المعركة إلى ما بعد حسم الأمور لصالحه، وأذكر أن كثيرين جاءوا إلينا فى تلك الفترة وقالوا لنا:

- السادات «زنقكم»، ووضعكم فى «كرونر»، وحاصركم، ولم يترك أمامكم فرصة غير أن ترفضوا ما يعرض عليكم، ومن هنا يتخذ ضدكم إجراءات معينة يخطط لها منذ انتخابه رئيساً للجمهورية.

وأنا أسأل نفسى الآن: - هل كان من الممكن أن نترك أنور السادات ينفذ هذا المخطط، ونحن على بينة تامة من أنه يريد تأجيل المعركة؟

١٠٩ – المهندس سيد مرعى (٢٦ أغسطس ١٩١٣ - ٢٢ أكتوبر ١٩٩٣) سياسى مصري، مهندس زراعي، ارتبط اسمه بالزراعة والإصلاح الزراعي، اشترك فى الوزارة سنة ١٩٥٦ كوزير دولة للإصلاح الزراعي، ثم وزيرا للزراعة سنة ١٩٥٧، ووزيرا للزراعة سنة ١٩٥٨ «الإقليم الجنوبي» بعد تجربة الوحدة مع سوريا، ثم وزيرا مركزياً للزراعة والإصلاح الزراعى حتى أكتوبر سنة ١٩٦١، وعاد وزيراً للزراعة بعد هزيمة ٥ يونيو سنة ١٩٦٧، وأصبح فى نوفمبر سنة ١٩٧٠ نائباً لرئيس الوزراء لشؤون الزراعة والري، ووزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي.
انتخب فى عهد الرئيس أنور السادات رئيساً لمجلس الشعب من ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٧٤ إلى ٣ نوفمبر سنة ١٩٧٨، ظل محتفظاً بعلاقة وثيقة بالسادات، وكان يعد من أكبر أصحاب النفوذ فى عهده، وتزوج أحد أبناؤه من كريمة الرئيس السادات.
أوردت مجلة «فوربس» اسمه ضمن قائمة أغنى ٤٠٠ شخص فى العالم آنذاك، امتلك مزرعة لتربية والاتجار فى فراء الثعالب بناحية الهرم بالجيزة، وفى مظاهرات الخبز فى يناير سنة ١٩٧٧ التى وصفها أنور السادات فى ذلك الوقت بأنها انتفاضة الحرامية، كان المتظاهرون يهتفون باسمه: سيد بيه يا سيد بيه .. كيلو اللحمة بقى بجنيه
توفى فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٩٣

- هل كان من الطبيعى أن نتجاهل كل هذه الشواهد التى تؤكد لنا سعيه الدءوب إلى ضرب المؤسسات؟

وأجيب بضمير مستريح:

- لم يكن من الممكن، ولا من المسوح به، أن نغلق عيوننا عن ما يحدث حولنا، وإلا فإننا لن نكون فى هذه الحالة غير موظفين ومحترفى سياسة، وليس كما نظن فى أنفسنا ثوريين نفكر ونعمل من أجل مصر.. ومن أجل المعركة.

أستطيع أن أقول أيضاً ومن واقع اطلاعى على تفاصيل ما كان يجرى فى الكواليس أن السادات نجح من خلال هذه المناورة. مناورة الاتحاد الثلاثى أن يكشف مواقف جميع القيادات السياسية، وكان الخطأ الذى ارتكبناه، والذى كان من الممكن، لو لم نقع فيه، أن نفوت على السادات «تكتيكه»، وأن نحبط مناورته، كان الخطأ أننا تجاهلنا الجماهير بالكامل، ومن ناحية ثانية تجاهلنا أن ننقل إلى القيادات والقواعد تفصيلات الخلاف وصورة وحقيقة ما يهدف إليه أنور السادات.

وللأسف أننا لم نفعل ذلك، وعلى العكس دخلنا اللجنة المركزية وقرارنا منصب على الرغبة فى التوصل إلى تسوية الموقف، وكان طلبنا التأجيل لحين إتمام مصالحة ما..

وللأسف أننا لم ننزل إلى الشارع، ولا إلى قواعد التنظيم السياسى عقب اجتماع اللجنة التنفيذية العليا مباشرة، وكان الصحيح أن نتوجه إلى الناس، وكان من الضرورى أن نقول لهم إن هناك خلافاً مع رئيس الجمهورية، وأن نشرح لهم أسباب الخلاف.

ولكننا لم نفعل..

ببساطة لم ننقل المعركة بيننا وبين أنور السادات إلى الشارع، وأحسب أننا لو كنا قد فعلنا ذلك لكان الموقف قد تغير، وكانت قواعد الاتحاد الاشتراكى كلها معنا بنسبة ١٠٠٪ ضد أنور السادات، وللأسف أن أحداث مايو سنة ١٩٧١، وما تلاها من وقائع. جرت كلها. ولم تكن الجماهير على علم بكل ما يحدث؟ ولا بحقيقة ما يجري.

وكان هذا هو خطؤنا الكبير.

وأسأل نفسى الآن: لماذا فعلنا ذلك؟، ولماذا لم نخطط لإصدار قرار برفض الاتفاقية فى اجتماع اللجنة المركزية؟ ، ولماذا كان قرارنا هو التأجيل؟

وأتصور أن العمل ضد رئيس الجمهورية لم يكن بالأمر السهل أو الهين، كان لابد أن يكون العمل ضده مخططاً تخطيطاً كاملاً، ومحسوباً حساباً دقيقاً.

كان مطلوباً أن نحسب كيفية الاتصال بالجماهير، وكان مطلوباً أن نحدد ماذا سوف نقول لها؟ وماذا سوف نفعل معها؟، وللأسف الشديد لم تكن حساباتنا تجرى على هذا الأساس «!» وكنا قد ضغطنا على الجماهير فى انتخاب أنور السادات. ثم أهملناها فى المعركة بيننا وبينه، ولهذا جرى ما كان.



المواجهة الأخيرة

«إذا تركنا أنور السادات دون مواجهة، سوف يأتى يوم يفاجئنا فيه الرجل بالاتفاق مع الأمريكان، أو بالاتفاق مع اليهود من وراء ظهورنا».

عبدالمحسن أبو النور



شهدت فترة ما بعد الموافقة على مشروع «الاتحاد الثلاثي» تحركاً نشطاً من التيارات المضادة للثورة ولتوجهات عبدالناصر ورجاله، وكانت مواكب الرياء والنفاق قد بدأ طريقها نحو منزل الرئيس أنور السادات تعلن تأييدها له، وتحرضه ضدنا، وتحاول توسيع الفجوة بيننا وبينه، ولم يكن السادات فى حاجة إلى ذلك، ولكنه كان على استعداد لأن يسمع وأن يضيف إلى رؤيته رؤى أخرى مؤيدة لمواقفه واتجاهاته الجديدة، ومتناقضة مع خط الثورة، بل ومرتدة عليها.

وسط زفة النفاق التى بدأت تزحف إلى عقل وقلب أنور السادات، كان علينا أن نفكر فى كيفية الاحتفال بعيد العمال، وهو العيد الأول الذى يجيء بعد رحيل جمال عبدالناصر، وكان عيد العمال قد تكرس مناسبة سياسية هامة يحرص عليها «الريس» عبدالناصر، يجرى خلالها حواراً مفتوحًا مع العمال، حوار القائد والجنود، حوار مع أحد ركائز الثورة الهامة، مع العمال، وكانوا يمثلون الهم المقيم عند جمال عبدالناصر، وهو الذى كان يقول لنا دائماً: إنه يحلم بيوم لا يسمح فيه تعبير «عمال تراحيل». وكان «الريس» يحرص فى هذه المناسبة على شرح أبعاد الموقف الداخلى والعربى والدولي.

وهكذا وجدنا أنفسنا أمام أول المناسبات الهامة التى اعتادت خلالها الجماهير أن تلتقى بالزعيم والقائد، وكان هو قد لحق بالرفيق الأعلى.

ومن جانب آخر، وجدنا أنفسنا أمام أول مناسبة عامة يلتقى خلالها أركان الحكم بعد أزمة «الاتحاد الثلاثي» التى كادت تنفجر أكثر من مرة، ولم تكن تداعياتها قد توقفت، وكانت هناك شواهد كثيرة نراها ولا يمكن الإمساك بها، وكلها تدل على أن تلك التداعيات سوف تتفاقم أكثر فأكثر.

وسط هذه الأجواء جرى اجتماع التحضير للاحتفال بعيد العمال فى مكتبى بمبنى الاتحاد الاشتراكى العربي، وتم الاتفاق على الخطوط العريضة لتنظيم الاحتفال، كما جرى اتفاقنا على أن يكون مقر الاحتفال بمدينة حلوان، وكانت تلك المدينة قد تحولت إلى قلعة صناعية كبرى خلال سنوات ثورة ٢٣ يوليو، ولم تكن من قبل إلا ضاحية منعزلة تقترن فقط بالحديقة اليابانية، وقد أصبحت الآن تقترن بأهم إنجازات الثورة الصناعية الضخمة.

كان انحيازنا ـ أيضا ـ لأن يكون الحشد ضخماً لأسباب شتى، وكان أول تلك الأسباب أن نمنع «القيل والقال» حول المقارنة بين ما كان يحدث فى عهد الزعيم الراحل، وبين ما يحدث بعده.

وذهبنا إلى حيث مقر الاحتفال، وكان السادات قد توجه فى صبيحة اليوم نفسه

وبصحبته الدكتور عزيز صدقي، نائب رئيس الوزراء ووزير الصناعة لافتتاح عدد من المصانع، وعندما حضر إلى مقر الاحتفال بدا وكأن قسمات وجهه كلها تنطق بالتجهم الشديد.

اعتلى الرئيس السادات المنصة المعدة للخطابة، وبدأ حديثه بكلام عادي، وبعد ذلك تحدث عن أنه هو المسؤول الأول فى البلد، وأنه هو المنتخب من الشعب، وكلام كثير فى هذا الاتجاه حاول من خلاله أن يقول إن مؤسسات الاتحاد الاشتراكى ليست هى كل شيء.

وأحسب أن الجماهير التى كانت تستمع فى تلك اللحظات إلى أنور السادات فهمت ما يقصد إليه، وبحسها السياسى العميق، وبوعيها الناضج بدأت ترد عليه بطريقة أعتبرها من أذكى ردود الأفعال المباشرة فى مثل هذه المواقف، حين بدأت جماهير الاحتفال الحاشدة ترفع صورة جمال عبدالناصر، ولا أحد يملك أن يحاسب جماهير، هى بعض عمال مصر، ولا أحد يملك أن يلوم الناس، وهى تتمسك برمز تحررها وتقدمها ورفعة شأنها، والحقيقة أن هذا السلوك الجماعي للناس فى الاحتفال كان يريد أن يبعث برسالة هامة جداً، كانوا يريدون القول: هذا هو الزعيم، هذا هو البطل الذى رفعنا صوره من قبل وأثناء حياته، ونرفعها الآن من بعد رحيله، وكانت الجماهير، وهى ترفع صور عبدالناصر فى وجه السادات تريد أن تقول بوضوح: لن نرفع صور أحد غيره.

وفهم السادات الرسالة، وقال فيما بعد:

- هم بيخوفونى بجمال عبدالناصر ولا إيه؟

وبعد أن انتهى من قراءة الخطبة المكتوبة، وكان قد أعدها الأستاذ محمد حسنين هيكل، أخرج الرئيس السادات ورقة من «جيبه» كان قد كتبها بنفسه، لأن هيكل رفض كتابتها فى الخطاب، تناول فيها هجوماً على من سماهم بـ«مراكز القوى»، وكانت تلك الفقرة تقول:

(إنه ليس من حق أى فرد أو جماعة، مهما كان هذا الفرد أو تلك الجماعة، أن تزعم لنفسها قدرة منفصلة عن قدرة هذا الشعب، وأن تدعى لنفسها موقفاً تستطيع من خلاله أن تفرض رأيها على جموع الشعب، أو أن تتستر وراء شعارات، أو مناورات تحاول أن تشكل مراكز القوى، ليبقى الشعب وحده سيد مصيره).

كانت هذه الفقرة المضافة إلى خطابه تعنى أولاً - أنه هو من بادر إلى نقل ما يحدث وراء الكواليس إلى العلن، وتعنى ثانياً - أنه هو الذى سبقنا إلى تصوير طبيعة ما يحدث على غير حقيقته، بل قدمه إلى الجماهير فى صورة مزيفة.

كان السادات قد قرر أن يبدأ مرحلة من التصفيات التى رآها ضرورية لكى يمكنه الانفراد بسلطة القرار، وكانت تلك الفقرة التى أضافها بنفسه إلى نهاية خطابه هى «البداية».

وانتهى الاحتفال الذى أوضح درجة الثورية العالية التى يتجلى بها عمال مصر، ومدى نضج وعيهم السياسي، وكان التليفزيون بحسه الوطنى يركز على الجماهير أكثر من تركيزه على أنور السادات، وظهرت على شاشته مشاهد لجماهير العمال وهى منفضة عن

الإنصات إلى خطاب السادات، أو وهى تهتف باسم جمال عبدالناصر وبالعداء لأمريكا، أو اللافتات التى تحمل مقاطع من خطب الرئيس جمال عبدالناصر.

وهنا يلزم أن أنوه إلى أن الوزارة الوحيدة - تقريبا - التى كانت تدار سياستها بواسطة تنظيم طليعة الاشتراكيين هى وزارة الإعلام تحت قيادة الأخ محمد فائق وزير الإعلام فى ذلك الوقت، وكان هو مسؤول منطقة فى التنظيم الطليعي، وكان يعطى كل ما يمكنه من تعاون للمجموعة الطليعية فى الإذاعة والتليفزيون، وكانوا هم - والشهادة هنا للتاريخ - من أفضل القيادات السياسية وأكثرهم نضجا وحماساً للعمل الوطني.

كانت هذه أهم أحداث الأول من مايو سنة ١٩٧١، وكنت على موعد للقاء الرئيس أنور السادات يوم ٢ مايو.

●●●

فكرت لبعض الوقت ألا أذهب إلى موعدى مع السادات..

كنت أتوقع المحاور الرئيسية لحواره معي، وكنت قد خلوت بنفسى للتفكير حول هذه الموضوعات المتوقع إثارتها معي، ورأيت أن أشرك غيرى فيما أفكر فيه، وطرأ على ذهنى أن أشرك أحداً من الأطراف الأخرى، التى كانت تتعامل مع أنور السادات، وعلى الفور اتجه تفكيرى إلى الأستاذ محمد حسنين هيكل.

وطلبت هيكل على التليفون، وقلت له:

- قد تعرف أنى على موعد غداً مع الرئيس السادات، وفكرت أنه قد يكون من المناسب أن أناقش معك بعض الموضوعات المنتظر أن يثيرها معى السادات فى الغد.

ووافق الأستاذ هيكل، وطلب أن يحضر اللقاء بيننا المهندس سيد مرعي، ووافقت.

وجرى لقاؤنا، الذى ضم أيضاً السيد سامى شرف، فى مكتب الأستاذ هيكل بجريدة «الأهرام».

وطرحت عليهم السؤال من جديد، فقلت:

- أتصور أن الرئيس السادات سوف يثير معى أكثر من موضوع، أتوقع منها ما يخص الاتحاد الاشتراكي، وأتوقع منها الموضوع المتعلق بالسيد على صبري. وأريد أن أتعرف على وجهة نظركما فى هذا الشأن، بصفتكما ضمن المجموعة التى تلتف الآن حول السادات.

ودارت المناقشات فيما بيننا، واشترك فيها الجميع، واتفقنا فى نهاية المناقشات على أنه ليس من الصالح العام، ولا من صالح البلد فى الوقت الحالى أن يتم اتخاذ إجراء بحل الاتحاد الاشتراكى أو بإقالة السيد على صبري.

وكان على أن أواجه الرئيس السادات بهذا الرأى الذى أجمعنا عليه.

وفى صباح يوم ٢ مايو سنة ١٩٧١ كان لقائى مع الرئيس أنور السادات، وبدأ الحديث من ناحيته معاتبا.

كان السادات يعتب على ثلاثة مواقف:

- أن صوتى كان من الرافضين لمشروع «الاتحاد الثلاثي» فى اجتماع اللجنة التنفيذية العليا.

- أننى بدلاً من أن أصدر توجيهاتى بتأييد المشروع فى اجتماعات اللجنة المركزية عملت من أجل التأجيل.

- أننى تجاهلت مسألة منع السيد على صبرى من مواصلة حديثه أمام اللجنة المركزية، وكان يجب عليّ - فى نظره - أن أعمل على إيقافه عن الحديث، أو أصدر توجيهاتى إلى أعضاء اللجنة المركزية للعمل على ذلك.

وحاولت أن أشرح للسادات خطأ استنتاجاته بهذا الخصوص فقلت له:

- المسألة ليست أن أصوت معه أو ضده، ولكنها قضية مبدأ ورأي، نختلف فيه ونتفق، ولعلك تذكر أننا كنا أيام «الريس» عبدالناصر نخوض معه، وأمامه فى مناقشات طويلة ثم ننتهى إلى رأي، ونتفق، ولا نخرج مختلفين، وأنت الذى صعدت الخلافات.

وقلت له:

أنت تعطى أذنك لبعض الناس، وكثير منهم لا هم لهم غير خلق وقيعة بيننا وبينك، وذكرته بقصة كان هو بنفسه قد رواها لى سابقاً.

●●●

كان الرئيس السادات قد اجتمع مع عددٍ من أعضاء جماعة «الإخوان المسلمين» وساعتها قالوا له:

- إن عداءنا لجمال عبدالناصر ونظامه انتقل الآن إلى شعراوى جمعة وسامى شرف.

وقلت له تعقيباً على ذلك:

- والله أنت نائب جمال عبدالناصر، والمفروض أنك رئيس الجمهورية، وأنت أحد الذين حاكموا «الإخوان المسلمين»، والمفترض فى هذه الحالة، أن ينتقل العداء إليك أنت، ولا ينتقل إلينا نحن.

ولكنه كان سعيداً بسماع مثل هذه الأحاديث.

وذكرته بالواقعة، وقلت له:

- أنت مازلت تستمع إلى الكثيرين الذين يحاولون إيجاد ثغرة بيننا وبينك.

وقاطع السادات استرسالى فى هذه النقطة وقال:

- طيب أنت خطتك إيه؟

وللحقيقة، لم أكن أرغب فى أكثر من أن أعرف خطته، لا أن أجيب على سؤاله هذا، ومكثنا «نحاور بعض» مدة طويلة، ولم نصل بالطبع إلى نتيجة، وفى النهاية وجدتنى أقول له:

- طيب أنا سوف أحدد لك أربعة موضوعات نتناقش فيهم، الموضوع الأول هو: المعركة، والثاني: زيارة روجرز، والثالث: موقفك من على صبري، والرابع: الاتحاد الاشتراكي.

ويبدو أن السادات استراح لهذا التحديد، فقال:

- فعلا هى بالضبط الموضوعات التى أرغب فى الحديث عنها.

وأمسكت بطرف الحديث الذى اتفقنا على جدول أعماله، وطرحت الموضوع الأول، «المعركة»، وقلت له:

- نحن جاهزون للمعركة، وفوزى مستعد، ولكننا نتساءل ما هى خطتك بهذا الخصوص؟

قال السادات: لا، أنا لا أريد الحرب الآن «!»

وعندما سألته عن الأسباب لم أكن أتوقع بأى حالٍ من الأحوال أن يسوق لى تلك

الأسباب الغريبة جداً التى تحدث عنها، فلا هى أسباب يقول بها قائد، ولا هى أسباب ترد على لسان سياسي، ولا هى أسباب يمكن أن تقنع طفلاً صغيراً..

قال لى السادات:

- أنا، لو حاربت مع اللجنة التنفيذية العليا الحالية، هناك احتمالين لكل حرب، أن ننتصر، ولو انتصرنا سوف ينسبون النصر إلى أنفسهم، أما فى حالة الهزيمة فسوف يحملونى المسؤولية عنها.

وقلت له:

- هذا كلام غير منطقى على الإطلاق، ولا أحد يمكنه أن يتصور شيئاً إلا أن يكون النصر للجميع، والهزيمة للجميع، هزيمة لمصر كلها. ولكل من فيها من أول سيادتك إلى آخر جندي، وعامل أو فلاح، أضف إلى ذلك أن مصر لا ولن تحتمل هزيمة مرة أخرى.

انتهى نقاشنا حول تلك النقطة، ولم نصل إلى اتفاق بشأنها.

وإنتقل بنا النقاش إلى الحديث عن زيارة وزير الخارجية الأمريكى وليام روجرز المرتقبة إلى القاهرة، وتحدث السادات حول تلك الزيارة، مؤكداً أنه سوف يقابل الوزير الأمريكى لدى وصوله إلى القاهرة، ولفتنى أنه أكد على قوله:

- سوف أقابله بعقل مفتوح كما أعلنت من قبل، وأنا أعتقد أن الأمريكان مقبلون على حل الأزمة فى المنطقة.

واختلفت مع السادات فى هذا التحليل، وقلت له:

- نحن أيام «الريس» جمال عبدالناصر كان تحليلنا للموقف مختلفاً، وكان «الريس» على رأسنا موقناً بأن «مبادرة روجرز» لن تؤدى إلى أى حل، وكان يقول وأنت سمعته أكثر من مرة أن نسبة تنفيذ هذه المبادرة لا تزيد عن نصف فى المائة، فى ظل الأوضاع القائمة على الأرض، وأن الأمريكان غير مستعدين للتوصل إلى حلول طالما نحن «واقفين محلك سر»، وطالما لم نحرك الموقف فى المنطقة، وأنا مازلتُ مقتنعاً بهذا الكلام، وبأن الحل الحقيقى هو المعركة.

واختلفنا أيضا فى هذه النقطة..

وكان السادات لا يزال يأمل فى أن يقدم له الأمريكان حلاً يمسك به فى يده، ولكننى لم أكن أوافقه على رأيه، وأعلنت له ذلك.

أما موضوع السيد على صبرى فقد بدأه السادات قائلاً:

- سوف أقيل على صبري.

وكانت معلوماتنا تفيد أن الرئيس السادات كان قد أخبر السفير السوفييتى بأنه سوف يبعد السيد على صبري، فلم يكن موقف السادات جديداً، ولذلك بادرته على الفور قائلاً:

- هذا خطأ كبير.

فسألنى عن السبب، فقلت له:

- من ناحية أولى، إذا أنت أقدمت على إقالته الآن، وقبل زيارة روجرز إلى القاهرة، سوف يكون معنى القرار أنك أعطيته «عربونا» للأمريكان، ولو حدث أنك أقلته بعد الزيارة سوف يقال إنك تدفع «الثمن»، ولذلك يجب ألا تفكر الآن فى إقالة السيد على

صبري، ويمكنك أن تفعل ما تريد بعد انتهاء المعركة، ساعتها سوف يكون الموقف السياسى والعسكرى قد تغير بشكل كامل.

طبعاً أنا لم أقصد الإساءة إلى السيد على صبري، ويقينى أنه رجل وطنى وتقدمى واشتراكى حقيقي، ولكن لا يقال ذلك، ولكن يقال أن اتجاهه نحو موسكو، وللحق فإن السيد على صبرى كان يؤدى دورا مرسوما أيام الرئيس جمال عبدالناصر، كما كان السيد زكريا محيى الدين مختصا بالاتصال مع الأمريكان، كان السيد على صبرى مختصا بالاتصال مع السوفييت، لا هذا كان أمريكانيا ولا هذا كان سوفييتيا.

بدا لى أن السادات بدأ يعيد التفكير فيما قلت بخصوص السيد على صبري، ومضى بعض الوقت قبل أن يقول لي:

- طيب، سوف أفكر فى هذا الموضوع، وسوف أرد عليك.

وبخصوص النقطة الأخيرة المتعلقة بالاتحاد الاشتراكي، قال لى السادات بشكل مباشر:

- أنا عاوز أحل الاتحاد الاشتراكي.

وناقشته فى ذلك، وكنت قد فكرت طويلاً من قبل حول هذه النقطة، قلت له:

- أنت لا تملك حل الاتحاد الاشتراكي، لأن القانون حدد مدد كل المستويات القيادية فى المراكز والمحافظات أربع سنوات، وفى حالة المؤتمر القومى واللجنة المركزية واللجنة التنفيذية العليا ست سنوات.

وقلت له: ثم إن المؤتمر القومى هو الذى انتخبك رئيساً للاتحاد الاشتراكي، فكيف تأتى أنت وبقرار منك تحل الذين انتخبوك.

وقلت له: إن قرار الحل يخالف الدستور والقانون.

وعند هذه النقطة قال لي:

- من الناحية الدستورية أنا أكلف عبدالسلام الزيات لكى يجد لنا مخرجا دستورياً.

فقلت له: هناك مستشار خاص بالاتحاد الاشتراكي، هو المستشار على كامل، وهو رجل وطني، وممتاز، يمكن أن نحيل إليه الأمر لدراسته من الناحية الدستورية، رغم أنى أؤكد أمامك الآن أنه لا يوجد مخرج دستورى لقرار يصدر بحل الاتحاد الاشتراكي.

وأردفت أقول: هذا من الناحية القانونية أو الدستورية، ولكن يبقى أن نسأل أنفسنا من الناحية السياسية. لماذا قرار الحل؟ وما هو الهدف؟ فى هذا التوقيت، خاصة وأن الموجودين الآن فى المستويات القيادية للاتحاد الاشتراكى هم أنفسهم الذين سوف تجيء بهم أى عملية انتخابات فى الوقت الحالي.

واقترح الرئيس السادات أن يجرى تشكيل لجنة تنظر فى عضوية الاتحاد الاشتراكي، وتفتق ذهنه عن حل غريب لكيفية التخلص ممن يريد، فقال:

- نعطى بطاقات العضوية لمن نريد، ولا نعطيها لمن لا نريد.

وكان منطق السادات غريباً فسألته:

- زى مين يعني؟

قال:

- مثلا لبيب شقير. وضياء داود، لا نعطيهما تذاكر عضوية فى الاتحاد الاشتراكي،

وبذلك لا يدخلان ولا ينتخبان ولا يصلان إلى اللجنة التنفيذية العليا وهكذا أستطيع أن أغير.

فقلت له:

- يا سلام الدكتور لبيب شقير رئيس مجلس الأمة، ووزير الاقتصاد والتخطيط السابق، وعضو اللجنة التنفيذية العليا اليوم، ثم يأتى الغد ليقدم طلب عضوية فى الاتحاد الاشتراكى نقول له: آسفين لا نوافق، من يملك هذا؟ لا أحد، وضياء الدين داود أمين الاتحاد الاشتراكى فى دمياط فترة طويلة ووزير الشؤون الاجتماعية وعضو اللجنة التنفيذية العليا يأتى ونقول له: لا آسفين، لا أحد يستطيع أن يقول هذا الكلام، ولن تجد أحداً يقبله.

فقال السادات:

- على العموم أنا سوف أنظر فى الحل وعبدالسلام الزيات يقول لي: كيف؟

فقلت له:

- عبدالسلام الزيات لن يستطيع، وأرجو أن يكون واضحاً أننى أرفض قرار الحل رفضاً كاملاً.

ودارت فى أعقاب ذلك مناقشة طويلة بينى وبين السادات، بدا بعدها وكأنه يتراجع وقال:

- طيب نفكر فى الموضوع.

فقلت له:

- وأنا سوف أحضر لك مذكرة برأى فقهاء الدستور، ومن الآن أرى أنه سيكون ضد قرار الحل، بالإضافة إلى أن قانون الاتحاد الاشتراكى نفسه لا يسمح بذلك. ولكن السادات ظل يحاول معى بطريقته، وهو يغرينى بمنصب رئيس الوزراء.

●●●

قال لى الرئيس السادات وهو يغريني:

- أنت سوف تشرف على تنفيذ قرار حل الاتحاد الاشتراكي، ثم بعد ذلك نغير الوزارة بالكامل، وتختار الناس اللى أنت عاوزهم.

وهو هنا يحاول بذكائه الريفى أن يوحى لى بأنى سوف أشرف على حل الاتحاد الاشتراكي، وإعادة تشكيله، ثم بعد ذلك أقوم بتشكيل الوزارة.

وفى الحقيقة أننى ضحكت من هذه الطريقة التى يريد أنور السادات من خلالها أن يجعلنى كبش الفداء، ويكون عليَّ أن أتحمل تغيير الصورة القائمة التى تحوى كل هؤلاء الوطنيين الصادقين، ثم يأتى هو بعد ذلك ويقول لي: مع السلامة.

وعاد السادات يحاول إغرائى من جديد فقال:

- نحن نتخذ اليوم قرارين تبلغ أنت سامى شرف بتجهيزهما. القرار الأول هو: تعيين السيد حسين الشافعى رئيساً للجنة متابعة الاتحاد الثلاثي، «كما ينص على ذلك مشروع الاتحاد»، والقرار الثانى بتشكيل لجنة تخليد الزعيم جمال عبدالناصر برئاستي، وعضوية الدكتور محمود فوزي، وأنت تتولى أمانة هذه اللجنة.

وأردف السادات يقول:

- اعمل بياناً صحفياً اليوم، واعلن تشكيل هذه اللجنة، وأنك سوف تتصل برجال الفكر والثقافة والفن لكى تستقبل منهم مقترحاتهم بخصوص تخليد جمال عبدالناصر.

أحسست أن أنور السادات انتقل من إغرائي إلى توريطي، وبدا لى مكشوفاً وهو يحاول أن ينصب لى مصيدة من حديد، كنت موقناً أنه بصدد إعلان قرار ضد السيد على صبري، وهكذا أجد نفسى فى موقف لا أحسد عليه، على صبرى يقال، وشعراوى جمعة يتولى مسؤولية لجنة لتخليد جمال عبدالناصر.

بالإضافة إلى ذلك، فلا أنا ولا أى أحد يمكنه أن يدعى أننى كنت الوحيد المقرب من جمال عبدالناصر، فقد كان هناك آخرون كثيرون غيري، سوف يغضبهم عدم الانضمام إلى هذه اللجنة، ولم أكن مستعداً لتحمل «غضبة» كل هؤلاء الناس، كما أننى لست أملك وقتاً إضافياً يمكننى خلاله مزاولة مهام أمانة لجنة لتخليد جمال عبدالناصر.

وكان على رأس الذين فكرت فى أنهم سوف يغضبون الأستاذ محمد حسنين هيكل، والأخ سامى شرف فقلت له:

- طيب ندخل معنا سامى شرف.

فقال لي: لا سوف يقولون «مراكز القوى»، الأفضل أن يعمل سامى من الباطن.

وفعلاً حدث ما توقعته، فعندما تحدثت فى الموضوع مع الأخ سامى شرف غضب جداً واتصل بالرئيس السادات.

وهكذا كان عليّ أن أتخلص من هذه العملية برمتها، بحيث لا تثور حولى شبهة أننى مع السادات أو أن يستخدمنى هو كمخلب قط فى مواجهة الآخرين..

ووجدتنى أتصل بهيكل هاتفياً، وقلت له:

- الراجل يقول كذا، وكذا، واللجنة عبارة عن فلان وفلان، وأنت مش داخل فيها، ولا أحد آخر.

وكان الأستاذ هيكل مندهشا، فقال بالنص:

- يا خبر أسود.

فقلت له: اقترح أن نتفق على تأجيل تشكيل اللجنة، إلى فترة أخرى حتى تجرى دراسة الموضوع دراسة وافية، حتى لا ندخل فى عملية مرتجلة.

ووافقنى هيكل على هذا.

وعلى الفور طلبت فوزى عبدالحافظ، وكان الوقت متأخراً، وقلت له:

- يا فوزى أنا ناقشت الأستاذ هيكل فى موضوع لجنة تخليد عبدالناصر، واتفقنا على التأجيل، وبلغ الرئيس أننا سوف نؤجل الموضوع إلى فترة أخرى.

واستطعت أن أفلت من المصيدة التى كان السادات ينوى أن يضعنى فيها.

والغريب أن السادات حاول بعد ذلك أن يشوه هذا اللقاء الذى جرى بينى وبينه فى صباح يوم ٢ مايو سنة ١٩٧١، فقال: إننى قابلت شعراوى جمعة، وقلت له: خطتي، فقال لي:

- حاضر يا أفندم سوف أنفذ.

وكانت هذه هى طريقة السادات فى تزييف التاريخ، أن تضيع الحقيقة وسط ركام الأكاذيب (١)

وكان هناك اجتماع آخر على درجة كبيرة من الأهمية فى مساء اليوم نفسه ٢ مايو سنة ١٩٧١، وفيه اجتمعت لجنة العمل، وكما قلت من قبل فقد كانت هذه اللجنة تعمل إلى جوار جمال عبدالناصر، ثم استمرت أيام أنور السادات، وكان عليها أن تدرس ما يحال إليها من موضوعات، وخاصة ما يتعلق بتحضير أجهزة الدولة كلها للمعركة جنباً إلى جنب مع القوات المسلحة، وكان عليها كذلك دراسة المستجدات السياسية التى تتعلق بقرارات قد تؤثر على سير المعركة، وكانت اللجنة تتكون من السادة: عبدالمحسن أبو النور، محمود رياض، شعراوى جمعة، محمد فوزي، سامى شرف، ومدير المخابرات العامة.

وكان اجتماع مساء اليوم الثانى من مايو مقرراً من قبل لدراسة ورقة مقدمة من وزارة الخارجية حول زيارة وليم روجرز وزير الخارجية الأمريكي، وكذلك المقترحات التى قدمت بشأن الأزمة الناشبة فى المنطقة وموقف الحكومة الأمريكية من جميع المشروعات المقدمة فى هذا الخصوص، ثم تنتهى إلى نقاط ترى ضرورة أن يتناولها الرئيس أنور السادات أثناء لقائه المزمع مع الوزير رجورز.

وبعد أن انتهينا من دراسة الورقة، إذا بجرس التليفون يرن، وأمسك الأخ سامى شرف بالهاتف، وكان على الطرف الآخر أنور السادات الذى تحدث مع سامى بكلمات مقتضبة أبلغه فيها نصاً:

ـ يطلع غداً خبر فى الجرائد من سطر واحد: (تقرر إقالة السيد على صبرى من جميع مناصبه).وكنت قد شرحت للحاضرين فى الاجتماع ما دار بينى وبين الرئيس السادات فى اللقاء معه صباح اليوم نفسه، وذكرت لهم النقاط الأربع التى تحدثنا فيها، ونقلت لهم أنه وعدنى بأنه سيعيد التفكير فى موضوع على صبري، وكنتُ متفائلاً فى هذه النقطة.

فوجئنا جميعاً بالسرعة والحدة التى يتحرك بها أنور السادات، وهالنا أن يتصرف بهذه بالطريقة مع شخصية بحجم وقيمة على صبري، وكان من غير اللائق على الأقل استخدام لفظة «إقالة»، وقد حاول الأخ سامى شرف إقناع الرئيس السادات أن يجعلها «استقالة» فرفض، فقال له: طيب نجعلها «إعفاء»، ولكنه رفض أيضاً، وصمم على أن يكون اللفظ المستخدم هو «الإقالة»[110].

انقلب مناخ الجلسة، وتحولت دفة المناقشات داخلها، ودارت كلها حول تحليل موقف أنور السادات، وتوقعاتنا حول الخطوات التى يزمع اتخاذها بعد ذلك، وكان الجميع فى حالة ثورة عارمة، وفى هذه الأثناء أبلغ الأخ سامى شرف السيد على صبرى بالخبر، وكان تعليق على صبري: كنت أتوقع ذلك ولم أكن استبعده.

وأذكر أننى قلت للسيد على صبرى يومها:

ـ السادات فتح على نفسه معركة.

الحقيقة أن أنور السادات فتح على نفسه معركة لم تظهر نتائجها فى سنة ١٩٧١،

---

١١٠ – وفى رأى محمد حسنين هيكل، الذى كان الأقرب وقتها إلى عقل وقلب أنور السادات، أن إقالة السيد على صبرى فى هذا التوقيت رسالة تحمل عدة معان ظاهرة ومحددة:

١ـ كانت إشارة تقول لكل من يعنيهم الأمر أن أنور السادات ممسك بحزم بزمام الأمور، حتى وإن كانت هناك مواقع أخرى للقوة والسلطة فى مصر.

٢ـ أنه إذا كان السيد على صبرى معتبراً فى رأى كثيرين الصديق الأول للاتحاد السوفييتي، فإن أنور السادات أزاحه بقرار منه، ومعنى ذلك أن حريته فى الحركة ليست مقيدة بما يريده أو لا يريده الاتحاد السوفييتي.

٣ـ أن أنور السادات وإن لم تكن فى يده كل المفاتيح، ولكن الباب كله ليس عصيا.

(المصدر. كتاب» أكتوبر ـ السلاح والسياسة»، ص ٢٠٧، ٢٠٨).

تأخرت نتائجها حتى جاءت فى العام ١٩٨١ بعدها بعشر سنوات، فقط لأنه خرج عن الإجماع الوطني، وعن إجماع الشعب، ولأنه انفرد برأيه، واستبد بالحكم، ونال منه الغرور، فكانت نهايته المعروفة.

●●●

انتهت جلستنا، وخرجنا أنا وسامي شرف، وكان معنا مدير المخابرات العامة، وسرنا معاً فى الحديقة، ودار الحديث بيننا عن الخطوات المقبلة، وطرحنا أسئلة حول طريقة تفكير أنور السادات، وعن الإجراءات التى يمكن أن يتخذها بعد ذلك.

وكانت لهذه التمشية صدىً غريب وغير حقيقى فى التحقيقات، التى جرت عقب القبض علينا، حيث فوجئت بأنه منسوب إليَّ أنى قلت:

- نعمل مجلس رئاسة مشترك برئاسة محمد فوزي، و«نخلع» أنور السادات.

الحقيقة أننى كنت ضد أى تحرك عسكرى فى هذه الفترة، وكنت أرى أن أى اتصال بالقوات المسلحة فى هذه الأونة لإشراكها فى مشاكلنا، سوف يكون ضاراً على المستوى العسكرى خاصة، والوطنى بشكل عام.

كان كل هدفنا فى ذلك الوقت أن تبقى القوات المسلحة ملتفتة إلى واجبها الأساسى وهو التحضير لمعركة التحرير، ولا نسمح لأنفسنا أن نجعلها تلتفت إلى الخلف بعيدا عن الجبهة مع العدو.

وكنت أرى، ولا أزال، أن أى انقلاب عسكرى له صورتان، إما انقلاب يدبر بواسطة الجنرالات، كما يحدث فى أمريكا اللاتينية وبتأييد من أمريكا، ومثل هذه الانقلابات لا تخدم الشعب ولكنها تُخَدَم على الاستعمار، والصورة الثانية للانقلاب أن يقوم به تنظيم وطنى ثورى كما حدث فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، ويقوم به من أجل إنقاذ البلد، ومن أجل الشعب، ونحن على الحقيقة لم يكن لدينا مثل هذا التنظيم، ولم يكن هناك «تنظيم طليعي» داخل القوات المسلحة.

وكنت أرى أيضاً أن إدخال القوات المسلحة إلى هذه الساحة سوف يحدث انقساماً، وكان ذلك بعينه هو الكارثة التى لا يمكن لأحد منا أن يتحمل المسؤولية عن نتائجها، ولو أن شيئاً من هذا قد حدث، فربما لم يكن من المتاح أن يحدث ما جرى فى أكتوبر سنة ١٩٧٣، أقول ذلك على الرغم مما نالنا فى السجن، ومما حدث فى مصر بعد الردة عن ثورة يوليو وعن الخط الوطنى والقومى الذى كانت تنتهجه .

●●●

كان يوم ٣ مايو سنة ١٩٧١ يوماً عصيباً فى منظمة الشباب الاشتراكي، وكانت إقالة السيد على صبرى قد نشرت بالجرائد، وهو الذى كان على علاقة جيدة بالمنظمة، وهو المؤسس الأول لها، وكانت قيادات تلك المنظمة على درجة عالية من النضج والوعى والمسؤولية، وكان يقود المنظمة فى تلك الفترة بالنيابة الأخ مفيد شهاب.

بعد نشر الخبر، اجتمعت قيادات المنظمة فى نفس اليوم لدراسة الموقف. وكانت سخونة الاجتماع قد وصلت إلى ذراها، وظل الاجتماع منعقداً حتى اليوم التالي.

فى اليوم الذى اجتمع فيه شباب المنظمة لمناقشة تداعيات إقالة على صبري، كان أنور السادات يجتمع مع كمال أدهم[١١١] مدير المخابرات السعودية فى ذلك الوقت، وهو رجل مخابرات معروف باتصالاته بالأمريكان وبالغرب عموماً، بينما يهدد الشباب بالاعتصام داخل مقر المؤتمر السنوى لهم، وإذا بمفيد شهاب يتصل بنا، ويقول: إن الأولاد موجودون بمقر المنظمة ومعتصمون وقرروا أن يستمر اعتصامهم لحين إجراء مقابلة يحضرها أحد القيادات، واقترح عليه السيد عبدالمحسن أبو النور أن يعمل على تأجيل الاجتماع، وأبلغه مفيد شهاب أنه لا يستطيع السيطرة على الموقف وسط سخط الشباب العارم.

وقرر الشباب إصدار بيان يحدد موقف المنظمة من الخلافات التى جرت مع أنور السادات، وهذا البيان من أعظم البيانات التى قرأتها فى حياتى وأنضجها، حدد أهداف الثورة، وحدد مظاهر الخروج عليها، وهاجم أنور السادات بضراوة، وخاصة فيما يتعلق بضربه للمؤسسات وللاتحاد الاشتراكي، ولتخلصه من القيادات الوطنية الشريفة، وإقالة السيد على صبري.

مضت أيام ٣ و ٤ و٥ مايو سنة ١٩٧١.. وسط ردود أفعال متباينة على إقالة السيد على صبري، وكان التحضير لزيارة وليام روجرز إلى القاهرة يوم ٦ مايو، يجرى على قدم وساق كما يقال، ودارت مناقشات مهمة جداً فى إطار الإعداد للزيارة.

وقبل الحديث عما حدث فى زيارة روجرز واللقاءات التى تمت فيها، لابد لى أن ألقى نظرة سريعة على العلاقات المصرية الأمريكية خلال الفترة من رحيل «الريس» جمال عبدالناصر إلى انقلاب السادات لكى ألقى الضوء على العلاقة بين أنور السادات وبين أمريكا.

●●●

فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧٠ كانت العلاقات مقطوعة بين مصر وبين أمريكا، وكان يمثلها فى مصر قائم بالأعمال اسمه «دونالد برجس»، يعمل تحت مظلة العلم الأسباني، وكانت مصر قد قبلت «مبادرة روجرز»، ووافقت على وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر تجددت بعد الرحيل المفاجئ للزعيم جمال عبدالناصر لمدة ثلاثة أشهر آخرى.

بعد الوفاة بدأت العلاقات الجديدة بين أنور السادات وأمريكا، وكان قد وصل إلى القاهرة وفد أمريكى للمشاركة فى تشييع الزعيم الراحل برئاسة «إليوت ريتشاردسون»[١١٢]، ويضم فى عضويته مستر «استيرن» الذى كان مرافقا لأنور السادات أثناء زيارته إلى الولايات المتحدة فى الستينيات.

وأثناء لقاءاته مع ريتشاردسون واستيرن أبدى السادات تلهفاً على التدخل الأمريكى لحل «أزمة الشرق الأوسط»، ولم يكتف بذلك بل أرسل رسالة إلى الرئيس نيكسون يطلب فيها التدخل الأمريكي، كان هذا هو أول اتصال بين أنور السادات وريتشارد نيكسون.

---

١١١ – يقول عنه محمد حسنين هيكل فى كتابه: «أكتوبر ٧٣ ـ السياسة والسلاح»: كان السادات يرسل فى استدعاء السيد كمال أدهم وهو صهر الملك فيصل، الذى تزوج شقيقته الملكة عفت، ثم إنه إلى جانب ذلك، رئيس المخابرات السعودية، وحلقة الوصل بين المملكة وبين المخابرات المركزية الأمريكية، وهو من قديم صديق للسادات إلى درجة أن السادات كان الشاهد على عقد زواجه

١١٢ – إليوت رتشاردسون : شغل منصب وزير الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية فى إدارة الرئيس الأمريكى ريتشارد نيكسون وذلك فى الفترة من ٢٤ يونيو سنة ١٩٧٠ وحتى ٢٩ يناير سنة ١٩٧٣

وبعد ذلك حدث ما لم يكن يخطر على بال أكثر الكارهين للسادات، أو أشد المتشككين في وطنيته، وكانت البداية حين جاءتنا المعلومات تؤكد بأن عبدالمنعم أمين[١١٣]، وكان أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة ونُحى عن العمل في بداية الثورة بعد فترة قصيرة جداً، ذهب إلى منزل القائم بالأعمال الأمريكي «دونالد برجس»، وطرق الباب، وقدم نفسه إليه، وقال لبرجس:

- أنا كنت عضو مجلس قيادة الثورة، وأنا حضرت من أجل إيجاد صلة بين الأمريكان، وبين أنور السادات.

والحقيقة أن ما حدث من عبدالمنعم أمين كان مفاجأة لنا بكل المقاييس، كيف يحدث مثل هذا الاتصال، وكيف يجرى مثل هذا الحديث بين ممثل لرئيس الجمهورية، وقائم بأعمال دولة أجنبية، وعلى الأخص إذا كانت هذه الدولة هى الولايات المتحدة الأمريكية، ولماذا هذا الشخص بالذات؟ وهو ليس في السلطة؟ وهو ليس جزءاً من النظام القائم؟ ثم إنه ترك السياسة منذ فترة طويلة جدا، وابتعد منزوياً منذ سنة ١٩٥٣.

وعندما جاءت إلينا تلك المعلومات اتصلنا بأنور السادات، وقلنا له: هل أرسلت عبدالمنعم أمين إلى بيرجس؟، فنفى بشدة قائلاً: قال: أبداً، وحينما فوجئ بأننا حصلنا على كل المعلومات تراجع، وقال:

- عبدالمنعم أمين هو الذى تصرف من نفسه في هذا الموضوع.(!)

ويبدو أن وصول هذه المعلومات إلينا جعلت أنور السادات يعتمد على نفسه في الاتصال بالأمريكان، وبدأ في إيجاد صلة مباشرة بينه وبين القائم على رعاية المصالح الأمريكية بالقاهرة عن طريق بعض المصريين من ذوى العلاقات مع بيرجس، وبدأ بمقابلته في حضورهم، وما لبث أن تقابل معه علي انفراد من دون الذين قدموه إليه، والغريب حقاً أن كل هذه الاتصالات كانت تجرى بعيداً عن كل القنوات الشرعية.

وكانت تجرى من وراء ظهر وزارة الخارجية. يعنى أصبحت عبارة عن اتصال مباشر بين رئيس الدولة وقائم بالأعمال لدولة أخرى قطعت العلاقات بها، ويتم الاتصال به، ويجرى إرسال معلومات أو طلبات دون علم أجهزة ومؤسسات الدولة أى تفاصيل من أى نوع عن هذه الاتصالات، وطبعاً لم تكن مسجلة، ولا أحد يعرف ماذا يدور في مقابلات السادات/ بيرجس.

وفي هذه الأثناء بدأ السادات توطيد صلته بالإعلام الأمريكى الذى كثف درجة اهتمامه به، وتوطدت صلة السادات بالكاتب الأمريكى الشهير «بوريس جريف»، وأصبح قريباً منه، وكثير من الأفكار الخاصة بالعلاقة بين مصر وأمريكا كان «جريف» أحد مصادر الوحى فيها.

وفي ديسمبر سنة ١٩٧٠ توفى الرئيس الأمريكى الأسبق أيزنهاور، وشارك في تقديم العزاء للحكومة الأمريكية وفد برئاسة الدكتور محمود فوزى رئيس الوزراء، وأرسل الرئيس نيكسون خطاب شكر على المشاركة المصرية في التعزية بوفاة أيزنهاور، واستغل السادات الفرصة التى سنحت له، وأرسل رسالة رسمية إلى الرئيس الأمريكى يرد له فيها الشكر،

---

١١٣ – اللواء عبد المنعم أمين: قائد سلاح الفرسان ورئيس حرس الحدود وكان أحد أعضاء الضباط الأحرار لثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ أبعد سفير إلى لاهاى ثم تقاعد مبكرا

ويطلب منه مرة أخرى «التدخل لإيجاد حل للمشكلة».

بالإضافة إلى ما سبق، كانت هناك اتصالات بين أشخاص أو أجهزة كانوا ضد نظام عبدالناصر من بعض البلاد العربية التى على علاقة طيبة مع أمريكا ومع أنور السادات[١١٤]، وكانوا يخطرونه باستمرار أن الولايات المتحدة الأمريكية على استعداد للتدخل فى حل المشكلة العربية مع «إسرائيل» على أساس شرطين:

الأول: تغيير نظام جمال عبدالناصر.

الثاني: إخراج السوفييت من مصر.

وبعد ذلك أعلن وزير الخارجية الأمريكية وليام روجرز أن الأجواء الآن فى مصر تسمح بأن تتدخل الولايات المتحدة الأمريكية لحل المشكلة، وأعلن عن رغبته فى زيارته للقاهرة.

●●●

تحضيراً لزيارة وزير الخارجية الأمريكى قدمت وزارة الخارجية المصرية مذكرة ممتازة جداً تحلل فيها العلاقات المصرية الأمريكية من سنة ١٩٦٧ حتى وقت كتابة المذكرة، والدور الأمريكى فى عرقلة الحل، والمساندة الأمريكية المستمرة لإسرائيل، وشكل العلاقات التى كانت فى عهد الرئيس عبدالناصر، وما بعده.

وكان ملخص ما جاء فى المذكرة أن الولايات المتحدة تعمل باستمرار على ضمان التفوق الإسرائيلى على العرب جميعاً، وفى الوقت نفسه تعمل على منع العرب من محاولة تحرير الأراضى المحتل.

ورصدت «ورقة الخارجية» كل المحاولات الأمريكية المستمرة من أجل عرقلة جهود الأمم المتحدة، ومواقفها ضد القرارات التى تدين «إسرائيل»، أو تتحدث عن الحقوق العربية، بما فيها مهمة المبعوث الدولى «جونار يارنج» نفسها.

فى يوم ٥ مايو سنة ١٩٧١ وصل روجرز إلى القاهرة، وأجرى ثلاث مقابلات: الأولى كانت مع محمود رياض وزير الخارجية وكانت الثانية مع الدكتور محمود فوزى رئيس الوزراء. والثالثة مع أنور السادات.

فى هذه الفترة كانت وزارة الخارجية وموقف رياض بالذات موقفا وطنيا ممتازا جدا، وكان الغرض من المذكرة التى أعدوها أن يتم وضعها أمام أنور السادات بحيث «يمشي»

---

١١٤ – يشير السيد شعراوى جمعة إلى المملكة العربية السعودية وإلى لقاءات السادات مع كمال أدهم رئيس مخابراتها وهى اللقاءات التى كانت تصل تفاصيلها إلى الأجهزة المصرية.

وفى كتابه أكتوبر ٧٣ ـ السياسة والسلاح» يشير محمد حسنين هيكل إلى أحد هذه القاءات فيقول: كان بين السادات وكمال ادهم لقاء طويل فى إستراحة القناطر، وقال أدهم ما ملخصه أن الامريكان منزعجون من وجود السوفييت فى مصر، وأن أى إقتراب لهم من أزمة الشرق الأوسط سوف يظل محكوماً بهذا الإنزعاج، وكان تعليق الرئيس السادات: إنى أتعهد للملك فيصل بخروج السوفييت من مصر إذا خرج الإسرائيليون من سيناء، أما قبل ذلك فأنا لست على استعداد لأن أعرى نفسي، ونقل كمال أدهم تعليق الرئيس السادات بأنه على استعداد لاخراج السوفييت من مصر فور التوصل إلى حل للأزمة.

ورأى بعضهم فى واشنطن أن تسريب هذا الوعد الذى قطعه أنور السادات على نفسه يمكن أن تكون له فائدة فى الحرب النفسية بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة وواجه الرئيس السادات مشكلة حقيقية وقد كان من حوله بعض الذين كانوا يشكون فيه من الأصل، وضايقهم أن يقابل كمال أدهم دون التشاور معهم، مع أن أجهزة السلطة كانت قد رصدت المقابلة، واستفزهم ذلك الوعد الذى قطعه أنور السادات على نفسه

على الخط الذى رسمته وزارة الخارجية.

وفى مقابلة روجرز مع رياض وفوزى كان الكلام المعتاد: الانسحاب، وخطوط الانسحاب، ومتى تنسحب «إسرائيل»، ودور مجلس الأمن، ولكن روجرز كان يركز على نقطتين:

النقطة الأولى: أن التواجد العسكرى للاتحاد السوفييتى فى مصر يُعقِّد المشكلة، وأن الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكنها أبداً أن تتجاهل هذا التواجد، وأنه يثار دائما فى الكونجرس، وأن ذلك من شأنه ألا يمكن الحكومة الأمريكية من مساعدة مصر على حل المشكلة.

النقطة الثانية: أن الولايات المتحدة تطلب عدم ربط وقف إطلاق النار بمدة زمنية، يعنى أن نوافق على وقف إطلاق النار إلى الأبد، وأمريكا من ناحتها سوف تحاول الضغط من أجل التوصل إلى حل.

وهذا يعنى بمنتهى البساطة أن أمريكا تقول لمصر: اطردى السوفييت وتوقفى عن القتال، واعتمدى على أمريكا، وببساطة أكثر لا يعنى بأى حال من الأحوال الحصول على السلام، ولا يعنى غير الاستسلام.

●●●

يوم ٦ مايو سنة ١٩٧١ تمت المقابلة بين أنور السادات ودونالد روجرز، ولعب الوزير الأمريكى على وتر محبب عند أنور السادات، وهذا الأسلوب كشف أنهم يدركون أبعاد شخصية السادات إدراكا تاماً، ويدركون شغفه وحبه للدعاية لشخصه، وكان هدفهم واضحاً وهو جذبه إليهم أكثر.

قال روجرز للسادات:

- إن الولايات المتحدة بكل كتابها وكل أدبائها وكل سياسييها يبدون إعجابهم الكامل بسياسته.

السادات «اتبسط قوي»، وبدا مستعداً للمضى قدماً فى الحركة باتجاه السياسة الأمريكية.

وبعد ذلك تكلموا على مهمة «يارنج» والقرار ٢٤٢، والخطوات اللازمة للانسحاب، ولكن روجرر ركز من جديد على أن التواجد السوفييتى عقبة فى سبيل حل أى مشكلة. وقال إننا لا يمكننا إيقاف إمداد «إسرائيل» بالسلاح فى الوقت الذى يزودكم الاتحاد السوفييتى بالسلاح، وطلب روجرز من السادات أن يحاول أن يجعل وقف إطلاق النار غير محدد المدة.

وقال له ما معناه: أن مصر قدمت كل ما يمكن تقديمه، وأنها ذهبت إلى أبعد مدى فى سبيل إقرار السلام فى الشرق الأوسط، وأن أمريكا لا تريد منه أكثر مما قدم، ونحن فى طريقنا إلى «إسرائيل» وسوف نضغط عليها.

وسافر روجرز ومساعده سيسكو[١١٥] قاصدين تل أبيب، وكانت خلاصة تحليلنا

---

١١٥ - جوزيف جون سيسكو (٣١ أكتوبر ١٩١٩- ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٤): دبلوماسى أمريكى مهم في ورارة الخارجية الأمريكية تحت إدارة الوزير وليام روجرز ومن بعده مع الوزير هنرى كيسنجر. وكان من كبار المفاوضين بين الأطراف

وتقييمنا للموقف فى ذلك الوقت أن السياسة الأمريكية تهدف من هذه الزيارة الضغط على مصر، وليس الضغط على «إسرائيل»، وهى تمضى قدما فى تمييع القضية.

وأذكر أن الجانب الأمريكى كان قد اقترح حضور بعض الضباط الأمريكان لمناقشة المشروعات المقترحة أثناء زيارة روجرز، وهذا الاقتراح أثار غضب محمود رياض وأخطرنا به فرفضنا الطلب، رغم موافقة السادات، ودارت بيننا مناقشات طويلة صممنا فيها على الرفض، واستجاب لنا السادات. وكانت أسانيدنا فى ذلك قوية، فالعلاقات المصرية الأمريكية مقطوعة، وعلى الجانب الآخر العلاقات الأمريكية الإسرائيلية على خير وجه. ويوجد تبادل معلومات بين أجهزة المخابرات فى كل من البلدين، ثم إن حضور ضباط أمريكيين للمناقشة والاطلاع على خططك ومواقعك الحالية، ومواقعك المقترحة مع الانسحاب، معنى هذا أن نعطيهم كل الخطط الخاصة بنا لكى تكون فى أيدى الإسرائيليين بمنتهى اليسر والسهولة، ولذلك رفضنا واضطر الرئيس أنور السادات لأن يرضخ لهذا الرفض.

عقب مقابلته مع السادات مباشرة سافر روجرز إلى «إسرائيل» وكان الاتفاق أن سيسكو الذى غادر معه إلى «إسرائيل» ليبحث إمكانية التوصل إلى حل وسط عائد إلى القاهرة، إذا نجح جهده هناك، أو إذا بدت بوادر تدل على احتمالات نجاح. فإن روجرز نفسه سوف يعود مرة أخرى إلى القاهرة.

●●●

عاد سيسكو إلى القاهرة قادماً من «تل أبيب»، وهى الزيارة الأخطر فى سجل تنازلات أنور السادات المفتوحة، وأثناءها تقابل مع السادات مرتين، ضمت الأولى إليهما محمود فوزى رئيس الوزراء، والفريق أول محمد فوزى وزير الحربية. ومحمود رياض وزير الخارجية، والقائم بالأعمال بيرجس طبعاً.

وتحدث سيسكو عن رد «إسرائيل»، وهو فى الحقيقة أسوأ رد ممكن، ويتمثل فى أن «تل أبيب» ترفض أية مقترحات، وأن مقترحها الوحيد هو الذى قدمته بفتح قناة السويس دون الارتباط بأى حل جزئى. أو شامل، ومن دون ارتباط بالانسحاب.

يعنى على مصر أن تفتح قناة السويس وفقط، وأن هذا هو ما يمكن أن تعطيه « إسرائيل» فى هذه الفترة.

وحاول محمود رياض ومحمد فوزى أن يتدخلا ويناقشا سيسكو فى هذا الكلام، أوقفهما السادات وقال:

- لا داعى للمناقشة، وأنا أعرف رأيكما.

ثم كانت المقابلة الثانية وهى الأخطر على الإطلاق، جمعت بين السادات وسيسكو على انفراد، ولا أحد عرف بتوقيت هذا الاجتماع، ولكننا - بوسائلنا - عرفنا ما دار فيه بالتفصيل.

هذا الاجتماع يفضح اتجاهات أنور السادات الحقيقية، ولو كان طال بنا الوقت فى الحكم لكان من الواجب أن يحاسب أنور السادات على الكلام الذى قاله لسيسكو، ذلك أنه أساء إلى البلد وانحرف عن سياستها الثابتة، وأساء إلى موقع رئيس الجمهورية، ولا

المتنازعة في« الشرق الأوسط».

أستطيع أن أمنع نفسى من المقارنة بين الطريقة والكيفية التى كان يتعامل بها جمال عبدالناصر مع الأجانب، كان يتحدث بكبرياء وطني، وبعظمة سياسية، كان الشعب يسانده، ويسنده تاريخ طويل، وممتد، ويسانده موقع جغرافي، ويسانده دور ثورى ووطني، كان جمال عبدالناصر حينما يجلس مع أى رئيس دولة مهما كانت هذه الدولة، ومهما كانت عظمتها، يجلس وكما يقولون بالبلدى «ملو هدومه»، لا يستطيع أيًا كان. أن يقترب منه، أو من مصر فى وجوده.

ثم يأتى أنور السادات ويتحدث إلى وكيل وزارة الخارجية الأمريكية، ويشرح له متاعبه الداخلية، ويقول له:

ـ أنا قررت إجراء تغييرات داخلية قريباً فى مصر.

ويقرر أمامه بأنه سوف يتخلص من وزير الحربية الفريق أول محمد فوزى ووزير الخارجية محمود رياض.

وما هى الأسباب؟

يقول السادات:

ـ لأن هذين الاثنين ضاغطين عليَّ كى أحارب، و«أنا مش عايز أحارب».

هى إذن رسالة مطلوب إبلاغها إلى من يهمه الأمر، و«إسرائيل» هى أول من يهمهم مثل هذا الأمر، رسالة واضحة بأن أنور السادات لا يريد الحرب.

والنقطة الثانية التى تحدث فيها السادات مع سيسكو تتعلق باللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي، التى وعد بحلها، والتخلص منها، وأعلن لسيسكو أنه سوف يجرى بعض الاعتقالات، وقال له أنه مقدم على تصفية المعارضين له.

أما النقطة الثالثة، والأهم، والأخطر، فيما قاله السادات لسيسكو فقد كانت متعلقة بـ«إسرائيل» نفسها، وفيها أسرَّ السادات لـ«سيسكو» أنه يفضل أن يأتى موشى ديان رئيساً للوزراء، لأنه فى نظره أحسن من جولدا مائير، ولأن ديان ممكن «التفاهم» معه، بعكس مائير وقال له بالحرف:

ـ أنا أصلى من أجل أن يأتى ديان رئيساً للوزراء.

I pray to god for Dayan to be prim minister

والغريب أن سيسكو فهم الرسالة ودلالاتها، ولكنه آثر أن يتأكد مما سمعه بأذنيه من رئيس الجمهورية، وسأل السادات فى محاولة للتأكد مما يسمعه بأذنيه: ـ هل هذه رسالة تريد إبلاغها إلى ديان؟

السادات: نعم (!)

●●●

خلاصة الحديث أن السيد رئيس الجمهورية محمد أنور السادات وعد وكيل الخارجية الأمريكية جوزيف سيسكو، بأنه مقدم على تغيير سياسة مصر، وفى سبيل ذلك سوف يقوم بتغيير وزير الحربية ووزير الخارجية، لأنهما يريدان الحرب، وهو لا يريدها، وأنه سوف يجرى اعتقالات وتغييرات داخلية، وسيحل اللجنة المركزية لتصفية المعارضين، وأنه يرسل إلى موشى ديان وزير الحرب الإسرائيلى رسالة تفيد أنه يثق فيه، وأنه يصلى من

أجل أن يأتى ديان رئيساً لوزراء «إسرائيل».

انتهى اللقاء، وخرج سيكسو، وفى جعبته صيد ثمين، وذهب إلى بيرجس[116] وراحا يراجعان ما دار فى الحديث مع السادات وهما غير مصدقين، وناقشا معاً كيفية توصيل رسالة السادات إلى ديان، واستبعدا أن تكون قناة التوصيل عبر السفير الإسرائيلى فى واشنطن، وكان وقتها هو «إسحق رابين»[117]، وكانت العلاقات بينه وبين موشى ديان سيئة، ورأيا أنه لن يكون من المناسب فى هذا الحالة أن تمر الرسالة عبر هذه القناة، وتناقشا فى إمكانية استخدام قناة الملحق العسكرى الإسرائيلى فى العاصمة الأمريكية، واستبعدا أيضاً هذا الاقتراح خوفاً من أن يعرف السفير، أو أى من أعضاء السفارة، لأن سفر الملحق العسكرى دون غرض واضح، يمكن أن يكشف الموضوع، وأخيراً اتفقا على أن يتم استدعاء الملحق العسكرى الأمريكى في«إسرائيل» إلى أمريكا، ويتم تلقينه مضمون الرسالة، ونصها، لكى يقوم بدوره بإبلاغها إلى موشى ديان[118].

الحوار بين سيسكو وبيرجس، تناول أيضا هجوماً عنيفاً على نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية السيد محمود رياض[119]، لأن خطه يخالف خط السادات، ومن ناحيته هاجم سيسكو كلاً من: أشرف غربال، ومحمد رياض، وكان الأول القائم بالأعمال المصرى لدى واشنطن، وكان الثانى مديراً لمكتب وزير الخارجية وقتها، وقال عنهما سيسكو:

ـ لست أتصور أن يقف مثل هؤلاء مع وزير الخارجية ضد رئيس الجمهورية.

---

١١٦ – القائم بالأعمال الأمريكى فى القاهرة.

١١٧ – أصبح رئيساً لوزراء «إسرائيل » فيما بعد.

١١٨ – فى حوار مع السيد سامى شرف وزير شؤون رئاسة الجمهورية وقتها، قال لي: جاءتنا معلومات من المخابرات العامة تفيد أن دونالد بيرجس القائم بأعمال رعاية المصالح الامريكية فى مصر يجرى اتصالات تخرج عن طبيعة عمله الدبلوماسى ويمكن أن تندرج تحت نشاط مخابراتي وبناء عليها تم وضعه تحت المراقبة وبالتالى عندما جاء سيسكو مباشرة إلى منزل بيرجس فى المعادى راحا يستعرضان ما قاله السادات لسيسكو وتم تسجيل الحديث بينهما

١١٩ فى مذكراته التى صدرت بعنوان «أمريكا والعرب» فى عام ١٩٨٦، ذكر وزير الخارجية الأسبق السيد محمود رياض فى صفحتي ١١٨ / ١١٩ ما يلي

(أخبرنى شعرواى جمعة أن مباحث الداخلية استطاعت أن تضع أجهزة تصنت فى منزل بيرجس القائم على رعاية المصالح الأمريكية فى مصر وأمكن تسجيل الحديث الذى أدلى به جوزيف سيسكو (مساعد وزير الخارجية الأمريكي) إلى بيرجس (القائم على شؤون المصالح الأمريكية فى مصر)، حول ما سمعه من السادات أثناء مقابلته له بعد عصر ذلك اليوم ٩ مايو سنة ١٩٧١، فقد أبلغ السادات سيسكو أنه سيقوم بتغيير وزير الخارجية محمود رياض، ووزير الحربية محمد فوزي، لأنهما يضغطان عليه من أجل بدء معركة التحرير، هذا علاوة على إصرار وزير الخارجية على الحل الشامل، كما ذكر السادات لسيسكو أيضا أنه قرر فصل حوالى مائة وخمسين عضوا من الاتحاد الاشتراكي، وهم الذين عارضوه فى اللجنة المركزية عندما طرح مشروع الاتحاد بين مصر وسوريا وليبيا»..

ثم يضيف محمود رياض: «وقد اطلعت مؤخرا على التحقيقات التى تمت مع شعراوى جمعة بواسطة النيابة العامة فى يونيو سنة ١٩٧١، وقد ورد فيها أن شعراوى جمعة أثناء اجتماعه مع أعضاء التنظيم الطليعى للاتحاد الاشتراكى ذكر ما يلي: إننى نقلت إلى الموجودين بعض ما علمته مما دار بين بيرجس وجوزيف سيسكو وما دار فيه من حديث يتصل بأمور كثيرة منها ما يمس سلامة البلاد وأرجو إعفائى من ذكرها»

كما يضيف محمود رياض «إن شعراوى جمعة قرر أن يطلعه بعد خمس عشرة سنة كاملة على الحديث الذى دار بين سيسكو وبيرجس عصر يوم ٩ مايو ١٩٧١، وهو الحديث الذى رفض الإفصاح عنه أثناء تحقيقات النيابة العامة معه فى قضية مايو سنة ١٩٧١)

هذا الحديث الذى دار بين أنور السادات وسيسكو والذى وقعت تحت أيدينا تفاصيله، يمثل دليل الخيانة الحقيقي، رئيس الجمهورية يعطى بنفسه الفرصة للآخرين للتدخل فى شؤوننا الداخلية، ويجرى فيه مهاجمة مسؤولين مصريين يقفون على أرضية وطنية صلبة ضد خط أنور السادات، لأن خط أنور السادات هو خط أمريكا، وهو خط «إسرائيل».

مكث سيسكو فى القاهرة عدة أيام فى انتظار أى تقدم يأتى من الجانب الإسرائيلي، ولما لم يحدث أى جديد، آثر السفر إلى واشنطن، تاركاً وراءه أنور السادات من دون أن يعطه أية ورقة يستخدمها فى صراعه بالداخل.

فى وسط هذه الأجواء الساخنة والانفعالات المحتقنة، فوجئنا بأن أنور السادات يدعو بعضاً من قيادات الدولة إلى «حفل شاي» فى منزله، وكان كل أعضاء اللجنة التنفيذية العليا من بين المدعوين، ما عدا على صبرى وضياء الدين داود.

ودعيت أنا وسامى شرف إلى هذا الاجتماع، وكنت أحضر اجتماعات اللجنة التنفيذية العليا كتقليد قديم وضعه الرئيس جمال عبدالناصر.

وبالطبع ثارت تساؤلاتنا: عن سبب اللقاء، وعن أهدافه؟، ولكن أحداً منا لم يستطع أن يجزم بشيء فى هذا الخصوص، كانت لنا تكهنات كثيرة، ولكنها ظلت مجرد تكهنات. وكان علينا أن نذهب إلى اللقاء حتى نحصل على إجابة على هذه التساؤلات.

برر السادات الدعوة إلى مثل هذا الاجتماع فى منزله بقوله:

- أنا دعوت اللجنة التنفيذية العليا فى منزلي، حتى أكون حراً فى أنى أعزم اللى أعزمه ولا أعزم اللى أنا مش عاوزه، وعلى هذا الأساس أنا لم أعزم على صبرى ولا ضياء داود، ولو أنني كنت عقدت الاجتماع فى المكتب كان لازم ها يحضروا، وأنا مش عاوزهم.

طبعاً لم تكن إقالة السيد على صبرى من مناصبه التنفيذية تنصب على موقعه كعضو فى اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي، لأنه منتخب من المؤتمر القومي.

وبدأ السادات يطرح علينا السؤال الذى يؤرقه:

- ما هو رأيكم فى الموقف الراهن.

وأستطيع أن أستنتج أن السادات كان قد دعانا إلى هذا اللقاء من أجل أن يحصل منا على قرار معين بخصوص اللجنة التنفيذية العليا، وكان من المقرر أن ينعقد فى اليوم التالى مباشرة اجتماع لمجلس الأمة، وكان السادات يأمل فى أن يعلن موقفاً معيناً من اللجنة التنفيذية فى خطابه أمام المجلس، كان يريد أن يحصل منا على شهادة وفاة اللجنة العليا فى إطار خطته لحل الاتحاد الاشتراكي.

أراد السادات أن يجس نبضنا تجاه هذه الخطة، وفوجئ بأن جميع أعضاء اللجنة الحاضرين أصروا على أن هناك أهمية قصوى، وضرورة ملحة لعقد صلح، وحل المشاكل، وأن يلتئم شمل القيادة السياسية من جديد، وكان أول من تكلم فى هذا الاتجاه الدكتور رمزى استينو مبدياً تخوفه من تأثير مثل هذا الانقسام الحادث عند قمة السلطة السياسية على المعركة وعلى الرأى العام.

واكتشف السادات أن اللجنة كلها ليست ضد على صبري، ولا ضد ضياء الدين داود. بل طالب جميع أعضائها بالتئام الشمل مجدداً. ومعنى هذا ببساطة أنها ليست مع أنور

السادات فى موقفه الذى يريد أن يتخذه ضد بعض القيادات.

انتهى «حفل الشاي» مساء التاسع من مايو من دون أن يحقق ما كان يرجوه السادات من هذا اللقاء.

●●●

يوم ١٠ مايو كان هناك اجتماع فى مجلس الأمة، وكنت أتوجس خيفة من هذا الاجتماع خشية أن يحدث فيه شقاق جديد، وكان من المتوقع أن تشن المجموعة الخاصة الموالية لأنور السادات داخل المجلس هجوماً على الاتحاد الاشتراكى وعلى قياداته. ما يؤدى بنا إلى الدخول فى مواجهة جديدة وصدام لا تحمد عواقبه، ولذلك أصدرت توجيهات بالاتفاق مع اللجنة التنفيذية العليا وأمانة تنظيم «طليعة الاشتراكيين» إلى المنظمين فى مجلس الأمة بأن يكون هدف الحديث والمناقشات فى حضور أنور السادات هو الصلح والالتئام، ولم الشمل، إضافة إلى حماية الاتحاد الاشتراكي، وعدم السماح بالمساس به، وعدم قبول أى هجوم عليه، والتصدى لكل من يفعل ذلك.

كانت لدينا معلومات بأن أحد الأعضاء من البحيرة اسمه أحمد يونس سوف يثير المجلس ضد على صبرى وضد الاتحاد الاشتراكي، وما يسمى بمراكز القوى، وكان يونس صديقاً مقرباً لوجيه أباظة، فاتصلت به، وطلبت منه أن يعطى تعليمات لأحمد يونس بعدم فعل ما ينتويه.

وهنا أفتح هامشا لأقول إن هذا الشخص له قصة ذات دلالة أثناء محاكمتى فى قضية مايو، وكنت قدمت للمحاكمة مرة أخرى بعد وضعى تحت الحراسة، وكانت المحكمة مشكلة من ثلاثة قضاة، ومعهم أربع شخصيات عامة منهم اثنان يمثلان اللجنة المركزية بالاتحاد الاشتراكي، باعتبارى كنت عضوا بها، كان من بينهم أحمد يونس، وحين وقفت أدافع عن نفسي، فى موضوع الحراسة، وقلت: إننى لست أملك أى شيء، وتساءلت: حراسة إيه؟ وليس لدى ثروة، وهذا شرف لى والحمد لله، ونظرت إلى أحمد يونس وقلت له بيتاً من الشعر:

قل للشامتين بنا أفيقوا .. سيلقى الشامتون كما لقينا..[١٢٠]

وتشاء الظروف أن يختلف أحمد يونس مع أنور السادات فيما بعد، ويأمر السادات بوضعه تحت الحراسة. وتشكل له محكمة كما فعلوا معي. وحدث له ما جرى لنا. وصدق حدسى وتحققت نبوءتي.

أعود إلى اجتماع مجلس الأمة، الذى انتهى على ما يرام، وسارت الأمور على عكس ما توقعنا، وسُئل أنور السادات من بعض الأعضاء عن «مراكز القوى» فقال: لا يوجد حاجة اسمها مراكز قوى، وأكد أن الخلافات انتهت.

وحين خرجنا من المجلس إلى الاستراحة وجلسنا مع السادات، ومعنا الدكتور لبيب

---

١٢٠ من قصيدة للشاعر الجاهلى ذو الإصبع العدواني. يقول فيها:
إِذَا مَا الدَّهْرُ جرَّ عَلَى أُنَاس حَوَادِثَهُ أَنَاخَ بِآخَرِينَا
فَقُلْ لِلشَّامِتِينَ بِنَا أَفِيقُوا سَيَلْقَى الشَّامِتُونَ كَمَا لَقِينَا
كذلك الدهر دولته سجالٌ تكرُّ صروفه حيناً فحيناً

شقير رئيس المجلس، فقلت له:

ـ طيب نحضر ضياء داود ونتصالح معاه؟

فقال:

ـ لا، لا، أنا لا أريد أن أتصالح مع أحد.

وكان السادات يناور من جديد..

لم ينته يوم ١٠ مايو قبل أن أؤكد على السادات موعدنا يوم الخميس ١٣ مايو سنة ١٩٧١ صباحاً[١٢١]. وكان مقرراً أن ينعقد فيه اجتماع فى استراحة «القناطر الخيرية»، يحضره وزير الخارجية محمود رياض، ووزير الحربية الفريق أول محمد فوزي، وأنا، والسيد سامى شرف، وكان الهدف من الاجتماع أن يوقع أنور السادات التعليمات الأخيرة للمعركة والتى تبقى الفريق فوزى جاهزاً لخوض المعركة.

ولما انتهى اجتماع مجلس الأمة قلت للسادات:

ـ ميعادنا يوم الخميس ١٣، حتى نناقش الموضوع الذى اتفقنا عليه.

فقال لي:

ـ طيب، لكن بلاش تقول لمحمود رياض.

فقلت له:

ـ أنا قلت لمحمود رياض وخلاص.

قال:

ـ طيب، يحضر شوية ويمشي، ونكمل الحديث مع فوزي، وننهى العملية.

كان السادات قد اتخذ قراراً بأن هذا الاجتماع لن يتم، وكان قد قال كلاماً لسيسكو يعنى أنه سيتحرك قريباً فى تصفية معارضيه، ولكنه كان يمارس لعبته المفضلة فى المراوغة.

انتهى يوم ١٠ مايو على أننا سنلتقى يوم ١٣ مايو، للانتهاء من توقيع التعليمات الخاصة بالمعركة. ولكن جاءتنا معلومات كانت تحتم علينا سرعة التحرك فى مواجهة ما يخطط له السادات، وللأسف الشديد جاء تحركنا متأخراً جداً. سبقنا أنور السادات إلى ما حدث فى ١٣ مايو.

وكان هناك يوم مهم جداً على صعيد تطور الأحداث هو يوم الأربعاء ١٢ مايو سنة ١٩٧١، كان من أهم هذه اللحظات الفاصلة، وكان أهم ما جرى فيه انعقاد الأمانة العامة لتنظيم «طليعة الاشتراكيين» مرتين، مرة فى الصباح، وأخرى عند المساء، وتمت الاجتماعات فى مكتبى بمقر الحكومة المركزية فى «مصر الجديدة».

***

من أول مايو كان من الصعب على «أمانة الطليعة» أن تجتمع، فقد كنا جميعاً نباشر أعمالاً سياسية، أو تنفيذية، وكنا منساقين وراء تدافع الحوادث وخلف تطوراتها المتسارعة، ولكن لما ضاقت الحلقات. واشتدت الحوادث، وكثرت التطورات، كان لابد من جمع «قيادة طليعة

---

١٢١ - وهو اليوم الذى أقال فيه الرئيس السادات السيد شعراوى جمعة من منصبه، وعين بدلاً منه ممدوح سالم وزيراً للداخلية

الاشتراكيين» لننظر فى خطواتنا المقبلة.

فرضنا على الاجتماع قيوداً كبيرة جداً من السرية، لأننا شعرنا فى الفترة الأخيرة بوجود متابعة لبعض تحركاتنا بوساطة بعض الأفراد الموالين لأنور السادات، ولذلك اتفقنا على أن يستقل كل اثنين أو ثلاثة سيارة واحدة، وبدون السائقين، حتى لا نلفت الأنظار لوجود اجتماع كبير فى مكتب شعراوي.

ضم الاجتماع الهام إلى جانبى بصفتى «أمين الطليعة»، كلاً من السيد حلمى السعيد عضو الأمانة ومسؤول جنوب القاهرة، والسيد سعد زايد عضو الأمانة مسؤول الشمال، والسيد محمد فائق عضو الأمانة مسؤول غرب القاهرة، والسيد سامى شرف عضو الأمانة ومسؤول الشرق، ومساعده أحمد شهيب، ومن أعضاء الأمانة الآخرين حضر كل من محمود أمين العالم، ومحمد عروق المسؤولين عن التثقيف، بالإضافة إلى أن محمد عروق كان يدير أعمال الأمانة اليومية باستمرار، وتخلف عن الاجتماع عبدالمجيد فريد الذى لم يخطر بميعاده، وكان غيابه عن أمانة القاهرة فى ذلك الوقت يمكن أن يلفت الأنظار، وتغيب أيضاً كمال الحناوى لأنه كان مسافراً للخارج.

كان الهدف من اجتماع أمانة تنظيم «طليعة الاشتراكيين» هو مناقشة تطورات الموقف الداخلي، وما حدث فى الاحتفال بعيد العمال فى أول مايو، وكذلك إقالة السيد على صبري، وما يثار داخل لجان الاتحاد الاشتراكى حول الموقف ضد تصرفات أنور السادات.

كانت النقطة الثانية على جدول أعمال الاجتماع أن نناقش الموقف السياسى الخارجى وخاصة زيارة روجرز، وما جرى خلالها، من وقائع وأسرار.

والنقطة الثالثة: أن أشرح لهم ما تم بينى وبين أنور السادات يوم ٢ مايو حتى يمكن لهم أن يستنتجوا الخط الذى يسير فيه أنور السادات.

والنقطة الرابعة: أن نتدارس معاً في الموقف من الاجتماع المقبل بينى وبين أنور السادات والمحدد له يوم ١٣ مايو صباحاً، والذى كان الهدف منه التوقيع علي التعليمات النهائية الخاصة بالمعركة، وإن كنتُ أتوقع أن يثير أنور السادات معى نقاطاً أخرى فى الوضع الداخلى تبعدنا عن موضوع المعركة.

بدأ الاجتماع وشرحت الخطوات كما ذكرتها من قبل، وأطلعتهم على الأهداف التى يسعى أنور السادات لتحقيقها من وراء كل هذه المناورات والإجراءات من أول مايو، وشرحت لهم تفاصيل ما جرى فى إقالة السيد على صبري، وتحدثنا حول الصورة التى عليها الاتحاد الاشتراكى فى هذه اللحظة، وثورات الأعضاء ضد تصرفات أنور السادات وتحركاته الأخيرة.

ثم شرحت لهم ما تم فى زيارة روجرز، وأكدت على أن موقف الأمريكان بصفة عامة، وكذلك فى التحركات الأخيرة لوزير خارجيتها فى المنطقة، ليس لها هدف غير تمييع القضية.

وأذكر أن مناقشاتنا فى هذه النقاط انتهت إلى استنتاج قوى اتفقنا عليه جميعاً وهو أن أنور السادات لا يريد المعركة، ويريد ضرب المؤسسات، وأنه خرج عن خط جمال عبدالناصر، وتراجع عن كل النقاط التى تم الاتفاق عليها أثناء ترشيحه، بل خرج عن

كلمته التى قالها فى مجلس الأمة: «جئت على طريق عبدالناصر، وليس معى غير بيان ٣٠ مارس، وهو دليل العمل».

كنت قررت تأجيل الحديث حول الحوار الذى دار بين أنور السادات، وجوزيف سيسكو لآخر لحظة، حتى ننتهى من المناقشات الأولية، وحين قمت بعرض تفاصيل ما جرى بينهما، وحين ذكرت ما دار فى هذا الحوار وخاصة ما قاله السادات لسيسكو من أنه يصلى من أجل أن يأتى ديان رئيسا للوزارة فى «إسرائيل»، وأنه ينتوى إجراء تغييرات داخلية قريباً[١٢٢]، ووعده فيها أنه سيتخلص من وزيرى الخارجية والحربية لأنهما يضغطان عليه لكى يحارب، عندها ثارت ثائرة الحاضرين بالاجتماع، وغضبوا جميعاً، وقالوا لم يعد الأمر يتوقف عند حدود أنه لا يريد المعركة، وأنه يسعى بشتى الطرق إلى تأجيلها، بدون مبرر، وفقط، ولكنه بهذا الكلام الذى قاله لسيسكو يدخل نفسه فى «خانة الخيانة»[١٢٣].

ووسط ثورة الحاضرين من هول ما سمعوه للتو[١٢٤]، أشار البعض إلى «ضرورة تدخل القوات المسلحة»، ورُفض هذا الكلام، ورُفض التطرق إلى مثل هذا الإجراء من حيث المبدأ، واتفقنا على ضرورة أن نضع خطة لمواجهة سياسية مع أنور السادات، وأن نتصدى لخطه وسياسته بالجماهير، وتوعيتها بأن أنور السادات لا يريد المعركة ويريد إلغاء المؤسسات القائمة.

كان علينا أن نختار من بين أعضاء تنظيم «طليعة الاشتراكيين» فى مجلس الأمة، وفى اللجنة المركزية، وفى لجان الاتحاد الاشتراكي، وفى جميع المواقع، من يصلح للتكليف بهذا الواجب بالنزول إلى الجماهير للتصدى لأنور السادات.

كان قرارنا أن نتصدى لأنور السادات وكان هدفنا هو فضح خطه الجديد أمام الجماهير، ووقع اختيارنا على لجنة مكونة من: محمود أمين العالم وعبدالهادى ناصف، ومحمود عروق، ويوسف غزولي، وعادل الأشوح تكون مهمتها اختيار الأفراد القادرين على حمل هذه الرسالة والتوجه بها إلى الجماهير والتصدى لأنور السادات.

وفى الوقت نفسه تقوم بفرز الأعضاء المترددين الذين بدأوا فى سياسة إمساك العصا من المنتصف، أو أولئك الذين أعلنوا انحيازهم لأنور السادات.

انتهى الاجتماع الأول فى يوم ١٢ مايو، على هذه القرارات التى تصورناها كافية..

ولكن تطور الأحداث بعده أثبتت أننا للأسف الشديد كنا قد بدأنا متأخرين جداً.

---

١٢٢ – يوشك أن يجرى عملية تصفية وتغييرات عميقة: Deep Changes.

١٢٣ – كان تعليق السيد أحمد كامل المدير الأسبق للمخابرات المصرية حسب رواية محمد عروق بالنص: «مهمتى أن أحمى الدولة ورئيسها من المؤامرات، وأنا وسط مأساة الآن حين أواجه وضعاً غريباً أن الذى يتآمر على البلاد هو نفسه رئيس الدولة».(!)

١٢٤ – فى حوار مع الأستاذ محمد عروق المدير العام السابق لإذاعة «صوت العرب»، وعضو أمانة التظيم فى «طليعة الاشتراكيين»، والذى حضر هذا الاجتماع، واطلع مع الحاضرين على تفريغ الشريط المسجل للحوار بين بيرجس وسيسكو، قال لي: أذكر أن الشريط حوى تعبيرات متعددة عن دهشة بيرجس وسيسكو مما قاله السادات لسيسكو. وأنهما اتفقا على محادثة الأستاذ محمد حسنين هيكل للاستفسار منه عن مدى جدية كلام أنور السادات الذى سمعه منه، وكان رد هيكل الذى سجله تفريغ الشريط: إنه فعلاً أمر غريب، وأنه يسمعه لأول مرة منهما، ولكنه أردف قائلاً: لكنه هو الرئيس But he is the boos

وأعترف الآن أننا لو كنا بدأنا العمل بهذه الطريقة، وأطلعنا الجماهير، وقواعد الاتحاد الاشتراكى فى القلب منهم مبكراً على ما يجرى خلف الأبواب، لكان من الممكن تحقيق نتائج مغايرة لما جرى فيما بعد..

وللحق فقد كان أنور السادات قد سبقنا بخطوات كثيرة لتحقيق مخططاته.

كان لى مجموعة تنظيم طبيعى تتعامل معى مباشرة، من بينهم أساتذة جامعة وبعض المثقفين، وبعض الأخوة اليساريين، ومجموعة أخرى منتخبة، كان معى فيها الأخ محمد عروق، ودعوتهم إلى الاجتماع فى مساء اليوم نفسه، الأربعاء ١٢ مايو، واجتمعنا إلى ما بعد منتصف الليل، وناقشنا النقاط نفسها التى جرت مناقشتها بالاجتماع الصباحي، ووضعتهم فى صورة ما يجري، وجلسنا نفكر فى تقدير الموقف، وكان السؤال الذى يلح على الاجتماع يتعلق بالخطوات التى سيتخذها أنور السادات، وما هى الخطوات التى يجب أن نتخذها من جانبنا.

قبل أن ينتهى الاجتماع بقليل، حوالى الساعة الواحدة صباحاً، رن جرس الهاتف، وكان على الطرف الآخر الفريق صادق رئيس الأركان الذى أبلغنى أن الرئيس السادات كان فى جولة مرور على بعض الوحدات القوات المسلحة، فقلت له: أنا عارف، وسألته: ما هى الموضوعات المهمة التى أثيرت فى الجولة؟

قال لي: هو تكلم فى موضوعات عامة.

قلت له: هل تكلم عن المعركة؟

فقال لي: لم يأت على ذكرها.

فقلت له: ولم يسأله أحد من الضباط عن المعركة؟

فرد: لم يسأل أحد عن المعركة.

شعرت داخلى بحزن عميق..

وانتهى اجتماعنا عند الثانية صباحاً.

وعندما أنظر إلى هذين الاجتماعين فى يوم ١٢ مايو سنة ١٩٧١ أرى أن الدرس الذى يجب أن نستفيد منه، هو ضرورة تأمين العمل السياسي، وأرى أن العمل السياسي سواءٍ فى المعارضة أم فى الحكم، يتطلب تدريب القائمين عليه، والمنضمين إلى لوائه تدريباً جيداً فى مواجهة ألاعيب وأساليب التحقيقات، سواء من الشرطة أو سلطات التحقيق المختلفة. وكما أنه من المفترض أن يتم تدريب العضوية فكرياً وسياسياً وتنظيمياً فمن الواجب أن يتم تدريبهم أمنياً أيضاً.

وهذا الدرس تعلمته خلال التحقيقات معي، حين اكتشفت أن شخصيات كانت ملء السمع والبصر انهارت بشكل كامل عند التحقيق معها، انهارت هذه الشخصيات الكبيرة بينما صمدت شخصيات أخرى صغيرة، وكان الخطأ أننا أهملنا مثل هذا التدريب، ولم نكن ندرك أهميته، وكانت النتيجة أن أحد الذين حضروا الاجتماع الأول تحدث طويلا عن الاجتماع وما دار فيه، فجرجروا على الإثر كل الناس، بينما لم أذكر من ناحيتى أى معلومات عن الاجتماع الثاني، وبذلك أمكن أن تفلت ١٢ شخصية كبيرة حضرت هذا الاجتماع من المؤامرة التى حاك خيوطها ضدنا أنور السادات.

انتهت اجتماعاتنا ذلك اليوم المهم، ولكننا كنا قد بدأنا متأخرين جداً، وكان السادات قد سبقنا، فكان قراره بإقالتى فى اليوم التالى مباشرة أى فى يوم ١٢ مايو سنة ١٩٧١، ثم كانت الاستقالات وما حدث بعدها كله معروف.

●●●

لم يمثل قرار إقالتى أى درجة من درجات المفاجأة بالنسبة لي، كانت المعلومات تتوارد بعد إقالة السيد على صبرى بأن الدور فى الإقالة على شعراوى وما دام على صبرى مشى يبقى شعراوى التالي، كان الاختلاف فى بعض الأوقات من اللى يقال أولاً، وكان السؤال: مع من يبدأ أنور السادات المعركة، مع على صبرى أم مع شعراوى جمعة، وحين أقيل على صبرى قالوا: الدور إذن على شعراوي.

وكانت تصلنى معلومات بهذا، كان هناك تنظيم طليعى فى الشرطة بعيد عن الأجهزة وبعيد عن المباحث، بعض هؤلاء كان على صلة ببعض الأفراد المتصلين بأنور السادات، وكانت تصلنى المعلومات، وما يتردد بين الموالين لأنور السادات من أن الدور القادم بالنسبة لك، لأنه سيأخذ إجراءات بحل الاتحاد الاشتراكى وخلافه.

جاءنى تقرير موقع من كاتبه يوم ١٢ مايو من الزيتون، وفيه أن طلعت شقيق أنور السادات يجتمع بالبعض فى الزيتون ويقول إن أنور السادات سيخلع شعراوى جمعة بالقريب العاجل وجاءنى تقرير من غير هذا الطريق يؤكد هذا الكلام أيضاً، وكل الناس كانت شاعرة بهذا الاتجاه.

والحقيقة فى هذا الخصوص مركبة بعض الشيء، صحيح أنى كنت أتوقع الإطاحة بي، وصحيح أيضاً أننى كنت أستبعد هذا التوقع، لم يحدث منى ما فعله على صبري، الذى فتح معركة كبيرة جداً على أنور السادات فى الاتحاد الاشتراكي، وكنت أعرف أن البلد فيها بلبلة كبيرة جداً، واستبعدت فى بعض الأوقات أن يسير فى خطوات فى إقالتي، وتصورت أنه سيواجه ساعتها ذوبعة أكبر، كما أننى كنت أحاول باستمرار أننى أدفع أنور السادات على الخروج من ساحة الصراعات الداخلية، والدخول إلى ساحة المعركة مع العدو. ولكن كنا نفكر بشيء وهو يفكر بشيء آخر. نحن نحاول أن ندخله فى طريق المعركة، وهو يخطط لطريق بعيد جداً عن المعركة، ولذلك لم أستطع توقع ما يقوم به، لأن الاختلاف بيننا كان كبيراً جداً.

حتى يوم إقالتى ذهبت الوزارة صباحاً كالمعتاد، وأجريت ثلاث مقابلات، المقابلة الأولى كانت مع السيد حامد محمود والسيد فؤاد مرسى وكلاهما قال لي: هناك معلومات أكيدة أن الرجل سيتخلص منك قريبا ولم يحددا التاريخ، واطلعت على «البوسطة»، ووجدت فيها كشف بالإفراج عن ١٥٠ معتقلا، وبعدها سيبقى فى المعتقلات كلها ١٠٠ فرد من الإخوان المسلمين، وكان يوجد ١٥٠ ليس لى علاقة بهم، والمخابرات الحربية قبضت عليهم فى سيناء فى عمليات أمنية، ما يعنى أن المعتقلات التى يقول أنور السادات أنا صفيتها، كانت فى الحقيقة قد صفيت فى عهد عبدالناصر. وفى عهدنا، وإذا كنت قد وقعت القرار فلن يتبقى فى السجون غير ١٠٠ واحد فقط، ولكننى لم أوقعه فبقى حوالى ٢٥٠ معتقلا.

ثم وصلت معلومات أن السيد ممدوح سالم وصل إلى رئاسة الجمهورية، وبعد فترة قالوا أن الدكتور فوزى حضر بالرئاسة، وبعد ذلك طلبوا سامى شرف فذهب حيث من المفروض أثناء حلف اليمين يحضر رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ويحضر وزير رئيس شؤون رئاسة الجمهورية السيد سامى شرف، ووصل سامى وتم وضعه فى غرفة، وحلف ممدوح سالم اليمين، ودخل بعد ذلك سامى شرف فقال له أنور السادات أنا قبلت استقالة شعراوي، وأذهب وبلغه بها.

كنت حين تأكدت من وجود ممدوح سالم وفوزى بالرئاسة أنه سيحلف اليمين، طلبت مدير مكتبي، وقلت له، أنا سوف أترك الوزارة ونازل لأن ممدوح سالم سيأتى وزير داخلية، وفى تلك الأثناء دخل مكتبى سعد زايد، فاصطحبته إلى القيادة العامة لزيارة الفريق فوزى لكى أعطيه تقريراً سريعاً حول الموقف.

حين وصلت القايدة العامة تذكرت أنه يوجد بعض الأوراق المهمة جدا والخاصة ببعض الأفراد وموجودة عند اللواء حسن طلعت مدير المباحث العامة. وأن هذه الأوراق من صالح الأفراد دول أنها تحرق، واتصلت من مكتب فوزى باللواء حسن طلعت وهو فى الحقيقة من الضباط الذين سعدت بالعمل معه، ناصرى جدا وثورى جدا وشجاع جدا فقلت له: يا حسن الراجل ها يشيلنى دلوقتى لأن ممدوح سالم حضر وحلف اليمين، يعنى أعطيته الحقيقة واضحة قبل أن أطلب منه أى طلب، وهذه شجاعة حسن طلعت يعنى أنا لو خبيت عليه، ولم أقل له كان أى واحد سينفذ هذا الكلام، ولكنى كونى أنا أصبحت مش وزير داخلية وأنا أعطى تعليمات وتنفذ يبقى فيه شجاعة فى هذه اللحظة:

وقلت له: الأوراق الخاصة بفلان وفلان أرجو أن تحرقها، وقال لي: حاضر وفعلا حرق كل الأوراق.

بعد ذلك جاء الفريق محمد صادق وجلسنا وكان الفريق فوزى يحضر اجتماعا مع بعض الضباط الكبار، فشعرت بأن الموقف سيصبح حرجا جدا، ضباط فى اجتماع وأنا موجود وسعد زايد موجود، وسعد زايد فى حالة ثورة، ومحمد صادق جالس، فأنا قدرت أن الأفضل أن نذهب للبيت عندي، وقلت للفريق فوزي: وحين يصل سامى شرف سوف اضعك فى صورة ما حدث. وقبل أن أتحرك من مكتب فوزى علمت بوصول ممدوح سالم إلى الوزارة، فطلبته بالتلفون وقلت له: مبروك وزارة الداخلية، فقال لي: أنا فى غاية الأسف أننى آجى بعدك وزيرا للداخلية ولم أكن أتمنى هذا اليوم، وشكرته ورجوت له التوفيق وأغلقت الهاتف.

انصرفت أنا وسعد زايد إلى البيت. ونزل معى الفريق فوزى والفريق صادق وودعونا حتى الباب. وكان صادق فى غاية الأسف، وكان يبدو عليه الحزن، على عكس الحقيقة التى ظهرت بعد ذلك، وظل فى وداعنا حتى الباب الخارجى لمبنى القيادة.

بعض الناس تقول أن ما جرى فى يوم ١٢ مايو كان عبارة عن مجموعة من السلبيات الكثيرة، وأنا أقول: أنه كان فيه إيجابيات كثيرة جدا، وما جرى فى ذلك اليوم لم يحصل فى مصر، مجموعة فقيرة، ليست على ثراء واسع، وليس وراءها حزب قوي، وموجودة فى

السلطة ثم تستقيل وترفض البقاء فى السلطة وهى فى أشد الحاجة إلى المركز، فى أشد الحاجة إلى المال، من ناحيتى أعتبر أن استقالتها هى فى جوهرها عمل إيجابى كبير، أن تقول جماعة من الناس: مش عاوزين سلطة.

أن يأتى وزير له كل مميزات الوزراة وجاهها ووجاهتها وما يأخذه من مرتب كبير. وما يتمتع به من سلطة الوزير، ثم يقول: لا أريد كل هذا، لأنى لا أريد ان أشارك فى الخط الذى يسير فيه أنور السادات ثم يستقيل، هذا فى نظرى شيء إيجابى جدا.

والنقطة الإيجابية الثانية فى هذا اليوم أنه جرت إذاعة الاستقالات من دون أمر أو تعليمات رئيس الجمهورية.

النقطة الثالثة تغيير برامج إذاعة صوت العرب بالكامل وتحويلها من برامج عادية إلى برامج ثورية بأمر من محمد عروق وليس من الوزير، هذه الإيجابيات الثلاثة فى الحقيقة الواحد فيما يستعيد تاريخ يقول إن هذا اليوم كان عظيما على الرغم من نقد بعض الناس لنا، وحديث البعض عن أننا تركنا البلد.

والذى حدث أن الإذاعة أخطرت بإذاعة خبر قبول استقالتى من وزارة الداخلية، فى نشرة الساعة الخامسة، بعدها جاء إلى بيتى سامى شرف وقال لي: الريس قبل استقالتك، ولم يعملها فى صورة إقالة أو إعفاء، وقال لي:

- قل لشعراوى أننى قبلت استقالته، لأنه كان متهاون فى الفترات دى كلها ونحن أمسكنا شريط لشعراوى من ضمن المتآمرين، وأنه هو الذى كان يدير اللجنة المركزية ضدي، سامى شرف قال له:

- لا مش ممكن شعراوى يعمل كده.

فقال له: أنا قررت نخرج كأصدقاء وكل واحد منا يذهب إلى مكانه، وأنا سوف أجرى تحقيقاً فى هذا الكلام.

وكتب السادات بياناً وأذيع، ولكنه لم يكرر، كان يريد أن يصور خروجى من وزارة الداخلية بسبب الإرهاب والضغط الذى تمارسه وزارة الداخلية فى عهدى على الجماهير، وأراد بهذا الهجوم الشديد عليّ أن يقطع صلتى الطيبة بورارة الداخلية ويخيف أعضاء تنظيم «طليعة الاشتراكيين» الذين لهم علاقة طيبة معي، أراد أن يخرجنى فى صورة سيئة.

المهم جاء سامى شرف وبلغنى هذا الكلام، وقال لي: أنا تعبان، واتصل بأنور السادات وقال له:

- أنا تعبان وأنا لن أستطيع العمل.

وقال له:

- هدى نفسك وخذ إجازة.

وكان سامى مرهقاً فعلا.

وكلمنى محمد فايق بالتليفون وقال لي: الراجل ده بيجرى وراءنا ويريد إذاعة استقالتك، هى إيه حكاية الاستقالة؟، فقلت له: يا محمد لازم تذيع الاستقالة، وظل أنور السادات وفوزى عبدالحافظ يتصلان بالإذاعة للسؤال عن سبب تأخر إذاعة خبر استقالة شعراوى

جمعة وتعيين ممدوح سالم بدلاً منه حتى أذيع الخبر فى نشرة أخبار الثامنة والنصف.

وما أن أذيع الخبر حتى توافد الكثيرون إلى منزلى وإذا بالبيت يمتلئ بالناس، جاء حلمى السعيد وسعد زايد ومشهور ومحمد فايق وبعض ضباط الجيش وعبدالمحسن كلمنى بالتليفون ولبيب واستعرض المتواجدون تطورات الموقف مع السادات وقرروا أن يستقيلوا، وجاء محمد فايق فقيل له: سوف نستقيل، ثم اتصل بى عبدالمحسن أبو النور، وقال لي: بتعملوا إيه؟ فقلت له: المجموعة عندى وسوف يستقيلون، فقال: أنا أيضا سوف أستقيل من اللجنة التنفيذية العليا ومعى لبيب شقير وضياء الدين داود، ووضعت أسماءهم، واتفقنا مع محمد فايق على أن يذيع الاستقالات قبل الساعة الحادية عشرة إلا خمس دقائق، وكان أشرف مروان قد جاء، واتفقنا معه أن يأخذ الاستقالات ويوصلها لأنور السادات الساعة ١١ يكون فايق أذاع الاستقالات.

وهنا أعترف أنه قد حدث خطأ كبير فى هذه النقطة بالذات.

نحن لجأنا للاستقالات، وهذا حقنا، ولكن كان يجب أن يذاع معها بيان يوضح للناس لماذا استقلنا. وهو ما لم يحدث، وهذا أحد الأخطاء الكبيرة، ولو كنا حددنا فى أسباب الاستقالة، اتصال أنور السادات بموشى ديان واتصاله بسيسكو والحديث الذى دار بينهم كانت الناس عرفت المدى الذى وصل إليه السادات فى تعامله مع أعداء الأمة والوطن، للأسف كانت كل إيجابيات اليوم معلقة بمثل هذا الإجراء الذى كان سوف يضع الناس فى حقيقة ما يجري.

●●●

اتصل صبرى مبدى وعبدالهادى ناصف بالأخ محمد عروق وقالوا له: إننا سوف نستقيل وأذيعت الاستقالة من صوت العرب، وتغيرت خارطة البرامج على إذاعة صوت العرب وتحول من برنامج عادى إلى برنامج ثوري، خطب جمال عبدالناصر وأغانى جمال عبدالناصر وشعارات جمال عبدالناصر بحيث أصبحت صوت العرب خلية ثورية.

الحقيقة موقف إذاعة صوت العرب يعتبر من أكبر الإيجابيات التى شاهدتها وأحسست بها فى هذا اليوم ومرت علينا فى هذه الفترة.

محمد عروق الحقيقة أنا سأذكره كمثل فى هذا الموقف، تحمل المسؤولية فى تغيير البرنامج واستجاب له - الله يرحمه - أمين حماد، وهو رجل طيب ولا علاقة له بالسياسة. وحين سئل محمد عروق فى النيابة عن الذى أمر بتغيير البرامج، فقال: أنا غيرت البرامج من نفسي، ولم آخذ تعليمات من أحد، ولما سأله رئيس النيابة: ألم يكن للوزير السابق محمد فايق أى دخل أو أوامر فى إلغاء البرنامج فكان رد محمد عروق:

- بشرفى لم يحصل.

شاهدت فى التحقيقات البعض يحلف بشرفه كذباً على أشياء لم تحدث حتى يبرأ نفسه، ومحمد عروق يحلف بشرفه حتى يبرأ محمد فايق ويدخل هو السجن، وهو موقف فضلا عن أنه موقف شجاع فهو فى الحقيقة موقف نبيل، القيادة التى يعمل معها محمد عروق استقالت وأصبحت خارج السلطة وهو يذيع، ويغير البرنامج وبعد ذلك يدخل التحقيق كرجل ويستمر كرجل ولا يتمسح بأحد، ولا يقول أن هذا أعطانى تعليمات، أو لم

يعطنى تعليمات، وإنما يقول: أنا المسؤول، وكان رئيس النيابة يحاول وضع المسؤولية على الوزير فيقول: بشرفى لم يحصل، موقف لا يمكن أن ينسى بل على العكس يعتبر إحدى الإيجابيات الكبيرة.

●●●

١٣ مايو لابد أن يُقيم حقيقة بإيجابياته وسلبياته وفيه علامات على الطريق لكل مجموعة تريد أن تتخذ موقفا شجاعا، الاستقالات على الرغم من سلبيتها موقف شجاع، وكان محمد فايق وإذاعته للاستقالات كان موقفا شجاعا، ومحمد عروق وتغيير البرنامج وتحمل المسؤولية فى صوت العرب كان موقفا شجاعا، وموقفا إيجابيا، والمظاهرات التى خرجت يوم ١٤ و١٥ مايو دون توجيه ودون قيادة تهتف ضد أنور السادات وتؤيدنا موقف إيجابي، طبعا الاستقالة عمل سلبي، ولكن كان يمكن أن تكون عملاً إيجابياً لو خططنا من البداية أن نقاوم وأن نرصد ونفضح تحركات أنور السادات وانحرافاته.

●●●

ذكريات مع الرئيس

«خطابك كان ضعيفاً، لأنك لم تحضره، ومن الخطأ أن تأتى

على سيرتى فى هذا الموقف، البلد فيها مظاهرات، وإضرابات، ومصابون فى المستشفى، أعرف أنك صادق فى كل كلمة قلتها، ولكن الناس لن تصدقك، خاصة حكاية قبلاتنا لعبدالناصر، أخشى أن يعتبروها نفاقاً، ولا أحب لك أن تكون فى هذه الصورة».

جمال عبدالناصر



أردت أن أختم هذه الشهادة ببعض ذكريات العمل مع الرئيس جمال عبدالناصر، والحديث عن الزعيم والبطل والأخ والصديق بالنسبة لى صعب، لأنه فى الحقيقة حديث من الوجدان، حديث من القلب، صادق، مليء بالشعور، وأعترف أن مثل هذه النوعية من الأحاديث تكلف اللغة ما لا تطيق، لنجعلها تترجم الإحساس إلى لفظ، وتجسد الوجدان فى كلام.

عبدالناصر لا يحتاج لتقديم مني، ولكنى أترك عبدالناصر نفسه يقدم نفسه بكلماته فى خطابه بمؤتمر للعمال فى حلوان يوم ٣ مارس سنة ١٩٦٨، وهو الخطاب الذى قال فيه:

. (إننى لم أعط حياتى للحكم ولا للسلطة، وبرغم سنوات طويلة من العمل السياسى فلست أعتبر نفسى حتى الآن سياسيا محترفا، وأدعو الله ألا أكون كذلك فى يوم من الأيام، وكل ما أتمناه دائماً من الله أن أرى طريق الواجب، وأحفظ الصلة بإحساس جماهير هذا الشعب، وبوجدانه، بدون أى عوائق يصنعها الحكم أو السلطة، ذلك أنه بدون الصلة المستمرة بإحساس الشعب ووجدانه يصبح الحكم تحكما، وتصبح السلطة تسلطا، وذلك ما أدعو الله أن يقينى منه، ويقى منه شعبنا فى نضاله حاضرا ومستقبلا).

ببساطة هذا هو جمال عبدالناصر، الوطني، الثائر، الذى لا يعتبر نفسه سياسيا محترفاً، ويركز على الصلة بالجماهير ووجدانها، ويرجو من الله أن يبعد عنه وعن الشعب العوائق التى تصنعها السلطة ويصنعها الحكم.

أحاول هنا قدر ما أستطيع أن أتحدث بمصداقية للتاريخ عن بعض الذكريات مع الرئيس جمال عبدالناصر، وخاصة عن حدثين كبيرين حدثا بعد سنة ١٩٦٧ هما:

المظاهرات..

والانتخابات..

وأبدأ الحديث عن مظاهرات سنة ١٩٦٨.

قبل أن أخوض فى الحديث عن هذه المظاهرات، أعود إلى لحظة تعيينى وزيراً للداخلية، وأذكر أنه حين كلفت بالوزارة، كان مع التكليف توجيه من الرئيس جمال عبدالناصر بأنٍ الواجب الأساسى لى هو «تسييس الشرطة»، كان معنى ذلك أن توضع الشرطة أفراداً وإمكانات فى خدمة الجماهير، يعنى وضع شعار: «الشرطة فى خدمة الشعب» موضع التطبيق العملي، وأن ينفذ بكل صدق وبإحساس، وأذكر الرئيس عبدالناصر وهو يقول لي:

. أنت ماسك تنظيم طليعة الاشتراكيين، وأمين التنظيم فى الاتحاد الاشتراكي، بالإضافة إلى وزارة الداخلية، وأنت تمثل أمامى سكرتيرا للحزب، ومن الضرورى أن نربط بين شقى النظام السياسى والأمني.

كنت أدرك أن الشرطة فى الحقيقة تمثل دائماً وباستمرار عنواناً للنظام، فهى على احتكاك يومى مع الجماهير، وهى التى يناط بها تقديم خدماتها المختلفة للناس، وهى تعبر تعبيرا صادقاً عما إذا كان هذا النظام ثوريا أو غير ثوري.

كان لابد من تقدير موقف سريع، لكى أضع خطة التحرك فى ضوء هذا التوجيه، وقررت أن يكون التحرك فى دوائر ثلاث:

الدائرة الأولى: أن أبدأ بالتحرك مع الضباط وبينهم ويوجد عدة نواح لهذا التحرك، أولاً: بالوعى السياسي، ولذلك كان إنشاء معهد تدريب الشرطة، وتم تخصص جزء من المحاضرات للتدريب السياسى والوعى السياسي، وثانيا: بالعامل الإنساني، حتى يشعر كل ضابط داخل الشرطة أنه، وهو يقوم بواجبه، يكون ظهره محميا بتحقيق العدالة، يعنى لا استثناءات، ولا وساطة، ولا محسوبية، وكل إنسان يكافأ بالعمل الذى يؤديه. فإذا جمعنا العدالة مع العامل الإنساني، والوعى السياسي، أمكن للضباط أن يتحركوا بنجاح نحو الهدف الذى رسمته.

الدائرة الثانية: وهى ضباط الصف والجنود، وكان هدفى أن آخذ الدائرة الأولى وندخل جميعاً، ضباط الشرطة وأنا، إلى هذه الدائرة المهمة جداً، التى هى فى الحقيقة عصب الشرطة، وتتمثل فى ضباط الصف والجنود، وأعترف أنه لا يوجد أحد فى قيادة جهاز الشرطة ينظر إلى الشرطى النظرة التى يجب أن ينظر بها إليه، كانت هناك جزاءات تعطى، وكان هناك إهمال فى المعاملة، ولا يوجد الرعاية الاجتماعية الكاملة، ولا يوجد - وهذا مهم جداً - إحساس بالصلة بين القيادة فى أعلى درجاتها، وبين الجندى فى آخر السلم، أو فى نهاية المستويات.

ولذلك قررت فى كل اجتماع مع رجال الشرطة أن يكون فى صورة ثلاثة لقاءات، الأول مع الضابط منفردين، ثم لقاء مع ضباط الصف، ومن بعد لقاء مع الجنود منفردين، حتى يمكنهم أن يتحدثوا بينهم وبينى بصدق وبإخلاص وصراحة دون حرج، ودون خوف.

وكان يلح عليَّ فى تلك الفترة سؤال ظل يؤرقنى طويلاً وهو:

- كيف نتخلص من العقدة الموجودة بين الضابط وبين الجندي، أو بمعنى أصح كيف نقضى على التعالى الوظيفى الذى ينال من كبرياء العسكري. ويجعله باستمرار فى حالة خوف ورهبة من الضابط.

كنت أتصور أن المفروض أن يحل الحب والاحترام محل هذا الخوف وتلك الرهبة.

وأقول بكل تواضع إننا نجحنا فى هذا نجاحاً كبيراً جداً.

الدائرة الثالثة: بعد ما استطعت أن أتحرك مع الضباط وأخذتهم إلى دائرة الجنود والأفراد، كان علينا أن نتوجه جميعاً، (الوزير والضباط وضباط الصف والجنود) إلى الدائرة الأوسع، وهى دائرة الاتحاد الاشتراكي، فنجرى أحاديث ونعقد لقاءات مع قيادات الاتحاد الاشتراكي، وكنت خلال زياراتى كوزير للداخلية إلى مقر الاتحاد الاشتراكى أصطحب معى مدير الأمن، وكانت تجرى هذه اللقاءات بين قيادات الداخلية وقيادات الاتحاد الاشتراكى فى إطار متبادل من الاحترام والتقدير، ورتبنا العلاقة بيننا على أساس أن الاتحاد الاشتراكى يمكن أن يخدم الشرطة بإيجاد علاقة طيبة بين الشرطة والجماهير

من ناحية، ومن ناحية أخرى أن تقوم الشرطة بالتخديم على الاتحاد الاشتراكى فى أن تؤدى خدمات طيبة لجماهير الاتحاد الاشتراكي.

بهذه الدوائر الثلاث: الاتحاد الاشتراكيٍ، والضباط، والجنود، أمكن أن نخرج كلناً لنؤدى خدمات للشعب، وتصبح الشرطة فعلاً فى خدمة الشعب، وليس سيفاً مسلطاً عليه، وهذا فى الحقيقة هو جوهر وطبيعة النظام الثوري، حيث لا يمكن أن يكون هناك أى تناقض على الإطلاق بين الشعب وبين الشرطة فى أى نظام ثوري، وفى الوقت الذى أنشأنا فيه معاهد تدريب للشرطة لرفع كفاءتها الشرطية، وطورنا المعدات الفنية، لم يكن يخطر فى بالنا، وكان آخر ما يمكن أن أفكر فيه من سنة ١٩٦٦ إلى سنة ١٩٦٨ أن يجرى تدريب وتمرين قوات الشرطة على مقاومة المظاهرات.

لم يحدث هذا فى الحقيقة، لأنه لم يقع صدام مباشر بين الثورة وبين الشعب، ولم يكن من المتصور أن يحصل تناقض بين الثورة وبين الشعب، ولذلك كانت مظاهرات سنة ١٩٦٨ مفاجأة لقوات الشرطة، وأعترف أنها كانت مفاجأة كبيرة بالنسبة لى أنا بالتحديد.

كيف بدأت المظاهرات؟، ولماذا؟

●●●

بعد النكسة قُدم بعض قادة سلاح «الطيران» إلى المحاكمة العسكرية باتهامات تتعلق بما تم فى يوم ٥ يونيو سنة ١٩٦٧، وصدرت الأحكامِ العسكرية بسجن عدد من المتهمين بالسجن لمدد مختلفة، وهذه الأحكام لم تلق قبولاً لدى بعض عمال مصانع حلوان، وخصوصاً عمال المصانع الحربية، وبالتحديد عمال مصانع الطيران، وقرر عمال هذه المصانع الاحتجاج على هذه الأحكام، وأول ما اتصل علمى بنية العمال على الاحتجاج تواصلت مع قادة الاتحاد الاشتراكي، وعلمت منهم: أن العمال مصممون على الخروج إلى الشارع فى مظاهرات، وحاولنا بالتفاهمٍ أن نمنع خروجهم إلى الشارع، فلم ننجح، ولكننا استطعنا فى النهاية أن نعقد اتفاقاً مع قيادات العمال على أن تخرج المظاهرات من المصانع فى حلوان وتتجه إلى محطة مترو حلوان، وتتوقف عند هذا الحد، ثم يتم تشكيل وفد من العمال للتوجه إلى القاهرة حيث مكاتب المسؤولين للتعبير عن آرائهم، وكان هذا أقصى ما يمكن أن نحصل عليه من العمال الغاضبين.

فيما بعد اتهمت ومعى بعض قادة الاتحاد الاشتراكى بأننا دبرنا هذه المظاهرات، كما سوف أوضحَ ذلك لاحقاً.

خرجت المظاهرات وظلت ماشية سلمية، وكانت قناعتنا أنه لن يحصل تناقض بين العمال وبين الثورة، وصلت المظاهرة إلى قسم حلوان، فحصل احتكاك بين بعض الجنود وأفراد من المظاهرة، وهذا أمر طبيعي، حيث الحشد الكبير من العمال يسير، وجنود الشرطة موجودين، وخشى المأمور أن يتم اقتحام مقر القسم، من جانب بعض الأفراد، فأراد أن يحمى نفسه، وبدون تعليمات من المستويات القيادية للشرطة، أطلق بعض الرش فى الهواء لتفريق المظاهرة ومنعها من الدخول إلى حرمِ القسم، ونتيجة لهذا حصلت بعض الإصابات جراء استخدام طلقات الرش، والرش دائما إما يضرب فى الهواء، وإما على الأقدام أو فى الأرض، بحيث لا يصيب غير اليدين أو القدمين، والرش صغير لا يترك

أثراً كبيراً، والغرض منه التفريق، وفعلاً تفرقت المظاهرة بعد صدام بينها وبين الشرطة، وجرح بعض المتظاهرين وتم نقلهم إلى المستشفيات.

وبادرت على الفور بالتوجه إلى المستشفى، وكان معى الدكتور النبوى المهندس[١٢٥] والأخ سامى شرف والتقينا بالمصابين وطيبنا خواطرهم، وشرحنا لهم الخطأ الذى وقع، سواء منهم، أو من رجال الشرطة، وصالحناهم. ومن المستشفى عدت إلى مجلس الأمة. وكان منعقداً، وطبعاً الأخبار تواترت، وطلب منى أن أشرح الموقف، وفى الحقيقة أنا كنت منهكا جداً وتعبان، وكان هذا أحد الدروس التى استفدت منها بعد انتقاد الريس لي.

بدأت حديثى إلى مجلس الأمة، ولم أكن حضَّرت ما سأقوله فى الكلمة، طلب الأعضاء بيانا من وزير الداخلية حول الأحداث، فصعدت إلى المنصة وانفجرت بالكلام، وشرحت ما حدث فى المستشفى، وذكرت أننى حينما ذهبت إلى المستشفى ومعى الدكتور النبوى المهندس، استُقبلنا بطيبة العمال المصريين، ولما تكلمنا معهم تفهموا الظروف، وقاموا فقبلونا، وقالوا والله لابد أن تبلغ تحياتنا وقبلاتنا للريس عبدالناصر، وهذا بالفعل هو ما حدث، وأنا كنت صادقا فى نقل هذه العبارة، فلم أكن أكذب ولا اخترعت هذه الوقائع، وفعلاً بعد تسوية الموقف مع العمال طلبوا منى أن أبلغ الرئيس بتحياتهم وأن أنقل إليه قبلاتهم.

وانتهت جلسة مجلس الأمة، وإذا بـ«الريس» يطلبنى على التليفون، ويقول لي:

- خطابك كان ضعيفاً، لأنك لم تحضره، وكان يجب ألا تتكلم إلا بعد تحضير ما ستقوله، وكان مفروضا ألا تتكلم وأنت تعبان، وألا تتكلم وأنت غير محضر، وبعدين من الخطأ أنك أنت تأتى على سيرتى فى هذا الموقف، لأن الناس لن تصدق، البلد فيها مظاهرات، وفيه ناس عاملة إضراب، وناس مصابون فى المستشفى، ولا أحد سيصدق ما ذكرته فى كلمتك، وإنْ كان الكلام الذى قلته أنت أنا واثق من صدقك فيه، ولكن الناس لن تصدق، خاصة حكاية تحياتنا، وقبلاتنا لجمال عبدالناصر، وسوف تعتبره نفاقاً. وأنا لا أحب لك أن تظهر بهذه الصورة التى لا أرضاها لك.

هذا هو جمال عبدالناصر المعلم والقائد والناصح الأمين مع من يعملون معه.

●●●

لم تتوقف الأمور عند هذا ولكنه سرعان ما تطورت.

فى يوم مظاهرة العمال فى حلوان كان هناك رحلة لطلاب من جامعة القاهرة إلى حلوان، وطبعاً تسببت المظاهرات فى عدم إتمام الرحلة، وعاد الطلاب إلى الجامعة، وكان من بينهم فتاة حَرَكية جدا، هذه الفتاة كان لها أحد الإخوان المعتقلين، فأثارت كلية الهندسة على النظام، وادعت وقوع صدام فى حلوان بين الشرطة وبين الشعب والعمال، وأنه يوجد حالات وفاة، وإصابات كثيرة جدا ما أثار حفيظة الطلاب على النظام والداخلية، وتأزم الموقف داخل كلية الهندسة بجامعة القاهرة.

لا أقول إن هذا هو السبب الأساسى وراء اندلاع مظاهرات الجامعة، ربما يكون هو

---

١٢٥ الدكتور محمد النبوى المهندس تولى وزارة الصحة من ١٨ أكتوبر سنة ١٩٦١ إلى ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٦٨.

الشرارة، ولكنه ليس السبب الحقيقي، لأننى أدرك أننا كنا نمر بأزمة شديدة جداً بعد ٥ يونيو سنة ١٩٦٧، وكان كل إنسان مجروح من داخله. وكل مواطن مهزوم فى نفسه، وكان هذا هو حال السياسيين أيضاً، وكانت هذه المشاعر الداخلية التى تحيط بكل مواطن، وهى أوضاع تضع مسؤولية كبيرة على النظام حول ضرورة إقناع الناس، والعمل على غرس الأمل متجدداً فى نفوس المواطنين.

مشاعر الطلبة كانت مشتعلة، والشباب عموماً يغلى من داخله، وكان يوجد بعض التحركات البسيطة فى كلية الهندسة من قبل، وحينما جاءت المعلومات عما جرى فى حلوان قرر طلاب الجامعة الخروج فى مظاهرات، والغريب أننا اكتشفنا أن من يتزعم المظاهرات هم بعض قيادات من «منظمة الشباب»، وكان أحد المحركين لها فريد حسنين والأغرب أن فريد حسنين الذى قاد المظاهرات فى سنة ١٩٦٨ دخل معنا السجن فى القضية فى سنة ١٩٧١.

وألفت النظر هنا إلى أن الحوار والمناقشة ومعرفة الحقائق تستطيع أن تجذب الشخص الوطنى ليكون فى حصيلة الثوريين ويضحى بكل شيء فى سبيل الثورة والبلاد.

مع انطلاق المظاهرة، أبلغونى أن كلية الهندسة خرجت، ومرت خلال مسيرتها على كل الكليات المحيطة، وهى كليات الحقوق، والآداب، والتجارة، إضافة إلى الكليات المجاورة لهم، وقالوا نحن سنخرج فى المظاهرات، فأنا قلت لا يوجد عندى مانع، تخرج المظاهرات، ما دامت سلمية، وأمرت بحراستها من جانب قوات الشرطة، تمشى بجوارها، لأنى فى الحقيقة لم أكن أتصور أننى سوف أقمع المظاهرة بالقوة، أو يحصل صدام بين الشرطة وبين الطلاب، أو أن أستخدم القوة فى مواجهتهم، أو أتسبب فى إحداث تناقض بين الطلبة والشرطة.

سارت المظاهرة من الجامعة إلى أن وصلت مقر مجلس الأمة، ودخل وفد من الطلاب لمقابلة أنور السادات رئيس المجلس، واسمعوه كلامهم وأبلغوه طلباتهم، وكانوا يهتفون طوال المسيرة بحل الاتحاد الاشتراكي، ويطالبون بالديمقراطية والحرية. وشعارات كبيرة جداً سأتحدث عنها فيما بعد. وسنرى ماذا قال عنها الرئيس.

المهم أن وفد الطلاب التقى أنور السادات، وانفض معظم الطلاب المشاركين فيها، ولكن مجموعة من الطلبة اتجهوا إلى «ميدان التحرير». وابتدأت الدنيا تظلم بحلول الليل، وتجمع حول الطلبة مجموعات من مثيرى الشغب الذين ينشطون فى مثل هذه الأحوال والذين يتجمعون دائماً حول المظاهرات، وأهدافهم طبعاً بعيدة كل البعد عن هدف المظاهرات الحقيقي.

فى هذه الأثناء كان «الريس» يتصل بى على التليفون، ولم يتدخل على الإطلاق فقط يسألني:

. كيف تسير الأمور؟، وخطتك إيه؟

وذكرت للرئيس تخوفى من حريق جديد للقاهرة، وأخبرته أننى وضعت خطة تتكون من أربع نقاط، أو فى الحقيقة أربعة بدائل، تبدأ بالتحذير بالميكروفونات بأن المظاهرات ممنوعة ويجب أن تنفض. وإذا لم تنفض المظاهرة يبقى الخطوة الثانية حيث نستخدم

مياه سيارات المطافئ لتفريق المتظاهرين، وإذا لم تنفض وبقيت جماعات يتم استخدام العصى والخرزانات، وإذا لم تنفض سوف استخدم «الرش» فى آخر محاولة حيث يجب أن أمنع منعاً باتاً أى تجمهر يستمر فى وسط القاهرة، لأنه فى حالة حدوث تخريب لأى محل ونهب أو سلب أو أى شيء من هذا القبيل، فالقاهرة سوف تحترق.

وافق «الريس» على الخطة، وفعلاً بدأت التنفيذ، فاجتمعت بقيادات وزارة الداخلية ودرسنا الموقف، ثم أصدرت تعليمات من وزير الداخلية بمنع المظاهرات، وقامت قوات الشرطة باعتقال بعض الطلبة المتزعمين للمظاهرات.

وكان من ضمن الذين تم اعتقالهم عدد من الطلاب الذين التقوا أنور السادات، وترك هذا فى نفسه أثراً كبيراً، وحساسية استمرت فترة طويلة.

فى اليوم التالي، خرج طلاب جامعة عين شمس فى مظاهرات حاشدة، ولم يسقط فى هذا اليوم قتلى، ولا حدث فيه إصابات، وانفضت المظاهرات بالحوار، وفى اليوم الثالث خرجت مظاهرات عين شمس مرة أخرى ولكن هذه المرة بهدف الانضمام إلى جامعة القاهرة، فخرجت المظاهرة الأولى من كلية الهندسة، وتحديداً من ميدان عبده باشا، وخرجت كليتا تجارة وحقوق، من أمام قصر الزعفرانة[١٢٦]، وتحولت منطقة العباسية إلى جمرة نيران بسبب غضب الطلبة، خاصة أن العباسية منطقة ضيقة، ووقع فيها صدام بين الشرطة والطلبة، مما تسبب فى بعض الإصابات، وأتذكر أنه يوجد واحد مات ليس من الطلبة، وإنما أحد العمال الذين كانوا يسيرون فى الطريق مع الأسف الشديد.

كان لابد من احتواء تلك المظاهرات، واجتمع مجلس الوزراء، لدراسة الموقف، وقال الفريق فوزى إن الجبهة الداخلية تؤثر على الجبهة القتالية، والجبهتان مرتبطتان ببعضهما البعض، لذلك سأستخدم حقى فى عدم التصديق على الأحكام، وأعيد محاكمة ضباط الطيران، وأحيلهم إلى محكمة عسكرية أخرى، وقرر مجلس الوزراء منع المظاهرات وإغلاق الجامعات.

وبعد ذلك تم عقد اجتماع فى مجلس الأمة، وحضرته إلى جانب بعض الوزراء، من بينهم الأخ محمد فائق وزير الإرشاد، والأخ أمين هويدي. وزير الدولة. وأنور السادات. مع بعض ممثلى الطلبة، لأن طلاب كلية الهندسة كانوا معتصمين فى جامعة القاهرة، ودار نقاش طويل جدا خلال الاجتماع.

وفى مثل هذه الظروف تجد العنصر الوطنى وتجد العنصر الانتهازي، ولست أقصد هنا الطلاب الحاضرين، ولكنى أتحدث عن بعض القادة، وبعض أعضاء المجلس الذين يحاولون أن يركبوا الموجة باستمرار، وانتهت المناقشات الحادة إلى أننا أخذنا قرارا بالإفراج عن جميع الطلبة المعتقلين.

ساهمت كل هذه الإجراءات فى احتواء الموقف، وتوقف المظاهرات.

أذكر الرئيس جمال عبدالناصر وهو يقول فى مجلس الوزراء إنه: «لا يمكن لهذا النظام أن يقع فى تناقض بينه وبين الجماهير، ممكن نقع فى تناقض بيننا وبين أعضاء مجلس قيادة الثورة، ولكن الغريب أن نقع فى تناقض مع العمال، أو نتورط فى تناقض مع

---

١٢٦ - مقر إدارة جامعة عين شمس

الشباب والطلاب أو نقع عموما فى أى تناقض مع جماهير الثورة».

انتهت المظاهرات فى الحقيقة، لكن عبدالناصر، كقائد وكثورى كان حزيناً جداً، أن يحصل تناقض بينه وبين الطلبة، فذهب فى ٣ مارس سنة ١٩٦٨ إلى مؤتمر العمال الذى عقد فى حلوان، والذى قال فيه المقولة التى سبق أن ذكرتها فى تقديمى للحديث عنه، والتى قال فيها إنه لا يمكن أن يكون محترف سياسة، ويدعو الله ألا يكون كذلك، وفى هذا المؤتمر تحدث جمال عبدالناصر، وشرح الموقف باستفاضة، وشرح معنى الحرية، ومعنى الديمقراطية، ومعنى الثورة، ومعنى الثورة المضادة، ودور العمال، ودور الطلبة، ودور اتحاد قوى الشعب العامل فى المحافظة على الثورة، آراء أعتقد أنه يجب أن تدرس فى الحقيقة ومهما اختلفت الآراء فى هذا الكلام الذى طرحه جمال عبدالناصر، إنما هو فى الحقيقة كلام يجب أن يدرس[١٢٧] وأن يفحص وأن تدرس الظروف التى قيلت فيها هذه الآراء، ومتى يمكن تطبيقها ومتى يمكن الاستفادة منه[١٢٨]

---

١٢٧ – يقول الرئيس عبد الناصر: أنا كنت أتابع تطور الأمور وطلبت من وزير الداخلية أن لا يحدث أى اعتراض من أى نوع أمام الشباب وسارت المظاهرات ووصلت إلى مجلس الأمة، وتكلم معاهم رئيس مجلس الأمة وشاف عدد منهم. ولغاية الساعة ٢ الضهر كانت كلها ماشية فى نطاق التعبير الطبيعى المعقول. ولكن استغلال المظاهرات بدأ بعد الضهر، وكان لابد من تفريق هذه المظاهرات، وأيضاً اتصل بى وزير الداخلية وقال إنه حايدى إنذار بالميكروفون قبل تفريق المظاهرات، وأنا طلبت منه أن يكون هذا التفريق بأقل قدر من العنف. كنت شايف إنه فى هذا اليوم، فيه ناس بتحاول استغلال المظاهرات. وكانت معلومات وزارة الداخلية كافية للتدليل على ذلك، ومع هذا أنا قلت لشعراوى جمعه فى التليفون، قلت له فيه اللى بيحاول إنه يستغل هذه المظاهرات واللى بيستغلوا المظاهرات عايزين ايه؟، عايزين مجزرة، عايزين عشرة شباب يموتوا، عايزين عشرين واحد يتقتلوا، وهنا بيعتبروا إن المشكلة بتتحول إلى مشكلة أخرى تكون فى صالح، إذا سقط واحد فى هذه المظاهرات فيتحقق غرض المستغلين، وأنا بأعتبر إن الشرطة والبوليس تجنبوا ده بكل الوسائل، تجنبوا الاصطدام بالأسلحة النارية اللى ممكن تسبب قتلى بالعشرات واللى ممكن نحقق بها أهداف أعدائنا اللى عايزين مذابح تحصل فى البلد بتؤثر على العواطف وتؤثر على المشاعر. وعلشان الظروف ما تتكررش مرة أخرى، فإن وزارة الداخلية رأت، وأنا وافقت على ما رأته وزارة الداخلية، رأت أن تصدر بيان يمنع المظاهرات وأيضا اعتقال بعض من توافرت لديها الشبهات ضدهم فى محاولة استغلال المظاهرات. كان من هذا أسباب جديدة لسوء التفاهم، تراكمت على ما كان. وصباح الأحد ٢٥ كانت بعض كليات الجامعات لم تهدأ بعد وكانت الاستفهامات أمامها عالية بدون إجابات كافية. كانت أهم الاستفهامات التى طالتها سلسلة سوء التفاهم:

أولا: أحكام الطيران.

ثانيا: عمال حلوان وما زعم من عشرات القتلى فى حلوان.

ثالثا: لماذا لا تنشر الصحف تفاصيل أكثر ولو أن الصحف نشرت عن مظاهرات يوم السبت تفاصيل وصور.

رابعا: لماذا قبض البوليس على بعض الطلبة؟.

ورأت بعض الكليات أن تخرج للتظاهر. وطبعاً فى نفس الوقت كانت قوات الأمن أمام قرار بمنع المظاهرات ومرة أخرى كان طلبى إلى وزارة الداخلية باستعمال أقل قدر من العنف فى تفريق المظاهرات، وطلبت إلى وزير الداخلية أن يتأكد شخصيا أن قوات الأمن المسؤولة عن قرار منع المظاهرات لا تحمل أسلحة نارية، لكى لا تحدث أى مضاعفات خطيرة إزاء أى استفزاز. وقلت له أيضا حيطلع لمستغلين أعداء الثورة، أعداء الشعب. أعو ن الاستعمار علشان يستغلوا هده المظاهرات اللى بيقوم بها الشباب أو بيقوم فيها الطلبة والناس دول أيضا قد يكون لهم دور واضح فى التحريض وهدفهم أن يموتوا كام واحد وعليه أن يفوت غرضهم. ومر اليوم الثانى بسلام، يوم الأحد، وكان لي– وسارت مظاهرات الشباب وحصلت اصطدامات مع البوليس لتفريق المظاهرات ولتنفيذ قرار وزارة الداخلية فى عدة أماكن، ولكن الإصابات كانت كلها إصابات بسيطة، وأنا بدى أقول أيضا للحقيقة فيه شاب كان ترزى ويمكن ماكانش فى المظاهرات ولا حاجة فى العباسية وقع تحت رجلين المتظاهرين وأصيب إصابات ونقل إلى المستشفى ومات– ده الترزى اللى كان موجود فى العباسية، وبدى أقول حاجة إن باين هنا بدى أقول على دور الشرطة، باين إن الشرطة دورها كان دور مثلا - المتظاهرين عارفين بيضربوا بالطوب والعسكرى معاه عصاية - لأول مرة فى تاريخ المظاهرات فى مصر نسمع أن عدد المصابين من الشرطة من البوليس ثلاثة أضعاف عدد المصابين من المتظاهرين، وده بيمثل إن الشرطة حاولت بكل وسيلة من الوسائل وإنها ماتستعملش القسوة وتحاول إنها تفرق المظاهرات بأخف وسيلة من الوسائل؛ وإصرار الشرطة فى بياناتها على أن الإصابات بين أفرادها أكثر من الإصابات بين المتظاهرين معناه إيه؟ ده ليه معنى كبير جدا وليه معنى جديد، إن الشرطة لا تتصور حتى وهى تقوم بوعيها بمهمتها، لا تتصور أنها يمكن أن تكون فى جانب والجماهير فى جانب وإنها ترى تناقض فى الموقف المفاجئ الذى وقعت فيه نتيجة لتراكم سوء التفاهم. (من خطاب الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة فى اجتماع دعا إليه الاتحاد العام للعمال بحلوان بتاريخ ٣ مارس ١٩٦٨).

١٢٨ – الكاتب الصحفى صلاح منتصر قدم سلسلة مقالات فى «الأهرام» تحت عنوان «بساط الريح» تحليل للآلية التى واجه بها الرئيس عبد الناصر أزمة انتفاضة الطلاب والعمال ضد محاكمة قادة الطيران فقال:

«كانت فترة فبراير - مارس ١٩٦٨ من الأزمات الصعبة التى واجهها عبد الناصر فقد كانت الأزمة بينه وبين الشباب أبناء الثورة

وهنا أريد أن أذكر بظاهرة متكررة، ربما حتى اليوم، وهى أن وزارة الداخلية فى الغالب الأعم لا تكون هى المتسبب فى اندلاع المظاهرات، وفى أحيان كثيرة، يكون وزير الداخلية والوزارة معه فى موقع المفترى عليهم، فالوزارة حسب دورها وطبيعة عملها وواجباتها لابد أن تتصدى لردود الأفعال الغضبة من الجماهير المحتشدة فى المظاهرات، أقول ذلك بخصوص معظم المظاهرات وأستثنى من هذا المظاهرات التى تكون ممارسات وزارة الداخلية نفسها هى السبب فى اندلاع الاحتجاجات، وعادة مثل هذه المظاهرات قليلة إذا ما كانت الوزارة والشرطة منضبطة على القانون ولا تصنع بينها وبين الناس أى نوع من أنواع التناقض، وأضرب لما أقوله مثالاً من تجربتى كوزير للداخلية:

حدثت النكسة، وشعر المواطنون وخاصة فئة الشباب وفى القلب منهم الطلاب بأسى وحزن كبيرين، ثم جاءت الأحكام الصادرة بحق ضباط الطيران، ولم تكن مقبولة على نطاق واسع من الجماهير التى صدمتها النكسة وما جرى فيها، لتشعل نيران الغضب فى الشارع المصري، ويخرج الطلاب فى مظاهرات رافضة مساندة لمظاهرات عمالية رفضت بدورها تلك الأحكام التى اعتبرت مخففة بحق هؤلاء الضباط، والنكسة فى خلفية هؤلاء الخارجين للتظاهر، ثم تتصدى الشرطة بحكم واجبها ودورها لهذه المظاهرات، فيحدث تصادم بين الشرطة والجماهير، وليس للداخلية ذنب فيه مباشر فى أسباب اندلاعها.

وهذا هو نفس ما جرى بالضبط فى حوادث المنصورة وما بعدها.

●●●

لم تكن مظاهرات فبراير سنة ١٩٦٨، هى الأخيرة فى هذه السنة، التى تعتبر عن حق سنة المظاهرات العارمة فى مصر بعد عقود غابت فيها المظاهرات نهائياً بعد ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، حيث شهد شهر نوفمبر مظاهرات أخرى فى المنصورة وفى الإسكندرية، وهى الاحتجاجات التى بدأت من بعد صدور قرار وزير التربية التعليم يتعلق بالتعليم الخاص، ويحدد مدد الدراسة ومدة الرسوب، عوامل النجاح وأمور من هذا القبيل، ولم يلق هذا القرار قبولا لدى بعض طلبة المدارس الخاصة، واعترضوا عليه، ونظموا مظاهرات فى

بل أبناء عبد الناصر نفسه كما كان يعتبرهم ولهذا ربما كانت أهم دروس هذه الأزمات استكشاف كيفية التعامل معها وقد جرت على الوجه التالي:

١ - إن عبد الناصر أدرك بحسه السياسى أن الأزمة ليست فى حقيقتها أزمة أحكام لم يرتضها الشباب والشعب، وأن الهزيمة لا ينظر إليها كهزيمة عسكرية مسؤول عنها بعض العسكريين وإنما هى أزمة حكم وأن الهزيمة نتيجة فشل النظام السياسى الذى يرأسه مما يستوجب الرد عليها سياسيا لا أمنيا.

٢ - كان أول إجراء أن أعلن عبد الناصر يوم ٢٠ مارس تشكيل وزارة جديدة برئاسته كان الجديد فيها ضمها وجوها جديدة من النخبة المتخصصة من أساتذة الجامعات كان من بينهم د. عبد العزيز حجازى وزيرا للخزانة، ود. حلمى مراد وكان معروفا بنشاطه الاجتماعى والسياسى بين الطلبة فى كلية حقوق عين شمس وتولى وزارة التربية والتعليم، ود. أحمد مصطفى للبحث العلمى ود. محمد حافظ غانم للسياحة وغيرهم.

٣ - فى يوم ٣٠ مارس ألقى عبد الناصر بيانا أسماه بيان ٣٠ مارس متضمنا خطة العمل السياسى فى المرحلة المقبلة التى حدد فيها إعادة بناء الاتحاد الاشتراكي وهو التنظيم السياسى الوحيد القائم فى ذلك الوقت وأن يتم ذلك بالانتخابات من القاعدة إلى القمة بحيث يجتمع المؤتمر القومى للتنظيم يوم ٢٢ يوليو فى ذكرى الثورة مما يشغل المجتمع كله من أول القرية إلى المدينة بهذه الانتخابات. كذلك تضمن بيان مارس إقامة أربعة مجالس قومية متخصصة : مجلس الدفاع القومى، والمجلس الاقتصادى القومى، والمجلس الاجتماعى القومى، والمجلس الثقافى القومى. و قيام المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكي بعد اجتماعه بوضع مشروع دستور للبلاد تحمى مواده المكتسبات الاشتراكية والضمانات لحرية الرأى والتفكير والنشر والصحافة وحمايه الملكيات العامة والتعاونية والخاصة وحدود كل منها ودوره على أن يطرح الدستور للاستفتاء بعد الانتهاء من معركة استعادة الارض المحتلة. وهكذا تم تأجيل قضية الديمقراطية لارتباطها بالدستور. وهكذا بسرعة واجه عبد الناصر أزمة الشباب واستطاع إلى حد ما احتواء المتفجرات التى انطلقت فى وجه النظام دون أن يلجأ إلى تدخل عسكرى خاصة أن الظروف التى كانت عليها القوات المسلحة فى ذلك الوقت لم تكن تسمح بذلك»

مدارس المنصورة، انضمت إليها كل المعاهد الموجودة فى المنصورة، ورغم أن وزارة الداخلية ليست لها علاقة بهذا الأمر، ورغم أن المسؤول عنه هو وزارة التربية والتعليم، إلا أن وزارة الداخلية بحكم مهمتها الأمنية وبحكم واجباتها، لابد أن تمنع هذه المظاهرات، وتتصدى للطلاب خاصة هؤلاء الذين خرجوا على حكم القانون.

أبلغت بهذه الحوادث فوجهت وقتها بضرورة تحديد خط سير للمظاهرات، بحيث تخرج من منطقة قسم ثان المنصورة (مقر المدارس على النيل)، وتسير فى وسط البلد وسط حراسة من الشرطة، من دون صدام مع الطلاب المتظاهرين، لكن مدير الأمن، قال لي: الأمر سيكون صعباً، فأكدت عليه: استمر فى الحراسة دون صدام مع الطلبة.

وفعلا مضت المظاهرة الطلابية فى سيرها حتى وصلت إلى مديرية الأمن، ولا أعرف من الذي اتخذ قرار اقتحام مديرية الأمن، هل الطلبة أم القائمون على المظاهرة، وتلقيت اتصالاً من مديرية الأمن، وأبلغونى أنه يجب التصدى لأى اقتحام، لأنه إذا تم اقتحام مديرية الأمن، وتم احتلالها، فإن ذلك يعنى سقوط النظام. وبالفعل تم التصدى لها، وسقط أربعة قتلى، وانفضت المظاهرات.

أمر الرئيس عبدالناصر بالتحقيق فى الواقعة فوراً، وأرسل أنور السادات رئيس مجلس الأمة، ومعه وزير العدل، وعبدالمحسن أبو النور أمين عام مساعد الاتحاد الاشتراكي، لإجراء التحقيقات الفورية حول حقيقة ما جرى فى المنصورة.

كان الرئيس يريد معرفة الحقيقة فيما جرى، وكان يريد إجابة واضحة على سؤال: هل الشرطة تصدت لمحاولة اقتحام مديرية الأمن بالدقهلية دون رؤية أو من دون تعقل ضد المظاهرات بالفعل؟، أم أن الشرطة كانت مضطرة للدفاع عن المديرية.

كان الرئيس عبدالناصر يؤرقه أن يحدث تناقض بين الجماهير والنظام، وأن يصل هذا التناقض إلى اقتحام مديريات الأمن، أو أن يقتل مواطنون عزل بدون جريرة أو ذنب اقترفوه.

بعد أن هدأت الأوضاع نسبياً فى المنصورة، توقعت أن تنتقل تلك الحوادث منها إلى الإسكندرية، وأمرت مديرية أمن الإسكندرية. أن تستعد، وأصدرنا بياناً ذكرنا فيه أن المظاهرات ممنوعة. ومثلما توقعت. بدأت الإسكندرية تحرج فى مظاهرات فى اليوم التالي، وبعض طلاب المدارس الخاصة خرجوا، وبعض طلاب الجامعات خرجوا فى مسيرة إلى الاتحاد الاشتراكي. وأعلنا منع المظاهرات فى الشوارع وبذلك أوقفنا خروج المظاهرات، فعادت إلى الكليات، وقرر الطلاب الاعتصام داخل كلية هندسة الإسكندرية، وبدأوا فى تركيب الميكروفونات. ورفع الشعارات، وتوزيع المنشورات ضد النظام، وكانوا يطالبون فيها بحل الاتحاد الاشتراكى وبالديمقراطية، وإقالة شعراوى جمعة، ومحاكمته، وبعض المطالب من هذا القبيل.

وفى تقديرى أن محافظ الإسكندرية فى ذلك الوقت هزته المظاهرات، وتصرف بطريقة خاطئة مع الموضوع، وبدون الرجوع إلينا قرر أن يدخل كلية الهندسة للقاء الطلاب المعتصمين، وكان هذا خطأ كبيرا، لأن الطلاب كانوا فى قمة الغضب، وحين وجدوه بينهم قرروا احتجازه، وصارت مشكلة كبيرة، إلى أن تمكنا من إقناع الطلاب الذين احتجزوا المحافظ بالسماح له بالخروج.

وزاد موقف احتجاز المحافظ من غضبه، فاتصل بالرئيس عبدالناصر يطلب منه نزول القوات المسلحة.

اتصل الرئيس بي، ورفضت الاقتراح بنزول القوات المسلحة جملة وتفصيلاً، وقلت للرئيس: الجيش له واجب أساسي، اليوم، وهو واجب المعركة، ثم إن الجيش بعد الهزيمة إذا نزل واصطدم بالشعب تضيع الهيبة التى نحاول استعادتها للجيش والقوات المسلحة مرة أخرى، وقلت للرئيس أنا مسيطر على الموقف، ولن يحدث أى شيء، وكل ما يجرى أن الطلبة تخرج لتوزيع بعض المنشورات ثم تعود، والميكروفونات والهتافات المضادة ليست إشكالاً.

بعدها اتصل المحافظ بالرئيس للمرة الثانية، واتصل بى الرئيس مجددا، واجتمعنا، وأنا أرفض اقتراح نزول الجيش، والمحافظ مهزوز، ويطالب بنزوله، بدون أن نصل إلى نقطة التقاء، فقلت:

ـ طيب يا سيادة الرئيس يوجد حاجة واحدة يمكن «نهوش بيها»، أن تحلق طائرة هيلوكوبتر، فى سماء الإسكندرية، وتشعر الناس تلقائياً بأنه إذا لم ينته الاعتصام فإن الجيش يمكن يتدخل.

وتمت الموافقة على اقتراحي، ومرت الطائرة الهليوكوبتر، ولكن الله كان معنا حيث نزلت أمطار غزيرة جدا فى الإسكندرية، وبدأ الطلاب يخرجون من كلية الهندسة وينصرفون، وفى نفس الوقت خرجت بعض المظاهرات فى الشوارع، وقام بعض المتظاهرين بإتلاف شارات مرور السيارات والترام، وألقينا القبض على عدد من هؤلاء، وللأسف الشديد، وجدنا من بينهم أحد عساكر الجيش، والذى اعترف فى التحقيقات أنه مجند بواسطة اليهود، حيث قالوا له: انتهز أى فرصة يحدث فيها شغب، وادخل وشارك فى الفوضى وإتلاف الممتلكات العامة، وكان موقفاً مؤسفاً جدا، وخيانة كبيرة.

أغلقت الجامعة فى الإسكندرية فى أعقاب تلك المظاهرات، لكن كان لابد ألا نتغاضى عما حدث، حيث رأينا أنه من الضرورى مواجهة حالات الغضب الشعبى بالحوار وشرح الأمور باستفاضة، وطلب الرئيس عبدالناصر عقد المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكي، وبالفعل تم عقده فى ديسمبر، أى بعد أقل من شهر من اندلاع المظاهرات.

●●●

قبل عقد المؤتمر القومي، كان لابد من انعقاد اللجنة المركزية التى تصدق على عقده، وتكلم الرئيس أمام اجتماع اللجنة المركزية، وبعد كلمته بدأ فى تقديم المتحدثين. وانظر إلى القائد الذى تعمل معه، تجد عبدالناصر يحميك ويدافع عنك مهما كانت الظروف، وحين افتتحت أعمال اللجنة المركزية، فإذا بالرئيس يقول: إذا كان هناك أخطاء وقعت فى المظاهرات، فأنا المسؤول عنها وليس وزير الداخلية، علما أن الرئيس لم يتدخل، وإنما كان يتم إطلاعه على الخطة، ولا يعقب، وأنا بالفعل المسؤول عن كل ما جرى فى هذه المظاهرات سواء كان إيجابيا أو سلبياً، ولكن جمال عبدالناصر، بقيادته وشجاعته وبأخلاقه، كان دائماً ما يتحمل المسؤولية عني، ولا يعرضنى لأى هجوم.

كنت حضّرت كلمة مكتوبة، ولكن موقفه النبيل هذا جعلنى أضيف إليها سطرين

كتبتهما وأنا منفعل، شكرته فيهما ودعوت له أن يحفظه الله ويوفقه، وبعد ذلك توجهت لأقول كلمتى المقرر إلقاؤها فى المؤتمر القومي، والتى من المفترض أن توافق عليها اللجنة المركزية، تحدثت عن أسباب المظاهرات، وذكرت الحوادث التى تمت، وسردت التلفيات، وحددت من وراء تلك العمليات، وذكرت الأخطاء التى ارتكبت من جانبنا. وختمت البيان بالسطرين اللذين أضفتهما، وفيهما شكرته ودعوت الله بأن يحميه ويوفقه، وانتهيت من إلقاء كلمتى ثم عدت إلى البيت.

وإذ بالرئيس يهاتفنى، ويقول:

ـ هل ستلقى هذا البيان فى المؤتمر القومي؟

فقلت: نعم.

فقال لي:

ـ احذف السطرين الأخيرين.

فقلت:

ـ والله يا ريس أنا انفعلت، بعد أن تحملت سيادتك المسؤولية، وكتبت هذين السطرين.

فقال:

ـ احذفهما لسببين: الأول: لأنك لو قلتهما فى المؤتمر سيقول الناس إن شعراوى ينافق جمال عبدالناصر، وأنا لا أحب أن يقال عنك أنك تنافق جمال عبدالناصر، والنقطة الثانية، أنه من الممكن أن يقولوا أننا اتفقنا على أن تقول هذا الكلام، وإحنا لا اتفقنا ولا حاجة، الأفضل تشطب السطرين دول.

هذا هو جمال عبدالناصر، الذى يصوره البعض على أنه يسعى لأن ينسب مجد الغير إلى نفسه، كان يوزع المجد والانتصارات والعمل الطيب الذى يفعله ويحققه هو على كل زملائه وعلى كل المعاونين له، ويصد عنهم أى هجوم من أى أحد يحاول أن يصفهم بصفات ليست فيهم.

●●●

انعقد بعد ذلك المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكي، وحضر ممثلون عن الطلبة، لأن الجامعة كانت وحدة مستقلة بالتنظيم، وحضر ممثلون عن كل المحافظات، وكان عددهم ١٧٠١ عضو، ودارت أحاديث كثيرة فى هذا المؤتمر، وألقى كل من وزير التربية والتعليم ووزير الأوقاف ووزير التعليم العالى، كلمات مطولة فى المؤتمر. بالإضافة إلى كلمات عدد كبير من المتخصصين فى هذه المجالات.

وكان أمناء الاتحاد الاشتراكى سيتحدثون فى المؤتمر، وكان ترتيبى تقريباً رقم ١١ فى قائمة المتحدثين، بعد كلمات أمين الاتحاد الاشتراكي، وكلمات بعض أمناء المحافظات، وممثل عن الطلبة، وممثل عن العمال، وشعر الرئيس بعد المتحدث الخامس أو السادس، أن المؤتمر ممكن ينام، وأنه من الممكن جدا أننا لو استمررنا على هذا النحو أن يموت البيان الذى من المقرر أن ألقيه على المؤتمر، ولا يكون للحوادث التى سأشرحها صدى مؤثر. فأراد بذكاء أن يشعر الناس بأنه معي. وفجأة وبعد المتحدث الخامس قال الرئيس: السيد وزير الداخلية يتفضل، فتغيرت حالة

المؤتمر تلقائياً، وصفق الجميع، وفزت بالجولة قبل أن أتحدث، وقلت كلمتى وألقيت بيانى وسط انتباه كامل من الحضور.

●●●

هذا المؤتمر شهد حادثة لازلت أذكرها وقد ثار حولها لغط كثير جداً. وهى حادثة الشيخ عاشور، وكان وقتها من العاملين فى مسجد «المرسى أبو العباس»[١٢٩]، الذى يعد من أكبر مساجد الإسكندرية، والنذور فيه تدر أموالا كثيرة جداً على خُدام المسجد والعاملين فيه.

تحدث الشيخ عاشور فى المؤتمر القومى بطريقة غريبة جدا، وانتقد السيدات والبنات، وانتقد التصرفات السائدة فى البلد بطريقة كانت أقرب إلى الهزلية منها إلى الجدية، ولقى كلامه هذا استياء من جانب المؤتمر، وبدا على الرئيس جمال عبدالناصر الاستياء من هذا الكلام، فتحدثت مع عيسى شاهين أمين الاتحاد الاشتراكى فى الإسكندرية وقلت له: إن هذا الرجل أساء إلى المؤتمر القومي، ولا أعتقد أن تواجده سيكون مفيداً فى هذا المؤتمر، فقال لي: إن كل ما يهم هذا الرجل هو الحصول على بدل السفر، فاتفقت مع عيسى شاهين، على ألا يحضر ويصرف له بدل السفر، وبالفعل لم يحضر الشيخ عاشور، وبقى فى الإسكندرية.

من ناحيته اعتبر وزير الأوقاف أن تصرفات الشيخ عاشور غير لائقة وأن الأوصاف التى أطلقها على بعض المواطنين ليست أخلاقية، كما أن تحركاته بالمؤتمر أمام الناس لا تليق به، ونقله الوزير من مسجد المرسى أبو العباس، إلى مسجد سيدى بشر، الأمر الذى أثار غضب وحنق الشيخ عاشور.

انتهى المؤتمر، إنما حكاية الشيخ عاشور لم تنته، فوجئت ونحن فى السجن بتحقيق منشور فى مجلة «آخر ساعة»، يدّعى بطولة للشيخ عاشور، وأنه التقى شعراوى جمعة، وشعراوى جمعة قال له: أنت مش عارف إنى ممكن أوديك وراء الشمس، وخرجت الصحف والمجلات لتشهر بنا ونحن فى السجن ولا نستطيع أن نرد، وأصبح الشيخ عاشور بطلا قومياً.

وتدور الدائرة، ويأتى يوم آخر فى منتصف السبعينيات لا أذكر التاريخ بالضبط، وأصبح الشيخ عاشور نائبا بالبرلمان. وانقلبت الأمور بينه وبين نظام أنور السادات بعد ما استخدموه فى تشويهنا، ويثور الشيخ عاشور على أنور السادات فيأمر السادات بإسقاط عضويته فى البرلمان[١٣٠]، ويخرج مهاناً من مجلس الشعب، وإذا بالشخص نفسه الذى كتب «الربورتاج» فى مجلة «آخر ساعة» عن بطولة عاشور فى مواجهة شعراوى جمعة، يكتب

---

١٢٩ – جامع أبو العباس المرسى أو كما يسميه أهل الإسكندرية «جامع المرسى أبو العباس»، أحد أقدم وأشهر المساجد التى بنيت فى الإسكندرية فى سنة ٧٠٦ هـ.

١٣٠ – فصل الشيخ عاشور نصر فى عهد الرئيس السادات بسبب مناقشة طلب إحاطة حول رداءة رغيف الخبز المدعم، حين دخل أحد معاونى وزير التموين إلى قاعة الجلسة، وهو يحمل أرغفة من الخبز الممتاز للتدليل على أن الخبز المدعوم هو من أفخر الأنواع، فانفعل الشيخ عاشور، وقال: أنا خارج، ده مش مجلس شعب، ده مسرح مجلس الشعب، وأمر رئيس المجلس بإحالته إلى اللجنة المختصة لإهانته للمجلس، وأمر بإخراجه من الجلسة، فخرج وهو يهتف: يسقط أنور السادات. ففصل من البرلمان

«ريبورتاج» ثانيا فى نفس المجلة بعدها بسنين، ويقول: إن الشيخ عاشور لا بطل ولا حاجة ولا سجن ولا اعتقل ولا حصل له أى شيء، مع أن الحقيقة أن الشيخ عاشور تم اعتقاله فى السجن الحربى فترة، إلى أن تم الإفراج عنه فى عهد أنور السادات، بعد سنة ١٩٧١، وهكذا يمكن أن يضيع الحق فى مواجهة شراسة الباطل وضراوته.

●●●

كان المؤتمر القومى مناسبة ممتازة لكى يتحدث الرئيس ويوضح الأمور، وقد أفاض فى الحديث مع الجماهير بكل صدق، وكان يريد فى الحقيقة أن يوضح عدة أمور ترسم النظام أو العمل فى الاتحاد الاشتراكى أو فى البلد بشكل عام، فقال:

أنا أمامى عدة عوامل:

العامل الأول: هو تحديد أسلوب العمل الذى تستطيع به أى قوة من قوى الشعب أن تمارس دورها.

والعامل الثاني: هو تحديد الأسلوب الذى تستطيع به السلطة التنفيذية تعبيرا عن الإرادة الثورية لقوى الشعب العاملة التى تمثلها ولا تمثل غيرها أن تمارس سلطة الدولة فى وطنها.

وهنا ألفت النظر إلى العبارة التى يتحدث فيها الرئيس عن السلطة التنفيذية، تحديدا، باعتبارها تعبيراً عن الإرادة الثورية لقوى الشعب العاملة التى تمثلها السلطة التنفيذية ولا تمثل غيرها، كيف مع هذا أن تمارس دورها؟

وبعد ذلك قال: أود من كلامى معكم ولكى لا يكون هناك سوء فهم من جانب أحد أن اتفق معكم على مسائل اعتبرها فى واقع الأمر بديهية، ولكن تأكيدها وإعادة تأكيدها تجب فى هذا الظروف:

أولها: أنه لا ينبغى ولا يمكن أن يقوم تناقض بين الثورة وشباب الثورة، وبالذات شبابنا فى الجامعات.

النقطة الثانية: إن الحوادث المؤسفة التى وقعت لا يمكن أن تكون فى مسؤولية جموع الشباب كله، وإن كان قسط من المسؤولية فيها يقع على قلة من الشباب تصرفوا بالخطأ ثم كان سوء القصد من عناصر مختلفة، وإن كان يجب أن نسلم أن الطريقة التى استغلتها هذه العناصر لم تكن لتتاح لولا الخطأ الذى وقعت فيه هذه القلة من الشباب.

النقطة الثالثة: أن أى تصور يفترض أو يدعى أن الغرض من عقد هذا المؤتمر هو إعطاء سند للسلطة التنفيذية لكى تقوم بإجراءات قمع للشباب هو تصور جانبه الصواب، وأن السلطة التنفيذية تملك من سند القوة وسند القانون ومن سند الظروف الاستثنائية التى يعيشها الوطن ما يطلق يدها، تتخذ ما تراه مناسبا من الإجراءات.

أراد الرئيس عبدالناصر أن يقول بوضوح أن هذا المؤتمر جاء ليكون مناسبة لشرح الموقف وتوضيح الصورة ولم يكن فى حساباته أن ينعقد المؤتمر بغرض مساندة السلطة التنفيذية.

ثم قال: فى اعتقادى أيها الأخوة أن المسألة مش مسألة قمع ولاهى مسألة سلطة وإنما الأمر بالدرجة الأولى مسألة فهم، وهو مصير مشترك لوطن عظيم، لا نرى إلا أن نقف وقفة رجل واحد من أجل شرفه ومن أجل أمته ومن أجل عزه وأمنه.

انتهى المؤتمر القومى وانتهت المظاهرات، وكان علينا أن نستعيد الدروس المستفادة، وأن نستوعب ما جرى استيعاباً كاملاً، حتى نمنع تكرار ما حدث، أو بمعنى أصح، لكى نقضى على أى تناقض بيننا وبين الطلبة فى المستقبل، وكان الحل الأمثل: هو أن نلجأ إلى العمل السياسي، وليس إلى العمل التنفيذي، وعقدنا العديد من الاجتماعات لهذا الغرض فى أمانة تنظيم «طليعة الاشتراكيين»، خصصنا منها عدة اجتماعات متتالية لبحث «الخريطة السياسية» فى الجامعات.

والجامعة كان بها اتحاد الطلاب، واتحاد الطلاب لم يكن جميعه معنا، وفى الوقت نفسه غير قادر على السيطرة على الطلاب، وفيه لجان الاتحاد الاشتراكي، وهى غير مسيطرة وبدون فاعلية حقيقية، ومنظمة الشباب تكاد تكون لا تعمل داخل الجامعات، وأعضاء تنظيم «طليعة الاشتراكيين» أعدادهم قليلة داخل صفوف الطلاب، ويوجد خلاف بين الطلاب واتحاد الطلبة وبين الأساتذة، على موضوع ريادة الأساتذة للاتحادات الطلابية، وهو ما يرفضه الطلاب.

كان علينا أن نتحرك وبسرعة، وكان القرار الأول هو العمل على تكثيف تواجد تنظيم «طليعة الاشتراكيين» بين صفوف الطلبة، والنقطة الثانية أن يكون الاتصال مباشراً بين الجامعات وبين أمانة التنظيم فى «طليعة الاشتراكيين»، بحيث يكون ممثلو الجامعات أعضاء مباشرين فى أمانة التنظيم حتى يكون الاتصال مباشرا بهم والتعرف عن قرب على قضاياهم ومشاكلهم وطلباتهم.

وكان علينا فى الوقت نفسه ألا نترك الطلبة الآخرين، وفتحنا حواراً مع القوى المختلفة الموجودة فى الجامعة، وعقدنا لقاءات ومناقشات كانت تستمر إلى الفجر أحيانا أو إلى بعد منتصف الليل فى مقر أمانة التنظيم الطليعى فى مجلس قيادة الثورة بالجزيرة، وكنا نريد الخروج من حالة الكلام فى السياسة فقط إلى ممارسة فعلية لعملية ربط العمل السياسى بالمعركة.

شكلنا لجانا سميناها «لجان العمل فى الجبهة»، وكل ١٥ يوماً يذهب فوج من الطلاب فى معايشة حقيقية مع الجنود والضباط فى الجبهة، ثم يعود مرة أخرى، وكنت قبل أن يتوجه أى وفد من هذه الوفود إلى الجبهة. أذهب إلى أعضائه شخصياً، وأجلس معهم فى أحد نوادى الجامعة وأقول لهم، إن الهدف من ذهابكم إلى الجبهة أن تروا على الطبيعة الأوضاع على الجبهة، وتعايشوا الجنود المرابطين على خطوط النار، وكنت أقول لهم إذا كانت لكم أى ملاحظات تعالوا قولوها، طبعا ليس مقصوداً ملاحظات عسكرية، وإنما نقد من ناحية المعيشة والأسلوب حتى تطمئنوا، ونطمئن كلنا أن هناك عملاً جدياً من أجل المعركة.

كانت أفواج الطلاب تذهب وتعود مرة أخرى لنناقشهم، واجتذبت الكثيرا من من الطلبة، وأوجدت التحاماً قوياً جداً بين الشباب وبين الجنود فى المعركة، وأعطوا لنا الكثير من الملاحظات التى أمكن بها أن نصلح المستوى المعيشى فى الجبهة.

وأود أن أقول هنا بكل فخر، إن كثيراً من أعضاء هذه اللجان لا يزال على الساحة التنفيذية أو الساحة السياسية فى مصر، ونذكر باستمرار هذه الفترة، وحافظنا على صلة طيبة ببعضنا البعض حتى اليوم.

أقول: انتهت المظاهرات، وأهم درس خرجنا به منها، أننا استطعنا أن نسد الفجوة بين الثورة والشباب، واستطعنا أن نقضى على أى تحركات للثورة المضادة، وعلى قدرتها على استغلال أى أحداث ضد الثورة.

وفى الوقت نفسه أمكن أن نوقف نزيف المظاهرات من نوفمبر سنة ١٩٦٨ حتى مايو سنة ١٩٧١، لم تحدث أى مظاهرات حتى بعد وفاة جمال عبدالناصر، وأذكر أننا عقدنا اجتماعاً فى الاتحاد الاشتراكي، وكان وزير التعليم العالى متخوفاً من فتح الجامعة فى أعقاب رحيل جمال عبدالناصر، وأنا صممت على فتحها فى موعدها فى أكتوبر سنة ١٩٧٠، وفتحت الجامعة، وكان الطلاب معنا بقلوبهم وإحساسهم ووجدانهم، ولم تحدث أى توترات أو مظاهرات إلى أن عادت واندلعت من جديد مظاهرات طلابية غاضبة فى يناير من سنة ١٩٧٢، وكنا قد تركنا الحكم فى مايو سنة ١٩٧١.

●●●

بعد بيان ٣٠ مارس[١٣١] تقرر إجراء انتخابات للاتحاد الاشتراكى من القاعدة للقمة، وبعدها يتم إجراء انتخابات لمجلس الأمة، كان الوضع فى الاتحاد الاشتراكى عبارة عن وحدات قاعدية تم انتخابها ومعها المؤتمرات الخاصة بها، ثم بعد ذلك مكاتب للمحافظات بالتعيين، ولم تكن اللجنة المركزية موجودة، وكانت اللجنة التنفيذية العليا تمثل بالوظائف، من نواب رئيس الجمهورية، ونواب رئيس مجلس الوزراء، وتعد عملاً تنفيذياً أكثر منه عملا سياسيا.

وخلال الفترة* تولى فيها السيد على صبرى أمانة الاتحاد الاشتراكى استطاع أن يجتذب شخصيات ممتازة، وقد شهدت تلك الفترة نشاطاً ملحوظاً للتنظيم السياسي، ولكن كانت نقطة الضعف الرئيسية تتمثل فى أن جميع مستوياته كانت تأتى عبر التعيين ولم تأت بالانتخاب.

وقد جاء بيان ٣٠ مارس مستجيباً لطموحات المواطنين، وعبر عن مطالبهم وشعورهم بعد النكسة، وكان من أهم ما جاء فيه هو التأكيد على إعادة بناء الاتحاد الاشتراكى عبر

---

١٣١ – بيان ٣٠ مارس: هو بيان ألقاه الرئيس جمال عبد الناصر فى ٣٠ مارس سنة ١٩٦٨ بعد اندلاع مظاهرات طلابية وعمالية عارمة فى شهر فبراير تطالب بمحاسبة المسؤولين عن النكسة على إثر صدور أحكام مخففة على الضباط الطيران من المحكمة العسكرية التى حاكمتهم.

وقد أشار البيان إلى أن مصر استطاعت بعد كبوتها فى سنة ٦٧ أن تعيد بناء القوات المسلحة، وجاء فى الوثيقة: «علينا إفساح المجال للأقدر والأجدر ف التغيير ليس مجرد استبدال شخص بشخص، ولابد أن يكون تغييراً فى الظروف وفى المناخ، وإلا فإن أى أشخاص جدد فى نفس الظروف وفى نفس المناخ سوف يسيرون فى نفس الطريق»، ثم طرح البيان مجموعة من النقاط منها «إعادة بناء الاتحاد الاشتراكى بالانتخاب من القاعدة إلى القمة».

وقال البيان: «إن مجلس الأمة الحالى قارب على استيفاء مدته الدستورية، ولم يفرغ بعد من المهمة الأساسية التى أوكلت إليه، وهى وضع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة، وإن الاتحاد الاشتراكى سيقوم بوضع مشروع الدستور على أن يطرح للاستفتاء الشعبي، وأن تتلوه انتخابات مجلس أمة جديد ثم انتخابات لرئاسة الجمهورية ومما أوصى عليه البيان تعميق التلاحم بين جماهير الشعب والقوات المسلحة، وتحقيق مبدأ وضع الرجل المناسب فى المكان المناسب وعلى حصانة القضاء وعلى إنشاء محكمة دستورية عليا، يكون لها الحق فى تقرير دستورية القوانين وتطابقها مع الميثاق ومع الدستور، وأن ينص الدستور على حد زمنى معين لتولى الوظائف لسياسية التنفيذية الكبرى»

الانتخابات من القاعدة إلى القمة، والانتقال بعد ذلك إلى إعادة انتخاب مجلس الأمة، وأن يقود التنظيم السياسى ويراقب العمل التنفيذى وليس العكس.

تم تكليفى بالإشراف على إعادة بناء الاتحاد الاشتراكي، على أساس أننى أمين تنظيم طليعة الاشتراكيين، وكان أعضاؤه هم الكادر الأساسى فى الاتحاد الاشتراكي، وكان قانون الاتحاد يوجب إجراء انتخابات الوحدات، ولجانها، ثم بعد ذلك انتخاب لجان الأقسام والمراكز، بعدها لجان المحافظات، ثم انتخاب اللجنة المركزية، ثم تشكيل المؤتمر القومى العام، الذى ستكون أول مهامه انتخاب اللجنة التنفيذية العليا.

ولأول مرة يقوم الكادر السياسى بتوجيه الانتخابات دون تدخل من أحد ودون تدخل من قيادة تنظيم طليعة الاشتراكيين، حيث تجتمع لجان المحافظات والمراكز والأقسام كتنظيم طليعى ويقررون أنسب المرشحين، ونحن نوافق على هذا الترشيح. أو إذا كان يوجد أى تعديل بسيط فنقوم بتعديله، ثم يكون على عضوية الاتحاد الاشتراكى أن تساند من تم ترشيحهم من التنظيم الطليعي، ولذلك نعتبر أن انتخابات الاتحاد الاشتراكى هى انتخابات سياسية بالدرجة الأولى، المحرك الأساسى فيها تنظيم طليعة الاشتراكيين، ولا يمكن أن يحصل فيها تزوير، لأن الناخبين لا يختارون أفراداً وإنما ينتخبون لجنة مكونة من ١٠ أو لجنة مكونة من ٢٠، وهكذا.

انتهينا من انتخابات مجالس المحافظات، وتكون المؤتمر القومى من ١٧٠١ عضو. من بينهم ١٢٠٠ من أعضاء التنظيم الطليعي، حيث لم يكن لنا وجود كافٍ فى بعض المحافظات، ثم تم انتخاب اللجنة المركزية من ١٥٠ عضواً أساسياً و٥٠ عضواً احتياطياً، ثم انتخبت اللجنة المركزية أعضاء اللجنة التنفيذية العليا.

وكان هناك قصة جرت وقائعها أثناء انتخابات اللجنة المركزية، وهى واقعة كنت أحد أطرافها، وكان الطرف الثانى هو أنور السادات، ولها دلالتها.

●●●

كنت مشرفاً على انتخابات المستويات التنظيمية فى الاتحاد الاشتراكى كما قلت، وخلال اجتماع المؤتمر القومي. كان مطلوباً أن تجتمع كل محافظة لكى ترشح ممثليها فى اللجنة المركزية، وحين انتهت جميع المحافظات من الترشيحات، كان من المفترض أن أعرض كشوف الترشيح على الرئيس جمال عبدالناصر. وذهبت إليه. وقبل أن أدخل الصالون، دخل أنور السادات وأنا فى مكتب السكرتارية، فقال لي: بتعمل إيه؟، قلت له: والله عندى كشوف الترشيح وأسماء اللجنة المركزية، وسأعرضها على الرئيس، فطلب منى أن يراها، وعندما قرأها قال: هذه الترشيحات لا يوجد فيها أسماء لامعة، فسألته مستنكرا: يعنى إيه لامعة؟، واستدركت أقول: عموماً هؤلاء من تم ترشيحهم من قبل لجان المحافظات، وفيهم عمال وفلاحون، ومن بينهم مثقفون وطلبة وأساتذة جامعة، فقال: أنا لست موافقاً على هذه الأسماء، ثم دخلنا للرئيس عبدالناصر، وكرر أنور السادات نفس الاعتراض بأنها أسماء ليست لامعة، فطلب الرئيس منا الانتظار قليلا، ثم حين فرغ لنا، راجعت معه الأسماء وتحدثت عنها بالتفصيل، وبينت أن من بينهم أعضاء بالتنظيم الطليعي، وفيهم العامل والفلاح، وأستاذ الجامعة، ونحن حاولنا قدر جهدنا أن نختارهم

من الثوريين، وانتصر «الريس» لرأيي، ولم يأخذ برأى أنور السادات.

وقد تحدثت سابقاً عما جرى فى انتخابات اللجنة التنفيذية العليا، والتى رفض الرئيس عبدالناصر كل الضغوط التى مورست من أجل تعيينها، ولكنه أصر على أن يجرى انتخابها، وهكذا انتهينا من انتخابات الاتحاد الاشتراكى من القاعدة إلى القمة..

وبقى أن نجرى انتخابات مجلس الأمة، حسب ما جاء فى بيان ٣٠ مارس.

●●●

قبل أن أسرد وقائع ما جرى فى انتخابات مجلس الأمة، أريد أن أقول إن بحر السياسة كبير، وعلى السياسى أن يعرف أن كل عمل أو إجراء محسوب عليه، ولا يكفى أن يكون السياسى صادق النية، لكن عليه فى كل خطوة أن يحسبها من جميع النواحي، ويتحسب من كل الاتجاهات.

كان قد تقرر أن تجرى عملية انتخاب مجلس الأمة على درجتين، يجتمع أولاً الاتحاد الاشتراكى فى كل محافظة. ويتم ترشيح الأفراد أو الشخصيات التى تصلح لتمثيل دائرتها فى انتخابات مجلس الأمة، وبعد هذا الاتفاق، وبعد الاستقرار على المرشح، يلتزم جميع أعضاء الاتحاد الاشتراكي، بمساندة هذا المرشح، وتقرر فصل من يخرج عن هذا الاتفاق من عضوية الاتحاد الاشتراكي.

وأصبح هذا قرارا، أن جميع قوى الشعب العاملة عليها أن تساند الذين يرشحهم الاتحاد الاشتراكى لانتخابات مجلس الأمة، ولأول مرة فى تاريخ مصر يحصل ربط بين الحزب وبين التشريع، بين العمل السياسى والعمل التشريعي، أو الدستوري، وكان الهدف الرئيسى من هذا الربط أن يأتى التشريع فى صالح الجماهير وليس ضدهم، لأن من يقوم بالتشريع جاء من الحزب ومن الثورة.

تم تعيين أنور السادات، رئيساً للجنة الانتخابات، بينما أعضاؤها كانوا الدكتور لبيب شقير، وعبدالمحسن أبو النور، وشعراوى جمعة، وضياء الدين داود.

وسألنى أنور السادات فى حينها:

ـ ماذا ستفعل؟

فقلت له، الانتخابات تسير كالمعتاد.

فقال: لديّ ١٨ مرشحا لابد ألا يفوزوا..

فسألته لماذا؟

فرد قائلاً: كانوا ضدى فى مواقفهم خلال المجلس المنقضي، ولا يمكن أن أقبل بهم.

وحدد لى اسم شخص مرشح فى دائرة الجيزة تحديداً لا يريده فى مجلس الأمة.

وكان هناك شخص ترشح من خارج الاتحاد، ويريد السادات أن ينجحه، لأنه ـ حسب ما ذكر لى له فضل عليه فى أيام هروبه، وكان السادات قد اختفى عندهم فى البلد.

واعترضت لجنة الإشراف على الانتخابات، واعترضتُ بدوري، بينما كان السادات يقول:

ـ أنا أحمى ثورة، ده أنا آخذ صناديق الانتخابات وأرميها فى البحر، وأعمل صناديق جديدة باللى أنا عاوزه من أجل حماية الثورة.

ويبدو أن هذا هو ما حدث مع وزراء داخلية السادات فيما بعد أن أصبح رئيساً ولكن على شكل أوسع.

●●●

كان لزاماً عليّ أن أبلغ هذا الكلام للرئيس، والحقيقة هو لم يعلق عليه، ومعنى أنه لم يعلق، فذلك يعنى أنه يترك لك حرية التصرف والعمل، وكنت فى موقف صعب وقتها، حيث إننى أمين للتنظيم، وملتزم بقرار اللجنة المركزية فى أن مرشحى الاتحاد الاشتراكى لابد أن ينجحوا جميعاً، والناس تدافع عنهم، وفى الوقت نفسه، أنا وزير للداخلية، ولابد أن تكون الانتخابات نزيهة.

وهذه معادلة صعبة جداً.

كنت أشعر أحياناً - رغم التسييس الذى انتهجناه لفترة بسيطة - أن بعض ضباط الشرطة قد يتخذون مواقف ليست مطلوبة فى مسألة الانتخابات، كنت حددت باختصار أن الشرطة جزء من تحالف قوى الشعب العامل، والتزاماً بقرار اللجنة المركزية، كان لابد أن نؤيد المرشحين للبرلمان من بين أعضاء الاتحاد الاشتراكي، لكن كونها مشرفة على الانتخابات، ومطالبة بالالتزام بالقانون، وضمان نزاهة الانتخابات البرلمانية، فكان واجباً علينا أن نحدد نوع التأييد المطلوب.

جمعت مديرى الأمن، وحصرت نوع التأييد المطلوب من جهاز الشرطة لمرشحى الاتحاد الاشتراكى فى أنه إذا سألك أحد المواطنين عن أفضل المرشحين؟، فأنت تزكى عضو الاتحاد الاشتراكي، فإن لم تقف معه فلا تقف ضده، لصالح المرشح من خارج الاتحاد الاشتراكي.

كنت أتصور أننى أخدم العمل السياسي، وانتصر للتنظيم السياسى القائد فى الدولة.

وكانت هذه غلطة كبيرة جداً من جانبي..

تحولت حين وصلت هذه التعليمات من مديرى الأمن إلى الضباط الذين يلونهم فى الرتبة والمنصب، تحولت وصارت أن وزير الداخلية يأمر بإنجاح أعضاء الاتحاد الاشتراكي.

معظم الدوائر كانت ستنجح بالتزكية. وبعض الدوائر شهدت أخطاء، خصوصاً دائرة الجيزة، تلك التى يرغب أنور السادات، فى التدخل فيها، ليست وحدها التى حدثت فيها أخطاء. وقد جاءنى أعضاء اللجان المشرفة على الانتخابات. وقالوا لي: الانتخابات مزورة. فى دائرة الزيتون على سبيل المثال. نجح من ترشح فيها بالتزكية، سألتهم: كيف تكون مزورة إذن؟ ما دام من فاز فيها كان بالتزكية؟، هل تم تزوير الانتخابات؟. قالوا: لا، فقلت: لكن لابد أن يحصل المرشح على ٢٠٪ من الأصوات، كيف تم تزويرها؟ فقالوا: المأمور أبلغنا أنك تريد إنجاح هؤلاء المرشحين، فقلت لهم: وهل استجبتم لإملاءات المأمور؟ قالوا لا، فقلت: ما دمتم لم تستجيبوا فكيف تم التزوير؟

والحق أنى أخطأت حينما أردت أن أجعل الشرطة تقف على حياد حقيقى فى الانتخابات أو على الأقل سياسياً، تساند الاتحاد الاشتراكى ممثلاً لتحالف قوى الشعب العاملة. وكما قلت هى معادلة صعبة. لكن أن تعطى تعليمات للقيادة دون اتصال مباشر للمنفذين، ثبت بالتجربة أنه أمر غير سليم.

وصل الأمر إلى لدرجة أن شخصا من إحدى المحافظات ذهب إلى رئيس اللجنة، وقال: فلينجح هؤلاء المرشحون، أنا أريد أن أعيش، ومدير الأمن يريد أن يعيش، ووزير الداخلية أيضاً يريد أن يعيش، وحينما جاءوا إليَّ بهذا الكلام، قلت لهم: والله أنا الحمد لله أعيش ومرتاح الضمير، ولا أريد أكثر من ذلك.

هذه الوقائع أثبتت لى أن ما حدث كان خطأً كبيراً، وتؤكد أنه يجب على كل شخص فى موقع القرار أن يدرس قراره جيداً، ويدرس صداه، والأهم أن يدرس كيف سيتم تنفيذه.

●●●

قبل أن تتضح الصورة كاملة حول ما جرى فى انتخابات مجلس الأمة، تم عقد اجتماع فى مجلس الوزراء، حضره الرئيس عبدالناصر، وسأل: هل يوجد أى ملاحظات على انتخابات مجلس الأمة؟، فكانت الإجابة: لا يوجد، ولم يكن لدى المجتمعين من الوزراء أى تعليق، بعدها سافر الرئيس إلى محافظة الإسكندرية واصطحب معه أنور السادات، وكانت انتخابات الإسكندرية ليست على هوى محافظها، كان يريد إنجاح مرشحين بأعينهم، بينما يريد الاتحاد الاشتراكي، إنجاح آخرين، ونحن انحزنا بالطبع لمرشحى الاتحاد الاشتراكي، وعندما التقى به «الريس»، قال له: شعراوى تدخل فى الانتخابات، وتسبب فى فوز مرشحين بأعينهم، ولم تكن نتيجة الانتخابات سليمة.

فوجئت بأنور السادات يتصل بى ليقول لي: ـ ده المعلم ها يقرص ودنك.

فسألته: ليه؟

فقال: المحافظ أبلغه أن الانتخابات فى الإسكندرية لم تكن سليمة.

فقلت له: أنت رئيس اللجنة المشرفة على الانتخابات. فلماذا لم تدافع عني؟

فقال: يا عم أنا ما ليش دعوة، ها أسيبك للمعلم.

وقتها استشعرت الحرج من هذا الموقف، فتركت وزارة الداخلية، وتواجدت فى الاتحاد الاشتراكى نحو أسبوع، لا أتحدث مع الرئيس، ولا الرئيس يتحدث معي، حتى هاتفنى الأخ محمد أحمد[١٣٢] يبلغنى أن الرئيس يريد أن يتكلم معك.

سألنى الرئيس: أنت فين؟

قلت: موجود فى الاتحاد الاشتراكي.

وتطرق فى حديثه معى إلى موضوعات لا علاقة لها بمسألة الانتخابات.

وقبل أن ينهى المكالمة سألني:

ـ هل تريد شيئاً؟

قلت له: والله يا سيادة الرئيس، هناك موضوع معلق بينى وبينك، موضوع انتخابات مجلس الأمة.

فقال: شوف أنا زعلان منك، ولا أرغب فى أن أتحدث معك وأنا زعلان، وحينما أهدأ سوف أطلبك ونتكلم.

هذا هو القائد حقاً.

---

١٣٢ ـ السكرتير الخاص لرئيس الجمهورية.

كان من الممكن أن ينفعل وهو غاضب، وكان من الممكن أن يسيء إليَّ بغير حق، إنْ لم يتفهم حقيقة الموضوع، ولكنه بشعور كامل بالمسؤولية يتجنب الحديث فى وقت الغضب.

قلت له: لو أذنت لي، أنا لديّ قرارات جمهورية خاصة بالشرطة، وموعدها قد حان، وتحتاج إلى توقيع سيادتك.

(حيث كان من واجبى كوزير للداخلية أن أقترح القرارات التى تتضمن حركة الشرطة، والرئيس هو الذى يوافق ويوقع عليها ويصدرها بقرار جمهوري).

قال: سأحدد لك موعداً بالغد.

كانت الإشاعات والأقاويل انتقلت من الحديث عن تدخلى السافر فى الانتخابات البرلمانية إلى الحديث عن أن شعراوى جمعة زوَّر الانتخابات لكى يشكل مجلس أمة موالٍ له، أراد مطلقو هذه الإشاعات أن يجرجرونى فى سكة صدام مع الرئيس جمال عبدالناصر.

فى هذه الأجواء ذهبت إليه حسب الموعد المحدد، وكان ليلاً، وجلس معى، وأول شيء فعله، أعطانى سيجارة، وأشعلتها، ثم فتحت حقيبتى، فسألني: أين قرارات الشرطة؟، أخرجتها من حقيبتي، وبدأت أشرح له، فقال لي: لا، لا تشرح، أين القرار الجمهوري؟، فقلت له: هذا هو، فوقع على القرار الجمهورى دون أن يطلع عليه، فقلت له: يا سيادة الرئيس، القائمة تضم أشخاصاً مرشحين لأماكن مهمة وحساسة، فقال: أنا وقعت القرار، وليس عندى مناقشة فى هذا الموضوع.

منحنى الثقة فى نفسى قبل أن يبدأ المناقشة، وكان توقيعه على القرار الجمهورى بدون أن يطلع عليه معناه بوضوح أنه يثق بى ثقة كاملة.

ثم بدأنا نناقش ما هى الأخطاء التى وقعت، وشرحت له كل ما جرى بالضبط، فضحك جداً وانتهى الموضوع، وكأن شيئاً لم يحدث.

وهذا مثال حى على الكيفية التى يعالج بها جمال عبدالناصر القائد والإنسان أصعب المسائل وأعقد الأمور، خاصة ما كان منها يمس بالأشخاص الذين يعملون معه.

●●●

ما لا يعرفه الكثيرون ممن لم يقتربوا من الرئيس جمال عبدالناصر أنه شخصية محببة جداً، تشعر تجاهه بمشاعر تبدو غريبة، لكنها حقيقية، تجد نفسك تحبه وتهابه، وتحترمه، ولا تخاف منه، تحب تناقشه، وتتعلم منه، وليس هذا فقط بعد أن أصبح القائد والزعيم، ولكن هذه الصفات موجودة فيه وهو لا يزال ضابطاً صغيراً.

أذكر أننى فى سنتى ١٩٤٩ و١٩٥٠ كنت مدرساً فى الكلية الحربية، وكان جمال عبدالناصر مدرساً فى مدرسة الشؤون الإدارية، كان هو برتبة مقدم أركان حرب، وأنا برتبة يوزباشى (نقيب)، وكنتُ أستعد فى هذه الأثناء للالتحاق بكلية أركان حرب.

وهى كلية تمنح درجة توازى الماجستير فى العلوم العسكرية، والدراسة فيها صعبة جداً، وكنا نستمر فى التحضير لخوض امتحاناتها سنتين، ندرس فيها لغتين على الأقل، ونمتحن جزءاً باللغة العربية وجزءا بالإنجليزية، ونمتحن فى مواد: تكتيك، وشؤون إدارية، واستراتيجيا وشرق أوسط، ومواد أخرى كثيرة جدا، وكانت تعطى درجة علمية تؤهل

الضباط للعمل العسكرى والعمل المدنى فى مستوياته العليا.

فى تلك الفترة كان الجيش ينقسم إلى ثلاثة أسلحة: مدفعية، وسواري، ومشاة، وكان أضعف هذه الأسلحة وأحدثها هو سلاح المشاة، وكان جمال عبدالناصر أحد ضباط سلاح المشاة، وفكر فى هذه السن المبكرة من حياته العملية فى أن يشكل «فرقة» تؤهل الضباط الذين يريدون أن يدخلوا كلية أركان حرب متطوعاً، فجمع حوالى ٧٠ ضابطاً نذهب إليه مرتين أو ثلاثا فى الأسبوع، ويعطينا دروساً فى مادتى «التكتيك»، و«الشؤون الإدارية»، وكان يعاونه فى هذه المهمة التطوعية عبدالحكيم عامر.

كانت خلايا الضباط الأحرار فى طور التكوين، وكانت هناك حركة كبيرة فى توسيع دوائر المنضمين إلى تنظيم الضباط الأحرار، وكنت صديقا للأخ حمدى عاشور الذى كان ضابطاً معى فى الكلية الحربية، وكنا نذاكر معاً فى كلية أركان حرب، وهو الذى عرفنى بالريس وجندنى فى خلية الكلية الحربية بتنظيم الضباط الأحرار.

لم يكتف جمال عبدالناصر بالتدريس لنا ضمن مجموعة السبعين، بل وجدت نفسى بعد انضمامى إلى التنظيم ضمن مجموعة من صغار «الضباط الأحرار»، يعطيهم جمال عبدالناصر دروساً إضافية فى منزل الضابط حمدى عاشور الذى كان يقطن فى شارع مصر والسودان، وكان اسمه يومئذ شارع الملك.

وكان حمدى عاشور يسكن بالطابق الخامس. ولا يوجد مصعد، وكان جمال عبدالناصر يحضر إلينا فى هذا المنزل ثلاث أو أربع مرات فى الأسبوع، يشرح ويدرس لنا المواد المؤهلة للدخول إلى كلية أركان حرب، وكان ينزل بعد أن ينتهى معنا ليذهب إلى مجموعات أخرى يؤهلهم للثورة، وللترقى فى العلم، والعمل.

كان يريد ضباطاً أكفاء مؤهلين على أعلى درجة من العلم، ولهم مكانتهم فى الوقت نفسه، لكى يشركهم معه فى العمل التمهيدى لثورة ٢٣ يوليو، ولا زلت أذكر سعادته واحتفاءه بنا عندما نجح بعضنا. وكان هو أول المهنئين لى بدخولى كلية أركان الحرب.

نجحنا فى كلية «أركان حرب»، ونقل جمال عبدالناصر من التدريس فى كلية «الشؤون الإدارية» إلى التدريس فى كلية «أركان حرب»، والمدرس بهذه الكلية له من السلطات ما يمكن أن يضيع مستقبل أى طالب، يعنى إذا قال: هذا الطالب لا يصلح، فلن يدخل الامتحانات، وتضيع عليه المدة التى أداها فى الدراسة، ويرفد من الكلية، ولا معقب على كلام المدرس بكلية أركان الحرب.

توزعنا على مجموعات، وتم تسكينى فى إحدى هذه المجموعات، وكنت أنا ضابط المشاة الوحيد فيها، وكنت عائداً من إنجلترا وكان تخصصى فى «التكتيك»، وخصوصاً «تكتيك المشاة - الوحدات الصغيرة»، وكان معى ضابط من سلاح «الفرسان» له صلة بالمشاة، ومجموعة أخرى من بقية الأسلحة، وكان عندنا مشروع على الأرض، وكان قائد المجموعة، أو أستاذهم هو جمال عبدالناصر، فطلعنا على الأرض، وكان المطلوب أن نعد مواقع سرية مشاة، وهى عبارة عن ١٠٠ عسكرى مقسمة إلى ثلاثة أقسام أو ثلاث فصائل، وكل فصيلة حوالى ٣٠ عسكري، وهذا عملى وهو تخصصي.

فقال عبدالناصر: شعراوى يطلع يعين على الأرض مواقع الفصائل.

فطلعت وعينت المواقع على الأرض، وتناقشنا فيها ووافق الجميع على ما فعلته، ما عدا ضابط «السواري»، فوجئنا به يقول لعبدالناصر:

- يا حضرة اليوزباشى أو حضرة المقدم أنت بتحابى شعراوى جمعة.

فقال له: أحابيه ليه؟

قال له: لأنك أنت مشاة وهو مشاة أنت بتحابيه وطلعته هو يختار المواقع ويتدرب وتمنعنا من المشاركة فى التدريب مثله.

هذا اتهام من طالب لأستاذه، ويستطيع هذا الأستاذ أن يضيع الطالب، ويقضى على مستقبله بكلمة واحدة، ولكننا فوجئنا بجمال عبدالناصر يقول:

- هانتكلم فى الموضوع ده بعد الظهر لما نرجع إلى الكلية لمناقشة ما نفذناه اليوم.

وحين دخلنا إلى قاعة الدرس بالكلية قال عبدالناصر لضابط «السواري»:

- يا فلان أنت اتهمتنى بكذا، وكذا، وكذا، ولكن أنا سوف أوضح لك أنا ليه اخترت شعراوى جمعة، مع أنى غير مكلف أنى أشرح لك، وقال له: الموضوع كذا وكذا وأنت أخطأت وأنا لن أعاقبك. ولكن كل ما أرجوه هو أن تدرك أنك رجل عسكرى يبقى لازم تفكر بما تريد مناقشته، وخصوصاً إذا كنت الذى تناقشه فى مستوى أكبر منك. أو مستوى أعلى منك.

وسكت جمال عبدالناصر..

وإذا بالمجموعة كلها تكاد «تمسك فى خناق الزرقانى ده تضربه أو تشتمه أو تقضى عليه».

وخرج جمال عبدالناصر بعد أن أعطانا واحداً من أهم الدروس، وهو كيف يحتوى القائد المعلم أى شخص، وأذكر أن زميلنا هذا ذهب إلى «الريس» وتأسف له وظل طول عمره يحمل هذا الجميل للمقدم أو «الأستاذ» جمال عبدالناصر.

لست أؤرخ للثورة ولا خطر فى بالى ذلك أبداً، فتلك مهمة لا أصلح لها، وهى مهمة غيرى بلا شك، ولكنى عايشت خلال فترة طويلة العمل مع الزعيم والقائد جمال عبدالناصر، وكما حاولت أن أذكر بعضاً من ذكريات العمل مع الرئيس جمال عبدالناصر، وجدت أن هناك بعض المواقف والأحداث التى تعطى المثل والنموذج حول قيادته وأسلوب عمله وتعامله مع المعاونين له.

ومن المواقف العصية على النسيان التى عشتها مع الرئيس عبدالناصر والتى لا تمحى من ذاكرتى ما جرى فى سوريا فى نهايات سنة ١٩٥٩، أثناء تواجدنا فى دمشق، شاهدت ما لم يشاهده إنسان على وجه الأرض، حشود من المواطنين رجال ونساء وأطفال يبيتون أمام قصر الضيافة، ثلاثة أيام متتالية، وشاهدت بعينى فى حلب وحماة، كيف رفعت الجماهير سيارة جمال عبدالناصر، والناس محتشدة فى طوفان من المحبة يحيط به.

فى أحد الأيام التى كان فيها الرئيس فى دمشق، ونحن برفقته، حضر المارشال تيتو، فى زيارة إلى سوريا، ووقتها كنتُ أعمل فى المخابرات العامة، ونحن نجلس فى قصر الضيافة، وإذا بحراس تيتو ومخابراته يقولون إنهم لا يصدقون أن الحشد الذى يتم لجمال عبدالناصر. حشد طبيعي، وقالوا: أنتم كأجهزة تجمعون الناس وتحشدونهم، لأنه لا يمكن أن تتجمع كل هذه الجماهير، ويسير جمال عبدالناصر، بينهم دون حراسة.

حاولنا إقناعهم أن هذا الكلام ليس حقيقيا، لكنهم لم يقتنعوا، وفى صباح اليوم التالي، كان من المقرر أن نتحرك فجرا، ونذهب إلى اللاذقية بالسيارات مباشرة، ومنها يغادر المارشال تيتو سوريا، وتحركنا لنحو ٥٠ كيلو متراً، باتجاه اللاذقية، وإذا بعاصفة ثلجية شديدة لم نكن نتوقعها، ولا الأرصاد الجوية توقعتها، واشتدت العاصفة لدرجة أن السائق لم يستطع السير، من كثرة الثلج الذى تساقط، وأصبح التحرك فى الطريق صعباً، وكنا على مشارف قرية تبعد حوالى ٤٠ أو ٥٠ كيلو مترا عن مدينة حمص[١٣٣] السورية، فنزل الرئيس ومعه المارشال تيتو، وحوالى ٤ أشخاص آخرين، ودخلنا منزل أحد الفلاحين الذى بادر أهله بإحضار الشاي، وجلسنا نشربه.

وفجأة، وتحت هذا الثلج المنهمر، والسيل الكبير، خرجت القرية جميعها، سيدات ورجال وأطفال، لترحب بجمال عبدالناصر وضيفه المارشال تيتو، فقرر المارشال تيتو أن نسير فى اتجاه حلب بدلا من التوجه إلى اللاذقية، وانتشر خبر وجود عبدالناصر، إلى أن وصلنا حلب، والجماهير لا يمكن وقف حشودها، ولا يمكن وصف مشاعرها[١٣٤].

قرر المارشال تيتو تأجيل موعد مغادرته إلى اللاذقية، ومكثنا فى حلب، والحشود الجماهيرية المتوافدة تزيد على مدار الوقت، نظرنا لليوغسلاف فى أعينهم نظرة ذات مغزى ومن دون تعليق، وأقر اليوغسلاف واعترفوا. وقالوا: حتى لو أردتم فلن يمكنكم أن تجمعوا هذا الحشد الضخم، بهذا الفيض من المشاعر وفى مثل هذه الظروف الاستثنائية.

كانت تلك الأيام من أمجد تواريخ الأمة العربية، وكان أمل الوحدة العربية ساعتها يبدو بين أيدينا، كأنه تحول من حلم إلى واقع، ومن أمل إلى حقيقة.

ولست أشك لحظة فى أن نكسة الانفصال التى جرت فى سنة ١٩٦١ كانت هى المقدمة الطبيعية لما جرى بعدها بست سنوات فى نكسة سنة ١٩٦٧.

---

١٣٣ – يقول محمد حسنين هيكل فى كتابه «عبد الناصر والعالم»: (قام تيتو برحلة إلى أفريقيا وآسيا لمدة شهرين عام ١٩٥٨. وكانت الرحلة مهمة تبشير بالسلام وبمبدأ عدم الانحياز. وبدأ تيتو سلسلة زياراته فى ديسمبر فمر على متن يخته بميناء بورسعيد. وعندما عاد بعد شهرين توجه لمقابلة عبد الناصر ومن ثم ذهب الزعيمان معا إلى سوريا حيث تأثر تيتو تأثرا هائلا بالاستقبال الذى لقيه، وتصادف أثناء زيارتهما أن كان موكبهما متوجها من دمشق إلى حمص عندما هبت عاصفة ثلجية سدت الطريق وقطعته.

ولم تستطع سوى السيارة إلى تحمل الرئيسين أن تجتاز العاصفة الثلجية وتصل إلى قرية « الفارق » الصغيرة حيث لجأ الرئيسان إلى أقرب بيت. وكان صاحب الدار غائباً ولكن يمكن أن يتصور القارئ دهشته عندما عاد متعثرا عبر الثلوج ليجد حرس الرئيسين خارج بيته والرئيسين داخله، وسارع الرجل فى الحال ونحر شاة تكريما لهما وعلم الجيران- برغم العاصفة الهوجاء- بأمر ضيفيه فتسارعوا إلى إعلان الحفاوة بهما وفى مدى ربع ساعة فقط كانوا قد نحروا اثنتى عشرة شاة إلى أن ناشد تيتو صديقه عبد الناصر أن يوقف إراقة الدماء).

١٣٤ – عبد الهادى البكار(إعلامى سورى ومناضل قومي) يضعنا فى جانب آخر من القصة فيقول:

فى رحلة موكب عبد الناصر الشهيرة أواخر عام ١٩٥٩ من دمشق إلى حمص وحماه واللاذقية وحلب، حدث ان هبت عاصفة ثلجية شديدة فى الوقت الذى كان فيه الموكب قد بلغ منطقة جبلية فى منطقة(القلمون) قبل الوصول إلى حمص، ثم راحت عجلات السيارات تنزلق، و تقرر توقف الموكب عن الاستمرار فى السير إلى أن تتوقف العاصفة الثلجية عن العصف.

كان الموكب عندئذ قد بلغ قرية(قاره) المبللة بيوتها الطينية ودوربها غير المعبدة، بطبقات الثلج الكثيف، وباقتراح من عبد الحميد السراج ترجل جمال عبد الناصر و جوزيف بروس تيتو وزوجته وسيف الاسلام البدر ولى عهد اليمن، وبقية المرافقين من سياراتهم، ثم فوجئت بجمال عبدالناصر يطرق بقبضة كفه اليمنى باب بيت طينى متواضع، فترد من داخله سيدة كهلة على الطرق المتتابع، صارخة(مين؟)، فيرد الرئيس الراحل على التساؤل قائلا:(جمال عبد الناصر)، فإذا بصوت السيدة الشائخة داخل الدار المتواضعة يتحول إلى (زغاريد) متتابعة، ثم فتحت الباب الخشبى ليدخل عبدالناصر الدار ونحن وراءه.

نعود من سوريا إلى مصر، ومن حلب إلى القاهرة، ومن العام ١٩٥٩ إلى العم ١٩٦٧، ومن الحفاوة فائقة المشاعر إلى مشكلة انفجرت فيها المشاعر، وكادت تودى بعلاقتى بالمشير عبدالحكيم عامر.

في مارس سنة ١٩٦٧، كنت وقتها وزيراً للداخلية، وأمينا لتنظيم «طليعة الاشتراكيين»، وأميناً للتنظيم بالاتحاد الاشتراكي، تلقيت تقريراً من المسؤول عن أمانة التنظيم بمنظمة الشباب الاشتراكي، وفيه بعض المعلومات حول الحياة الخاصة للمشير عبدالحكيم عامر، وهذه المعلومات بصراحة كانت تقول أن المشير[١٣٥] متزوج من السيدة برلنتى عبدالحميد وأنها حامل منه.

والحقيقة أنى فوجئت بهذه المعلومات التى وردت بهذا التقرير التنظيمي، ولم أكن أعرفها، فأحلت الأمر إلى اللواء حسن طلعت مدير المباحث العامة، وكانت تأشيرتى على التقرير: «للبحث على من يشنع على المشير عبدالحكيم عامر»، ولحساسية الموضوع قمت بإخطار سامى شرف سكرتير الرئيس للمعلومات فى هذه الفترة، وقلت له: جاءنى منشور يقول كذا وكذا، وأحلته للمباحث العامة لمعرفة من يشنع على المشير، ونحن الآن نتحرى عن أصل هذه المعلومات.

بعد البحث والتحرى وجد اللواء حسن طلعت أنه من الضرورى إجراء تفتيش لبعض المنازل للحصول على المعلومات الخاصة بالموضوع، وأنه يحتاج من أجل ذلك إلى إذن نيابة بالتفتيش، فوجدت أن الأمر عند هذا الحد يحتاج إلى قرار من الرئيس جمال عبدالناصر.

أرسلت إلى الرئيس بالتقرير المتضمن لهذه المعلومات، وعليه تأشيرتى لحسن طلعت بالتحرى عمن يشنع على المشير، إضافة إلى تأشيرة طلب الإذن من النيابة.

وفى أول لقاء بين الرئيس عبدالناصر والمشير عامر قام «الريس» بعرض هذه المعلومات عليه، وسأله عن صحتها، وبدا عليه الانزعاج الشديد، وفوجئ المشير بدقة المعلومات خصوصاً أنها كانت حقيقية، وصب جام غضبه عليَّ، وثار ضدى ثورة عارمة، وطلب من الرئيس إقالتي، وإقالة على صبرى مسؤول منظمة الشباب ومسؤول الاتحاد الاشتراكي، وعبدالمجيد فريد مسؤول أمانة القاهرة بمنظمة الشباب، وقال للرئيس: إن هذه المجموعة تعمل ضدي، وأريد إقالتهم واعتقالهم فوراً، وإذا لم يتم تنفيذ ذلك سأترك البلد وأذهب إلى إسبانيا. وبدا أن المشير مصمم على فتح معركة واسعة ضدي.

كنت حاضراً اجتماع لجنة تصفية الإقطاع، وكان المشير رئيس اللجنة، وإذ به يطلبنى عبر الهاتف فجأة، حوالى الساعة الرابعة، وكان ثائرا وغاضباً جداً، وقال وهو يكاد يصرخ فى وجهي:

---

١٣٥ – المشير محمد عبد الحكيم عامر (١١ ديسمبر ١٩١٩ - ١٤ سبتمبر ١٩٦٧): أحد أهم قادة ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، ظل الصديق المقرب للرئيس جمال عبد الناصر حتى رحيله.

أصبح نائباً أول لرئيس الجمهورية فى سنة ١٩٦٤، وأضيفت إليه مهمة رئاسة اللجنة العليا للسد العالي، ثم رئاسة المجلس الأعلى للمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى فى إبريل من السنة نفسها، وفى سنة ١٩٦٦ عين نائباً للقائد الأعلى للقوات المسلحة، ثم وضعت هزيمة يونيو سنة ١٩٦٧ نهاية مأساوية لمشواره المهنى والسياسى ولحياته أيضاً، حيث أعفى من كافة مناصبه وأحيل للتقاعد، ثم وضع قيد الإقامة الجبرية فى منزله، فى أغسطس سنة ١٩٦٧، أقدم على الانتحار فى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٦٧.

ـ أنت تتابعنى أنت والمباحث بتاعتك.

فقلت له: لا، اسمح لى أن أجيء إليك وأشرح لك الموقف، ونتفاهم حوله.

وبالفعل ذهبت إليه فى منزله والتقيته، وحاولت إقناعه أننا لا نتابعه، وإنما هذه معلومات تلقيناها، فلم يقتنع بالأمر.

وصارت أزمة بينى وبين المشير، وهدد بالسفر إلى إسبانيا إن لم تتم محاسبة كل من له علاقة بالتقرير الذى يحوى معلومات صحيحة عن حياته الشخصية.

وليت أعلم ولم أخمن حتى لماذا اختار المشير إسبانيا، لكنه بدأ بالفعل فى تجهيز جوازات السفر بأسماء أخرى استعداداً للسفر إلى إسبانيا، وبدا أنه مصمم على هذا الأمر.

كلمنى الرئس جمال عبدالناصر، وطلب منى عبر الهاتف، أن أترك له المشلكة، وأنه سيحلها وينهيها مع المشير، والرئيس بالطبع يهمه فى المقام الأول ألا يحدث خلاف بيننا وبين المشير، وألا يتم تصعيد الأمر إلى درجة اعتقالنا، وفى الوقت نفسه يهمه أن يُبقى على المشير.

وبالفعل تركنا له الأمر، وبدأ يحل المشكلة بنفسه، وعلى طريقته.

وفى أحد الأيام ومن دون مقدمات هدأت الأزمة، وتلقيت اتصالاً من الرئيس، يقول فيه إنه أنهى الأمر مع المشير، وهو يدعوك إلى فنجان شاي، اذهب إليه، والتق به اليوم فى منزله.

وذهبت بالفعل والتقيته، وإذا به تغير بشكل كامل، والصورة القاتمة التى سيطرت عليه فى البداية اختفت، وإذا به يضحك وهو يستقبلني، وبدا أنه نسى الأمر تماماً، وجلسنا نتحدث واستعرضنا الكثير من الأمور، وكأن شيئاً لم يكن.. وانتهت المشكلة على خير.

كان هذا هو أسلوب جمال عبدالناصر، يخرج من المشكلة، ثم يحاول حلها مع جميع الأطراف، بأسلوب لا يقدر عليه غير جمال عبدالناصر.

●●●

فى واقعة أخرى، أذكرها للتاريخ، تسجيلاً لموقف تاريخى لجمال عبدالناصر، وتوضيحاً للكيفية التى كان يفكر بها الرئيس، والرؤية الاستراتيجية والمَلَكَة التكتيكية للقائد، وكانت هذه فى الحقيقة هى ميزته الكبرى.

الواقعة جرت تحديداً يوم ٢ يونيو سنة ١٩٦٧، وأذكر أنه كان يوم جمعة، اتصل بى جمال عبدالناصر، الساعة الثامنة صباحا، وقال لي:

موشى دايان عين وزيراً للدفاع فى الحكومة الإسرائيلية، ومعنى هذا أن هناك نية للحرب، وزير الدفاع الإسرائيلي، ليس له الحق فى تغيير الخطة العسكرية، لكن له الحق فى مراجعة الخطة، موشى دايان، يستطيع مراجعة الخطة فى فترة من ٤٨ ساعة إلى ٧٢ ساعة، لذلك أتوقع أن تهاجمنا إسرائيل، يوم الاثنين ٥ يونيو.

ثم أوضح عبدالناصر الغرض من إبلاغى بهذه المعلومات فقال:

ـ أقول لك هذا الكلام بصفتك وزير الداخلية، والمسؤول عن الدفاع المدني، وأعطيك أسبقية لأننى أتصور أنهم سيقومون بهجمة واسعة على المطارات، والأسبقية

التى أعطيك إياها هى مدن القناة الثلاث بورسعيد والإسماعيلية والسويس بالإضافة إلى القاهرة والجيزة والإسكندرية، وأنا ذاهب الآن إلى مقر القيادة العامة للقوات المسلحة، وسأقول لهم هذا الكلام.

تلقيت هذه التعليمات، وعقدت على الفور اجتماعاً سرياً فى وزارة الداخلية مع المسؤولين عن الدفاع المدني، وكان فى الصباح الباكر، ثم عقدت اجتماعاً مع قيادات محافظتى القاهرة والجيزة، ويوم السبت، عقدنا اجتماعات حضر فيها السيد على صبري، بصفته أمين عام الاتحاد الاشتراكي، وأمناء الاتحاد الاشتراكى للمحافظات التى ذكرتها، ومديرو الأمن والمحافظون، واتفقنا على أن نبدأ خطة الدفاع المدنى التى كنا بدأنا فى تنفيذها منذ ١٤ مايو، وهو التاريخ الذى تحركت فيه القوات المسلحة المصرية إلى سيناء، فبدأنا بالعمل، وخرجت الناس تباشر واجباتها.

وللأسف لم تهتم القيادة العامة للقوات المسلحة بما قاله جمال عبدالناصر، ولم تتخذ أى ترتيبات لمواجهة التصور الذى طرحه عليهم، وكان من المفترض أن يتعاملوا مع تصوره باحتمال أن تكون هذه المعلومات صحيحة أو خاطئة، خاصة أن الحرص ضرورى فى مثل تلك الحالات، وكان يمكن إذا ما تم اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة الموقف، والتعامل مع ما طرحه عبدالناصر علىٍ محمل الجد، أن نتجنب كارثة كبيرة، خصوصا بالنسبة للقوات الجوية، وللأسف أيضاً أنه فى يوم ٥ يونيو، وفى التوقيت الذى توقع فيه جمال عبدالناصر، هجوما إسرائيلياً على مطاراتنا، كان المشير عبدالحكيم عامر ومعه بعض أركان الحرب متجهين إلى سيناء، وكان جميع قادة القوات فى انتظارهم فى المطار، وبدأت الضربة فى اللحظة التى لم يكن فيها القادة فى مواقعهم، وجرت وقائع النكسة المعروفة.

وأقول هنا أن تفكير عبدالناصر، وتحليله للأخبار ودراسته للإستراتيجية الإسرائيلية، جعله يتوصل إلى التحليل الدقيق لموقف ويعطى المعلومات والنتائج للقادة، لكن للأسف الشديد لم يستغل أحد هذه المعلومات.[١٣٦]

بعد ٥ يونيو سنة ١٩٦٧، كنا فى حالة طوارئ بوزارة الداخلية. ولم أترك مكتبى نهائياً، كنت أنام وآكل وأشرب فى الوزارة، حتى يوم الجمعة ٩ يونيو، وهو اليوم الذى تنحى فيه الرئيس جمال عبدالناصر، ولم يكن أحد يعرف عن خبر التنحى غير شخصين أو ثلاثة، لم أكن من بينهم. بل فوجئت بإعلان الخبر. فما كان منى غير أنى استدعيت نائب وزير الداخلية، وطلبت منه أن يستلم الوزارة، لأن الرئيس تنحى، ويجب علىَّ فى هذه الحالة أن

---

١٣٦ – فى خطابه يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٦٧ أشار الرئيس جمال عبد الناصر إلى اجتماعه بالقادة العسكريين الكبار بمبنى القيادة العامة للقوات المسلحة وقال: (فى يوم ٢٢ مايو أعلنا إغلاق خليج العقبة بالنسبة للسفن الإسرائيلية، بعد كده بالتغييرات السياسية التى تمت فى إسرائيل فى بداية شهر يوينو، ومع متابعتنا لما يجرى هناك أصبح احتمال الحرب ١٠٠٪، لم نكن مطمئنين لكل العمليات الدبلوماسية والسياسية التى تجريها أمريكا، وكنا ندرك إن هناك شيء يدبر وأن هذا الشيء لن يتأخر.

يوم الجمعه ٢ يونيو ذهبت بنفسى إلى القيادة العليا للقوات المسلحة، وحضرت اجتماع حضره كل المسؤولين العسكريين الكبار فى القوات المسلحة. أبديت فى هذا الاجتماع وجهة نظرى قبل ما أسمع شرحهم للموقف وقلت فى هذا الاجتماع يوم الجمعه-٢ يونيو-أنه لابد لنا أن نتوقع ضربة من العدو فى خلال ٤٨ ساعة إلى ٧٢ ساعة لا تتأخر عنها أبداً، على أساس كل ما كانت تشير به دلائل الحوادث والتطورات. وقلت أيضاً فى هذا الاجتماع إننى أتوقع أن يكون العدوان يوم الاثنين ٥ يونيو، وإن الضربة الأولى ستوجه إلى قواتنا الجوية. وكان موجود فى الاجتماع قائد القوات الجوية)

أستقيل. وتركت الوزارة لأول مرة منذ ٥ يونيو حتى مساء ٩ يونيو.

توجهت إلى مقر الاتحاد الاشتراكي، فلم أجد به أحداً، فتحركت من فورى إلى «قصر القبة»، فوجدت أن الرئيس عبدالناصر كان قد انتهى من إلقاء الخطاب، وذهب إلى منزله، فقررت الذهاب إليه هناك، وأثناء تحركى بالسيارة، شاهدت سيلاً من المواطنين يتدفقون رجالاً ونساءً وأطفالاً إلى الشوارع، وصلت إلى منزل الرئيس وسط تدافع المواطنين الهائل، فوجئت بالحشد الجماهيرى الكبير أمام منزل الرئيس، وكان من الصعب أن أدخل إليه رغم أنى كنت أول من وصل من المسؤولين إلى المنزل، وبعد جهد وتدافع ووسط حالة نفسية غريبة انتابت الجميع، وجدتنى أبكى مع الباكين.

وحين أتيح لى الدخول إلى المنزل، ونجحت فى الصعود إلى عبدالناصر فى غرفة نومه، وجدت نفسى أندفع فى القول:

ـ عايزين نتناقش فى اللى سيادتك قلته دلوقتي.

فسألني:

ـ لماذا جئت؟، اذهب إلى وزارة الداخلية، وباشر عملك.

فقلت له: لا، أنت تنحيت، وأنا مستقيل.

كانت هذه أول مرة يجد عبدالناصر من يناقشه فى قراره بالتنحى رافضاً له، فقام معى وتوجهنا إلى الصالون، لنناقش الأمر، وفى هذا الوقت كان قد بدأ توافد بعض الوزراء، وكان من بين من جاءوا الأخ محمد فايق، وكان وقتها وزيراً للإرشاد، واعتقدت الجماهير أنه زكريا محيى الدين، وكان عبدالناصر قد تنحى لزكريا محيى الدين[١٣٧]، وحاولوا ضربه، ودخل إلينا فى حالة مزرية جداً، حيث كانت «بذلته» وملابسه فى أسوأ حال، وكان الله قد أنقذه من الجماهير بأعجوبة.

كان الرئيس يُصر على التنحي، ونحن نصر على الاستقالة، أو الاستمرار مقابل عدم التنحي، وفى تلك الأثناء دق جرس الهاتف، ونحن فى الصالون، وغرفة المكتب فى الناحية الثانية، وقالوا للرئيس إن الملك حسين على الهاتف، فذهب للتحدث معه، فانتهزت الفرصة، وذهبت إليه، وحينما انتهى من حديثه مع الملك حسين، فقلت له:

ـ أريد التحدث مع سيادتك بعض الوقت.

وأعطيته سيجارة، وكان بدأ يهدأ.

فقلت: من الممكن أن تتنحى كما تريد، لكن التنحى فى هذه الظروف سيتم تفسيره على أنه هروب من المعركة، والأمر الثاني، أن الشعب سيقول إن جمال عبدالناصر تم الضغط عليه من جانب الأمريكان، وجعلوه يستقيل أو يتنحى..

زاد انتباهه عند سماعه العبارة الأخيرة، وأظن أنها دفعته إلى إعادة التفكير فى قراره. وقال:

ـ من فضلك خذ الموجودين هنا، وامنحونى فرصة للتفكير.

---

١٣٧ – وكان الرئيس عبدالناصر قد قال فى خطاب التنحي (تطبيقاً لنص المادة ١ من الدستور المؤقت الصادر فى شهر مارس سنة ١٩٦٤ فلقد كلفت زميلى وصديقى وأخى زكريا محيى الدين بأن يتولى منصب رئيس الجمهورية، وأن يعمل بالنصوص الدستورية المقررة لذلك وبعد هذا القرار فإنى أضع كل ما عندى تحت طلبه وفى خدمة الظروف الخطيرة التى يجتازها شعبنا)

فقلت للوزراء، إنه يجب عقد اجتماع لمجلس الوزراء، تنظر فيه تنحى رئيس الجمهورية، وخرجنا بالفعل لنمنح الرئيس الفرصة التى طلبها للتفكير.

●●●

قال البعض إن قرار جمال عبدالناصر بالتنحي، ليس إلا تمثيلية، وقالوا: إننا رتبنا لخروج الجماهير، لتمنع عبدالناصر من التنحي، وهذا الأمر غير صحيح أيضاً، وأشهد أن كل الجماهير خرجت بما فيها التنظيم الطليعى وقياداته، يوم ٩ يونيو، بدون أى ترتيب مسبق، وكان خروج الشعب المصرى عفوياً وبشكل تلقائي، كان يوم ٩ يونيو هو يوم الحرص على جمال عبدالناصر، ويوم الخوف من المستقبل بدون عبدالناصر، صحيح أنه فى اليوم التالي١٠ يونيو، تدخل التنظيم وتحرك الاتحاد الاشتراكي، ولكن تدخله كان فقط لتنظيم العملية، ذلك أن الجماهير كانت تتوافد بأعداد ضخمة على القاهرة من جميع الأقاليم، وليس لها إلا هدف واحد، هو أن تمنع عبدالناصر من التنحي، فكان لابد من تنظيم العملية، وتولت قيادات الاتحاد الاشتراكى تنظيم هذا اليوم، بالاشتراك مع المحافظين.

كان يوماً صعبا للغاية، لكن ظهر الشعب والشرطة فيه على مستوى المسؤولية، وتجمع فى مناطق ميدان التحرير ومجلس الأمة والسفارات ما لا يقل عن مليون مواطن، كما أن الحشد استمر حول وأمام منزل جمال عبدالناصر، وكان من الصعب على الرئيس، أن يتحرك، وكان من المفترض أن يذهب إلى مجلس الأمة، ليتحدث منه. ودارت مناقشات واتصالات هاتفية كثيرة بينى وبين الرئيس وبين السيد أنور السادات، لشرح موقف احتشاد الجماهير والشعب، وبعد ذلك اقتنع الرئيس بعدم التنحي، لكن لم يتمكن من الذهاب إلى مجلس الأمة، خاصة أنه إذا ما حصل احتكاك بسيط بين الشعب والشرطة فى هذا اليوم، لكانت القاهرة احترقت بالكامل. لكن الجميع كان على مستوى المسؤولية.

فى مساء يوم ١٠ يونيو، حينما أعلنا أن الرئيس عدل عن قرار التنحي، ورجونا من الجماهير الانصراف، انصرف الجميع فى يسر وهدوء، وفى انسياب من دون مشكلة أو تعقيد.

كان يوم ٩ يونيو هو يوم الشعب بلا منازع، وكان يوم ١٠ يونيو هو يوم التدخل والتنظيم من الاتحاد الاشتراكى بهدف الحفاظ على مصر وعلى استمرار الثورة.

●●●

ليلة أخرى كانت حزينة، وصاعقة، وثقيلة على النفس.. وكان ذلك فى بداية شهر أغسطس سنة ١٩٦٧، وكانت وصلت إلينا معلومات مؤكدة بوجود مؤامرة للاستيلاء على الحكم بواسطة رجال المشير عبدالحكيم عامر، وكانت تحركاتهم قد بدأت بعد يوم ١١ يونيو سنة ١٩٦٧، وهو التاريخ الذى أعيد فيه تنظيم القوات المسلحة، وتولى الفريق محمد فوزى القيادة العامة للقوات المسلحة، وتم إبعاد المشير ورجاله من قيادة القوات المسلحة، وبدأت المعلومات تتسرب من المحيطين بالمشير عبدالحكيم عامر، وكلها تؤكد أنه يُعد الخطة للاستيلاء على الحكم، وحدد موعداً لذلك يوم ٢٥ أو يوم ٢٧ أغسطس، وكانت خطتهم أن يذهب المشير إلى إنشاص، مع رجال الصاعقة، ثم يتحرك إلى القنال، ويعلن من هناك أن الجيش يسانده، ويطلب من عبدالناصر، الخروج أو التسليم أو الاستقالة.

كان الموقف عصيباً، ومأساوياً ومحزناً.

وكانت مصر خارجة لتوها من نكسة كبيرة، هزت الناس، وكانت الأحوال لا تحتمل مزيدا من التردي، وكلفنا الرئيس بدراسة خطط التعامل مع الموقف المستجد بعد أن تيقن من أكثر من مصدر على وجود المؤامرة وموعدها.

طلب منى الرئيس عبدالناصر أن أقوم بتحديد إقامة المشير عامر، فاعترضت قائلاً:

- كيف أحدد إقامة المشير؟

واستطردت فى القول بأن هذا الأمر لابد أن يعالج بشكل أعمق من هذا بكثير.

فسألني: كيف؟

فقلت: المشير، هو النائب الأول لرئيس الجمهورية، ومعنى ذلك أنه لا يمكن تحديد إقامته ببساطة، وأرى ضرورة أن يحاكم سياسياً قبل تحديد إقامته.

فسألنى عن كيفية تحقيق ذلك.

فأجبت:

- سيادتك تدعو المشير إلى المنزل، ويستدعى أعضاء مجلس قيادة الثورة الموجدون فى الحكم، وهم زكريا محيى الدين، وأنور السادات، وحسين الشافعي، ثم توجه له الاتهامات، وبذلك يكون قد حوكم المشير سياسياً، وبعدها، من الممكن تحديد إقامته.

فقال لي: أنت عايز تعملها «عشوة مغربية»؟

فقلت له: نعم، هذا أفضل شيء.[128]

ووافق عبدالناصر على هذا الرأي، وبنيت الخطة على هذا الأساس.

وكان هذا واحداً من الأمثلة الكثيرة التى فى جعبتي، التى تؤكد أن جمال عبدالناصر، الرئيس والقائد والزعيم، كان يستمع، ويناقش، ويفتش عن الحلول البديلة، ويفاضل بينها، ليقرر ما يمكن له أن يقبله منها.

فى ٩ مارس سنة ١٩٦٩، توفى عبدالمنعم رياض، وكان رئيس أركان حرب القوات المسلحة بعد النكسة، ومن أكفأ الضباط فى العمليات وإدارة المعارك، وتلقينا الخبر ونحن جالسين فى اجتماع مجلس الوزراء، حيث تلقى الرئيس ورقة، نظر فيها ثم أعطاها لفوزي، ثم غادر فوزى بعدها فوراً، فسألنا ماذا حدث..

واتضح أن عبدالمنعم رياض، كان يعاين موقعا من مواقع العمليات فى الضفة، وبعد ذلك سقطت قنبلة وانفجرت بجواره، واستشهد عبدالمنعم رياض، فتقرر إقامة جنازة عسكرية شعبية له من ميدان التحرير، فى اليوم التالي، وسارت الجنازة، وحفاظا على الأمن، أمرت بنزول حوالى ١٠ آلاف عسكرى من جنود الأمن، لأن الجنازة ستسير من ميدان التحرير إلى جامع شركس، وسيشارك فيها الرئيس وأعضاء مجلس قيادة الثورة والوزراء.

سارت الجنازة فى طريقها المرسوم، وتوجهنا من ميدان التحرير إلى أول شارع قصر

---

١٢٨ - يقصد أن تتم عملية القبض على المشير ومن معه من منزل عبد الناصر بعد مواجهته بالاتهامات بمحاولته الاستيلاء على الحكم فى وجود أعضاء مجلس قيادة الثورة. وذلك لصعوبة القبض عليه من منزله الذى كان قد تحول إلى ثكنة عسكرية مدججة بالسلاح وبهذة الصورة لن تكون عملية القبض عليه من منزله مأمونة العواقب.

النيل، وهناك هجمت الجماهير، وخرج زكريا محيى الدين، وعلى صبرى وأنور السادات من الجنازة، وذاب الـ١٠ آلاف عسكرى وسط الجموع الغفيرة التى ملأت الميدان وما حوله من شوارع، وأصبح جمال عبدالناصر، وسط الجماهير، وأثناء سيره، جاء إليه من يقول: ـ بعدما غادر أعضاء مجلس قيادة الثورة الجنازة، تفضل يا سيادة الرئيس من الجنازة، لأننا لن نستطيع السيطرة عليها.

فإذا بجمال عبدالناصر يغضب جداً، وأشاح بوجهه عنه، وواصل السير فى الجنازة، فاضطررنا إلى تشكيل دائرة حول الرئيس من الأخ أمين هويدي، والأخ سعد زايد، والفريق محمد فوزي، وأنا، كنا نريد أن نمنع الجماهير من أن تحيط به مباشرة، وكانت تلك من الصور التى لو وقف أمامها أعظم فنان لكى يرسمها، فلن يستطيع أن يعبر بريشته عن حب الجماهير والتفافها نحو جمال عبدالناصر.

كنا فى سنة ١٩٦٩، بعد النكسة، وبعد المظاهرات فى سنة ٦٨، وكانت الأجواء ساخنة بما يكفي، وكانت حرب الاستنزاف فى أوجها، ثم يستشهد الفريق رياض، فينزل جمال عبدالناصر وسط شعبه ليس بينه وبينهم حُجَّاب، من دون شرطة أو جيش أو أى حماية، وهذه كانت أسعد لحظات جمال عبدالناصر، ووصلنا إلى مسجد شركس، ووقف عبدالناصر يتقبل العزاء فى الفقيد الكبير، وكنا جميعاً نضع أيدينا على قلوبنا، لكن لم يخش عبدالناصر من الجماهير، وغضب جدا حينما حاول أحد نصحه أن يبتعد عن الناس، كانت الجماهير بالنسبة لعبدالناصر، مثل السمك الذى لا يستطيع العيش خارج المياه، فحياته وارتباطه بهم، وكل ما ينجزه هو لهم، وكان يشعر بالأمان والاطمئنان باستمراره وسطهم.

●●●

بعد قيام ثورة السودان[١٣٩]حصلت مشاكل بين الصادق المهدي[١٤٠]، وتحدث الرئيس جعفر نميرى هاتفياً إلى الرئيس جمال عبدالناصر عن المشاكل التى يسببها له الصادق المهدي، وتمنى عليه أن تستقبله القاهرة، وجاءت معلومات أن الصادق المهدى سيرحل بواسطة طائرة من السودان، اتصل بى الرئيس عبدالناصر هاتفياً، وقال لي: نريد أن نضع المهدى فى مكان أمين، حتى لا يزعل نميري، بشرط ألا يظهر فيه أنه معتقل سياسي، ويسهل عليه الحركة، حفاظا على مشاعره، ورتبت «فيلا» قائد كلية الشرطة لاستقبال المهدي، وهى فيلا مجهزة وداخل سور كلية الشرطة، ووجدتها تحقق الغرض بالشروط التى قال عليها الرئيس عبدالناصر، ورتبت الأمور على هذا، ووصلنا المطار لاستقبال الصادق المهدي، وفوجئنا بوجود عبدالخالق محجوب، ومحجوب[١٤١] أحد رؤساء الحزب

---

١٣٩ – ٢٥ مايو سنة ١٩٦٩.

١٤٠ – الصادق المهدي: سياسى ومفكر سوداني، زعيم الأنصار ورئيس حزب الأمة، تولى رئاسة الحكومة السودانية مرتين: الأولى فى الفترة (١٩٦٧-١٩٦٩) والثانية فى الفترة (١٩٨٦-١٩٨٩)، حتى قام انقلاب ٣٠ يونيو سنة ١٩٨٩ الذى اعتقل على إثره حتى ٣٠ إبريل سنة ١٩٩٢، التحق بعدها بالمعارضة السودانية بالخارج، ثم عاد إلى السودان، معارضاً لنظام الرئيس عمر البشير.

١٤١ – عبد الخالق محجوب (١٩٢٧ - ١٩٧١): قيادى بارز فى الحركة الشيوعية العربية والسودانية أعدمه النميرى بعد انقلاب فاشل.

الشيوعى السوداني، وعنصر وطنى ممتاز جداً هو وزميله الشفيع أحمد[١٤٢] المناضل العمالى المعروف، فأخطرت الرئيس عبدالناصر، واصطحبتهم فى سيارتى وذهبنا إلى كلية الشرطة، لحين معرفة التصرف الذى يأمر به «الريس»، وكان رأى عبدالناصر أنه لا يمكن لنا ولا يجوز أن نعامل عبدالخالق محجوب بنفس معاملة الصادق المهدى وإلا فقدنا ثوريتنا، وقال لي: اتصرف على هذا الأساس ويزعل النميرى أو لا يزعل إن شاء الله يطق.

ثم عاد يتصل بى يسألني: عملت إيه.

قلت له: تركت الصادق المهدى فى الفيلا التى بداخل أسوار كلية الشرطة، وذهبت بالمحجوب إلى مستشفى الشرطة يبيت فيها ليلته هذه.

وفى الصباح اتصلنا بأحد أصدقائه، الذى اصطحب عبدالخالق محجوب ليعيش فى شقة مفروشة حراً، وكذلك فعلنا مع الشفيع، وبقى الصادق المهدى فى «فيلا» كلية الشرطة تحت الحراسة.

هذا هو السياسى اليقظ الذى لا يمكن أن يورطه أحد فى عمل يناقض مبادئه تحت سيف الحرج، قال: يزعل النميرى أو حتى يطق، ولا نخسر صورتنا أمام أنفسنا، وبقى عبدالخالق محجوب وزميله شفيع ومن خلفهما الحزب الشيوعى السودانى مع عبدالناصر باستمرار قلوبهم معه وشعورهم معه، وإحساساتهم كلها معه، وفوق ذلك مواقفهم تؤيد موقفه.

●●●

آخر نقطة يمكن الحديث عنها ضمن ذكريات العمل مع الرئيس جمال عبدالناصر، ما جرى فى شهر أغسطس سنة ٧٠ قبل وفاته بحوالى شهر أو أقل من شهر.

كلمنى «الريس» بالتليفون وقال لي: أنا رايح الإسكندرية وأنت حتعمل إيه؟

قلت له: أنا باق فى مصر.

فقال لي: قسم الأسبوع بينك وبين سامى شرف، بحيث أنت تأخذ يومين، أو ثلاثة وتعالى، وهو يأخذ يومين أو ثلاثة بالتبادل بينكما.

قلت له: والله ياريس أنا مبسوط هنا، وأولادى موجودون فى الإسكندرية، أنا عندى شغل كتير.

فقال: لا، لازم تيجي، فقلت له: حاضر.

وحين وصلت إسكندرية وجدت الأخ سامى شرف عند «الريس»، وموجود كذلك الأخ كمال الدين رفعت، وفتحى الديب ومحمد حسنين هيكل وكان وزيراً للإرشاد، وانضممت إلى الاجتماع «المؤتمر»، وكان الموضوع المطروح للمناقشة من أكثر الموضوعات حساسية لدى جمال عبدالناصر.

فى هذه الفترة، الموقف بيننا وبين حزب البعث الحاكم فى العراق سيئ للغاية، وكانت هناك محاولات من بعض العراقيين المتواجدين فى مصر لتجنيد عدد من المصريين، استطاعت أجهزة وزارة الداخلية أن تمسك بهم، وحصلنا على معلومات تفيد بأن حزب البعث يحاول أن يجند بعض العناصر فى القوات المسلحة.

---

١٤٢ الشفيع أحمد الشيخ: عضو المكتب السياسى للحزب الشيوعى السوداني، وترأس اتحاد عمال السودان. لم يشفع له تاريخه النضالى الكبير لدى جعفر نميري، الذى استغل فشل حركة الرائد هاشم العطا الانقلابية فى يوليو سنة ١٩٧١ فأمر باعتقاله وحكم عليه بالإعدام ونفذ الحكم فوراً فى ٢٨ يوليو سنة ١٩٧١

وهذه نقطة حساسة جدا لدى جمال عبدالناصر، وأحد أهم نجاحات عبدالناصر الكبيرة، أنه تمكن بعد ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ أن يبعد الجيش عن السياسة، وأن يمنع تكرار صور الانقلابات التى كانت تحصل فى كثير من الدول العربية، فإذا كان هو لا يسمح بتواجد حزبى داخل القوات المسلحة لمصر، فالمؤكد نه سيرفض بشدة أن يسمح لأى حزب عربى آخر أن يلعب داخل القوات المسلحة.

وبدا الرئيس فى هذا المؤتمر غضبان بشدة، وبعده اجتمع بى فى وجود سامى شرف وتكلم بشدة وقال لي: أنت مسؤول عن كل الأمن فى مصر.

طبعاً مسؤوليتى كوزير داخلية ليس من اختصاصاتها تأمين القوات المسلحة، ويوجد حساسية من أيام المشير، وقلت له: والله القوات المسلحة أنا لا دخل لى بها، فقال لي: لا أنت مسؤول عن كل أنواع الأمن، وراح يعطينا دروسا عن العلاقة مع القوات المسلحة، والعلاقة مع الشعب، وتحدث عن مؤامرات الدول الاستعمارية، وعرج على الحديث عن العلاقة مع الدول العربية والاتحاد السوفييتى وحملنا مسؤوليات كبيرة جدا.

وأنا أتذكر هذا اللقاء وتفاصيل ما قاله لنا عبدالناصر فيه أرى أنها كانت وصية مودع، كأنما أراد أن يضعنا ـ دون أن ندرى أمام مسؤوليات جسام يضعها على عاتقنا.

رغم إسهاب الرئيس فى الحديث معنا فى كل شيء تقريباً إلا أنه لم يكن فى الحالة النفسية المريحة المعتادة، وحين انتهت المقابلة استأذنته فى السفر فى صباح اليوم التالي، فقال: لا، أقعد، فقلت له: لا أنا مسافر، وسامى سيبقى هنا.

وشعر الرئيس أننى غير مستريح، ربما من الشدة التى تبدت فى كلامه، وخاصة تحميلى مسؤولية كل ما يجرى على الصعيد الأمنى فى مصر، فقال لسامي: أنا شاعر أن شعراوى «زعل»، على العموم أنا سوف أكلمه بالتليفون لما أنزل مصر.

بعد مرور يومين علمت أن الريس فى طريقه إلى القاهرة، وكنت أتابع موكبه بواسطة الشرطة لحين وصوله إلى منزله وإذا به على التليفون، قلت له: الحمد لله على السلامة فقال لي: إزيك زعلان؟، فقلت له: أزعل من إيه؟، مش ممكن يكون فيه زعل، سيادتك بتضع المسؤوليات، ونحن ننفذ. وراح عبدالناصر يتحدث مجددا بالطريقة المحببة والمعتادة وبحسه الإنسانى الراقي، حديث الأخ والأب والمعلم.

●●●

هناك ثلاث قضايا لم يقدر لى أن أناقشها مع الرئيس جمال عبدالناصر، تعمد هو ألا يناقشنى فى قضيتين منها، ولم يمهله القدر لكى يناقشنى فى الأخيرة، وكانت قبل وفاته بساعات.

الواقعة الأولى، التى لم يشأ الرئيس أن يناقشنى فيها، كانت تخص عساكر الشرطة فى الجيزة، والذى حدث أننى فوجئت فى يوم من الأيام بأن عساكر الأمن أو الدرجة الثانية فى الجيزة، مضربون، وخرجوا فى مظاهرة على طول شارع نوال فى الدقي، وكان به مركز قوات الأمن، وتوجهوا بمظاهرتهم إلى مديرية أمن الجيزة، على بعد ما يقرب من ثلاثة كيلو مترات، وكانوا يرددون هتافات ضد مدير الأمن والضباط عموماً، ثم عادوا مرة أخرى فاعتصموا فى المبنى.

طبعاً هذه كارثة بكل المقاييس، فلم تكد تنتهى احتجاجات المدنيين، حتى ندخل فى احتجاجات العسكريين؟

توجهت على الفور من الوزارة إلى مركز قوات الأمن، وكان هناك تخوف لدى البعض من الضباط أن يشاهد وزير الداخلية العساكر وهم معتصمون، وحاولوا منعي، فرفضت، وحين وصلت إليهم وجدتهم يجلسون على الأرض، فطلبت مقعدا، وجلست بينهم، وسألتهم:

. إيه الحكاية يا أولاد؟

قالوا إنه كان هناك مباراة كرة قدم فى نادى الزمالك، وإنهم خرجوا منذ الصباح دون إفطار، وأن أحد الضباط تحدث إليهم بطريقة غير لائقة، فى الوقت الذى كان المواطنون يشاهدونهم من النوافذ حول المعسكر، ثم ذهبوا إلى المباراة دون غداء أيضاً، وتم توزيع بصلة ورغيف خبز على كل واحد منهم، ثم عادوا ليقفوا فى طابور ليبدأ الضابط فى توجيه السباب إليهم، فى حين تشاهدهم السيدات من النوافذ، مما أدى إلى إثارتهم واعتبروا تعامل هذا الضابط معهم ماساً بكرامتهم.

من ناحيتى اعتبرت أن العساكر على حق فيما يتحدثون فيه، واتخذت على الفور إجراءات ضد الضابط وأحلته إلى التحقيق، وأصدرت أمراً بنقله، وأمرت بنقل المعسكر إلى نقطة أخرى، وانتهى اعتصام العساكر على خير.

وحينما عدت إلى الوزارة فى المساء، كتبت خطابين للرئيس عبدالناصر، الأول شرحت فيه ما حدث، والثانى تقدمت فيه باستقالتى من موقعى كوزير للداخلية، وسلمتهما إلى سامى شرف، وطلبت منه تسليمهما للرئيس، وحينما فتح الرئيس أول خطاب، وكان هو الخطاب الشخصي، وفوجئ بالاستقالة، فسأل لماذا يتقدم شعراوى بالاستقالة، وحينما علم بالأمر فتح الخطاب الآخر، واطلع على التقرير الذى كتبته، فأعطى الخطابين لسامى شرف، ولم يفتح الموضوع معى بعدها، وكأن شيئا لم يكن، واكتفى بأننى شرحت له الموقف، ولم يناقشنى فى الموضوع نهائياً.

موضوع آخر لم يناقشنى فيه الرئيس، وتفاصيله هى أن أحد الإسرائيليين يدعى «إيتان»، أنشأ محطة إذاعية تبث برامجها من شرق البحر الأبيض المتوسط، وكان يؤكد فيها باستمرار أنه رجل سلام، وأنه سيزور القاهرة، ويعقد مؤتمراً صحفياً يدعو فيه للسلام، فطلب منى الرئيس أن أنتبه حتى لا يدخل هذا الرجل البلد، مما يسبب حرجا لنا، لكننى طمأنت الرئيس، وأخطرت الجوازات ورجال المباحث العامة، وأعطيتهم تعليمات حول الأمر، واتخذت جميع الإجراءات التى تمنع دخول هذا الرجل مصر.

وفجأة تصلنى معلومات بأن الرجل موجود بالقاهرة، وفى فندق شبرد، ويعقد مؤتمراً صحفياً هناك، لم يكن أمامنا غير أن نلقى القبض على الرجل وتم ترحيله خارج البلاد، لكن كيف دخل القاهرة؟

كان هذا هو السؤال الذى يجب أن نحصل على إجابته فى الحال، وبالبحث والتحرى اتضح أنه يحمل الجنسية الأمريكية، ودخل إلى القاهرة بجواز سفر أمريكي، وجاء عن طريق الهند، باسم مختلف، وحينما فحص ضابط الجوازات أوراقه وشاهد جواز السفر الأمريكي، وقادم من الهند، على عكس التعليمات التى تلقاها، فسمح له بالدخول.

وبالطبع كنت فى وضع محرج جداً، كنت فى «نصف هدومي» حسب التعبير الشعبى الدارج، وفى حالة خجل شديدة من جمال عبدالناصر، وعلمت أنه غاضب جداً، وقال لمحمد فايق: أنا زعلان جداً من شعراوي، لكن لن أتحدث إليه الآن، لكن فيما بعد، ولم يتحدث معى فى هذا الموضوع.

كان يثق فى الرجال الذين يعملون معه، ويحاسبهم بشدة إذا اقتضى الأمر، وكان لا يستمع إلى أى وشاية ضدهم فى الوقت نفسه، وقد حدث معى ما يثبت ذلك ويقدم البرهان الساطع على ما أقول.

حدث أن تلقى الرئيس جمال عبدالناصر، تقريراً غاية فى الغرابة، بأن شعراوي جمعة، يعد لانقلاب ضد الرئيس، وكان التقرير موقعاً باسم شخص يعرفه هو شخصياً، ويقول التقرير إنه حينما أجرى الرئيس تعديلاً وزارياً، أدرج فيه سامى شرف، ومحمد حسنين هيكل، وسعد زايد إلى التشكيل الوزراي، وتمت ترقية مجموعة أخرى لدرجة وزير، فى مارس أو إبريل سنة ١٩٧٠، وكان التقرير الوشاية يقول أن شعراوى جمعة عقد اجتماعا مع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي، لم يحضره كل من أنور السادات، وحسين الشافعي،(يقصد مع كل من على صبرى وضياء الدين داود ولبيب شقير وكمال رمزى استينو)، وقال لهم: إن الرئيس اتخذ إجراءات بتعيين وزراء دون أن يأخذ برأينا فى هذا الأمر، وبدون الرجوع إلينا، وأننى قلت إنه لابد أن نحتج على هذا الأسلوب من الرئيس عبدالناصر، ولكن على صبري، قام بتهدئتى، وقال إنه لا داعى أن نهاجم جمال عبدالناصر، ونحتج عليه جميعا، وعليك أن تقابله بمفردك وأبلغه هذا الأمر.

هذا التقرير يعنى أن هناك مؤامرة ضد جمال عبدالناصر، مؤامرة لو قيلت على هذه الصورة لأنور السادات، لكان أعدمنا جميعاً، لكن عبدالناصر، قرأ التقرير، وأرسله إلى سامى شرف دون أى تأشيرة عليه، ولم يهتم لما جاء فيه، ولكنه فقد الثقة فى من أرسله، وتعامل وكأنه لم يحدث شيء على الإطلاق.

وفى الوقت الذى لم يفاتحنى فيه الرئيس جمال عبدالناصر فى تقرير فيه مثل هذه المعلومات الخاطئة والمثيرة، إلا أنه كان له موقف آخر فى حادثة أخرى تدل على حساسيته تجاه أى خطأ أو شبهة خطأ قد يقع من معاونيه.

الأصل أنه يعطى الثقة فى المعاونين، والرجال الذين يعملون معه، ولكنه لم يكن ليترك الأمر «جهجهوني» كما يقولون، بحيث يتحرك كل واحد من رجاله كما يشاء ويفعل ما يريد، كان يعرف الأشخاص الذين اختارهم، ويعرف جيداً أنهم شرفاء، وهم دائماً على اتصال مستمر به، فهو كان يتحدث إلينا عبر الهاتف، فى أوقات متأخرة من الليل، الساعة الواحدة والثانية، وكنا نعرف أنه سيحاسبنا إذا ما أخطأنا، أو استغل أحد منا منصبه.

أسوق مثالاً على ذلك، حينما تم تعيينى محافظا للسويس، كنت أسكن فى شقة صغيرة مكونة من أربع غرف، وكان أبنائى صغاراً، وغادرت إلى السويس، وقضيت فيها أربع سنوات، وكبر أبنائى، وكنا وقتها نشترى أثاث المنزل بأنفسنا، ولا تتكفل المحافظة به، حيث تم منحى منزلاً من دون أثاث، ولشراء هذا الأثاث قصة طريفة.

كنت قد فوجئت بتعيينى محافظاً للسويس، وكنت فى ذلك الوقت نائبا لرئيس

المخابرات العامة، وقررت أن أسافر إلى دمياط لشراء الأثاث، ولم يكن معى مال يكفى لشراء احتياجاتنا فى هذا التوقيت، وحصلت على سلفة من بنك مصر بـ ١٢٠٠ جنيه، واشتريت «صالون وسفرة وغرفة نوم ومكتب»، ونقلت بعض الأثاث القديم إلى السويس.

بعد أربع سنوات تم تعييني وزيراً فى مجلس الرئاسة المشترك بين مصر والعراق، وكنت أحضر اجتماعات مجلس الوزراء ولم أكن من الوزراء اللامعين فى ذلك الوقت، وكان لديّ أثاث يكفى شقتين، وكان أبنائى قد كبروا، وأريد أن أسكن فى منزل يتسع لكل ذلك، وشقتى صغيرة، فسألت عن القيمة الإيجارية للوحدات السكنية، وعلمت أن هناك شقة بالمواصفات المطلوبة، ولكن إيجارها ١٠٠(مائة) جنيه، ما يعنى أن أدفع مرتبى كله تقريباً فى الشقة شهرياً، واستمر الحال على ذلك إلى أن تقابلت مع محافظ القاهرة، وكنا أصدقاء وقلت له:

- يا صلاح[١٤٣] أنا عايز أسكن ولا أجد شقة تناسبني.

فذكر لى أن هناك «فيلا» قديمة فى مصر الجديدة، كان يقطنها الأخ فتحى الشرقاوي، الذى كان وزيرا للعدل[١٤٤]، وأنه خرج من الوزارة الماضية، وأبلغنى المحافظ أنه سيطلب منه أن يؤجر لى هذه الفيلا، ووافق وأجرتها دون أن أراها.

وبعد ذلك اكتشفت أن مطبخها فى «البدروم» وأن الدور الأول يحوى سفرة وصالون ومكتب، ثم غرفتين نوم ودورة مياه، فى الدور الأعلى، وكانت أربعة أدوار، وليس بها مصعد، وكان على زوجتى أن تطهو الطعام فى البدروم، حيث يوجد المطبخ، وتصعد إلى الدور الرابع لخدمة الأولاد.

وتصادف أنه أثناء الفترة التى عملت فيها وزيراً بمجلس الرئاسة المشترك أى طوال ما يقارب العام أن سيدات الوزراء الآخرين كن يدعون زوجتى إلى بيوتهن للتعرف عليها ولم يكن لدينا منزل فى القاهرة، وعندما استلمنا منزلنا الجديد قررت زوجتى أن ترد دعوة كل الذين دعوها من قبل، وفعلاً أقامت دعوة كبيرة لهؤلاء جميعاً مرة واحدة.

وانتهى الحفل، لكن لم ينته الأمر عند هذا الحد.

دخلت على الرئيس لتقديم بعض الأوراق، بعد نحو ١٠ أيام من تلك «العزومة». وإذا به يسألني:

- هل أقمت حفلا وعزومة فى منزلك الأسبوع الفائت؟

فأجبت بالنفي، فقال: كيف؟، لقد كانت هناك سيارات كثيرة جدا أمام منزلك.

فأجبته بنعم، وقلت له إنها زوجتي، وشرحت له القصة من أولها إلى آخرها.

فقال إنه تلقى معلومات بعد هذا الحفل، تقول إن شعراوى جمعة استغل مركزه فى شؤون رئاسة الجمهورية، وحصل على قصر من الحراسات، وقلت لنفسى أنا عينت

---

١٤٣ - صلاح دسوقي: من ضباط البوليس المصري القلائل الذين اقتربوا من الضباط الأحرار في البداية، وكانت تربطه صداقة مستمرة بعبد الناصر وعبد الحكيم عامر، أهم المواقع التى تولاها محافظ القاهرة، وظل مقربا من جمال عبد الناصر الذى كان يعتبر أن منصب محافظ القاهرة أهم من وزير الإسكان والشؤون الاجتماعية على حد تعبيره. وكان يرد على بعض مقالات محمد حسنين هيكل.

١٤٤ - الدكتور فتحى الشرقاوي: وزير العدل فى الفترة من ١٨/ ١٠/ ١٩٦١، حتى ٢٤/ ٣/ ١٩٦٤.

شعراوى وزيرا لأنه راجل شريف ونزيه وكفء فكيف ينحرف عندما يحصل على المنصب. فكلفت على صبرى وسامى شرف كل بمفرده ليجمعا لى المعلومات والتحريات بصحة هذا الكلام الذى ذكرته لى الآن، ولكن علينا أن نأخذ درسا مما حدث، والدرس بالضبط هو: لا تدعو كل منٍ هب ودب إلى بيتك، لأن البعض سيخرج ويقلب الحقائق، وتصبح الفيلا التى كانت سبباً فى إصابة زوجتكِ بالروماتيزم، كما ذكرت لي، تصبح هذه الفيلا قصرا من الحراسات، ولذلك علينا دائماً أن ندقق فى اختيار من نعرفهم.

هذا هو جمال عبدالناصر، كان شديد الحساسية تجاه أى مظهر يدل على انحراف معاونيه، يتابع كل من حوله، ويتحرى ما إذا كانوا قد انحرفوا أمِ لا، يقظ، وفي الوقت نفسه إنسان يقدر الآخرين، ويخاف على سمعتهم، كان أخاً ووالداً ومعلماً وقائداً كبيراً.

●●●

آخر ما أتحدث عنه، يتعلق بالحادثة التى ذكرتها من قبل والتى تخص محاولة اغتيال الملك حسين التى تم اكتشافها قبل مغادرته، وفى أعقاب انتهاء مؤتمر القمة العربية الأخير الذى ترأسه الزعيم جمال عبدالناصر.

القنبلة انفجرت يوم ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧٠، وكان وقتها الملك حسين، سيسافر من القاهرة، وكانت هناك سيارة فى طريق شارع العروبة، يخرج منها دخان، وحينما توقفت هذه السيارة، تركها المواطنون حتى توجهنا إليها، وشاهدنا القنبلة التى كان من المفترض أن تنفجر أثناء مرور الملك حسين، وكان يقف خلف هذه العملية مجموعة مضادة للملك حسين، لم نعرفهم، وسأل الرئيس سامى شرف بين توديع رئيسين: هل كانت هناك قنبلة ستنفجر فى الطريق؟، فرد سامي: نعم، وأبلغنى شعراوى أنه سيقدم تقريراً حولها.

لم نناقش هذه المسألة، ولا اطلع على التقرير الخاص بها، لأن القدر سبقنا جميعاً.

ومات جمال عبدالناصر فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٧١، وفقدت مصر وفقدت العروبة أحد زعمائها البارزين الوطنيين المخلصين.

لن يتكرر جمال عبدالناصر. لكن ستبقى مبادئه وسيبقى من تعلموا وتتلمذوا على يديه، وآمنوا بهذه المبادئ، يحملون الرسالة، ويمسكون بالمشعل يضيئون للأمة العربية مسيرتها على طريق الحرية والاشتراكية والوحدة.

شعراوى جمعة فى سطور

. ولد فى القاهرة فى ٢٥ يوليو ١٩٢٠.

. حصل على شهادة الثانوية العامة من المدرسة الخديوية عام ١٩٣٩ وكان ترتيبه الأول على المدرسة.

. التحق بالكلية الحربية فى ديسمبر١٩٣٩، وكانت مدة الدراسة ثلاث سنوات، وتخرج برتبة الملازم ثان سنة ١٩٤٢.

. التحق بإحدى كتائب سلاح المشاة لمدة سنة حتى عام ١٩٤٣.

. عين بالانتداب لمدة ثلاث سنوات مدرسا فى مدرسة الأسلحة والذخيرة إحدى مدارس الجيش الهامة فى ذلك الوقت، وظل فيها لمدة ثلاث سنوات..

. انتدب للعمل مدرساً بالكلية الحربية عام ١٩٤٧، واستمر يعمل فيها لمدة الأربع سنوات بزيادة عام عن كل فترة الانتداب المقررة (ثلاث سنوات)، وذلك لحصوله على بعثة دراسية فى إنجلترا درس خلالها: «علم التكتيك».

. نجح فى امتحان كلية أركان حرب والتحق بها عام ١٩٥١ إلى عام ١٩٥٢، وتخرج حاصلاً على ماجستير فى العلوم العسكرية.

. التحق يوم ٢٤ يوليو سنة ١٩٥٢ بالقوات المسؤولة عن تأمين القاهرة للحفاظ على الثورة وتأمينها.

. عين أركان حرب اللواء الرابع بالعريش فى سبتمبر سنة ١٩٥٢، واستمر لمدة عام، حيث نقل إلى إدارة تنظيم وتسليح الجيش وهى إحدى إدارات رئاسة الأركان واستمر حتى أغسطس ١٩٥٧.

. نقل إلى المخابرات العامة واستمر بها حتى عام ١٩٦١، ووصل إلى درجة نائب رئيس المخابرات العامة، وكان مسؤولاً عن مكافحة التجسس والعمل الخارجى للحصول على معلومات ومنع العدو من الحصول على المعلومات.

. فى نوفمبر سنة ١٩٦١ عين محافظاً لمدينة السويس حتى أول يوليو سنة ١٩٦٤.

. عين وزيراً فى مجلس الرئاسة المشترك بين مصر والعراق فى يوليو سنة ١٩٦٤.

. خلال العام ١٩٦٥ عين وزيراً للدولة بمجلس الوزراء وأمينا لتنظيم الاتحاد الاشتراكى وأميناً لتنظيم طليعة الاشتراكيين.

. فى ١٠ سبتمبر سنة ١٩٦٦ عين وزيراً للداخلية مع احتفاظه بموقعى أمانة التنظيم بالاتحاد الاشتراكى وأمانة «طليعة الاشتراكيين».

. فى عهد أنور السادات وفى التعديل الوزارى الأول عين نائباً لرئيس الوزراء للخدمات ووزيراً للداخلية مع احتفاظه بجميع مواقعه التنظيمية فى الاتحاد الاشتراكي، وذلك حتى ١٣ مايو ١٩٧١.

. توفى فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٨٨ عن عمر يناهز ثمانية وستين عاماً.

●●●

المؤلف فى سطور:

. من مواليد ١٢ اكتوبر ١٩٥٤ محافظة الغربية فى قرية حوين من قرى مركز قطور.
. حصل على ليسانس الحقوق من جامعة القاهرة ١٩٨١.

. نشط فى الحركة الطلابية المصرية فى النصف الثانى من السبعينيات من القرن العشرين، وقبض عليه فى أعقاب مظاهرات الخبز فى العام ١٩٧٧. وقبض عليه للمرة الثانية فى يونيو من العام ١٩٧٨ بعد انتهاء فترة الامتحانات مباشرة بتهمة إنشاء تنظيم قومى ناصرى مع آخرين من بينهم الدكتور عصمت سيف الدولة ومحمد حسنين هيكل وكمال أبو عيطة، وصالح أبو سمرة وجمال عبد الناصر الخطيب وأمين اسكندر وحسين عبد الغنى وآخرين ،

. شارك فى تحرير جريدة الطلاب التى كان يصدرها اتحاد طلاب الجمهورية، وكتب فيها عمودا ثابتا تحت عنوان انتباه.

. تخرج فى كلية الحقوق جامعة القاهرة عام ١٩٨١ بتقدير عام: جيد. وعمل بالمحاماة فى الفترة من أكتوبر ١٩٨١ حتى أغسطس ١٩٨٥.

. انتقل للعمل للصحافة فى أواسط العام ١٩٨٥ فعمل بمجلة الموقف العربى القاهرية الشهرية، وكتب فيها منذ ذلك الوقت على مدار سنوات طويلة حتى أغلقت وتحولت إلى جريدة.

. شارك فى تأسيس جريدة صوت العرب المصرية وعمل بها سكرتيرا للتحرير وظل يعمل بها حتى العام ١٩٨٩.

. عمل مديراً لتحرير مكتب جريدة الوطن الكويتية بالقاهرة حتى العام ١٩٩٠، ثم مديراً لتحرير مكتب جريدة الشرق القطرية حتى ١٩٩١.

. انتقل للعمل فى مجلة الموقف العربى القبرصية سكرتيراً للتحرير حتى نهاية العام ١٩٩٢.

. شارك فى تأسيس جريدة العربى المصرية فى العام ١٩٩٣ ، وكتب عمودا ثابتا بها تحت عنوان «سؤال برئ».

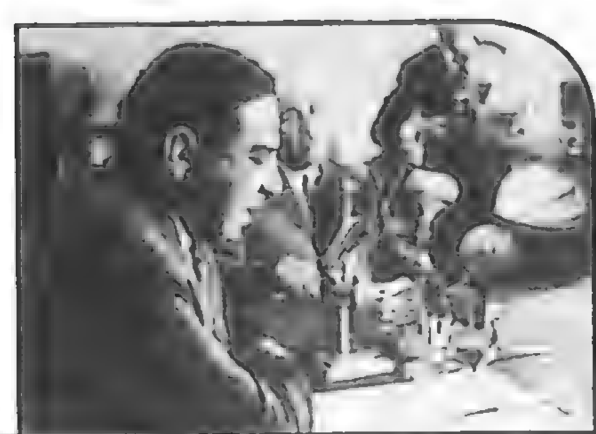
. قرب نهاية العام ١٩٩٧ عمل سكرتير عام التحرير فى جريدة البيان الاماراتية لمدة سنة ، وشارك خلالها فى تطوير الجريدة وكان هو صاحب فكرة العديد من الملاحق التى لا تزال تصدر حتى اليوم،

. كتب فى العديد من المجلات والجرائد والدوريات المصرية والعربية.
. صدر له :
. كتاب قصة الدستور المصرى (معارك ووثائق ونصوص).
. كتاب الرئيس والأستاذ (دراما العلاقة بين الكاتب والسلطان)
يصدر له قريبا:
. الحرية . الفقه الغائب فى الاسلام.
. محمد والذين معه.
. أصداء (تجربة حياة)

ملف الصور



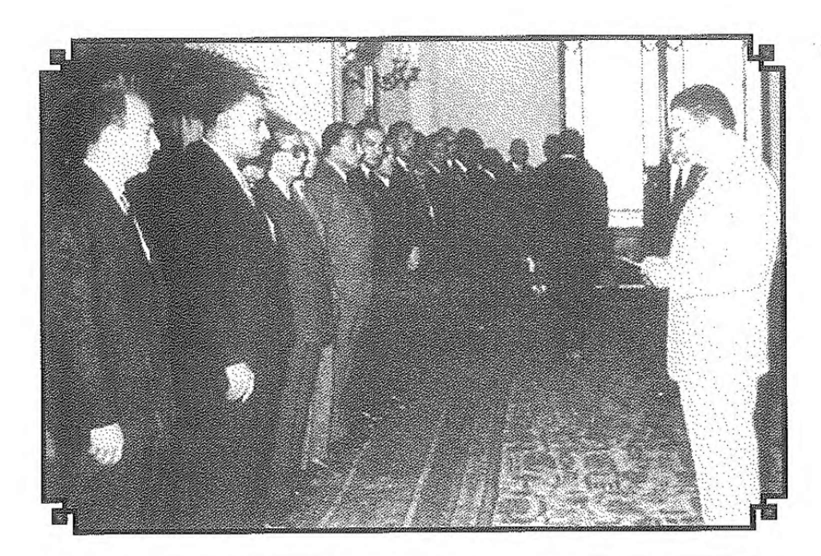




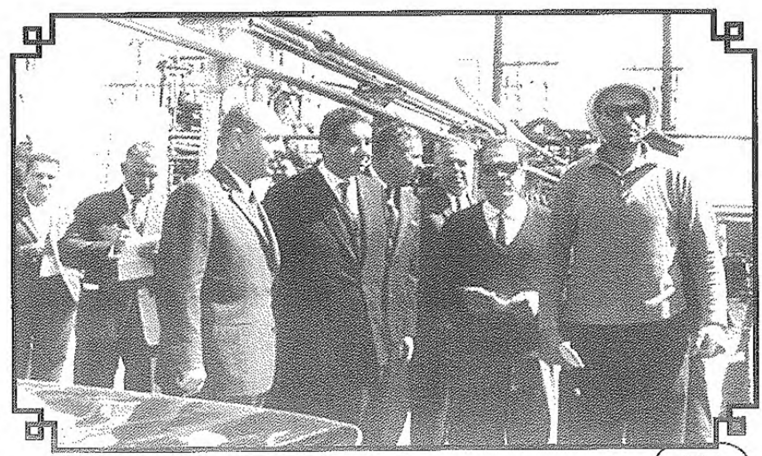














رقم الإيداع ٠٦٨٥ / ٢٠١٦

ISBN 978-977-320-247-7

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر

هذ الكتاب...

ليس"مذكرات"، لأن المذكرات تتناول قصة حياة واحد من ذوي الأدوار العامة في المجتمع، وإن كان هذا الكتاب يحمل جانباً منها.

وليس "ذكريات"، لأن الذكريات تحكي قصص من حياة شخص من ذوي الأدوار العامة في المجتمع، وإن كان فيه بعضاً منها.

وليس كتاباً عن "شعراوي جمعه"، لأن الكتب من هذه النوعية تتناول بالنقد والتحليل أدوار الرجل التي أداها أو بعضاً منها، وإن لم يخلو الكتاب من ذلك.

هو على وجه الخصوص كتاب يحكي أحداث ال "٧" شهور من ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧٠ يوم رحيل جمال عبد الناصر، إلى يوم ١٢ مايو سنة ١٩٧١ يوم أقال أنور السادات شعراوي جمعة، يروي القصة الكاملة لتلك الأيام، ، المقدمات والخلفيات والوقائع حتى الأخطاء التي وقعت، يرويها بصراحة واحد من أهم وأبرز أبطالها.

عندما تكلم "شعراوي جمعه" جاء حديثه صادقاً ومخلصاً وأقرب إلى "اعترافات" وزير داخلية جمال عبد الناصر يقدمها شهادةً للتاريخ عن فترة تحولاتٍ كبرى على مجراه.

مركز الأهرام للنشر



طبع بمطابع الأهرام بقليوب
0100000563862016